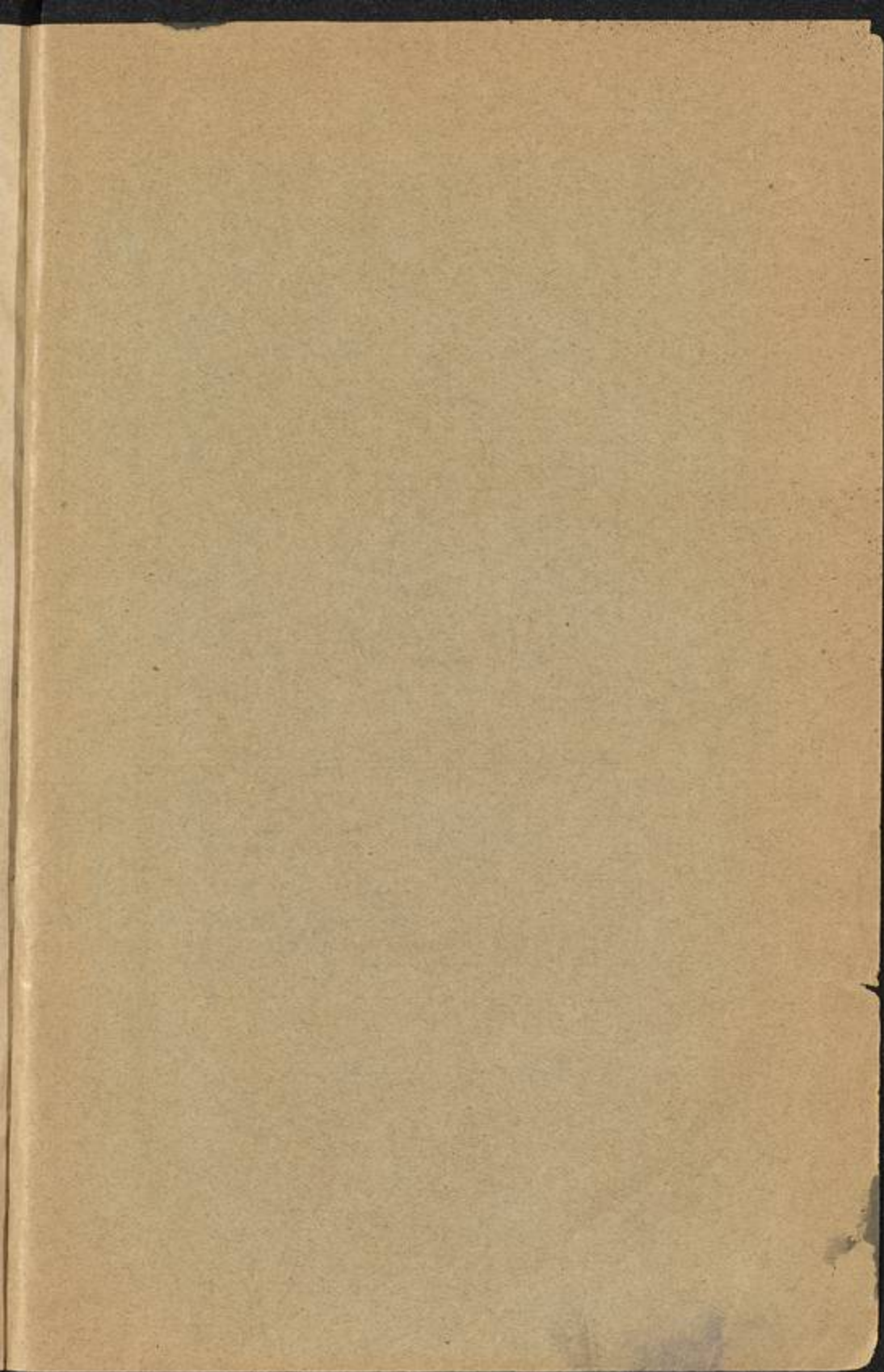


BOBST LIBRARY



3 1142 02882 8880

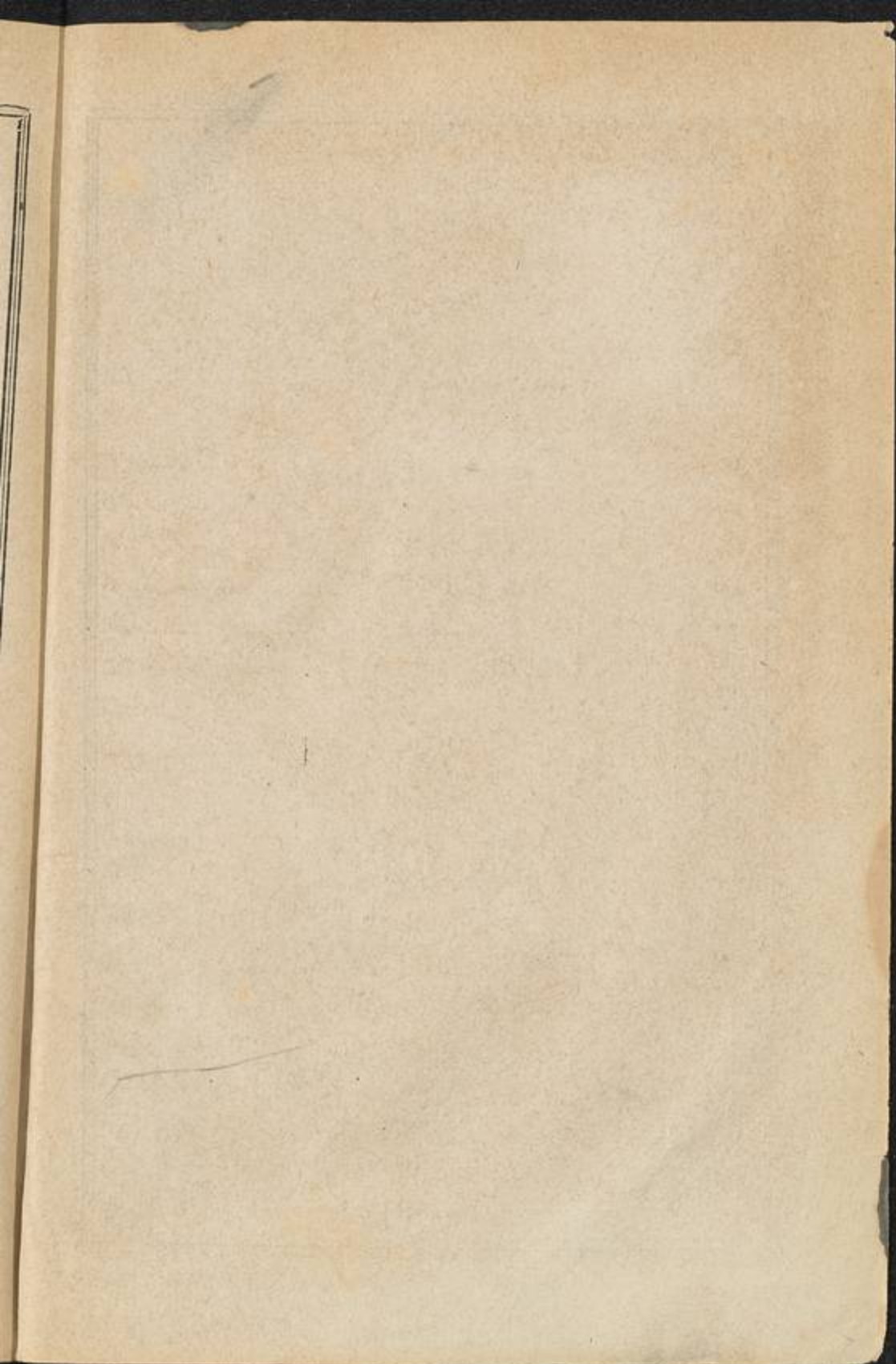


كتاب
نار القران
في
شرح جوف الفرا

مختصر

طبع ثانية في بيروت في المطبعة الادبية

سنة ١٨٨٩



فهرس الكتاب

صفحة	صفحة	الكلمة وما يتالف منها
٧٨	٢	تعلق الفعل بمصوباته
٧٩	٣	المفعول المطلق
٨٢	٤	المفعول به
٨٢	٦	المفعول فيه
٨٦	٧	المفعول له
٨٧	٨	المفعول معه
٨٩	١١	المستثنى
٩٢	١٢	الحال
١٠١	١٥	التمييز
١٠٥	١٦	الاضافة
١١٦	٢٧	الفعل
١٢٠	٣١	كان واخواتها
١٢٥	٣٢	كاد واخواتها
١٢٨	٣٦	ظن واخواتها
١٣٣	٤٠	ما ينصب ثلثة مفاعيل
١٣٤	٤٢	جمود الفعل
١٣٥	٤٩	افعال المدح والذم
١٣٩	٦٠	افعال التعجب والتفصيل
١٤٢	٦٢	اعراب الفعل وبنائوه
١٤٤	٧٢	شبه الفعل
١٥٦	٧٦	الحرف
		الاسم
		الاعراب والبناء
		الاعراب والمعربات
		الاعراب بالحركة
		الاعراب بالحروف
		ملحقات التثنية والجمع
		نقد اعراب ومحلّة
		امتناع صرف الاسم
		موانع الصرف
		بناء الاسم
		النكرة والمعرفة
		الضمير
		العلم
		اسم الاشارة
		الموصول
		العوامل والمعولات
		الحذف والتقدير
		المتبدا والخبر
		الفاعل
		نائب الفاعل

صفحة		صفحة	
٢٦٥	احرف النداء	١٥٨	احرف الجر
٢٦٦	النسم	١٦٥	إِنَّ وَاخْوَانَهَا
٢٦٨	ضمير الشأن	١٧٢	نواصب الفعل
٢٧٠	ضمير النصل وكاف الخطاب	١٧٧	الجوازم
٢٧٢	قيود الضائر	١٨٦	الاحرف المشبهة بليس
٢٧٥	احكام الضائر	١٨٨	لا النافية للجنس
٢٧٧	الموصلات الحرفية	١٩٢	النعث
٢٧٨	حرف التعريف	١٩٩	عطف البيان
٢٨٠	التثوين	٢٠١	التأكيد
٢٨٢	نون التثنية والجمع	٢٠٦	البدل
٢٨٤	نون الوقاية	٢١٢	عطف النسق
٢٨٥	نون التوكيد	٢١٥	الوقف
٢٨٧	لام التوكيد	٢٢٠	النداء
٢٩٠	ادوات النفي	٢٢٩	نواع المنادى
٢٩١	حروف العطف	٢٢١	الاستغاثة
٢٩٥	فد والسين وسوف	٢٢٢	التدبئة
٢٩٦	عند ولدى ومع وقط واذا الفجائية	٢٢٥	الاختصاص
٢٩٧	أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية	٢٢٦	التخدير والاعتراف
	احرف الجواب والتفسير والتوبيخ	٢٢٧	الاشتغال
٢٠١	والاستنتاج	٢٤٢	التنازع
٢٠٢	تحريك الساكن	٢٤٥	العدد
٢٠٤	الاستئناف	٢٥٠	الكتابات
٢٠٥	الحكاية	٢٥٢	اسماء الافعال والاصوات
٢٠٧	احرف الزيادة	٢٥٧	تقسيم الكلام
٢١٢	احكام الظرف والمجرور	٢٥٨	الطلب
٢١٢	الجملة واحكامها	٢٥٩	ادوات الطلب

al-Yāziji, Nāṣif

Kitāb nar al-qirā'---

كِتَابُ
نَارِ الْقِرَاءَةِ
فِي

شَرَحِ جَوْفِ الْفِرَا

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني
رحمة الله وشفعنا به

PJ

6106

Y3

1889

c.1

مَدِينَةُ
مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةَ
مَحْضِي

بقلم والده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني
عفي عنه

حق طبعه محفوظ



بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوانح نواله وافاد من نوايغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله * وبعد فهذا اختصار كتاب والذي المسمى بنار القري في شرح جوف الفراء دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الرجة المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقوال المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الشقة على الطالب وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاسقطت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المنجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التركيب ومناحي الإعراب التي تحتملها الصناعة الا ما ندر من ذلك ما كثر تداوله بين النخاة أو ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدهما لحناء مرجوحته او لشهرته بين اهل هذا العلم أثبت القولين جميعاً مع الإيحاء الى ما فيها في الغالب وبين المختار منها في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظان الحاجة ماعن للرأي الضعيف من بسط او استدراك تقريباً للهمم وتوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كان رحمه الله قد تداركه في المتن او الشرح أيام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحا في البلاغ * ذلك كله مع المحافظة على أسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعة في غيرها ما لا يخفى وجهه على من نصحه بالبصيرة النفاذة * ثم انه لما كان غرض المصنف رحمه الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة بأطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا ينوت في النظم شيئاً ما اقتضته الخطة التي اتخاها ولذلك جاء في آيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطالب بإهاها من هذا المختصر وحينئذ دعت الحال الى اسقاط بعض الآيات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض أسبابه وحمل المخاطر الكليل على إعادة نظره او استبدال ما وقع منه

وراء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي يفتضح من دونها عوارى
والشوط الذي تجرأ ذبال العجز فيه على آثاري ولا سيما والمقام ما تتوازن فيه المتادير
وتلجج في ساحته رُسل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد
بلغت أعذاره * واني لآستغفر الله ما اجترأت به عليه في ذلك كله وإنما بفضل علمه
فعلت وبمُجاجة قلبه أسقطت وبدلت ولم افعل إلا رجاء ان اعتمهم ما قصد من فائده
هذا الكتاب وأقرب مسافة مناله على الطلاب فان أصبت فالفضل لنفساي برده
وناظم وشاحه وعقده والآفاني عملت على مكانة العلم الفاصر ونزلت على حكم الذهن
النائر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتغمه بذيل
علمه ويسد ما أناد علي من وجوه الصواب بوسع علمه
وما توفيقى إلا بالله انه بالهداية كفيل

وهو حسي ونعم

الوكيل

بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

الحمد لله العلم المفرد . الذي يُسَدُّ اليه ولا يُسَدُّ . اما بعدُ فهذا شرحٌ سمَّيته نار الفري . على الأرجوزة التي سمَّيتها جوف الفرا . يتكئل بايضاح معانيها على غير اسهاب . وتوسيع مبانها في اكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان يصفحوا عما يرون فيها من الزلل . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخلل . والله الموفق الى الصواب في كل قول وعمل

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدٍ مَنْ يُسْتَفْعَى
بِحَمْدِهِ وَلَا سَمِيهِ يُسَجَّ
قَدْ جَمَعْتُ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى
أَرْجُوزَةً سَمَّيْتُهَا جَوْفَ الْفَرَا
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ
وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأرجوزة أفعولة من الرجز وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل صيد عند العرب وعلى ذلك قولهم في المثل كل الصيد في جوف الفرا كناية عن الاكتفاء به حتى كأن من بصطاده قد اصطاد كل صيد . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الأرجوزة لانها متضمنة اكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكان الواجب عليها قد وقف على كل

كتاب في هذا الفن



مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةٌ النَّحَاةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ
بِاسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرْدٌ
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ
مِنْهَا فَذَلِكَ بِأَلْكَالَامِ يُعْرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قول مفرد اي لفظ يدل على معنى مفرد كرجل . وهي تنحصر في الاسم والنعل والحرف . لان ما وُضِعَتْ له ينحصر في الذات وهي الاسم والمحدث وهو النعل

والرابط بينهما وهو الحرف. وإما ما يؤلف منها فتمى افاد الافادة المعتبرة وهي التامة التي
 يحسن السكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر عند النحاة * واعلم ان القول
 اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل والمهل كجسق والقول يخص
 بالمستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به. والتأليف اخص من التركيب لان التركيب ضم
 بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها الى بعض مع الارتباط بينها
 ولذلك عدلنا اليه * ولا بد للكلام من طرفين وهما المسند والمسند اليه ولذلك لا
 يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكماً كقم باعتبار الضمير المستتر فيه. وقد
 يكون اكثر فيجوز ان يسمى كلاماً وكليهما ما لم يقع فيه ما يمنع استغلا بالافادة نحو ان قام
 زيد فينتفي الكلام ويتعين الكلم * وعلى هذا يكون الكلام اخص من الكثير باعتبار
 المعنى لانه لا يطلق الا على المفيد والكلم لا يطلق على المفيد وغيره. واعلم منه باعتبار
 اللفظ لانه يطلق على اقل من ثلاث كلمات والكلم لا يطلق على اقل منها لما فيه من
 معنى الجمع الذي لا يطلق على اقل من ثلاثة آحاد

كتاب الاسماء

فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلاً

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حصلاً في نفسه جالياً من الزمان بحسب وضعه.
 فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل. وما يدل على مجرد الزمان لا
 على معنى مقترن به كاسم واليوم. وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا بحسب الوضع
 كضارب وهيهات. فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركه الفعل والثاني قد جعل
 اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لاسمائه. وبهذا القيد يخرج عنه ما مجرد
 من الفعل عن الزمان كقم ويش فان ذلك قد عرض عليها لتضمنها معنى الحرف كما

سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مظهر

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا يعقد بدونه.

وهو أمّا مظهرٌ كجعفرٍ وأمّا مضمّرٌ كأنّ * وأعلم ان الكلام لا يتألف إلا من اسمين
 كزيدٌ قائمٌ . أو اسمٍ وفعلٍ كقام زيدٌ . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في
 تركيبه مطلقاً وإنما يؤتى به لأمري خارجٍ عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يجنب
 الدلالة على الذات والمحدث فيكون مُسنداً اليه باعتبار الاول ومُسنداً باعتبار الثاني .
 والفعل يدل على المحدث دون الذات فيكون مُسنداً ولا يكون مُسنداً اليه . والحرف لا
 يدل على شيء منها فلا يكون مُسنداً ولا مُسنداً اليه

وَأَصْدَقُ التَّوَسُّمِ لَهُ أَنْ يُسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ

اي ان اصدق العلامات التي يُعرف بها الاسم صحّة الاسناد اليه كعمله مبتدأً أو فاعلاً
 كما مرّ . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعني الاسناد الى ما هو بمعناه كالمكان
 الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها * وقد ذكرنا للاسم
 علاماتٍ شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجرّ والتنوين والاضافة والنداء . .
 وزاد بعضهم التنثية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنويّ وعود الضمير
 اليه ولحاق تاء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطردة
 فيه دونهنّ ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامها

يُرَادُ بِالْإِعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ بِوَقْتٍ لِعَمَلٍ
 وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضِعًا وَفِعْلٍ بِطَرِيقِ الْجَمَلِ
 وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّ لَهُ فِي مَا أَقْتَضَاهُ حُكْمٌ

اي ان الاعراب تغييرٌ يلحق آخر الكلمة لعاملٍ يعمل فيها نحو جاء زيدٌ ورأيت زيداً
 ومررت بزيدٍ . وذلك لا بد منه قضاءً لحقّ العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ فلا بد
 ان يكون مقدراً في النية نحو جاء الذي ورأيت الذي ومررت بالذي . وهو يجري على الاسم
 بطريق الاصل لانه موضوعٌ له . ويجري على الفعل بطريق الحمل على الاسم كما ستعرف .
 وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والجزم وكل واحدٍ منها يكون حكماً له في

الموضع الذي يقتضيه كما ستري * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانة تغيير او اخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليو ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانة اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون في نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نظيل الكلام بذكره * والاعراب انما يتعلق باخر الكلمة لانه وصف لما في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها نزلت منزلتها فجرى الاعراب عليها

تَقْيِضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ اِعْرَابًا فَقَدْ وَحْكُمُهُ السُّكُونُ مَا مَّ يُعْتَرَضُ بِهَانِجٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ يَغْرَضُ

اي ان البناء نقيض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما ستري بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيوع لانه لا يقع في الحروف البنية * وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يجوز دونه مانع كالتقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضا في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانة لزوم آخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانة ما حجي بولا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضْمٌ وَأَفْتَحٌ فِيهِ وَأَكْسَرٌ وَخُذِ مِنْهُ لِاِعْرَابِ سِهَاتٍ تَحْذِي وَفِيهَا ذُو اللَّيْنِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ اِعْرَابًا وَحَذَفَهَا شَهْلًا

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي الثابت له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانواعه كالصفة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيعرب بهذه الاحرف نحو جاء المؤمنون وقام الرجلان ورأيت القمرين . ويبني عليها نحو يا مؤمنون ويا رجلان ولا قمرين في السماء . وتنوب النون في

الاعراب فقط لانها خاصة بنحو يضربان . واما حذفها فيعرب بنحو لم يضربا . ويبني عليه نحو اضربوا . وسيأتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل * واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيفَ وكَمْ . وفي الفعل نحو قامَ وقَمَّ . وفي الحرف نحو سوفَ وهَلْ . واما البناء على الضم والكسر فيقع في الاسم كثيرا نحو حيثَ وامن . وفي الحرف نادرا نحو مندُ وجبير . ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمخوب

فصل

في احكام الاعراب والمعربات

بِأَحْرَكَاتٍ مُفْرَدًا أَعْرَبَ وَمَا
يُجْمَعُ ذُونَ ذِي ذُكُورٍ سَلَمًا
وَمُعْرَبَ الْفِعْلِ الَّذِي يُجْرَدُ
عَنْ مُضْمَرٍ بَادٍ إِلَيْهِ يَسْتَدُ
وَمَا سِوَاهَا أَعْرَبَتْهُ الْأَحْرَفُ
وَذَاكَ فِي الْأَعْرَابِ فَرَعٌ يَخْتَلِفُ

اي ان الذي يعرب بالحركات هو الاسم المفرد كريد . وما سوى جمع المذكر السالم من الجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او لمؤنث كبنات . وجمع المؤنث السالم كمؤمنات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يستند اليه نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يعرب بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر * واعلم ان الاعراب اعظم من ان يكون بذكر ما يعرب بنحو جاء زيد . او بحذفه نحو لم يضرب . فان الجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري * واطلاق المفرد لا يتنقض بالاسماء الخمسة التي تعرب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها لامر كما سيجي * فلا يلتفت اليها

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِلكُلِّ وَخَفِضُ
اسْمٍ فَقَطُّ وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ فِرِضُ

اي ان الرفع والنصب شائعتان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيد قائما واريده ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحِزْمَ فِي أَسْمٍ لَا يَرُدُّ إِذْ فِيهِ غَمْضٌ وَجَهٌ حَكْمٌ قَدْ قُصِدَ
وَالْحَنْفُضُ فِي الْفِعْلِ كَذَلِكَ أَمْتَنَّا لِحَبْعِهِ بَيْنَ التَّثْيِيلَيْنِ مَعَا

اي ان الحزم لا يقع في الاسم لانه عرضة المعاني التركيبية كالفاعلية والمنعولية وحركات
الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو حزم لم يظهر القصد الذي يراد به . والحنفض
لا يقع في الفعل لان الفعل ثقل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى باعتبار مدلوله وهو
الحديث والزمان والفاعل والحنفض ثقل فكرهوا ان يجمعوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمِّ أَرْفَعُ مُعْرَبًا بِالْحَرْكَةِ طَرًا فَتَلِكَ بَيْنَهُ مُشْتَرِكَةٌ
وَأَنْصَبُ بِفَتْحٍ غَيْرِ جَمْعٍ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصَبُهُ أَتَّخِذُ
وَأَخْفِضُ بِكَسْرٍ غَيْرِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّ خَفْضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ
وَبِالسُّكُونِ أَحْزِمُ سِوَى مَا قَدْ خْتِمَ بِذِيهِ أَعْيَالًا فَيَحْدَفُهُ جُزْمٌ

اي ان المعربات بالحركة ترفع بالضمة كلها . وتُنصب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة
كرايت المؤنثات جملا على جمع المذكر السالم الذي يُنصب بالياء كما سيأتي لاشتراكهما
في السلامة . ويُخفّض الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحمد جملا
على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويُحزم الفعل بالسكون الا
المعتل الآخر فيحذف آخره كلم يدع لان الجازم لا يجد فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح
الآخر فيحذف آخره الشبيهة بالحركة . وقيل ان الجازم يحذف الحركة المنفردة ويكتفي
بها ولكن تستوي صورة الجزوم والمرفوع فينفرق بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على
الاول محذوقا بالجازم وعلى الثاني محذوقا عند دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين
لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان
المضارع الذي يعرب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعل التوكلم
نحو يضرب ونضرب هي او انت وأضرب ونضرب . ويقال لها المفردات الخمسة باعتبار

المعنى وإن كانت اربعة في اللفظ كما ترى * والمعتل الآخر منه قد ثبت آخره في الجزم
للضرورة فيكون جزمه مقدراً وعلى ذلك قول الشاعر

ونضحك مني شَيْخَةٌ عَشْبِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قِبَلِي اسِيرًا يَمَانِيَا

فإن كان حرف العلة مبدلاً من همنه نحو بقرا بابدال الهمنه النان فان قُدِّرَ الابدال بعد
دخول الجازم ثبت مطلقاً لان الجازم قد استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت قبل
الابدال وإن قُدِّرَ قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الاصل وحذفه باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبَهُ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبٌ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضمه
والنصب بالفتحه والخفض بالكسرة والجزم بالسكون وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة
والخفض بالفتحه والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الاعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْمَجْمُوعِ ذِي السَّلَامَةِ مَذْكَرًا لِرَفْعِهِ عَلَامَةٌ

اي ان الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنون . وإنما قدمناها
في الذكور مع كونها للجمع لانها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها ما
ينوب عن الضمة . وقدمنا هذا الجمع على الاسماء الخمسة مع كونها مفردة لانه اصبل في
الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلة فيه كما مر * واعلم ان المعتبر في الجمع السالم
مذكراً وموثناً هو مجرد الصيغة الموضوعه لكل واحد منها بالنظر الى حصول الجمعية فيه
بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر لمؤنث
كأرضون . ومن المؤنث لمذكر كطلحات . وما لم يسلم بناءً واحده فيها كبنون وبنات
ما ألحق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كَذَا أَبٌ أَخٌ حَمٌّ ذُو وَفَرٌّ سَاقِطٌ مِمْ وَهَنْ قَدْ يُفْجَمُ
وَشَرَطُهَا الْإِفْرَادُ وَالتَّكْبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ نَقَعٌ

اي ان هذه الاسماء تكون الواو ايضاً علامة رفعها . ويشرط في النون منها ان تكون ميمه

محدوفة . وفي جميعها ان تكون غير مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة . وان تكون مضافة
 ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جراً . فان لم تتوفر
 هذه الشروط أعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء * والاصل منها الخمسة الاولى
 ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما الهن فقد بزح بينها فتحسب ستة وعنه في الاصل
 الشيء مطلقاً غير انهم يكتنون به غالباً عما يستفحج التصريح بذكره . والاشهر فيه ان يعرب
 بالحركة فيقال هذا هن زيد وهو الافصح * واعلم ان الهم يجوز فيه اثبات الميم مع الاضافة
 فيعرب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يرويه شيء بلهمة بصيح ظان وفي البحر فمه

وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث لخولف فم الصائم اطيب عند الله من ربح
 المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَفِي الْمَثْنَى الْإِلْفُ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَهْرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثني نحو جاء الرجلان لانها ضميرة المرفوع في نحو
 يضران كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميرة المرفوع في نحو يضرون فجعلوا كل
 واحدة منها علامة للمرفوع للواقفة بين صاحب والمصوب

وَمَا اسْتَقَىٰ مِنْ آبٍ وَمَا رَدِفَ رَفْعًا بَوَاوِ نَصْبُوهُ بِالْأَلِفِ
 وَجُرَّ بِالْبَاءِ وَنَصَبَ التَّنْثِيَةَ وَالْجَمْعَ كَالْحَجْرِ بِهَا لِلتَّنْثِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرون بالياء ما استحق الرفع بالواو من الاسماء الخمسة وهو
 ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك واخيك
 وهلم جراً * وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثني والجمع كما يجعلونها علامة الجر
 فيها فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين
 النصب والجر من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضلة فقصدا التنوية بينهما في الصورة
 وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ بِأَدْيِ ضَمِيرٍ لِأَنَّ يَالْتُونِ حَصَلَ
 وَحُدِفَتْ فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ أَقْتَفَىٰ كَمَا أَقْتَفَىٰ الْحَجْرَ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضمائر البارزة التي هي

احرف لين. وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان. وواو الجمع نحو يضربون وتضربون. وياء الخطاب نحو تضربين. وهذه الافعال في المعروفة بالافعال الخمسة * وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضرب بالان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر. ثم يحمل النصب عليه نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامة لة ايضاً كما حيل على الخفض في المثني والجمع فكانت الياء علامة لة ايضاً. وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منها كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنِ اَصُولِ مَا فِي اَصْلِهِ ذِي الْحَرَكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب. وتلك الاصول هي الرفع بالضمه والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر. فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائباً عن السكون في نحو لم يضرب لا عن حذف الاخر في نحو لم يخش. وقس نظائره عليه * واعلم ان الاعراب بالحركة يُحسب اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت. وهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يُعرَب بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يثنى ويجمع لما زاد عليه. وبناءً على ذلك استحق المثني والجمع باسره الاعراب بالحروف لانها فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة. فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً. غير انه لما كان جمع المذكور السالم هو الاصل في الجمع وبقية المجموع فروع لة جعلوا لة الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصداً للطابقة بين المعرب واعرابه * واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعراب وكان كل واحد منها يستلزم آخر كالأب فانه يستلزم الابن شبهوها بالمثنى الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب * واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحد منها يتصل بما يتصل به المثني والجمع من الحروف شبهوا فعلها منها كيضربان ويضربون بالمرفوع منها كالضاربان والضاربون. وفعل الموثنة كتضربين بالجمع المنصوب كالضاربين. فحملوا كل واحد على نظيره * ومن ثم اعرىوا المضارع المجرد من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد. والله اعلم

فصل

في ملحقات التنبيه والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ فِي حُكْمِ مَا نَبِيِّ مُلْحَقِينَ

اي أنهم يجعلون اثنين واثنتين ملحقين بالثنى لامتثيين حقيقة لان من شرط الثنى ان يكون صالحا للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلا الى الرجل وهالا يصلحان لذلك. غير أنهم باعتبار مناسبتها للثنى في اللفظ والمعنى يعطونها حكما في الاعراب فيرفعونها بالالف وينصبونها ويخفضونها بالياء * واعلم أنهم اختلفوا في نحو الأبوين المراد بها الاب والام فقبل ملحق بالثنى لاختلاف لفظ المفردين فيه وقبل مثنى بنا على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التنبيه وهو المختار عند المحققين

كَذَا كَلَامٍ مَضْمَرٍ كَلْنَا فَإِنْ تُضِيفُ إِلَى الظَّاهِرِ فَأَلْقَصِرُ قَيْنِ

اي وكذلك يلحقون بالثنى كلا وكننا مع اضافتها الى الضمير فيقال جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كئناهما ورأيت الرجلين كئناهما ومررت بالمرأتين كئناهما. فان أضيفا الى الظاهر لزمتهما الألف وأعربا بالحركات المنفردة كسائر الاسماء المنصورة فيقال جاء كلا الرجلين ورأيت كئنا المرأتين وهلم جرا وهي لغة جمهور العرب * ولما كان ذلك كذلك لان معناها مثنى ولفظها مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالمثنى مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ. ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابها مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة المناسبة بين الطرفين * واعلم انه يجوز ان يراعى لفظ كلا وكننا او معناها في الاخبار عنها ايضا فيقال كلاهما قائم أو قائمان. وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفهما راب

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه اقوى منه

وَأَلْحَقُوا بِسَالِمِ الْجَمْعَيْنِ مَا
وَأَفَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمِ لِهَمَّا
نَحْوَ الْعُقُودِ وَالْيَ الْأَتِ
وَكُلُّ ذَاكَ بِالسَّمَاعِ آتِ

اي انهم الحقا بالمجمعين السالمين ، ذكرًا ومؤنثًا ما وافقها في صيغة الجمع وخالفها في شروطها واحكامها كمنقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست بمجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعاً للعشرة لكانت تُطلق اقل ما يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما يكون على ثلثين * وكذلك ألو بمعنى اصحاب ومؤنثة آلات اذ لا مفرد لها اوها جمع ذي وذات من غير لنظها وعلى كلا الوجهين لا يصح الحكم عليها بالجمعية . وكل ذلك في باب الثنية والجمع سماعي لا يقاس عليه

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمَ تِلْكَ الْأَبْنِيَّةِ
وَجَاءَ كَالْمُفْرَدِ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ عَنِ حَرْفِ رَفْعٍ فِيهِ لَيْسَ يُحْرَفُ

اي ان ما سمي بصيغة الثنية والجمع المذكور وهو السالم ذكرًا ومؤنثًا كزبدان وحمدون وعرفات بلقنونه بالثني والجمع فيعربونه اعرابها فيقال جاء زبدان ورايت حمدين وهلم جرا * واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة ومخفوضة بالفتحة . وحيثما تلزم الالف مسمى الثنية والواو مسمى جمع المذكور لانهما علامة الرفع الذي هو اول احوال الاسماء . فيجري زبدان مجرى مروان وحمدون مجرى هرون وعرفات مجرى أرطاة علمًا ويكون كل واحد ممتنعاً من الصرف بالعلمية مع زيادة الالف والنون في الاول وشبه العجبة في الثاني والثاني في الثالث . غير انهم اجازوا في نحو عرفات ان ينصب ويجر بالكسرة كما كان قبل العلمية وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحيثما ان شئت اثبت تنوينه لانه في الاصل للمقابلة وان شئت اسقطته لانه شبيه بتنوين الصرف في الصورة

فصل

في نقدبر الاعراب ومحلها

الضَّمُّ وَالْكَسْرُ أَنْوَ فِي غَيْرِ الْأَلِفِ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ

اي ان الضمة والكسرة تُقدَّران على الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقة بحركة تجانسها . فينصرف ذلك في الواو المسبوقة بالضمة والياء المسبوقة بالكسرة كما سترى بخلاف المسبوقتين بالسكون كدلو وظني فان الحركات كلها تظهر عليهما كما اصحح * واما الالف فتقدَّر عليها كل الحركات باسرها لانها لا تقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانها

نقبلان كل الحركات ولكن نستثقل عليهما الضمة والكسرة فتقدران ويستغنى النسخ فيظهر.
 فيكون التقدير على الألف للتعذر وعليها للاستثقال * وأعلم ان الواو لا تقع هذا الموقع إلا
 في الفعل كيدعولان الاسم المعرب بالحركة لا يكون آخره واوا مسبوقة بالضمة . وإما
 الألف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والفاضي . وفي الفعل كخشي ويرمي * والحركة تُقدر
 على المحذوف منهنّ لالتقاء الساكنين في نحو سُدَّعِ الوَبَائِيَّةِ وأولئك على هُدًى وفي كل
 وإد يهبون كما تُقدر على الثابت في نحو والله يدعو إلى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم
 الهدى وما أشبه ذلك لان المحذوف لعلته مُقدر الثبوت كإسبأني * ومن العرب من يقدر
 الفحة أيضاً على الواو والياء المذكورين وعليه قول الشاعر
 وما سودتني عامرٌ عن كلاله أن أسبو بأمة ولا أب

وقول الآخر

هملعاتٌ من بناتِ الجنِّ تركن راعمهنّ مثل الشنِّ

وهو كثيرٌ في الشعر وتادرت في النثر كقولهم أعطِ القوسَ باربها غيرانه في الشعر سائغٌ
 مقبولٌ بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه

”كذلك ما يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السُّكُونُ التَّرْمَا“

اي كذلك تُقدر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخره قد التزم
 الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور * وتقدر
 ايضاً الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي يُبدل
 تنوينه الفاً لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في باب

”وَمَا أَقْتَضَى الْحَكْمِيُّ مِنْ حُكْمٍ فِرِضٌ يَنْوِي وَمَا الْحُجْزُ أَقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ“

اي انه يُقدر ايضاً في الحكاية ما يقتضيه الحكمي من حكم الأعراب المفروض له حركة كان
 او حرفاً كما استراه في موضعه * وكذلك يُقدر ما يقتضيه الحجز من السكون وما ينوب عنه
 اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كالتقاء الساكنين في نحو لا تضرب الرجل . او
 النقل كما في نحو ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير . او ضرورة الشعر في نحو قوله كأن لم
 ترق قبلي اسيراً يمانياً كما مر * وأعلم ان حركة المناسبة ونحوها من هذه الحركات لا تُعد من
 حركات الأعراب لانها ليست لعامل ولا من حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي

حركات اخرى تجنلب للاغراض المذكورة ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه وينتفع
 معها ظهور الحركة التي يستغنى عنها فنقدر عليه

وَوَاوُ جَمَعَ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تُصِفَ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٍ حُذِفَ

اي ونقدر ايضا واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم مقلوبة مدغمة في الياء المذكورة
 نحو القوم ضاربي . فان اصله ضاربوي ثم قلبت الواو ياء لعلية صرفية ودغمت في الياء
 التي بعدها فكان لنظها المفروض للرفع مقدرًا * وكذلك يقدر كل ما حذف من احرف
 الاعراب لغرض او لعلية وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي يعرب بها المثني والجمع
 والاسماء الخمسة * اما النون فانها تحذف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل تضر بان
 فان اصله تضر بانين ثم حذفت النون الاولى وقبل نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله
 تكرموني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها تحذف لانفقاء الساكنين في نحو جاء غلاما
 القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي الحسين غير انها تحذف لفظًا وثبتت خطأ كما
 رأيت المدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبَ فَذَلِكَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك العامل
 فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظًا ولا تقديرًا . وذلك يشمل الاسم والنعل
 المبنين والجملة نحو قال سيبويه والنساء يذهبن . فان سيبويه في محل الرفع بالفاعلية .
 وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه سائر احكام الاعراب *
 وعلى هذا يكون للاعراب ثلثة طرق لانه يكون لفظًا او تقديرًا او محلاً . غير ان اللفظي
 والتقديرية يتعلقان باخر الكلمة والمحلي يتعلق بجميعها لانها تكون برمتها في محل ذلك
 الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَمِلَ مَعَ حُكْمِ لَفْظٍ مُعْرَبٍ حُكْمَ اَلْمَحَلِّ

اي ان الاعراب المحلي يقع في المعربات ايضا مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم فان
 السهم في محل النصب بالمنعولية لانه منعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضًا بالاضافة
 لفظًا فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَنْوِي كَيْمَا حَذَامٍ لَا فَتَى هُنَا
كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يُقَدَّرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدِ كَمَا سَيَذْكَرُ

اي ان الحركات البنائية تُقَدَّرُ ايضاً كما تُقَدَّرُ الحركات الاعرابية . وذلك يكون في باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا يحيى . وهو يشمل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب المحنن بالالف نحو يا زيدا العمرو ووازيده . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقَدَّرُ في كل ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها * وكذلك السكون يُقَدَّرُ عند عروض الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سياتي في المسائل المشورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ اسْمٍ وَهُوَ لَا يُفِيدُ دُونَ اسْمٍ إِذَا مَا اسْتُعْمِلَا
فَكَانَ فَرَعَانِ بِهِ لَفْظِيٌّ بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

اي ان الفعل يُشْتَقُّ من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسْنِدَ اليه . فيكون فيه فرعين احدهما لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توفيقه عليه في الافادة * واعلم ان المراد بالاسم الذي يُشْتَقُّ منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية في التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي بُنِيَ عليها منع الصرف فلا يُعْتَبَرُ الخلاف فيه

وَالْاسْمُ اِنْ كَانَ لِفَرْعَيْنِ اَلْفُ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ
فَكَانَ لَمْ يُكْسَرُ وَلَمْ يَنْوِنِ بِهَا مِنَ التَّنْوِينِ لِتَمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجِدَ فيه فرعين احدهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يُكْسَرْ ولم يُنَوَّنْ كالفعل . غير ان التنوين المحظور فيه انا هو تنوين الامكانية لانه هو الذي يدل على شدة تمكُنِ الاسم في الاسمية بخلاف غيره

فانه لا يمنع فيه كما سترى * واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار التمكن في الاسمية الى متمكن
 امكن وهو المعرب المنصرف كريد . ومتمكن غير امكن . وهو المعرب الغير المنصرف
 كاحمد . وغير متمكن ولا امكن وهو المنبني كسيبويه * والغير المنصرف يختص بما يعرب
 بالحركات مفردا او جمع تكسير . ولا يشكك بما سمي به غير منصرف من المثنيات والجموع
 السالمة لانها تصير مفردة بالتسمية معربة بالحركات جميعا * واختلف في حقيقة هذا الصرف
 فقيل المراد به التنوين فقط وقيل التنوين والكسر جميعا وقيل غير ذلك مما لا فائدة في
 ذكره . والاول هو المختار عند المحققين

وَالثَّقَلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَأَخْفِئَةَ نَقْصٍ فِي الْأَثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان الاسم لها
 ثقل بمشابهته للفعل خففوه باسقاط التنوين لانه لا يحتمل الزيادة ومنعوه من الكسر
 لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفا كهد نقص شيء من اثر المشابهة المانعة من الصرف
 فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

فصل

في موانع الصرف واحكامها

تُدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ إِذْ كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ
 بِجَمْعِهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيفُ الْعَلَمِ عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَاللَّفَاطُ الْعَجْمُ
 جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العلة لانه يمنع من الصرف
 بسببها . وهذه العلة تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعدل والتركيب والعجمة
 والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . ولكل منها احكام ستذكر بالتفصيل

وَالْأَوْلَانِ الرَّكْنُ كُلُّ يَمْنَعُ . مَعْنَى بِلَفْظٍ بَعْضُهَا بِجَمْعِ
 وَيَصْحَبَانِ الْعَدْلَ مِنْهَا كَأَخْرَجَ جَمْعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نَكْرٍ وَزَفَرَ
 وَوَزْنَ فِعْلٍ وَالْهَزِيدَيْنِ كَمَا أَحَدٌ يَقْضَانُ أُرِيدَا لَهَا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العلة . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين التقسيمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف * وكل واحدة منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية ففي نحواً خرج آخرى عند استعماله منكراً فانه معدول عن آخر كما سيجي . ومع العلمية في نحو زقر اسم رجل فانه معدول عن زافر * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معها فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقظان وهما يجتمعان الطرفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علماً بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعَلْمُ الْعَجَبَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ خَصَّ كَجُورٍ حَضْرَمُوتَ فَأَنْفَرَدَ
كَذَلِكَ التَّانِيثُ بِالنَّاءِ أَصْطَفِي إِذْ هُوَ فِيهِ لِأَزِمٍ لَا يَتَنَفَّى

اي ان العلمية تختص بصاحبة العجبة كجور اسم مدينة . والتركيب كحضرموت اسم مدينة اخرى . فتفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبها * وكذلك تختص بصاحبة التانِيث بالناء كفاطمة لانه لا يكون لازماً معها بخلاف الصفة كفاطمة فان تانيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط الناء منها فيفقد التانِيث * واعلم ان التانِيث بالناء يشمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت الناء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدرة كهند . وكله ينطوي تحت حكم واحد من هذا القبيل

وَأَلْفُ الْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعُهُ شَبَهُ الْفَرْدِ عَدِمَ

اي ان الف التانِيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل المنصورة منها والممدودة مطرداً في كل ما ختم بها علماً كسلي وخنساء او صفة كحبي وعذراء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كمرضى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما نصبة لانه يبنى عليها كانهما من اصوله بخلاف الناء فانها لا تلزم غير الاعلام الأنادراً والنادر لا يبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على التانِيث علة معتوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد وهو ما كان بعد ألف جمعه مفرحاً كان متصلان كدراهم ان متصلان بساكني كدنانير فانه يستقل ايضاً بمنع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك

لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الآحاد العربية علة لفظية لان
 الآحاد لا تُوضع على هذه الصيغة. فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن
 الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم. ويقال لها صيغة منتهى المجموع
 وَكُلُّهَا فَرَعٌ لِأَصْلِ قَدْ غُرِّسَ كَأَلْوَصَفٍ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمَ وَقَسَّ
 اي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصوفية كما مر.
 وكذلك ما يليها من العلل فان العلمية فرع التنكير. والعدل فرع الاصلة. والتركيب
 فرع البساطة. والعجمة فرع العربية عند اهلها. والمجمع فرع الأفراد. والتانيث فرع
 التذكير. ووزن. الفعل فرع وزن الاسم. والزيادة فرع التجرد

فصل

في شروط هذه العلل واحكامها مع مصحوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لِوَصْفٍ فَأَمْنَعُ كَادَهُمْ أَسْمَاءٌ لَا كَوْصَفٍ أَرْبَعٌ
 اي يشترط في الوصفية ان تكون من اصل الوضع فلا يعتبر الاستعمال العارض. ولذلك
 يمنع ما وضع للوصفية ثم طرأت عليه الاسمية كادهم اسماً للقيد. ويصرف ما وضع للاسمية
 ثم طرأت عليه الوصفية كاربعة موصوفاً بها في نحو مررت بجوار اربعة. وقس على ذلك
 كل ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لِكِنْ قَدَرًا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَسٌ

اي ان العدل وهو نحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ بالسماع
 فلا يقاس عليه. غير ان الواقع منه في الاعلام يكون نقديراً التصحيح امتناع الوارد منها
 عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن اصل مفروض
 كما مر في عدل زفر عن زافر ليحصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى العلمية * ولذلك
 لم يحكم بالعدل في أدل لانه وجد عندهم منصرفاً. ولا في طوى عند من يمنع باعتبار
 البتة لان فيه التانيث مع العلمية * وقد احصت النحاة ما سيع من الاعلام المدولة
 فكان خمسة عشر اسماً جمعها بعضهم بقوله

ان رُمت الضبط لما نقلو ه الى فعل غير رُحل

زُقِرَ جِشْمٌ قَمٌ جَمَحٌ قُرِحٌ دَلْفٌ عَصَمٌ نَعَلٌ
وَجِحِي بَلَعٌ مُضَرٌ هَبَلٌ وَمَتَمِمٌ مَا ذَكَرُوا هَدَلٌ

واما في غير الاعلام فيكون تحقيقاً للتحقق الاصل الذي يقتضيه المقام كما خر في نحو فِعْدَةٌ من ايام اُخْرَفَانِهَا جَمْعُ أُخْرَى مَوْنَتٌ أُخْرٌ وَهُوَ أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ لِأَيُّونَتِ وَلَا يُشْنَى وَلَا يَجْمَعُ الْأَمْعُ أَلٌ أَوْ الْأَضَافَةُ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا * وَكَذَلِكَ جَمْعٌ فِي نَحْوِ جَاءَتْ الْهِنْدَاتُ كَلْبَنٌ جَمْعٌ فَانْهَاجَ جَمْعٌ جَمَاعَةٌ مَوْنَتٌ أَجْمَعٌ وَهِيَ إِنَّمَا تَجْمَعُ عَلَى جَمْعَاوَاتٍ لِأَنَّهَا اسْمٌ مُكْشَرٌ أَوْ وَكَذَا نَوَابِعُهَا مِنَ الْفَافِ التَّوَكِيدِ * وَهَكَذَا سَعَرَ فِي نَحْوِ خَرَجَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَعَرَ فَنَافِ الْمَرَادِ بِسَعَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ بَعَيْنُهُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُعْرَفَ بِالْأَلِ * فَلَمَّا اسْتَعْمِلَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَلَى خِلَافِ الْأَصُولِ الْمَعْنِيَّةِ لَهَا عَلِمَ أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْهَا . فَتَكُونُ أُخْرٌ مَعْدُولَةٌ عَنْ أُخْرٍ بِلَفْظِ الْأَفْرَادِ وَالتَّذْكَيرِ . وَجَمْعُ نَوَابِعِهَا عَنْ جَمْعَاوَاتٍ وَكِنَعَاوَاتٍ وَهَلَمْ جَرًّا . وَسَعَرَ عَنِ السَّعْرِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ . وَمَنْ تَمَّ تَكُونُ قَدْ ائْتَمَعَتْ بِالْعَدْلِ مَعَ الْوَصْفِيَّةِ فِي الْأَوَّلِ وَمَعَ شَبِّهِ الْعَلِيَّةِ فِي الْآخِرِينَ كَمَا اسْتَعْرِفَ

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فُعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْأَحَادِ
وَذَلِكَ فِي حَالٍ وَتَعْتٍ وَخَبَرٍ حِكْمِي لِأَرْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

اي انهم استعملوا فُعَالٌ بالضم او مَفْعَلٌ بالنون في آحاد الاعداد نحو جاء النوم اُحَادًا وَوَحْدًا أَي جَاءَ بِوَاحِدٍ وَوَحْدًا وَهُوَ الْأَصْلُ فَعْدِلٌ بِهِ عَنِ التَّكَرُّرِ إِلَى الْأَفْرَادِ . وَكَلَامُهَا يُعَانُ فِي مَا يَتَضَمَّنُ الْوَصْفِيَّةَ وَهُوَ الْحَالُ كَمَا رَأَيْتَ . وَالتَّعْتُ نَحْوُ أَلِي الْجَنْحِيَّةِ مَثْنِيٌّ وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ . وَالْخَبَرُ نَحْوُ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنِيٌّ . فَيَمْتَنَعَانِ مِنَ الصَّرْفِ بِالْوَصْفِيَّةِ وَالْعَدْلِ * غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ مَحْكِيٌّ عَنِ الْعَرَبِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ فَفَطَّ بِالِاتِّفَاقِ وَفِي مَا فَوْقَهَا إِلَى الْعَشْرَةِ عَلَى خِلَافِ . وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ لَمْ يُسْمَعْ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا إِلَى الْأَرْبَعَةِ وَلَكِنَّ النِّجْمَةَ نَظَرُوا إِلَى الْعَشْرَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ مَعَهُ كَمَا رَكِبَ مَعْدِي كَرِبٌ
اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجياً معرباً كعدي كريب على ما ستعرفه في ما بعد . فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي كئنا بط شراً . والاضافي كعبد الله . وبقيد المعرب المزجي المبني كسيبو به فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرَطُ ذِي الْعَجْمَةِ وَضَعُ الْعَلَمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةً فِي الْعَلَمِ

اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وضع علما في لغة الاعاجم ليعني على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن علما تصرفت فيه العرب بالتنوين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا سمي بديباح انصرف لانه نكرة في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَكَوْنُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثَّقَلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكَ الْوَسْطِ

اي ويشترط ايضا في ذي العجمة ان يكون زائدا على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثيا يشترط فيه ان يكون متحرك الوسط كسندر اسم حصن ليستفيد بواسطة الحركة ثلثا يعترض به عما فاته من الزيادة * فان كان ساكن الوسط كجوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخفا ما تبني عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقَطْ فَإِنْ يَكُنْ بِالنَّاءِ مَخْنُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف في صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجبوع الذي مر الكلام عليه . فان كان مخنوما بالياء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء على مثال الآحاد كعلانية ففقدت منه العلة اللفظية التي في خروجه عن صيغة الآحاد العربية كما نقرر في موضعه

وَأَطْلَقُوا مُؤَنَّثَ النَّاءِ فَإِنْ عَرِي فِيهَا كَهَيْدَ بِالصَّرْفِ أَدْنِ

فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفَعَا بِعَجْمَةٍ كَبَلْجِ حَمَّامًا مَعَا

اي ان العلم المؤنث بالياء يتنع من الصرف كيفما كان مطلقا كحاطمة وحمة ودغة وغير ذلك . فان تجرّد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهيد بناء على ان خفة لفظه تقاوم احدى العنتين فلا يبقى الا واحدة منها . وجاز منعه عملا بالعنتين القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهيد او كان اعجميا كبلج اسم بلخ وجب منعه لظهور الناء في الاول فيصير كحاطمة واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العلمية والتانيك والعجمة فتعادل احدهما خفة اللفظ وينצל اثنتان للمنع * واما ما كان زائدا على ثلاثة احرف كرينب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة

تاء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع * وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى عن لحاق التاء به كعقرب تصغير عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة الوسط تُخرج مصحوبها عن اعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي في النقل ومن ثم تكون قد قامت مقام الحرف الرابع * واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يعتبر بحسب الحال لا بحسب الاصل فلوسببت امرأة بدار كانت كهند في جواز الوجهين * وما لا تظهر التاء في تصغيره كحرب تصغير حرب علماً لامرأة لا يزال على حكم التغيير الذي كان قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار رباعياً بها . ومن ثم اذا صغر نوح لا يمتنع لزادتها فيه * ولما اعتبروا التانيث في نحو هند فغيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انه لفظي ولو قد برأ وهي وهية محضاً فلا تعطى حكماً

وَأَمْنَعُ كَقَيْسٍ أَسْمَاءً إِلَى الْأُنْثَى أَتَقَلُّ حَضْمًا لِدَفْعِ اللَّبْسِ أَوْ تَقَلُّ حَصْلًا
وَهَكَذَا أَصْرَفُ مَا كَهْنَدُ أَسْمَ فَتِي خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى

اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علماً لامرأة وجب منعه ولم يُجبر فيه كهند لثلاثاً يلتبس عند صرفه بالمذكر . وقيل لانه قد حصل له نقل ينقله الى المؤنث لانه اتقل من المذكر باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى الزيادة وهذا النقل قد عادل خفة اللفظ فتوقرت العلتان * ولما نحو هند من اعلام الإناث المعنوية اذا جعل علماً لرجل فانه يُصرف وجوباً لانه كان جائز الصرف مع التانيث فلما فقد التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثالثة كسعاد فانه يجب منعه مع تسمية المذكر به لانه قد صار كطلحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء التانيث كما مر * فان كان ثلاثياً متحرك الوسط كقدم علماً لرجل جاز منعه جرياً على حكمه في الاصل وجاز صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسْرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعرفات يُجر غالباً بالكسرة جرياً على سنن هذا الباب لانه يُجر بما ينصب به . والاعرف حينئذ يقرأ تنوينه وعليه الآية فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله * وفي تقييد هذا الجر بالغالب اشارة الى انه قد يُجر بالفتحة كما مر

في بحث الممنجات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفه . وقد روي قول الشاعر

تنورنهما من اذرعاتِ واهلها يثرب ادنى دارها نظر عال
بكسرتا اذرعاتِ وفهما . وبالتنوين مع الكسر وبتركو كما مر هناك . فتذكر

وَالْفُ بَعْدَ ثَلَاثِ وَاوَدَهُ فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ

اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلثة احرف زائده في الاسماء مطلقاً من المفردات كسلي وصحراء وحباري وقاصعاً وبادوى وعاشوراء . او المجموع كأسرى وعلماً وسكاري وأصديقاً ونظائرهن * فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها تكون حيثئذ من اصول الكلمة لا للتانيث * واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالتاء في كونه لفظاً ومعنى كما في سلى وصحراء . او لفظاً فقط كما في أسرى وعلماً . غير ان الالف لا تكون مقدره كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوِزْنَ مَا أَخْضَصَّ كَمَا فِي دُئِلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كَيْدِيلٍ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدئيل بضم فكسر اسم رجل . او كان يحق للفعل دون الاسم لافتتاح مصحوبه بزائده من زوائد الافعال كيديل اسم جبل . فان الاول يختص بماضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسماء . والثاني وان كان يوجد في الاسماء لكن الفعل اولي به لان زيادته تدل على معنى فيه كالتغيبه والخطاب بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل * فان كان الوزن مشتركاً بين الاسماء والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن كيزوبع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً * واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام كدئيل وشمر ونحوها . والاولى يقع في الاعلام كيديل وتغلب وأحمد . وفي الصفات كاحمر وأكرم ونحوها * وكله تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في دئيل واحمر فان العبء فيها يكون الاول على وزن فُعِلَ والثاني على وزن أَفْعَلَ . ولا عبء بموافقة لفظ الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست في شيء مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سَمِيَّ كَيْجِي يَعْتَزِلُ عَنْ مُضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجِبَلِ

اي ان ما سمي بالفعل كيجي يعتبر خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بيجرد الفعل فيكون معرباً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل * فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً لكونه

قد صار جملة فيحكى على لفظه كما في قول الشاعر
 نَبَيْتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ
 وحينئذ يكون قد خرج عن هذا الباب * ولا بد في المسمى بالفعل من اعتبار الاختصاص
 أو الأولوية كما علمت. فان خلا منها كضرب ودحرج اذا سمي بها انصرف عند الجمهور
 وَقِفْ عَلَى فَعْلَانٍ وَالْفَاءُ فَفُحٌّ وَصَفَا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقَ وَأَسْتَجِجُ
 اي ان الاسم المزيد فيه الالف والنون اذا كان صفة يقتصر فيه على وزن فَعْلَانٍ ففتح
 الفاء وسكون العين كسكران. بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فَعْلَانٍ مفتوح الفاء
 كمرؤان او مضمومها كعثمان. او مكسورها كعمران. وقد يكون مفتوح العين كرمضان.
 وقد يكون على وزن غيره كدحرجان وغير ذلك. وكلة يفتح بمجرد استصحاب هذه
 الزيادة مع العلمية غير مفيدة بشي * والسر في كل ذلك انهم شبهوا الالف والنون
 الزائدين بألفي التانيث في نحو حمراء وهما الالف الثابتة لفظًا والالف المقلوبة هنة
 بعدها لعلها صرفية. ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحد منهما مخصص ببناء معين
 احدهما بالمذكر والآخر بالمؤنث. وانهما لا تلحقها تاء التانيث فلا يقال سكرانة وعثمانة كما
 لا يقال حمراءة. ومن ثم اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفة لانه مع فتحها لا يؤنث بالتاء
 الا شدوذًا في الفاظ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان ذلك مطرد فيه. فكل ما كان
 يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيره انثلت مشابهة فصرف كما سياتي * ولما كانت
 الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني به عن التانيث بالتاء اقتضت
 الصفة عليها دون العلم لانه لا يؤنث مطلقًا فتصلح له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ تَاءٌ أَنْتِي لَا تَلِي فَاصْرِفْ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعلان وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث بها كما
 في سكران واحمر. فان كانت قبلها انصرفت كعُرْيَانٍ وَنَدْمَانٍ فان مؤنثها عريانة وندمانة.
 وكأرمَلٍ وَيَعْمَلٍ فان مؤنثها ارملة وبعملة. وذلك أماً في الاولين فلان الزيادة فيها قد
 اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم يعتد بها. واما في الاخيرين
 فلان احدى العليين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق الفعل فيضعف شبهها به

وَكُلٌّ مَنْقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جَرَّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبِعَ

اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها يجري مجرى المنقوص المنصرف كفاض في حذف يائه منوناً حال الرفع والمجر. غير ان تنوينه للعوض كما سيأتي بخلاف تنوين قاضٍ لانه للتمكين. ولذلك لم يمنع فيه كما لم يمنع تنوين نحو عَرَقاتٍ لانه للتعاقب * وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً كجوارٍ. او علماً كغازٍ اسم امرأةٍ. او صفةً كأعميمٍ تصغير اعمى * واما في حال النصب فَيُنْتَجِحُ غير منونٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف. وعلى ذلك يقال جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جوارياً

وقس الباقى

وَأَجْمَعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نَطِقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يَنْوُنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مخنوماً بالالف المنصورة كدعاوى وعذارى. فان الاصل فيها دعاوي وعذارى بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت الكسرة فتحمة والياء الناء. ومن ثم أُجْرِي مجرى امثاله ما ختم بألف التانيث فلم ينون في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوارٍ لما ستعلم في بحث التنوين * واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياءً بعد كسرة دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

فصل

في أشباه هذه العلة

يَعْدُ شِبْهُ عَلِيٍّ مِنَ الْعَلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ ذَلِكَ شِبْهُ الْوَصْفِ نَحْوَ أَحْمَرَ مِنْ عِلْمٍ سَمِيٍّ ثُمَّ نُكِرًا

اي ان شبه العلة يعد علة كما نص عليه سيويه فيستصح حكم المنع الثابت لتلك العلة. فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفه اذا سمى به ثم نكر كقولك مررت باحمر عادٍ واحمر آخر. فانه يعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف * وبيان ذلك ان الوصفية قد خلعت عنه اولاً بالعلمية ثم خلعت العلمية بالتنكير فصار كالصفة لان جالته حينئذ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه * وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل. وهو مذهب سيويه وعليه الاكثرون

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرَكَ مَعْرِفٍ لَهُ نَحْوَ جُمِعَ

اي ان ما كان معرفاً بقرينة لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي اثرها في المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأعطى حكمة في هذا الباب * وذلك نحو جمع في التوكيد ونحو المراد به شعر يوم معين. فان الاول معرفة بنية الاضافة الى ضمير المؤكد كما سيأتي. والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر. ومن ثم يمتنع كل واحد منها بالعدل مع شبه العلمية. وقس عليها ما جرى هذا الجرى

وَأَشْبَهَ الْعُجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَهَيْئِلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجل مسمى بصيغة جمع المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع في المفردات العربية. وبهذا الاعتبار ينعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشَبَّهَ جَمْعَ كُحْضَاجِرٍ نُقِلَ عَنْ لَفْظِهِ أَوْ كَشْرَاحِيلَ أَرْجُلِ

اي ان ما سمي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع المعجمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فينتوي بالعلمية * وذلك يجري في ما كان منقولا عن لفظ الجمع كحضاجر علماً للضعف فانه في الاصل جمع حَضَجِرٍ وهو العظيم البطن. او مَرْتَجَلًا كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له استعمال في الجمع. وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شَبَّهَ مُؤَنَّثِ الْأَلْفِ قَصْرًا كَأَرْطَى عَلَمًا لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالف الالحاق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا جعل علماً لرجل. وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالثانيث المقصورة في الزيادة وصيغة المثال الواقعة فيه كما رأيت. فاذا صار مصحوبها علماً تمت المشابهة بعدم قبول التأنيث ونفوت بمعاضة العلمية لها لانها ضعيفة لخلوها من معنى الثانيث فلا تقوى على المنع بنفسها ومن ثم يمتنعون مصحوبها بالعلمية وشبه الالف * وحمل قوم عليها ألف التكنين في نحو قَبَعَايَ فجعلها في حكم واحد. واما الف الالحاق الممدودة في نحو علماء فلم يمتنعوا معها من الصرف لخالف شبيهاً بالثانيث الممدودة لان هزة الالحاق منقلبة عن الياء التي لا

اثرها في منع الصرف وهمزة التانيث منقلبة عن الالف المؤثرة فيه. فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَصْلَ يُرْعَى هُنَا فِي كُلِّ مَا عَن عُرْفِهِ كَانَ غَنِيًّا
فَكُلُّ مَا يُمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَّرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف .
فكل ما كان يمنع في حال التنكير يقوئه على منعه اذا سمي به ثم نكر لانه حينئذ قد اشبه
الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمى بالصفة مع وزن النعل نحو
احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلثات ومربع . فينتع كل واحد منها
بشبه الوصف مع العلل المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفا في الاصل كخضاجر
استمر فيه المنع بعد التنكير بشبه الوصف ايضا مع شبه الجمع . والاصرف في اصح الاقوال
لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه كما علمت * واما ما لا يمنع نكرة
كارطى فاذا نكر وجب صرفه بالاجماع

فصل

في انصاف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ أَنْفِرَادَ الْعِلَّةِ أَوْ نَلَمُ شَيْءٍ غَيْرَ مُسْتَقَلَّةٍ
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةَ إِذْ نَكَّرُوا وَنَحَوُ سِرْحَانَ إِذَا مَا صَغُرَا

اي بصرف الممنوع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبها او انثلام
احدى عائبه وان لم تسقط برمتها . ولذلك يصرّف نحو طلحة اذا نكر لسقوط العلية عنه
كقولك مررت بطلحة النباض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر لانثلام
احدى عائبه لانه يقال فيه سرحانين وحينئذ تنظم زيادته بقلب الالف ياء فتبقى النون
فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف * واما انثلام صيغة الجمع بحذف الياء في نحو جوار فلا
يحل بمنع الصرف لقيام التنوين المعوض به عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارة
سببا لغنم المنع كما في هندية تصغير هند على ما علمت . وتارة سببا لابطالو كما في
سرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قبل فيها سرحانين وعمبر وشمبر . فننصرف
لانثلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن

الفعل في الثالث * ونارة سبباً لحدوثه كما في تَرْتَبُ بضمين وهو الشئ المقيم الثابت اذا جعل علماً لرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العلمية فيه. فاذا صغر صار ترتب على وزن تبطر فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العلمية * وقد لا يؤثر شيئاً كما في طليعة وأجيد وسكيران وحبيراً ونحو ذلك ما لا يحتاج منعه الى التصغير ولا ينتقص به.

فنامل ولا تغفل

وَجُرِّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بِأَلٍ صَرَفًا لضعف شبه فيه دخل

اي ان ما لا ينصرف اذا أضيف او اقترن بأل يجزى بالكسرة نحو صليت في افضل المساجد. بناءً على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهة بالفعل لما دخله من خصائص الاسماء. وهو مذهب سيبويه وجماعته من المحققين وعليه أكثر النحاة

”وَجَزَّ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُتَمَنِّعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعُ“

اي انه يجوز للشاعر ان بصرف المنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر
أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسلك ما كررته يتضوع
وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسم معرب وإنما عرض عليه ما ينعه من الصرف بخلاف اصله. فاذا أريد صرفه امكن الرجوع اليه بادنى سبب لانه الاصل فيه. وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيه تنويناً مقدرًا وبراعونه في بعض المواضع كما ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً. غير ان ذلك مسموع عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركن ينضم اليه أكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طلبه الازرق بالكنائب اذ هوت بشيب غائلة النفوس غدوم
وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروج عن الاصل لا وجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بِنِي تَطِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ التَّمَكُّنِ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء بئني كالحرف فاقدًا ما كان له من التمكن في الاسمية

لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعه وقرْبَهُ من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فبني
 جملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يخرجهُ عن الامكبة فقط لان للفعل حظاً في
 الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالْاِفْتِقَارُ وَالْاِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها
 يوجب البناء مفرداً ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان الشبه
 الواحد بالحرف يبعد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينهما في الوضع بخلاف الفعل فان
 بينه وبين الاسم مناسبة كما مرّ ولذلك لا يبعد الشبه الواحد به عن الاسمية . واما
 احكام هذه الواجه ومواقعها فسياتي تفصيلها على حسب ترتيبها في النظم

فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى	ذُونِ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَمَهِي كَلَا
أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا	وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيْنَ وَهَنَا
أَوْ نَابَ عَنِ فِعْلِ بِلَا تَأْثُرٍ	مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنِ أَحْذِرِ
أَوْ لَزِمَ الْفَقْرَ إِلَى مَا يُتَنَظَرُ	لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْتَقِرُ
أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ بَيْنِي	كَوَيْهِ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ اسْتَعْنَى

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع * الاول ما كان موضوعاً على اقل
 من ثلثة احرف كبناء الضمير فانها تشبه ناء التانيث ونحوها من الحرف المفردة . ونا
 التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا الوضع
 انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلثة احرف * والثاني ما تضمن
 معنى الحرف ولو مقدرًا فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمن معنى حرف
 موجود كآين فانها قد تضمنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمن معنى حرف غير موجود
 كهنا فانها قد تضمنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للاشارة لانهما من المعاني التي
 حثها ان تؤدى بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب * والثالث ما ناب
 عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل

مثل لَيْتِ النَّائِبَةِ عَنْ أُمَّتِي . وَإِنَّمَا اشْتَرِطَ فِيهِ عَدَمَ التَّأَثُّرِ احْتِرَازًا عَنِ الْمَصْدَرِ فِي نَحْوِ ضَرْبًا
 زِيدًا فَإِنَّهُ نَائِبٌ عَنِ إِضْرِبِ الْمَحْدُوفِ وَلَكِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِهِ * وَالرَّابِعُ مَا افْتَقَرَ افْتِقَارًا لِأَزْمًا
 إِلَى مَا يَتِمُّ مَعْنَاهُ كَالْمَوْصُولِ الَّذِي لَا يَزَالُ مُفْتَقِرًا إِلَى الصَّلَةِ فَإِنَّهُ كَالْحَرْفِ الَّذِي لَا يَزَالُ
 مُفْتَقِرًا إِلَى غَيْرِهِ . وَإِنَّمَا اشْتَرِطَ فِيهِ لُزُومَ الْاِفْتِقَارِ احْتِرَازًا عَنِ افْتِقَارِ الْمَبْتَدَأِ إِلَى الْخَبَرِ
 وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ عَارِضٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ * وَالْخَامِسُ مَا لَا يَقَعُ فِي تَرْكِيبِ الْكَلَامِ كَوَيْهِ وَنَحْوِهَا
 مِنْ أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ الْمَعَانِي التَّرَكِيبِيَّةَ وَلِذَلِكَ تَسْتَعْنِي عَنِ الْأَعْرَابِ الَّذِي
 يَدُلُّ عَلَيْهَا وَحِينَئِذٍ تَكُونُ كَالْحَرْفِ الْمُهْمَلِ فِي كَوْنِهَا غَيْرَ عَامِلَةٍ وَلَا مَعْمُولَةٍ

وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا كَالْكَلِمَةِ ثَانِيَهُمَا عَدُّ كِتَابِ الْمُسْلِمَةِ
 فَبِنِي الصَّدْرِ كَحَشْوِ قَبْلَهُ وَالْعَجْرُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

أَيُّ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُرَكَّبِينَ تَرْكِيبُ مَزْجِهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةَ مِثْلًا ثَانِيَهُمَا مِنَ الْأَوَّلِ مِثْلَةَ
 تَأْتِ النَّائِبَةُ مَا قَبْلَهَا فِي لُزُومِهِ حَالَةً وَاحِدَةً وَإِنْتِقَالَ الْأَعْرَابِ الَّذِي يَسْتَحْتَقُّ إِلَيْهَا . فَبِنِي
 الْجُزْءِ الْأَوَّلِ كَمَا بَيْنِي مَا قَبْلَ التَّاءِ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ حَشْوًا مِثْلَهُ . وَإِنَّمَا الْجُزْءُ الثَّانِي فَإِنَّ أَشْبَهَ
 الْحَرْفِ بِكَوْنِهِ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى حَرْفٍ كَمَا فِي نَحْوِ خَمْسَةَ عَشَرَ أَيْ خَمْسَةَ وَعَشَرَ . أَوْ بِكَوْنِهِ اسْمٌ
 صَوْتٌ كَمَا فِي نَحْوِ سَبِوَيْهِ بِنِي أَيْضًا وَالْأَعْرَابُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ كَحَضْرَمَوْتٍ وَنَحْوِهِ * وَاعْلَمْ
 أَنَّ صَدْرَ هَذَا الْمُرَكَّبِ بَيْنِي عَلَى الْفَتْحِ كَمَا بَيْنِي عَلَيْهِ مَا قَبْلَ التَّاءِ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَةً يَاءً كَعَلِيدِي
 كَرِيبٍ فَبِنِي عَلَى السَّكُونِ تَخْتِيفًا لِأَنَّهُ قَدْ نَقَلَ بِالْاِعْلَالِ وَالتَّرَكِيبِ . وَإِنَّمَا عَجْرُهُ الَّذِي
 بَيْنِي فَإِنَّ كَانَ اسْمٌ صَوْتٌ بِنِي عَلَى الْكَسْرِ وَالْأَفْعَلِ الْفَتْحِ مُطْلَقًا * فَتَدَبَّرْ

وَرَبِّهَا بِنِي شَبِيهِ الْمُهْشِيهِ نَحْوُ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَافْقَهُ

أَيُّ أَنَّ الْبِنَاءَ قَدْ يَكُونُ لِشَبِّهِ مَا يَشْبَهُ الْحَرْفَ فَضْلًا عَنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ بِنَفْسِهِ لِأَنَّ شَبِّهِ مَا يَشْبَهُ
 الشَّيْءَ شَبِّهِ لِشَيْءٍ . وَذَلِكَ نَحْوُ حَذَامٍ عَلِمًا لِامْرَأَةِ مَعْدُولًا عَنْ حَازِمَةَ فَإِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ
 يَشْبَهُونَهُ بِنَحْوِ حَذَارٍ الْمَعْدُولِ عَنْ أَحْذَرٍ وَهُوَ يَشْبَهُ الْحَرْفَ كَمَا مَرَّ فَيَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مِثْلَهُ كَمَا

سَبَاتِي فِي مَوْضِعِهِ

وَرَبِّهَا أَنْسَاقَ الْبِنَاءِ مِنْ بِنَا إِضَافَةٌ كَسَرْتَنِي حِينَ دَنَا

أَيُّ أَنَّ الْبِنَاءَ قَدْ يُسْتَفَادُ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَبْنِيِّ . وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الظَّرُوفِ الْمِضَافَةِ إِلَى

المجمل كما في المثال طلباً للمساكلة بين المتضامين على ما سيجي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلْأَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبنى محكيًا فيه لنظ ما نُقِلَ عَنْهُ كَمَا بَطَّ شراً ونحوه ما سيذكر في باب العلم فانه يحكى فيه لنظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه محلاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِالْإِزْمِ لَزِمَ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يُقْمَرِ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضائر والموصولات ونحوها كان لازماً لا يبتك عن صاحبه. وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوها كان عارضاً يبتك عن صاحبه متى فارق الصورة المنتزعة البناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونِينِ أَفْتَضَى مَعًا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعَا وَسَكَنُوا الْبَاقِي عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حرّكوا من المبنيات ما كان يفتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون الذي يفتضيه البناء كحَيْثُ وَأَبْنِ وَأَمْسِ * وما كان بناؤه عارضاً كالمُنَادَى مراعاة لاصوله من الاعراب المنتضي الحركة * وما كان على حرف واحد صحيح كتاء الضمير لبيان المعاني التي تدل عليها الحركة. ونحو ذلك من الاغراض * وسكنوا ما سوى هذه المذكورات على حسب وضع البناء. فان حرّك شيئا منها كما سترى فذلك نادر ان عارض لا يعتد به

وَأَعْلَمَ بَانَ مَا بُنِيَ كَمَا مَنَعَ بَجَنَاجُ مَحْضٌ شَبِيهُ لَا يَنْصَدِعُ

فَأَعْرَبُوا مَا شَبِهَهُ الْحَرْفُ اعْتَرَضَ بِهَا بَخْضُ الْأَسْمِ فِيهِ فَنُقِضُ

اي ان المبنى بجناج شبيهاً محضاً بالحرف ليخرج به عن وضعه كاجناج المنوع من الصرف مع النعل. ولذلك يعرب ما عارض فيه شبه الحرف شيئا من خصائص الاسماء كزوم ابي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عورض فيه شبه النعل المانع من الصرف * واعلم ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة ابي

المذكورة. وإما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يُعتدُّ به لان الاضافة في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحاً فكانه محذوف ومن ثم تكون الاضافة كالاضافة

فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْأَسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْمَكْتَنَفَةُ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير مقيد باحد الافراد كرجل. ومعرفة وهي ما علق على مسمى بعينه كزيد. والنكرة هي الاصل فيه لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحنها لانها بعض تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ أَلْ تَوَثُّرٌ عُرْفًا وَمَا عَاقِبَهُ إِذْ تُنْكِرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل أَلْ مؤثرة فيها تعريفاً كما في الرجل. احترازاً عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث فانها لا توثر فيه لانه معرفة بدونها وانما حجي بها لغرض آخر كما ستعلم * ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل أَلْ مما ينكر دخولها عليه بنفسه كذي معنى صاحب فانها لا تقبل أَلْ ولكنها تقع موقع صاحب وهو يعلما. وقس على كل ذلك

وَعُرِفَ الْغَيْرُ كَأَنْتَ تَوْفَلُ ذَلِكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَا رَجُلُ

اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف بال والمضاف الى معرفة اضافة محضة * وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل. وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت * وأعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم مخاطب ثم الغائب. ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان. ثم اسم الاشارة للقریب ثم للمتوسط ثم للبعيد. ثم الموصول المختص ثم المشترك. ثم المعرف بال الهدية ثم الاستغرافية ثم الجنسية * وإما المضاف فتقبل هو دون المضاف اليه لانه يكتب التعريف منه. وقيل في رتبته * وإما المنادى المذكور فالخيار انه في رتبة اسم الاشارة لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه * وقد يعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعله مساوياً لما

فوقه نحو سبحان من سبح الرعد بحمده . او اعلى منه كما اذا قيل للطارق من هذا فقال
فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد به اسم الجلالة . والعلم
في الثاني اعرف من الضمير لتشخيصه المسمى كما ترى

فصل

في الضمير

يَكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ لِجَازِئِهِ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ
وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ الْجَمْعُ أَيضًا إِذْ وُصِّلَ

اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية . وهو يكون
للحاضر ويدخل تحته المنكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدم ذكره نحو زيد
ضربته * وكله قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط . وقد يكون
متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفضيل الذي سيأتي

وَمَا لِفَصْلِ كَأَنَّا إِذْ رُفِعَا
وَأَلْتَمَّاصِ لِنُصْبٍ وَالتَّوَاوُلِ وَالْأَلْفِ
وَأَنْتِ وَهِيَ وَإِيَّانَا وَإِيَّاهَا وَهَلْمٌ جَرًّا *
وَمَا الْمُتَّصِلُ فَهِيَ تَأْتِي التَّكْلِمَ وَالْمُخَاطَبَ وَنَوْنَ الْإِنَاثِ
وَوَاوِ الْجَمَاعَةِ وَالْفِ الْإِنْتَيْنِ وَيَاءِ الْمُخَاطَبَةِ . وَكَلِمَاتُهَا تَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ لِأَنَّهَا لَا تَفْعُ الْفَاعِلَ أَوْ
نَائِبَ فَاعِلٍ * وَمِنْهُ كَسَفِ الْمُخَاطَبِ وَهَاءِ الْغَيْبَةِ وَيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ . وَكَلِمَاتُهَا تَفْعُ فِي مَوْضِعِ
النَّصْبِ وَالْجَمْعِ دُونَ الرَّفْعِ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ الْإِسْنَادَ إِلَيْهَا * وَمِنْ ذَلِكَ نَاوِي تَحْبُطُ بِالْمَوَاضِعِ
الثَّلَاثَةِ نَحْوِ رَبَّنَا لَا تَوَاخُذْنَا إِنْ نَسِينَا * وَعَلِمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْآكْثَرِينَ أَنَّ ضَمَائِرَ الرَّفْعِ
الْمُنْفَصِلَةِ فِي مَا وُضِعَ لِلتَّكْلِمِ وَالْغَيْبَةِ بَرْمَتُهُ نَحْوَانَا وَهُوَ هَا . وَإِنَّمَا أَنْتَ وَفِرْعَوْنُ وَضَمَائِرُ
النَّصْبِ الْمُنْفَصِلَةِ فَالْأَصْلُ فِي الْآوَلَى أَنْ يَفْعُ الْهَمْزَةُ فِي الثَّانِيَةِ إِيَّانَا بِكسرها وما يليها
حروفٌ تدلُّ على المعاني المقصودة بهما كالمخاطب والتثنية والمجمع وغير ذلك * وإجازوا

تسكين هاءٍ هُوَ وَهِيَ بعد الواو والفاء نحو وَهُوَ الْغَنُورُ الْوَدُودُ وَهُوَ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِ
 وَهُوَ كَثِيرٌ شَائِعٌ. وبعد اللام نحو ان هذا هُوَ الْحَقُّ وَهُوَ قَلِيلٌ * واما الضمائر المتصلة فهي
 المذكورة آنفاً على حِدِّيهما. وما يلي الفاء والكاف والهاء في نحو ضربنا ورايتكم ومررت
 بهنَّ حروفٌ كما مرَّ في المنفصل * واختلف في ضمير الغائبة والمخفون على انه هو الهاء
 وحدها كما مرَّ والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر كسائر علامات الفروع * واذالم
 تكن الهاء مع الالف تُضمُّ ما لم تقع بعد ياء ساكنة او حرف مكسور فتكسر نحو قَبِيهِ وَعَلَيْهِ
 وَيُوْءُ وَأَعْطِيهِ. ونُشِعَ حركتها بعد متحرك نحو لهُ وَيُوْءُ. ويجوز اشباعها واختلاسها بعد
 ساكن نحو منه ويُدْعُوهُ. ولها مع المثني والمجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد * واما
 الفاء والكاف فتفتحان للمخاطب وتكسران للمخاطبة وتُضَمُّان لكل ما سواهما بالاجمال *
 والنون مفتوحة على الاطلاق. والواو في ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء
 التفتاء الساكنين غير مسوقين بحركة فجائسهما فتُضمُّ الواو في نحو لا تخشوا النجوم.
 وتُكسر ياء المخاطبة في نحو لا ترضي العار. وتُفتح ياء المتكلم في نحو هي عصاتي واحدى
 ابنتي. ويجوز فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَرُ
 وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٍ خَصَّ فِيهِ لَزِمًا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يُذَكَّرُ في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدراً في النية لانه
 عمدة فلا بد منه ولو تقديراً * واستناره يكون في كل ما يرفع من الفعل نحو اقوم وتم.
 وشبهه وهو اسم الفعل نحو صه وحذار. والوصف حنيفة كالضارب والمضروب. او
 ناوبلاً كما في الرجل التميمي والشاهد العدل. والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً
 زيداً. فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا او انت
 او هو بحسب ما يقتضيه المقام * وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور
 بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليها كما سيأتي * غير ان من هذا الاستنار ما يكون واجباً
 وذلك في ما عاملة لا يرفع الا الضمير نحو تم. ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عاملة
 يرفع الضمير والظاهر جمعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد. فان الاول لا يخلو
 من الضمير ابداً. والثاني يتضمنه تارة ويخلو منه اخرى كما رايت. وهذا هو المراد

بوجوب الاستنار وجواز* واعلم ان الاستنار يختص بالضمير المرفوع دون غيره .
والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير مخاطب فقط . والنجائر يختص بضمير
الغائب والغائبة الآ في افعال الاستثناء وافعل التعجب والتفضيل فانه يجب فهين

على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا مَكَنَ وَصَلَّ أَنْ يَتَعَ إِلَّا كَسَلَيْهِ وَكَتَبَتْهُ أَمْتَعُ
وَقَدِّمِ الْأَخْصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ تَفَصَّلَ فَبِالْخِيَارِ إِنْ لَبَسَ أَمِنْ
وَحَيْثُ لَا أَخْصَّ فَالْفَصْلَ التَّزِمُ فَإِنْ تَنَافَى اللَّفْظُ غَيِّبًا فَاحْكُمْ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو
الاختصار والتوصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو
اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخصر منه
كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدها او خبراً في باب كان فيجوز الامران*
والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظن .
والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سلتني وزيد ظننتك والصدق كتبه . او اسماً
نحو الدرهم انا معطيكه وعجبت من ظنك كريماً وعجبتني كونك* غير ان الفصل مع
الاسم ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد في قومه الفتي وكونك اياه عليك بسير

واما مع الفعل فالأكثر على ترجيحه في باب ظن وكان لان ذلك المنصوب خبر
المبتدا في الاصل والخبر لا حظاً له في الاتصال* ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد من
تقديم الاخص كما رايت . واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم اعطيتك
اياه واعطيتك اياه فلا يجوز اعطيتك اياه . الا اذا اختلف لفظها في
ان يكون كل واحدٍ منها آخذاً او مأخوذاً فلا يظهر المراد* واما اذا لم يكن احد
الضميرين اخصر من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيتك اياه . الا اذا اختلف لفظها في
الغيبه فيجوز الوجهان نحو اعطيتها واعطيتها اياه* واعلم ان انفصال الضمير وجوباً
يكون في ما وقع محصوراً نحو أمر ان لا تعبدوا الا اياه . او منصوباً بعامل في مضمرة قبله
غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظننته اياه . او بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت

من ضرب الامير اياك. او منفصلاً بمتبوع نحو بخرجون الرسول وياكم. او منفصلاً معه نحو سرت وياك. او كان عاملة مضمراً نحو لو انتم تملكون. فان الضمير فاعلٌ لفعلٍ مقدرٌ بعد لو فلما حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله. او مؤخراً نحو اياك نعبد. او معنوياً نحو هم المنفوعون. او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين. ومن هذا القبيل الضمير الجاري على غير ما هو له وهو الذي يلتبس مرجعته كما سيأتي * واما في غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مرّ الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي بالاجمال. وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا أن لا يجاوزنا الآك دياراً

وكقول الآخر

وما أصاحب من قومٍ فاذكرهم الأ يزيدهم حبا الي هم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ايام الارض في دهر الدهارير
فان القياس ان يقال لا يجاوزنا الآ اياك. ويزيدونهم حبا الي. وضمنتهم الارض. ولكن

عُدل عنه لضرورة الشعر

وأبرزوا ما عوده يشتهيه ففصلوا كأنني الفتى راميه هو

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلتبس مرجعته فينصلونه بالضرورة. وذلك في نحو ابني الفتى راميه بنا على ان الابن راми الفتى. فان الضمير المستتر في الصفة يجتمل ان يعود الى الابن وهو المراد. والى الفتى وهو الارجح لانه اقرب المذكورين والصفة المنضمته الضمير خبر عنه. غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخراً عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميه هو. وحينئذ يتعين عوده الى الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فاقتضى ان يكون مرجعته وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتى مرماً * واما اذا لم يقع التباس نحو زيد هند ضررها فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليه

قول الشاعر

قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكته ذلك عدنان وخطان

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمَ يَأَنَّ الذِّكْرَ بِجَرِي قَبْلَ مَا لَغِيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَرَارَ أَهْلَهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمِ يُنَوِّسُ أَصْلَهُ
وَكَا قَنَعُوا فَمَيَّ الْغِنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
وَدُونَهُ بِمَخْلُ عَوْدُ الْمُهْضِرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِذَاعِ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر وهو الاصل * وقد يكون تقديراً نحو زار اهله زيد لان زيداً في نية التقديم باعتبار رتبته * او معنى نحو اقنعوا فهي الغنى. فان الضمير عائد على المصدر المضمون من معنى النعل الذي قبله اي فالقناعة هي الغنى * او حكماً نحو قول هو الله احد. فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله * ومن هذا القبيل الضمير المبهم المنسربا بعده نحو نعم رجلاً زيداً. ورثه رجلاً زارني. وان هي الا حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربته زيداً لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له * اما نحو اكرماني واحسن الي اخوك فانما ارتكب فيه الاضرار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه. او تكرر الفاعل الظاهر وهو محمل بالفصاحة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور مالم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه. ويندر عوده الى المضاف اليه نحو كتبت الحمار بمحمل اسناراً. وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعيينه لانه نحو آمن بالله ورسوله وانفقوا ما جعلكم مستخلفين فيه. فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقبام الدليل على ارادته دون غيره * وقد يستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودتني عن نفسي. او في الذهن نحو واستوت على الجودي. فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي حاضرة في المكان. والثاني عائد الى سنيئة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصل

في الاسم العلم

الْعَلْمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِمْنَا

وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَبِحَيٍّ يَنْقَلُ وَبَعْضُهُ كَقَفْعَسٍ يُرْتَجَلُ
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكْبًا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرَبًا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي عُلِّقَ عليها لتعيينها وذلك بحسب
الوضع. فخرج بقيد الاختصاص التكرات كما لا يخفى. وبقيد اطلاقه بقية المعارف فان
اختصاصها بما هي له مقيدٌ بجالية دون اخرى كالحضور في نحو انت وهذا * ودخل بقيد
الوضع الاعلام المشتركة كزبد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد وقع في
التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعلم يكون في الغالب منقولاً من صفة
كعباس. او مصدر كفضل. او اسم جنس كاسد * او من فعل. اِماً ماضٍ كأبان.
او مضارع كيجي. او امر كاضيت علماً لمكان * او من صوت كغناق علماً للغراب. او
من جملة كما سمي * وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلية في غيرها. وهو اِماً
معدول كعبر وخذام. او غير معدول. وهو اِماً ان تكون مادته مستعملة في الكلام
كما في المعدول. او غير مستعملة كقفعس علماً لرجل * والعلم اِماً مفرد كما رابت او
مركب. وهو اِماً اضافي كعبد شمس. او اسنادي وهو المنقول عن جملة شباب قرناها
علماً لامرأة سُميت به فتأولاً لها بطول الحيرة حتى نشب ذواتها. او مزجي كعدي
كرب علماً لرجل * واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية. وفعالها قد
يكون ظاهراً كما رابت وقد يكون مضمراً. وهو اِماً بارزاً كأطرقاً علماً لمفازة. او
مستتر كناً بطراً علماً لرجل. واما الاسمية فلم تُسَمَّ التسمية بها * وهذا المركب مبني
يحكى على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر * واما المزجي فهو معرب
ما لم يكن مضموماً بوي كما علمت. فان كان مبنياً قبل التسمية كخمسة عشر وحيص بيص
فان شئت ابقيته على بناءه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا ينصرف لزوال
معنى الحرف بالعلية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه * واما المركب الاضافي

فيجري مجرى سائر المتضافات بلا خلاف

وَمِنْهُ كِنْيَةٌ بِأَمٍّ أَوْ أَبٍ نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جَنْدَبٍ
وَكَالرَّشِيدِ لَقَبٌ لِلرَّفْعِ يَأْتِي وَمِثْلَ الشَّنْفَرِيِّ لِلْوَضْعِ

وَهُوَ كُنْعَتٍ مِثْلُهُ يُؤَخَّرُ عَمَّا لَهُ وَفِي الْعَكْنِيِّ بِخَيْرٍ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر باب او ام كاي بيكر وام جندب كنية امرأة. قيل ان بابن كابين عباس. ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مساه كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي. اوضعتة كالسنفري اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب وحكم اللقب ان يؤخر عن اسم ما لقب به هرون الرشيد لانه كالنعت له. وربما تقدم عليه كقول الشاعر
 بان ذا الكلب عمرا خيرا حسبا بطن شريان يعوي حوله الذيب
 وهو نادر* واما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب. وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر
 اقسام بالله ابو حنص عمر ما مسها من نسي ولا دبر

وتأخيرها عنه كقول الاخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالك سمعنا به الالسعد اي عمر
 وكذلك تجري مع اللقب. غير ان الاشهر تقدمها عليها جميعا فيقال ابو حنص عمر
 الفاروق ونحو ذلك

”وَالْأَسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا اتَّبَعَ ثَانٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا“
 ”وَحَيْثُ لَامَانَعِ فِي اللَّفْظِ وَلَا إِيهَامَ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مَبْدَلًا“

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلا او عطف بيان. ويجوز قطعه عن التبعية مرفوعا على انه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو او منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف تقديره اعني* ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحرف او مركبا كعبد الله لان الاضافة تنفسي التجريد والافراد. او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كانت اللقب وصفا معرفا بال كالرشيد لان الوصف من شأنه الشروع فيلتبس الاسم بالمضاف الى الاجنبي. وعلى ذلك يقال هذا الحرف كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد بالاتباع او القطع لا غير. وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالوجه الثلاثة. فتدبر

وَعَلِمٌ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ بَجِيَ فِي الْمَعَانِي

فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أُسَامَةَ الْأَسَدِ جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبِرِّ وَرَدَّ
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهَةُ النَّكْرَةِ لِقَدَرِهِ الشَّخْصِيَّةِ الْمُنْحَصِرَةِ

اي ان من العلم ما يُعَلَّقُ على الجنس بِرُمَّتِهِ . وهو يكون في الاعيان كأُسَامَةَ لجنس الاسد .
وقد يكون في المعاني كَبَرَّةُ لجنس البرِّ . وكل واحدٍ منها يعمُّ افراد جنسه لانه قد وُضِعَ
للجنس بمجملته لا لبعض الافراد بخصوصه ولذلك يكون في المعنى كالنكرة وان كان معرفة
في اللفظ * وهو يكون اسما كما مرَّ . وكتبه كاني جَعَدَهُ للذنب وامَّ عامر للضَّع . ولنبأ
كالاخطل للهرِّ وذو الناب للكلب وما اشبه ذلك * واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص
في جميع احكامه اللفظية فيصحُّ الابداءُ به وتُنصَبُ النكرة بعده على الحال ويمتنع من
الصرف اذا وُجِدَ فيه مع العلية علةٌ اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطَاتِنَا بَيْنَنَا فَحَبَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ تَجَارِ

ولا يُضَافُ ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا يُنعت بالنكرة كما في الاعلام الشخصية

وَمَا لِذِي عُرْفٍ يُضَفُّ أَوْ يَتَلُّ أَلْ عَهْدِي فَنِي ذَا الْبَابِ إِنْ يَغْلِبُ دَخَلَ

اي ان ما يُضَافُ الى معرفة او يقترب بأل المهدية اذا غلب على بعض الشركاء فيو
يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بها الشيخ محمد
الطائي وارجوزته المشهورة فان كل واحدٍ منها قد صار كالعلم على صاحبه بطريق الغلبة
عليه . غير ان الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالعشى فينخص بالاضافة كاعشى تغلب
واعشى همدان * واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضِيفَ اليه علما كما مرَّ او

غيره كابن الخشاب وابن الانباري ونحوهما

وَأَعْلَمُ بَأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءٍ لَفْظُ الْكَلِمِ
وَكُلُّهَا تُحْكِي سِوَى اسْمٍ مُعْرَبٍ فَذَلِكَ يُعْطَى الْحَقَّ عِنْدَ الْعَرَبِ

اي ان اسما لفظ الكلم تُعدُّ من هذا الباب لانها تجري على حكمه في التعيين . وهي تُحْكِي على
اصلها ما عدا اسما لفظ الاسماء المعربة فانها تُعْطَى حَقَّهَا من الاعراب . فيقال مثلا قام
فعل ماضي . وقم فعل امير . وامس اسم زمان . ونعم حرف جواب . وهم جراً باجراً
كل واحدٍ على ما له في اصله من الحركة او السكون * ويقال اي اسمٌ موصولٌ بالنون

منصرفاً على ناو يلو بالنظ كريد وبالوجهين على تا ويلو بالكلمة كهند * وربما أعرب

المبني من هذه الاسماء كقول الراجز

ليبت وهل تنفع شيئاً ليبتُ ليبت شيئاً بوع فاشتربتُ

وقول الآخر

نحبُّ بالله من بخصك بال ودِّر فما قال لا ولا نعاما

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانهاكم عن قيل وقال . فرؤي بالفتح على

المحاكاة وبالكسر والتنوين على الاعراب * وقد يستعمل ذلك في الجمل كقولم لا اله

الا الله كثر من كنوز الجنة وزعموا مظنة الكذب * وعلى ذلك نفع جميع هذه المذكورات

ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة كذا وهذه

الجملة كذا ونحو ذلك ما يقتضيه المقام

فصل

في اسم الاشارة

بِذَا لَهُ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَسْرُ وَذَيْنِ تَيْنِ لِهِنَّي مَا ذُكِرَ

وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِهِ وَذِهِ جَائِزٌ إِسْبَاعٍ كَذَا تِي تِه تِه

وَأَجْمَعُ مُطْلَقًا أَوْلَاءَ وَأَوْلَى وَالْكُلُّ هَا التَّنْبِيهِ طَوْعًا دَخَلَا

اي انه يُشار الى المفرد المذكر القريب بذَا . ولى انشاءً بتا . ولى مثناهً بدين . ولى مثناها

بتين * ويُشار الى المؤنثة ايضاً بذي وذِهِ بسكون الهاء وذِهِ بكسرها اخلاصاً واشباعاً .

وكذلك تِي وتِه وزِه جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة * ويُشار الى الجمع

مذكراً ومؤنثاً بأَوْلَاءَ ومدودة وهي لغة اهل الحجاز ومنصورة وهي لغة اهل نجد . والاولى

افصح واشهر * وتدخل ها التنبيه على هذه الاسماء جواراً وهو الاكثر في استعمالها فيقال

هذا وهانا وهذان وهاتان وهلمَّ جرّاً

وَالْكَافِ فِي التَّوَسُّطِ الْحَقِ ذَاوَنَا ذِي تِي وَمَا لِغَيْرِ مُفْرَدٍ أُنِّي

وَاللَّامَ بَعْدًا قَبْلَهَا زِدْ مُفْرَدًا وَأَجْمَعُ مَقْصُورًا وَنُونٌ شِدْدًا

وَمَا لِتَنبِيهِ مَعَ اللَّامِ اُمتنع ودونها نَزْرًا مَعَ الْكَافِ بَيَعُ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثنى والجمع فيقال ذانك وتانك وأولئك . ولا تلحق ذه وتيه واخניהما فلا يُشار بهن الى المتوسط * وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع المفصوَر فيقال ذلك وتالك وتلك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه يُشعر بالقرب وهي تُشعر بالبعد فيتعارضان . بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع بينهما لان فيها طرفاً من القرب لدلالتها على المتوسط ومن ذلك قوله رأيت بني غيراً لا ينكرونني ولا اهل هذا الطرف الممدد

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تُستعمل الا به * واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكثرون بأولئك للجمع ويشددون النون للمثنى دلالة على البعد . وعليه قُرئ فذاتك برهانان من ربك . وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب * واعلم ان صيغة التنبيه من اسماء الاشارة تخصُّ بذواتها الاصل فيها . واولئك تُستعمل غالباً لمن يعقل ويقبل استعمالها لغيره كقول الشاعر

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام
وكالمثني مثله مع البنا غير كما تجعل اباي انا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة يُغير كما يُغير المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اباي وانت اياك وهم جراً . وهو مذهب المجهور

وللمكان مثل ذا جاءت هنا طيقاً وتم للبعيد عيناً

اي ان هنا تُستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقة لها في ما مر من الاحكام . فيقال هنا وهنا عند الاشارة الى المكان القريب . وهناك وهناك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد . وقد يقال هناك ايضاً * وتم يفتح الفاء والميم المشددة يُشار بها الى

المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو المجرى بالحرف فيقال
نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هنا لك ولا يقال هنا حسن

فصل

في الاسم الموصول

وَيُوصَلُ الَّذِي أَلْتِي مِنْ مَا وَأَيُّ وَأَلَّ وَذَا كَذَاكَ ذُو فِي آلِ طَيِّ

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها بـ كما سيأتي . وهي التي للمفرد
المذكر . والتي لمؤنثه . وما يلحقها للجمع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الأذو فانها
مختصة بلغة بني طي * وكلها اسما لا بالاتفاق الآل فقد اختلف في اسميتها . والجمهور على
انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المتفي ربه والضمير لا يعود الآ
الى الاسماء . وارجع الصفه بعدها مأولة بالفعل وهي لا تأول مع الحرف لانه يبعدها
عن شبه الفعل * وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف
استهين تطبيق الاعراب عليها فنقل الى ما بعدها على سبيل العاربية * قال الشيخ
الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاء في ضارب فاكرمت
الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَأَنَّ الَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلِيَّ بَعْدَ أَلْتِي اللَّتَانِ وَاللَّائِي تَلَا
كَذَا اللَّوَاتِي جَاءَ وَاللَّاءِي اسْتَزِدَّ وَكَأَنَّ لَأِي اللَّاءِي لِكُلِّ قَدْ تَرِدُ

اي كما ان اللذين والذين والألي تنفرع من الذي ثنية وجمعا تنفرع من التي اللتان
واللائي واللواتي واللآءي . غير ان الألي قد تستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر
مما حبها حب الألي كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
وكذلك اللآءي قد تستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر
هم اللآءي أصيبوا يوم فلج بداهية نميد لها الجبال

وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضرينا عن ذكرها لغرابها وقلة ورودها في الاستعمال
وَمَا لَهَا نِي كَذِينَ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ

اي ان ما وضع للمثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللتان مثل ما وضع له من اسماء

الإشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً. وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب في الصحيح كما علمت هناك * وإما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقاً. وهي تختص بمن يعقل لأنها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختص بالعقل

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرَبَّهَا عِنْدَ اخْتِلَاطِ عِيَمَا

أي ان من يختص بمن يعقل عكس ما فإنها تختص بما لا يعقل. فيقال رأيت من حدثك وسمعت ما يقول * وقد تستعمل من لغير العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر
أَسْرَبَ النَّطَّاهُ مَنْ يَعْبِرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتَ أَطِيرُ

أولاً اختلاطه بالعقل نحو سجد له من في السموات ومن في الأرض * وتستعمل ما للعاقل المختلط بغيره نحو يستعج الله ما في السموات وما في الأرض. ولصفة العاقل المهمة نحواني نذرت ما في بطني محرراً. فتعم كل واحدة منها العاقل وغيره كما رأيت غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذْ أُضِيْفَتْ وَسَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ التَّوَصُّلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطَّ

أيان أي تبنى كسائر الأسماء الموصولة متى أضيفت وحذف الضمير الواقع صدر صلتها. وذلك إنما يكون في ما أخير فيه عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني أيهم قادم أيهم أمهم هو قادم. لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف لتصح الصلة وحينئذ تكون كالمقطعة عن الاضافة لفظاً ونية. أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف. وأما نية فلان المضاف اليه لا ينوي الأ عند فنده من اللفظ وهذا موجود. وبهذا الاعتبار تشبه الغايات التي ستذكر في انها قد حذفت عنها ما تنفر اليه لبيان معناها فتبنى مثلها على الضم وعلى ذلك قول الشاعر
اذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني أيهم هو قادم. وأيهم يقدم أو في الدار. وأي هو قادم. وأي قادم. لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد لفظاً او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكوراً نقاً * واعلم ان أي تستعمل بلفظ واحد في المشهور. ولا تضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغها في الابهام احتاجت الى ما يفيدها تعريفاً. ولا يكون عاملها الا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت. أما استقباله فلأنها

موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع التناهي بينهما . وأما تقديمه فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملهما لا يكون إلا متأخراً * وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة لم تختر له
واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الباذش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْمَدُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ
وَذَا تَلِيَّ اسْتِفْهَامَ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تُشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيبِ تُضْمٍ

اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يُستعمل مكان الجملة الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيأتي والأ في حرف تعريف بالاجماع * واما اذا فحكما ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبة مع احدها . فيقال ماذا فعلت ومن ذا رأيت اي ما الذي فعلته ومن الذي رأيت . وعلى ذلك قول الشاعر
ماذا نظنُّ بسلمى ان المَّ بها مرَّجَلُ الشَّعرِ صافي اللون مرَّاح

وقول الآخر

مَنْ ذَا يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقِ إِلَى الْكُرَى فَعَسَى خِيَالِ احْبَبِي يَلْقَانِي

فان أريد بها الاشارة نحو ما ذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يُعند بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً واحداً
براد به مجرد الاستفهام وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر

يَا خَزْرَ تَقَلِّبْ مَاذَا بِالْ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفْنِقَنَّ إِلَى الدَّيْرِينِ تَحْنَانَا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها اسم استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطاً * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارة او موصولة هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارة لانه لا يصلح للصلة . وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا صنعت اخيراً ام شر . واذا قبل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيها على ابدال الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاخبار بالثاني عن مبتدأ مضر اي هو زيد . والعائد محذوف في صورتين اي ما الذي صنعته ومن الذي

ضربته . وعلى ذلك قول الشاعر

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنَحِبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

ويقال على جعلها ملغاةً ماذا صنعت أخيراً أم شراً . وإذا قيل من ذا ضربت يُقال زيذاً . بالنصب فيها على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمنعولية .

ونقدبر الفعل في الثاني اي ضربت زيذاً . فتأمل

”وَدُوٌّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ تُسْتَصْحَبُ لَازِمَةٌ لِلْوَاوِ وَهِيَ الْأَغْلَبُ“

اي ان ذو تستعمل بلفظ واحد للمجموع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك قول الشاعر

فَانِ الْمَاءِ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي وَيَبْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ

اي التي حفرتها والتي طوبنها . وقول الآخر

وَإِمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لِقَبِيئِهِمْ فحسبي من ذو عندهم ما كفاينا

بالواو في اشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مخفصة ببني طي كما مرّ ولذلك يقال لها ذو الطائبة

وَالْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صِلَةَ مَعَهُودَةٍ مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ
فَأَسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرْتِ مِنَ الْجَهْلِ وَالظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَا دُونَ أَلٍ

اي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة لينتم معناه بها . وحكم الصلة ان تكون معهودة عند المخاطب لينتم بها الموصول . وان تكون مشتتة على ضمير يعود اليه مطابقاً لثرتبته * ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامر معهود اتخذوها من الجهل المخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور لانها يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَلٍ من الموصولات لان صلته مفردة كما علمت . فيقال جاء الذي غلامه منطلقاً او انطلق غلامه . والتي عند الامير او في داره ونحو ذلك * ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تأمين كما رأيت . فلا يقال جاء الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والنقص في نفسه لا يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي لينته كرم لان الانشاء لا يكون معهوداً ولا يحكم به فلا يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة التمجية فلا يقال جاء النسب

ما احسنه . واختلفوا في علته لاختلافهم في حقيقتها . فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصول . وهو المتعارف . ومنهم من نظر الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصول ككلمة واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناء على ذلك لا تقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يوصل بينها باجنبي . فلا يقال رأيت الضارين كلهم زيداً . ولا الذي زيداً اكرمني . ولا جاء الذين الا زيداً اعرفهم . ولا يقال هذا الذي يارجل احبه الا في الضرورة كقولهم

تَعَشَّ فَإِن عَاهَدْتَنِي لِأَتَخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئِبُ بِصُطْحَانِ

وقد يوصل بينها بالقسمة كقول الشاعر

ذاك الذي وايك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل

وقد يوصل بغيره كقول الآخر

ماذا ولا عنب في المقدور رمت أما يحظيك بالفتح ام شر وتضليل

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم الابهام نحو الذي يأتيني فله درهم * وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصول . وذلك اذا تضمنه معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة وقد خللت من الضمير اكتفاءً بتضمن المعطوف اياه لما فيها من الارتباط كما ترى

وَالْعَائِدُ الْغَيْبَ أَقْتَضَى كَيْفَ أَتَفَقَّ وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقَ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقه لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين آمنوا * وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبراً عن ضمير قبله لتكلمه او مخاطبته حملاً على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبت الفرس وعليه قول الشاعر

وانا الذي قتلت بكراً بالفنا وتركت تغلب غير ذات سنام

وقول الآخر

وانت الذي اخلفتني ما وعدتني وأثمتتني من كان فيك يلوم

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر
 لاجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
 وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصل المشترك يُختار
 فيه مراعاة اللفظ فيكون مفرداً مذكراً مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضداً فَيُختار
 مراعاته نحو رأيت من النساء من لا تعجبني وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف . او
 يقع التباس بمراعاة اللفظ فيجب مراعاة المعنى نحو اكرم من زارك لا من زارتك * فتأمل
 وَحَذَفُ ذِي النَّصَبِ وَكُوْمَعْنِي يَعْ وَالصَّدْرِ عَنْ فَرْدٍ مَعَ الطُّولِ اَرْتَفَعُ
 اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشل المنعول به نحو لا اعبد
 ما تعبدون اي ما تعبدونه . والمضاف اليه اضافة لفظية نحو فاقض ما انت قاض ابي
 ما انت قاضيه . والمجورور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب ما تشربون اي
 ما تشربون منه . ويشترط فيه ان يكون قد جر بما جر به الموصل كما رأيت * وكذلك
 يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتداً مخبراً عنه مفرد . وذلك بشرط
 طول الصلة فتخفف بحذفه كقولم ما انا بالذي قائل لك سوا . اي بالذي هو قائل *
 فلا يُحذف في نحو الذي هو يعطي الالف . ولا في نحو الذي هو امام الجيش . لان الضمير
 فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لان ما بعده يصلح ان يكون صلة بخلاف المفرد
 كما مر فينوت المقصود * فان كان ما بعده مفرداً ولم تكن الصلة طويلة نحو الذي هو
 فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التخفيف * وانما جاز ذلك مع اي لقيام الضمير
 المضافة اليه مقام الصدر المحذوف كما مر * واعلم انه لا يجوز حذف العائد المنصوب في
 نحو الذي اياه ضربت او انه فاضل ولا في نحو جاء الضاربة زيداً لما هنالك من
 الاخلال المانع من الحذف . اما في الاول فلان الحذف يوم ان الاصل ضربته فينوت
 الحصر المقصود من تقديمه لان المعنى ما ضربت الا اياه . واما في الثاني فلعدم استقلال
 ان بدون اسمها . واما في الثالث فلان اسمية ال خفية فيحذف عود الضمير المحذوف اليها .
 وندر حذفه معها كقوله
 ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اُنج له صنو بلا كدر
 اي ما المستفز الهوى * وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التهويل كقول
 الاخر

نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم النبا
او التعظيم كقولهم بعد اللتيا والني . فان الصلة قد حذفت فيها اشعرا بان مضمونها قد
بلغ من الشدة مبلغا لا تحيط العبارة بوصفه

وَوَصَلَ أَلٌ وَصَفٌ بِفِعْلٍ أَوْ لَا إِذْ كَانَ بِأَجْهَلَةٍ مَعْنَى عُدْلًا

اي ان ال الموصولة تكون صلنها ما يؤول بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم
المنفعل . وذلك لانها جاءت على صورة ال التعريف المختصة بالاسماء فكرهوا ان
يدخلوها على الافعال صريحا فادخلوها على ما يؤول بها من الاسماء كالضارب
والمضروب لانها يعادلان الجملة النعلية في المعنى * واختلف في الصفة المشبهة كالحسن
فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به
فتكون ال الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة * وصح آخرون الوصل بها لانها
تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقا . والاول هو المختار عند الاكثرين * واما افعل
التنزيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرده العمل
المذكور كالصفة المشبهة فتكون ال الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع * واعلم ان
امثلة المبالغة كالضراب تجرى مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لال . ويشترط في
الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس ونحوه
ما غلبت عليه الاستية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجمادة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَوْجِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ أَلٍ تَطْيِيرَ بَاقِيِ الْبَابِ
لَكِنَّهَا قَدْ مَزَجَتْ كَالْحِزْبِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطَى الْوَصْفَ مَا عَنْهَا أَمْتَنَعَ

اي ان حق ال ان يعلق الاعراب عليها كباقي الموصولات التي بعضها يعرب لفظا
وبعضها محلا . ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالحزب منها سقط عنها حق
الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها * وقيل
ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر . وقيل غير ذلك مما لا فائدة
في استنصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشْتَصَّاتٍ

وَالْغَيْرُ عَنِ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارِقَةٍ

اي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام الشخصية *
واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينته لفظية او معنوية كما رأيت . لان الضمير
الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليه . واسم الاشارة بالحضور .
والموصول بالصلة . ومصحوب آل بها . والمضاف الى معرفة بالاضافة . والمنادى باللفظ
والاقبال عليه . غير ان من هذه الفرائض ما هو ملازم لصاحبه كالصلة . وما هو مفارق
كاللفظ في النداء * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرف بأل والمضاف والمنادى
لان لكل واحد بابا نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما نحن فيه هناك

فصل

في احكام العوامل والمعولات

الْأَسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعًا مُعَرَّبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَقَلُّبٌ
وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ قَبْنِي فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ

اي ان الاسم ككلمة معرب مجسب الوضع لانه يكون نارة محكوما عليه ونارة محكوما به فيكون
مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومنعولاً وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني .
بخلاف الفعل والحرف فان لهما مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن الاعراب *
ولذلك يكون كل ما بني من الاسم او اعرب من غيره شارداً عن وطنه المألوف
وَمُقْتَضِي الْأَعْرَابِ فِيهِ الْعَامِلُ إِنْ فَاتَ لَفْظًا فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلُ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المتقضي
للاعراب من نحو الفاعلية والمنعولية وغيرها * واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد منه في
الكلام . فان لم يكن لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد كان معنى كالاتداء في نحو زيد
قائم * وسأتي اسنيافاً الكلام على كل ذلك

وَعَمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ أُنْعَدُّ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يُعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا يتعقد الكلام بدونه كالفاعل في نحو قام

زيد. وغيره بحسب فضلة في اللفظ لانه زائد عن القدر المطلوب لان عقاد الكلام كالمفعول
 به في نحو ضرب زيد عمراً وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليه في اتمام
 المراد منها

وَالْعُمْدَةُ أَرْقَعٌ وَافْضَلَةٌ فُرِيضٌ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خَفِضُ

اي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل
 ونائبه. والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة. والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا
 ولات. وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام*
 والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز. والشبيه بالمفعول به
 وهو ما نصب على طريق التوسع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي*. وذلك لان
 النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام* واما الخفض
 فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه. فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام
 زيد. وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد. ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرني
 قدوم زيد. وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد* وقد اُخِيت من العمد
 بالفضلات المنصوب في باب النواحي. وبالمضاف اليه المجرور بالحرف لان حرف الجر
 يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون المجرور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْاَصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْمَحْرَفُ لَهُ كَالْاَلَةِ
 وَالْاِسْمُ فِي ذَاكَ دَخِيلٌ يَجْمَلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل. والحرف محمول عليه لانه
 ينوب عنه كما مر وهو نظير آله له يوصل بها معناه الى معموله* واما الاسم فهو دخيل في
 هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيهما الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك
 يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالباً كما سيجي*

وَعَامِلُ الْمَعْنَى هُوَ التَّجْرُدُ عَنِ عَامِلِ لَفْظًا وَحُكْمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العامل اللفظي بها حقيقة او التي في حكم
 اللفظي بها وهي المقدرة. وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح*

ويدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مرّ. او حكماً فقط نحو هل من احد في
الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سمي فيكون معوله في حكم المجرد

وَطَلَبُ الْعَامِلِ مَعْنَى يُعْتَمَدُ فِي عَمَلٍ لَهُ فَتَالِ أَسْمَاءُ جَمَدٌ

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يعتمد في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل مثلاً
فانه لها كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد

كالمبتدا في قول واسم العدد والمضاف كما ستري

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَاللَّغِيرِ بِإِهْمَالِ حُكْمِ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيه كاعمال النعل وحرف
المجرد في الاسم والنواصب والجوازم في النعل. وذلك لان ما يختص قبيل يكون متمكناً
راسخاً في مركزه فيستحق العمل به. ومن ثم حكوا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف
والاستنهام * وأما ما خرج عن ذلك كاعمال ما الناقية وإهمال سين الاستقبال فلكل
واحد منه وجه سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرْتَبَةُ الْعَامِلِ صَدْرُ الْجُمْلَةِ وَعِمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلَ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يؤثر فيها والمؤثر
قبل المؤثر * ورتبة العمدة من المعولات ان تكون قبل الفضلة لان ما يقتدر اليه الكلام
في تركيبه مقدم على ما يستغني عنه. وكل ذلك بحسب الاصل فخرج عنه لما منع ان
غرض كما ستري فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنَ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفًا
وَعَيْرُهُ التَّرْتِيبُ مَعَهُ وَجِبًا مَبَاشِرًا الْمَعْمُولِ وَالْحَذْفُ أَبَى

اي ان العامل المتصرف كصرب اوسع تصرفاً في معموله من غير المتصرف كالنعل
الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره. ولذلك يجب معه حفظ
الترتيب مطلقاً. وهو يشمل الترتيب بينه وبين معمول. وبين اجزاء معمول المتعدد
بعضها مع بعض. ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه * وما ورد بخلاف ذلك فعلى
خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما ستري

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يُغْتَفَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يَقْدَرُ
وَهَانَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبْ

اي انهم قد يتسامحون في النصل بين المتلازمين بالزائد نحو عمّا قليل سأذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقول الاعتماد به * وكذلك يستسهلون النصل بمعمول احدهما لانه لا يكون اجنبياً عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائماً زيد وجاء الذي زيداً ضربت بخلاف الاجنبي عنها جميعاً نحو كان اخاك زيداً ضارباً فلا يجوز اعتراضه بينهما ما لم يكن ظرفاً نحو كان عندك زيداً جالساً فانه لا يشق النصل به مع كونه اجنبياً عن المسند والمسند اليه لانه لعموم المظروفية به يكون كأنه غير اجنبي عن الجميع * واعلم ان مسوغات النصل قد اجتمعت كلها في القسم لانه يزداد تأكيداً للمضون الكلام فيكون زائداً فيه ولا يكون اجنبياً عنه . وهو مع ذلك يقتصر بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك يوصل به حيث لا يوصل بغيره كما ستره بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤْتَرًا فَالْأَثَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْلُ لَا يُغَيَّرُ

اي ان الزائد الذي يؤثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المعلى فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احدٍ وهل رايت من رجل . فان كل واحدٍ منها مجرور بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالناعلة والثاني في محل النصب بالمنعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ أَقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ أَقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِاللَّفْظِ خُذْ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يعمل بمقتضى اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائداً كما مرّ ام غير زائد كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالمنعولية ولفظة يقتضي الجرّ بالاضافة فيحكم فيه بالجرّ دون النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا الجرى

وَمُطْلَقًا اِتِّبَاعُ كُلِّ يَرْتَضَى إِنْ لَمْ يُصَادِفْ مَا نِعْمًا أَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحدٍ من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مرّ .

او غيره نحو سرّني قيام زيد و زيد ضارب عمرو . فيقال ما رايت من رجل ولا امرأة
 و زيد ضارب عمرو و بكر يجر المعطوفين مراعاة للنظ المعطوف عليهما ونصهما مراعاة
 لخلهما باعتبار معنى المنعولية * هذا اذا لم يكن مانع كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا
 زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لئلا تلزم زيادة
 من في المعارف . و اتباع اللفظ في الثاني تنبيها على انه هو المقصود بالنداء كما
 سيأتي في باب

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجْحٌ فَالْمَعْنَى خِيَالٌ يَنْوَسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون اتباعه
 على اتباع المعنى لان المعنى امرٌ وهي تضعف الاعتماد عليه * واعلم ان اللفظ الذي يتبع
 هو لفظ العرب كضارب الرجل الكريم . والمبني الشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما
 سيجي نحو يا زيد الفاضل * والاتباع فيها يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمقدرة نحو
 ضارب الفتي الجبيل . ويا هذا الرجل * ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب
 الذي يقتضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصح . وكونه فيه بمعنى الاصلة . ووجود المحرّز
 اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر
 الرفع . وهو يحصل بالاصالة . والمحرّز موجودٌ وهو الناعلية * ومن ثم لا يجوز مررت بزيد
 و عمر الالة لا يقال في الفصح مررت بزيدا . ولا الحسن الوجه والحديث ينصب التابع
 دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمنعول به لا على
 المنعولية الاصلية كما سيجي . ولا ظننت زيدا وعمرو قائمين برفع المعطوف لان الطالب
 لرفع المعطوف عليه هو الابداء وقد زال بدخول الناصخ . فتدبر

وَأَمْ يُفَسِّرُ عَامِلًا مَا لَا عَمَلَ لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعول لمانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملا في ذلك
 المعول نحو زيد ما رأيت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور
 لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده
 في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملا آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في
 معمول ذلك العامل نحو زيدا ضربته . فان زيدا منصوب بفعل محذوف قبله يفسره

الفعل المذكور بعده اذا مانع له عن العمل فيه اذا سَطَطَ عليه بان يقال زيداً ضربت .
بخلاف الاول فانه لا يقال زيداً ما رأيت * فتأمل

وَكُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا أُخْرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صُدِرًا

اي ان كل ما فسر شيئاً يجب تأخيره عنه لان المنسّر لا يكون قبل المنسّر . وهو يشمل
المنسّر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدم شيء من ذلك
فلعارض كما سيجي * وما اتى لمعنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يعطى صدر
ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحق الدليل ان يتقدم على
المدلول لانه مرتّب عليه

وَكُلُّ مَا خُصِّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي التَّحْصُورِ لَفْظًا لَزِمًا
وَكُلُّ مَا بَيَّنَّ الْحَدِيثَ الْخَبِيرُ عَلَيْهِ فَالْتَقَدِّمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التاخير نحو اياك نعبد .
وعكسه ما حصر بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الا
البلاغ * وكل ما بيّن عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فتقول البست
زيداً الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب فتقول البست
الثوب زيداً من غير اعتبار معنى الفاعلية والمنعولية فيها كما سيجي * في باب المنعول به
لان ذلك يعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَيْبًا وَأَعْدِلْ لِذَاعِ دُونَ تَقْضِي حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقاً لا يعدل عنه ما لم يكن امرٌ يوجب العدول
كاللباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلاً ركبياً . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها
بخلاف الاصل فيقولون لقيت ركبياً رجلاً لثلاً يلبس بالصفة مع التاخير لانها تصلح
لوصفها * غير انهم يعملون بمنقضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضاً بما يعترضه كاعتراض
الداعي الى العدول عن الاعراب في اي الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرَبِّهَا تَعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمَصَاحِبَةِ

اي انهم رُبَّما يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لفسد المشاكلة بينهما كما بضم تابع اي في النداء مراعاة للفظها المضموم ويبنى العرب اذا اضيف الى المبنى كما مر وغير ذلك مما استغف عليه ان شاء الله

وَفِي الثَّوَانِي اُغْتَفِرُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يُغْتَفَرُ فِي الْاَوَّلِ

اي انهم يسامحون في التوايع بما لا يسامحون به في المتبوعات كقولهم كل شاة وسخلتها بدرهم ورب رجل واخيه ليقينها ومررت برجل قائم اخواه لا قاعد بن . فانهم يجيزون كل ذلك في هذه التوايع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كل سخلتها ورب اخيه وقائمين اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما يظهر مع المتبوع

وَيُجْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ اَعْمَلُ اَوْ قَدْ اُهْمِلَا

اي انهم يجهلون النظير على نظيره فيعملون المهمل حملاً على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا شرطية حملاً على متى وإجمال متى حملاً على اذا كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّهَا بَعْضُ النَّقِيزِ يُجْمَلُ عَلَى النَّقِيزِ كَنَظِيرِهِ يَعْذِلُ

اي ان النقيض ايضاً قد يجهل على نقضه فيجري مجراه كما حبلت لا النافية للجنس على ان التوكيدية وهي نقضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يجهل عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تعتبر جامعا في العطف نحو اضحك وابكي كما تعتبر المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تفرر في علم المعاني * غير ان ذلك قليل في الطرفين محفوظ في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبِيهُ اِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كجهل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يبنى على النادر حكم فلا يقاس غيره عليه * وكذلك لا يعتد بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مر في باب منع الصرف ولذلك لم يعمل بها هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّدٍ قَطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمُنْفَرِدِ

وَلَيْسَ يَخْطُوكُلَّ مَا الصَّدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدّد على المعول الواحد فلا يُقال قام وانطلق زيد بناً على ان زيدا فاعل التعليلين جميعاً وإنما يكون فاعلاً لاحدها وضميره فاعلاً للآخر كما سيأتي في باب التنارع * ولا يتخطى كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يُقال علمت ما زيدا قائماً. ولا الى ما قبله فلا يُقال زيدا هل ضربت * وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي أدوات الشرط. والاحرف المشبهة بالافعال سوى أن المفتوحة الهزئة. ولام الابتداء. وبعض حروف النفي كما ستعرف. وكل ما دلّ من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره. وكل ما يرتبط به جواب القسم او غيره. فعليك باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرِ الْأَمْضَافِ مُطْلَقًا أَوْ حَرْفِ جَرِّ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب أمهم في الدار. او حرف جرّ نحو الى ابن تذهب. وذلك لشدة اتصاله بهما حتى يصير معها كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معها عن صدرته بخلاف غيرها من العوامل. ومن ثمّ تعين ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف اصبحت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُوصِلَةٌ مَوْصُولَهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرُجُ مَعْمُولَهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معموها. وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا. فلا يجوز تقديم زيد على من وأن اذ لا يمكن صلتهما ان تخطّأها اليه لانها كالجزم منها. واما قول الشاعر
اني لأحفظ غيبكم ويسرني لو تعلين بصالح أن تذكري
اي ان تذكري بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلَةٌ بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي يوصل بالخبر دون الانشاء. لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند المخاطب قبل

ذكرها وصلة المحرفي لا بد أن تأوّل معه بالمصدر. والإنشاء لا يصلح لذلك لانه لا يعلم قبل ذكره ولا يؤول بالمصدر لانه يخرج عن الإنشاء فليس له موقع في الصلة

وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمِلَ وَلَوْ عَلَىٰ مَعْنَاهُ وَهَمَّا يَشْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها مما يشبه الفعل. وذلك يتأتى فيه ولو كان يتضمن معنى الفعل في الوم فقط كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما سيأتي

بالتنضيل

وَكُلُّ شَيْءٍ عَنِ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَهُوَ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته. وكلما ابعد عن الاصل المشبه به كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافتل التنضيل. فان اسم الفاعل اضعف من الفعل. والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل. وافتل التنضيل اضعف منها.

وسياً في استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَكُلُّ مَا عَوَّضَ عَنْهُ يَسْقُطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه. وهو يشتمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوّض عنه بحرفه. وياً المتكلم المعوّض عنها بالتاء في قولهم يا أبت كما سيذكر هناك * وكل ما حكم به على شيء بامر يربط بالمحكوم عليه كالخبر فانه يربط بضمير المبتدا لرفع الاجنبية من بينها كما ستقف عليه.

وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَكُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدا ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه يخلص بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما ستري لانه شائع

بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكِرَةِ تُسْتَخَفُّ الْجُمْلَةُ فِيهِ مُخْبِرَةٌ

وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سَبَكٌ لِذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال ان وجوباً كتعت النكرة نفع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد. وذلك بحسب الاصل فلا يشكّل بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلاف او تأويل كما ستري * والجملة التي نفع هذا الموقع تكون على تأويل مفرد يسبك منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف . فيكون تأويل زيد قام ابوه وجاء غلامه بركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً * ولا يشكّل بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس ليستفاد الحكم عليه

من جهتها

وَالنَّكِرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ تُدْنَى بِهَا تَخْتَصُّ مَعَهُ كَالصِّفَةِ
أَوْ مَا يَهِيَ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تقرب من المعرفة بما تختص بواسطته كالصفة ونحوها ما ستعرف . او نعم بصاحبها له كالنفي وشبهه وهو النهي والاستفهام * وسياً في استفهام الكلام على كل ذلك في محله

وَالْمَحْكُومُ يَبْغِي نِسْبَةً لِمَا وَقَعَ فِعْلاً فِذُو الْأَيْجَابِ وَالْغَيْرِ سَرِعَ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج . فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كلم يقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية * وعلى ذلك يقاس نحو لا تقم وهل رأيت زيباً ولو زارني زيد لا كرمته وهلم جراً . فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّائِيْرِ فِيهِ تَكْفِي رَائِحَةُ الْفِعْلِ لِفَرْطِ اللَّطْفِ

اي ان الظرف لشدة لطفه تؤثر فيه رائحة الفعل فيعمل فيه ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت أسد يوم الحرب . فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى . وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالتَّحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلجَّارِ وَالْعَبْرُورِ
وَالكُلُّ مِنْ ذَنبِكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيُخْلَفَانِ مُفْرَدًا فِي الْعَزَلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يحكم به تماماً لمجموع الجار والمجرور فلا يفوته منها شيء * ولذلك يقال له عدل الظرف ويدخلونه غالباً تحته عند اطلاقه * وكلاهما يشبهان الجملة لانها يتعلقان بالفعل فيلتصقان به ولذلك يقال لهما شبه الجملة * ويعاقبانها في المواضع التي تختلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصبه كما في الخبر ونحوه * واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها فيستعملون فيها ما لا يستعملونه في بقية المعولات كما ستري بالاستقراء

وَحَيْثُ لَأَسْنَادٍ فِي الْمَعْنَى لَهَا جُرْأَهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حِكْمًا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مسنداً اليه في المعنى نحو هل من رجل عندك وما جاء في من احدى ومر يزيد يكون منصوباً في المعنى نحو مرتت يزيد وجلست في الدار وضربت الغلام لتأديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون معمولاً له في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالدَّلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملاً من الاحكام الكلية في هذا الباب يؤخذ كالدليل المرشد الى التصرف في الابواب التركيبية التي سياتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل باب على حدته . فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطَّرِدُ مِنْ ذَاكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ أَعْنَدُ
وَكُلُّ مَا أَقْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قَيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرد من الاحكام التي ذكرناها ما يتعلّق بالعوامل او بالمعولات فانما هو جاري على حكم الاعلانية المعتمد عليه عند النجاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يذكر حكمة الخاص في مكانه كما ستري

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنَى يُفِيدُ السَّمْعَ الْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذْ لَا خَلَالَ

اي ان الكلام عند النخاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم. فافاد هذه الافادة
يكتفون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يُغْلَّ حذفه بشي كما سيأتي في اخر النصل

وَكُلُّ مَحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدِيلٍ
وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ

اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد
فسكر اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه
نحو حمد الله اي احد حمدًا. فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان
حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه كما
علمت آنفاً. بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنفسه ومن اساء فعلها اي فاحسانه
لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه * واعلم ان الحذف
لدليل يقال له اختصار وهو سائغ بالاجماع. فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو
منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرَبِّمَا اسْتَلْزِمَ مَا لَا يَلْزِمُ كَالْقَطْعِ فِي النَّعْتِ كَمَا اسْتَعْلَمَ

اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع او
النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اضرار المبتدا اي هو الحميد. والنصب على اضرار
الفعل اي اعني الحميد. فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في بابيه ولا يجوزون ذكر
المحذوف لانه لو ذكر لا وهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْحَذْفُ لِأَمِّ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأهيات الابواب مثل كان في باب النواخ وأن المصدرية

في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرف فيها اكثر من غيرها

وَالْمُحذَفُ لِلْعِلْمِ بِمَحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

اي ان المحذف في الاصل يكون للعلم بالمحذوف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء عنه فيصح حذفه كما مر. وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سُرِقَ البيت فان الناعل فيه قد حُذِفَ لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقِيَامِ الْجُمْلَةِ
فَإِنْ أَصَابَ عُمْدَةٌ أَتَمَّرَ مَا لَمْ يُعْوِضْ صَفْقَةً لَا تُخَسِّرُ
وغيرها إن كان ميباً قُصِداً قُدِّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركناً للكلام كما مر فيصح الاستغناء عنها بخلاف العمدة . فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم استقلاله بدونها . وذلك ما لم يُعْوِضْ عنها بما يجعل عمدة مكانها كما في نائب الناعل فلا تُقَدَّرُ لان الكلام لم يخسر شيئاً من التقدير المطلوب لان عقاده حتى يحتاج الى تقديره * واما الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قُدِّرَتْ نحو جاء الذي احب اي احبه . والآخر فلا نحو فلان يا مرويتي اي يملك الامر والنهي . وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره . فاعرف ذلك

وَمَا لِعَلَّةٍ كَثَابَتِ وَمَا قُدِّرَ كَالْمَذْكُورِ فِي حُكْمِهِمَا
فَاعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَفَدَتْ صَبْرَهُ تُعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَبْرَهُ

اي ان المحذوف لعلته كالنائب والمقدر كالمذكور في الحكم الذي يستغناه . لان المحذوف لعلته قد اضطرت اللة الى حذفه فكانه لم يُحذَفْ . والمقدر قد دعا اعتباره الى تقديره فكانه قد ذُكِرَ * وذلك نحو جاءني قاضٍ ويا سيوبه الكرم . فان الياء المحذوفة من قاضٍ لالتقاء الساكنين تُعَدُّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي ولذلك تُقَدَّرُ عليها الضمة كما تُقَدَّرُ على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علة كياء دم ونحوها * وكذلك الضمة المقدرة في سيوبه المنادى تُعَدُّ كالضمة الظاهرة في نحو يا زيد ولذلك يُرْفَعُ تابعة مراعاة

لها كما يرفع تابع زيد * وهذه النبتة المجهلة تُؤخذ دستوراً في احكام الحذف والتقدير
 فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغنى معها عن التكرار مرة بعد اخرى * واعلم
 انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر . احدها وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا
 عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقالياً نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا
 خيراً . اي انزل خيراً * والثاني ان لا يكون المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل * والثالث
 ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يحذف الجار والجارم والناصب للفعل الا في مواضع قويت
 فيها الدلالة عليه وكثيراً استعمله فيها * والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء . فلا تحذف
 ما المعوض بها عن كان في نحو أمّا انت ذاهباً ذهبت * والخامس والسادس ان لا يؤدي
 حذفه الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه . ولا الى افعال العامل الضعيف مع امكان
 افعال العامل القوي . وقد اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المنعول لان في
 حذفه تهية الفعل للعمل في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع المتكمن من
 اعمال الفعل * وهذه المحذورات هي المراد باشتراط اتفناء الخلل المذكور في النظم آتياً .
 فتدبر وبالله التوفيق

باب مرفوعات الاسماء

فصل

في المتبدا والخبر

الاسمُ لِلْاِسْنَادِ قَدْ تَجَرَّدَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَا اسْنَدَا

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مر مقصوداً به الاسناد يكون
 مبتدأ وما اسند اليه يكون خبراً * فخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب
 فانه مع تجرده ليس مبتدأ لان تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مسنداً
 اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو اقائم اخواك
 لان اطلاق الاسناد بمحمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما اسند الى المتبدا ما
 وقع بعد المتبدا المسند الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما
 ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مر . والواقع جملة او شبهها كما سيأتي لان
 اطلاق المسند بمحملها جميعاً . فتأمل

فَقِيلَ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ أَقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورُهُ فَأَقْتَضَى فِيهِ الْأَثَرَ
 وَقِيلَ لِلتَّجْرِيدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوْلَى إِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَرَلْ

اي قيل ان المبتدأ قد اقتضى الخبر لانه يطلبه طلباً لازماً من حيث انه محكومٌ به عليه كما رأيت فاقضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب . فيكون عامل المبتدأ معنوياً وهو التجرد . وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدأ * وقيل ان التجرد عاملٌ فيها جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيها معاً فيكون عامل التريقين معنوياً . وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذا اقواها . والاول منها اشهر بين النحاة غير انه منتقد بان المبتدأ لو كان عاملاً في الخبر لا يمنع تقديم الخبر على الجماد منه ولم يُجَزِ الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجمادة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان اوجه عند المحققين

وَالْمُبْتَدَأُ كَيْمَا يُفِيدُ عُرْفًا فَإِنَّ أَفَادَةَ نَكْرَةٍ فَقَدْ كَفَى
 وَذَلِكَ فِي مَا أَخْصَصَ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَّرَ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّائِي
 وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْنَهُدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

اي ان حكم المبتدأ ان يكون معرفة لكي يفيد اذا خير عنه لان الاخبار عن المجهول لا يفيد . فان افادت النكرة بوجه ما جاز الابداء بها . وذلك يكون عند اختصاصها لانه يقربها من المعرفة لتقليل الاشتراك . او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرفة بالجنسية * اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات كتبهن الله . او معنى نحو كل يعمل على شاكلته اي كل احد * او بالوصف لفظاً نحو ولعبت مؤمن خير من مشرك . او نقديراً كقولهم شرّ أهرّ ذا ناب اي شرّ عظيم . او معنى نحو رجل عندنا اي رجل صغير . وحكمة ان يكون مختصاً موصوفه كما رأيت والامتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارة بنفس النكرة كقولهم ثمرة خير من جردة . وتارة بوقوعها في سياق النفي نحو ما احد في النار . او الاستنهام نحو هل امير في البلد * والمبتدأ مقدم على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يبني عليه ولذلك يقدم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي * واعلم انهم ذكروا للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً . ومنها ان تكون

النكرة عاملة نحو امرٌ معروف صدقة . او مخبراً عنها بظرفٍ او شبهه مُقدماً عليها نحو فوق كل ذي علمٍ عليمٌ ولكلٍّ أجلٌ كتابٌ * او خلفاً من موصوفٍ كقولهم ضعيفٌ عاذ بقريمة اي رجلٌ ضعيفٌ * او واقعة بعد اذا النجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب * او

بعد لولا كقول الشاعر

لولا اصطباراً لأودى كل ذي مِقةٍ لماً استنقأت مطاياهن للظعن

او في صدر جملةٍ حاليةٍ مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجمٌ قد اضاء فبدأ محملاً اخفى ضوءه كل شارقي

او بدونها كقول الآخر

الذئب يطرقها في الدهر واحدةً وكل يومٍ تراني يديتي بيدي

او يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرة سجدة * او يعطف عليها معرفةً نحو رجلٌ وزيدٌ في الدار . او نكرةٌ مخصصةٌ نحو رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ عندنا * او

يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيومٍ علينا وبومٍ لنا وبومٍ نساءٍ وبومٍ نسرٍ

او الدعاء نحو سلامٌ على ابراهيمٍ وويلٌ لكل هُمزةٍ الى غير ذلك مما لافائدة في استيفائها * واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة على حصول

الفائدة وهي العدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبْرِ لِلشُّبُوحِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضُوعِ

فَعَرَفُوا مَا قِيدُوا عَنْ مَعْرِفَةٍ كَيْ لَا يَزِيدَ فَهُوَ مَعْنَى كَالصِّفَةِ

وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يَسْتَفْهَمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمَبْتَدَأِ يَقْدَمُ

اي ان الخبر عكس المتبدا في الاحكام المذكورة . فان حكمة ان يكون نكرة لانه وصفٌ للمتبدا في المعنى فيقتضي ان يكون شائعاً كما هو شان الوصف والشبوح من شان النكرات .

وان يكون مؤخراً لانه حكمٌ قد حيل على موضوعٍ والحكم متأخرٌ عن المحكوم عليه * فان كان الخبر مقيداً اي غير شائعٍ مخبراً به عن معرفةٍ جاز كونه معرفةً نحو هذا عبد الله .

وأما اذا كان المتبداً نكرةً فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف * وقد يعرض ما بوجب تقدم الخبر

على المبتدأ إما من قبل نفسه كما اذا كان اداة استفهام نحو كيف زيد. او من قبل المبتدأ كما اذا كان محصوراً نحو ما في الدار الأزيد. فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا تخرج اداة الاستفهام عن صدارتها. وفي الثاني لا التزام تاخير المبتدأ لئلا ينقلب المحصر عنه الى الخبر بخلاف المراد * وما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفاً او مجروراً والمبتدأ نكرة لا مَسْوَعٌ لها نحو عندي غلامٌ وفي الدار رجلٌ. او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدأ نحو في الدار صاحبها. لانه لو قيل غلامٌ عندي التيس الخبر بالنعته لاحتمال ان يكون الظرف صفة والخبر منتظراً بعده. وكذلك المجرور. ولو قيل صاحبها في الدار استلزم عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة وهو منكر كما علمت * فان لم يكن شيء من ذلك جاز تقديمه ما لم يكن محصوراً نحو ما زيد الأ كاتب. او فعلاً متضمناً ضمير المبتدأ نحو زيد قام. او كان المبتدأ مآله صدر الكلام نحو من في الدار. او مقترناً بما له الصدر نحو زيد قائم. او مضافاً اليه نحو غلامٌ من عندك. او كان يلتبس بالمبتدأ نحو اخي رفيقي. فيجب تاخيره في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفي المتقدم على النكرة يجب ان يكون مجروراً صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتدأ فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مرّ تفصيلاً في احوال المبتدأ. فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجلٍ مالٌ وفي دار غلامٌ * والالتباس بين المبتدأ والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرّ. او في التنكير نحو أفضل منك أفضل مني. وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزها

جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بنونا بنو آبائنا وبنائنا بنوهن ابنا الرجال الابعاد

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابنائنا مثل بنينا * وخبر بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر
عَينُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أَرِدْ قِصَارَ الْمُحْطَى شَرَّ النِّسَاءِ الْبِجَارِ
فلك ان تجعل شر النساء مبتدأ وما بعده خبراً وبالعكس. وكلاهما صحيح
وَعَائِدٌ لِلْمَبْتَدَأِ فِيهِ حَيْلٌ لِرَفْعِ أَجْنَبِيَّةٍ حَيْثُ أَحْبَبُ

اي ان حكم الخبر ان يجعل ضميراً عائداً الى المبتدأ لفظاً كما مرّ. او تقديمه نحو اللؤلؤ المتقال بدنيار اي المتقال منه * وذلك يكون حيث يجعل تضمن الضمير كما رأيت

احترازاً من المفرد الجامد نحو هذا زيدٌ وغير الصفة من المشقات كاسم المكان نحو هذا مجلسٌ فانهما لا يتخلان الضمير * فان كان الجامد في تاويل الصفة تحمل الضمير الذي تتحمله تلك الصفة نحو زيدٌ أسدٌ فان الاسد يتأول بالشجاع فيتحمل الضمير الذي يتحمله * والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمتباد لرفع الاجنبية من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المتباد استغنى عن الرابط كما سيأتي * واعلم ان آل قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربطها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة في المأوى . اي مأواه * واذا تضمن الخبر ضمير المتباد لزمت مطابقتها له في جميع احواله كزيدٌ قائمٌ واخواه جالسان وهند ذاهبةٌ وهلم جرا . والالم تلزم المطابقة كقولهم المعربات قيمانٌ ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المتباد دونه تنبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قومٌ تجهلون ولذلك يقال له الخبر الموطئ . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي

وَسَاءَ إِخْبَارٍ بِمُطَلَقِ الْجَهْلِ إِذْ نِسْبَةُ الْجَمِيعِ فِيهِ تُخْمَلُ

اي انه قد شاع بين النحاة الإخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً على احتمال نسبتها الى المتباد لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والنعته . ويشهد لذلك ما سيج منه نحو بل انتم لا مرحباً بكم

وقول الشاعر

قَلْبٌ مِنْ عَيْلٍ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ

ونازع بعضهم في جواز الإخبار بها وصحة بعضهم على تاويل والصحيح انه جائزٌ مطلقاً غير انه ضعيفٌ على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور * واما الجملة الخبرية فالإخبار بها شائعٌ كثيرٌ . وهي إما اسميةٌ نحو زيدٌ ابوه قائمٌ . او فعليةٌ نحو زيدٌ قام ابوه . ويندرج تحتها الشرطيةٌ نحو زيدٌ ان اكرمته بكرمك اذلا عبرة بالاداة المصدرة بها

وَالْعَائِدُ الزَّمُ فِي سِوَى مَا اتَّخَذَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمُبْتَدَا

اي انه يلزم الجملة الخبرية بها ان تكون مشتقةً على عائدٍ يربطها بالمتباد كما في نحو زيدٌ قام ابوه وعمرٌ لا نضربه . وذلك في ما لم يتخذ منها بالمتباد كما رأيت . فان اتحدت به

كلها او بعضها استغنت عن العائد لفقد الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة فيه برمتها عين المتبدا نحو قل هو الله احد . فان الجملة فيه هي عين المتبدا في المعنى لانها مفسرة له كما ستعلم والمنسر عين المنسر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به * والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المتبدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المتبدا نحو اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يُمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نُضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى * او بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير * او بدخوله تحت العموم المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المتبدا قد دخل تحت العموم المستفاد من آل الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في بابو * وكل واحدة من هذه الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المتبدا من الملابس القائمة مقامه في افادة الارتباط بينها ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر * وقد تكلفوا روابط اخرى حتى اتموا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا نظيل الكلام في استيفائها

وَاطْرَدَ الْاِخْبَارُ بِالظُّرُوفِ قَصْدًا اِلَى عَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرده عند النحاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدرًا بالاسم محاصل وهو اخبار الكوفيين لان الاصل في الخبر افراد . او بالنقل كتحصل وهو اخبار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للنقل * وانما يطلق الخبر على الظروف لنيابتها عنه . ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذًا كما في قول الشاعر
لك العز ان مولاك عز وان بينه فانت لدى مجبوحه الهون كائن
وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين * واختلف في ضمير المتعلق المذكور والاكثر على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المفرد او بفعل فمن قبيل الجملة * فان كان الحصول مقيدًا بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبرًا بالاتفاق لانه قد صار لغوا كما ستعرف * وقد مر ان الجرور عدل

يكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة. وذلك ما لم يكن الموصول آل نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن صلة آل لا تكون إلا مفردة كما علمت * غير أن هذا الخبر إذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء * وحينئذ يجوز أن تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فإنها تخفى السببية فيها لأنها إنما دخلت لاجلها. ولذلك إذا لم تُقصد السببية تمنع الفاء إذ لا وجه لدخولها كما تمنع إذا تقدم الخبر لأن الجواب لا يقترن بها إلا مؤخرًا * وسُمع دخولها على خبر الموصول بالماضي نحو وما أصابكم يوم النقي الجمعان فبإذن الله. والتكئة الموصوفة بغير الفعل والظرف كقوله

كُلُّ أَمْرِ مُبَاعِدٍ أَوْ مُدَانٍ فَهِنُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي

والغير الموصوفة بشي * نحو كل نعمة فمن الله. غير أن كل ذلك نادر لا يعتمد عليه في القياس

وَخَبْرًا عَدَدٌ لِحُكْمٍ عُدَدًا وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدَأْتِي فِي الْمُهَيْتَدَا

أي إن الخبر يتعدد إذا كان الحكم على المبتدا متعددًا كما إذا حكيم على زيد بصناعة

الشعر والكتابة فيقال زيد شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الراجز

مَنْ بَكَذَا بَتَّ فِهَذَا بَتِّي مُقِظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الأخير منه نحو زيد أبوه علامة

منطلق وتكون جملته خبرًا عما قبله والجميع خبرًا عن الأول * وأعلم أن الخبر قد يتعدد

لتعدد أفراد صاحبه حقيقة نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ. أو حكمًا نحو إنما الحياة

الدنيا لعبٌ وهو وزينة فيجب فيه العطف كما رأيت * وأما ما تعدد بدون ذلك فإن

جاز الاقتصاد على الواحد منه كما في نحو زيد شاعرٌ كاتبٌ جاز العطف فيقال زيد

شاعرٌ وكاتبٌ. والأمتنع كما في نحو هذا الرمان حلوٌ حامضٌ أي مرٌّ لأنه خبرٌ واحد في

المعنى والعطف يقتضي التعدد

وَبَعْدَ الْأِسْتِنْهَامِ وَالنَّفْيِ أَيْتَدَا وَصَفٌ كَمِعَلٍ رَافِعًا كَافٍ بَدَا

فَعَاضَ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنِ الْخَبْرِ نَحْوًا مَاضٍ هُمْ وَمُوجِبًا نَدَرَ

وَجَازَ إِخْبَارِيهِ إِنْ أَفْرَدَا كُلُّ فَإِنْ عِدَدٌ يَلْزَمُ أَيْدَا

أي أنه يُبتدأ بعد الاستنهام والنفي بوصفٍ مجري مجرى الفعل رافعًا ما يكتفى به في المعنى

من الاسماء البادية اي غير المستترة. فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل قائم اخواك
وعليه قول الشاعر

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِيٍّ أَمْ نَوَاطِعُنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطْنَا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خَلِيلِي مَا وَافِيَ بَعْدِي أَنَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

فيكون الوصف مبتدأ ومرفوعه ساداً مسدّ الخبر. وهو يشل الفاعل كما رأيت ونائبة
نحو هل مضروب غلاماك وما مطرود بنوك * وإنما كان ذلك لان الاستفهام
والنفي يطلبان الافعال لانها يتعلقان بالاحداث دون الذوات فتزل الوصف الواقع
بعدها منزلة النعل. ومن ثم كان لا يُشْتَى ولا يُجْمَع ولا يُوصَف ولا يُصَغَّر ولا يُعْرَف. غير
انه اذ كان قد وقع بعدها مجرداً وهو لا يصلح خبراً للمثنى والمجموع بعده لإفراده كما
رأيت جُعِلَ مبتدأ وإن كان نكرة محضة لانها يسوغان الابتداء باللكنة كما عرفت
آنفاً * واذا كان قد جرى مجرى النعل كان يطلب الفاعل او نائبة دون الخبر فجُعِلَ ما
يقضيه منها عوضاً عنه لتبامو مقامة في تمام الفائنة * فان كان المرفوع لا يكتمل به نحو
ما قائم اخواه زيد لافتتار الضمير المضاف اليه الى ذكر مرجعه. او كان ضميراً مستتراً
نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من هذا القبيل * وان كان الوصف يصلح
للإخبار به عما بعده فان طابقة في الأفراد نحو ما قائم زيد جاز الوجهان. او في غيره
نحو ما قائمان اخواك تعين الإخبار به والابتداء بما بعده الأعلى لغة ضعيفة ستذكر في
باب الفاعل * وما اذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال
اذ لا يصح الابتداء به لعدم المسوغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على
شيء كما سيجي * وندر استعماله بدونها كقول الشاعر

خَيْرٌ بَنُو هَيْبٍ فَلَا تَكْ مُلْغِيًا مَقَالَةٌ لِهَيْبٍ إِذَا الطَيْرُ مَرَّتِ

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر. او بغيره نحو كيف
جالس غلاماك وليس منطلق اخواك. وقد يكون النفي تأويلاً في المعنى نحو انما قائم
عبداك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الأعبداك وما ذاهب بنوك. غير ان
الابتداء ينتسخ مع ليس ويتقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويحذف باضافة الفانية
اليه ويسد مرفوعه مسدّ خبرها * والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مر. والصفة



المشبهة نحو ما كرم غلامك . وافعل التفضيل نحو هل افضلُ عندك العلمُ منه عند زيد .
ويندرج فيه المنسوب ايضاً لانه في تأويله كما ستعرف نحو ما تميتي ابوك * وقد تحصل
ما ذكر ان من المبتدأ ما يكون موصوفاً تُسند الصفة اليه . وما يكون صفة تُسند الى
الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْلُفُ الْخَبَرَ اَيْضًا فِي الْقَسَمِ نَصًّا جَوَابَ كَلْعَمْرِي لَمْ أَلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ وَشِبْهُهُ جُمْلَةٌ بِهِ يَعْلقُ
وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرَبِي الْعَلَامَ مَجْرَمًا
وَعَطْفُ وَاوٍ لِاصْطِحَابِ مِثْلِهِ اَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلُهُ

اي ان هذه الامور المذكورة تسدُ ايضاً مسدَّ الخبر فتعني عنه . وهي خمسة . احدهما جواب
القسم . وشرطه ان يكون المبتدأ نصاً صريحاً في اليمين نحو لعمرى لم أَلَمْ اي لعمرى قسم لي .
فان لم يكن كذلك نحو عهدُ الله لاَ فَعَلَنْ اي عهد الله عليّ جاز حذف الخبر واثباته لانه
يُستعمل في القسم وغيره فلا يلزمه الجواب كالاول * والثاني جواب لولا . وشرطه ان
يكون الخبر دالاً على مطلق الوجود ليكون معلوماً عند السامع نحو لولا زيدٌ هلك عمرٌو
اي لولا زيدٌ موجودٌ . فان دلَّ على وجودٍ مقيدٍ بصفةٍ وجب اثباته نحو لولا الامير
واقفٌ جلستُ . وسياقي استيفاءً الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والجار
والجرور نحو زيدٌ عندك او في الدار . وحكم متعلقها حكم الخبر بعد لولا وقد مرَّ الكلام
عليه * والرابع الحال التي لا تصلح خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها نحو ضربى الغلامَ
مجرماً . فان الاصل فيه ضربى الغلامَ حاصلٌ اذا كان مجرماً بناءً على ان اذا ظرفٌ
متعلقٌ بالخبر مضافٌ الى جملة كان وهي التامة . فحذف الخبر كما تحذف متعلقات
الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفرُ غداً . ثم حذف الظرف مع ما
أضيف اليه لقبام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت
الحال قائمةً مقام الخبر ايضاً لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائماً مقامه . وهي لا
يمكن ان تجعل خبراً بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس
عطف اسمٍ على المبتدأ بواو المصاحبة نحو كلُّ فاعلٍ وفعله اي مقترنٌ معه . وشرطه ان

تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسُدُّ مسدَّ الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيدٌ وعمروٌ مجتمعان لم يكن من هذا القبيل * وإعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتدأ مصدرًا كما رأيت . او فعل تفضيل مضافاً الى المصدر نحو أكثر سفرى ماشياً . او الى ما يؤول به نحو أحسن ما يكون زيدٌ ركباً اي احسن كونه * وتقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مفرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد * واختلف في وقوعها فعلية والصحيح

جوازُهُ وعليه قول الشاعر

عهدي بها في الحي قد سرَّيلت بيضاً مثل المهرة الضامرِ

وقول الآخر

ورأيت عيني النني اباكا بعطي الجزيل فعليك ذاكا

ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان الماضي قدِّرت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

والمبتدأ مخبر قد يخلف لكن سماعاً نادراً لا يؤلف

والحذف في ذي خلف قد حتما طراً لكي لا يجمعوا بينهما

اي ان المبتدأ قد يخلفه ما يسدُّ مسدَّهُ كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على السماع كقولهم في ذمتي لأفعلن اي في ذمتي يمين . فان جواب القسم قد سدَّ فيه مسدَّ المبتدأ المحذوف للدلالة عليه وعلى ذلك قول الشاعر

تساوَرُ سواراً الى المجد والعلَى وفي ذمتي لئن فعلت لينعلا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبرٌ جميل اي صبري صبرٌ جميل . فان الخبر فيه قد سدَّ مسدَّ المبتدأ المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقفه على السماع نادراً في الاستعمال غير ما لوف عندهم * وكل ما حذف من المبتدأ والخبر وغيرها مع قيام خلف له مقامه محذوفه وجوباً لتلا يجمع العوض والمعووض عنه فانه لا يجوز كما مر . واما الحذف عن غير خلف يسدُّ مسدَّ المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة وقل أنتم أعلم أم الله اي ام الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما بطرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبه

فصل

في الفاعل واحكامه

وَمَا لَهُ مَعْلُومٌ فِعْلٌ تَمَّ قَدْ أُسْنِدَ قَبْلًا فَاعِلٌ بِهِ اتَّخَذَ
وَالْفِعْلُ يُجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهِ كَسَارًا أَوْ مَاتَ النَّفْسِي عَنْ مَنْصِبِهِ

اي ان الاسم الذي يُسند اليه فعلٌ معلومٌ تامٌ مذكورٌ قبله هو الفاعل * فخرج بقيد معلومية الفعل نائبُ الفاعل لانه يُسند اليه المجهول . وبقيد تمامه الافعال الناقصة فان مرفوعها لا يُقال له فاعلٌ . وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعدة نحو زيد قام فانه مبتدأ لا فاعل * والفاعل يُعد بالفعل فيصيران كالكلمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمرة الا هو او نائبه * ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار النبي وما قام به فقط نحو مات النبي . ولذلك يحكم له بالفاعلية في نحو لم يقم زيد مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مر

وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَيْدُ لَفْظًا فَهَوُ فِيهِ مُسْتَكْرِنٌ

اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه . فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وهدت ذهب . فان في كل واحدٍ من الفعلين ضميرا مستترا نقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو

الفاعل فيها

وَهُوَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ فَهُوَ كَقَامَ الْقَوْمُ طَرْدًا يُفْرَدُ
وَمَا أَلَى نَحْوِ أَسْرُوا النَّجْوَى مَنْ ظَلَمُوا النَّأْوِيلُ فِيهِ يَنْوَى

اي ان الفعل لا يُسند الا الى فاعل واحدٍ ولذلك لا يكون الفاعل الا واحدا * اما نحو قام زيد وعمر و فوعلى نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف عنه *

واما قول الشاعر

كُرَّةٌ وَضِعَتْ لَصَوَابِجَهُ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجل فرجل * ولما كان الفعل لا يُسند الا الى واحدٍ

التزموا إفرادة مع المثني والمجموع أيضاً نحو ذهب أخوك وقام النوم. فلا يقال ذهباً
 أخوك وقاموا النوم لئلا يكون الفعل قد أسند إلى الضمير ثم إلى الظاهر فيكون له
 فاعلان وهو ممتنع * وإما ما ورد على خلاف ذلك نحو أسروا النجوى الذين ظلموا فعلى
 تأويل ابدال الظاهر من الضمير. أو على ان الظاهر مبتدأ مؤخر. أو على ان ما يتصل
 بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضائر. وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون
 عنها بلغة أكلوني البراغيث. وبعضهم يعبرون عنها بلغة أسروا النجوى. وبعضهم بلغة
 يتعاقبون ماخوذاً من الحديث في إحدى الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم مثلثة
 بالليل ومثلثة بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور

وَفِعْلُ أَنْتَى الْحَقِّ لِلنَّاءِ التَّنَزُّمُ مُصْرَفًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَّ
 فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نِعَمِ الْجَارِيَةِ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَيَجْلُو الْبَادِيَةَ

أي ان فعل الفاعل المؤنث الحقيقي إذا كان متصرفاً متصلاً به تنزماً ناء التانيث للدلالة
 على تانيث فاعله. وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة. ومع المضارع نحو تسير
 الناقة * فان كان الفاعل ضميراً للمؤنث عمّ التزماء معه. فيشمل فعل المجازي نحو
 الشمس طلعت. وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند لبست في الدار ومن ترضاً يوم الجمعة
 فيها ونعمت. وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه
 بالعلامة * وإما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نِعَمِ الْجَارِيَةِ وما يليه من
 الاثلة المذكورة في النظم. وذلك أما مع الفعل الجامد فلأنه قد أشبه الحرف لعدم
 تصرفه. وإما مع النصل فلأن الفعل قد ضعف استدعاءً والعلامة بعده عن الفاعل.
 وإما مع المجازي فلضعف تانيثه لكونه على سبيل المجاز * والاثبات في كل ذلك أولى
 لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه * وأما ما فصل بالألف فذهب الجمهور فيه التجرىد
 مطلقاً نحو ما قام الأهند وما زارنا الآهي. وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة
 محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام أحد الأهند * وجاز تانيثه على قلة

باعتبار اللفظ كقول الشاعر

. ما برئت من ربيته وذم في حربنا الآ بنات العمر

وخصه الأكثرون بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمٌ أَجْمَعٌ وَمَا قَدْ تَنَبَّأَ كَأَلْفِ نَفْسٍ مِّنْهُنَّ قَدْ أُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقا للمذكر والمؤنث يجري معها الفعل كما يجري مع المفرد منها فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند. وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان. وذلك لوجود لفظ المفرد صريحا في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وَعَبِيرٌ ذِي النُّونِ الْأَصِيلِ قَدْ يَرِدُ مَخْبِرًا مِّنْ كُلِّ ذِي جَمْعٍ قُصِدَ

اي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزيدين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخبر عنه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث. وذلك بشمل المجموع بالالف والتاء لمؤنث كالهندات او للمذكر كالطلمات. وجمع التكسير لها كالرجال والجواري. والمثنى بالجمعين كالبنين والبنات. واسم الجمع كالنساء. واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر. فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاء الجواري وهلم جرا في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي. وذلك اما في نحو الهندات والجواري فلان تانيته قد صار مجازيا لان التانيث الحقيقي انما هو لأفراده لا لمجموعه. واما في نحو الرجال فلانه بناؤا بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز باعتبار لفظها فنجري مجرى المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلَا كَمَا لِلْحِزْبِ حَقُّ الْوَصْلِ

فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدِّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِحَلَلِ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلا به لانه كالجزم منه وحق الجزء ان يكون متصلا بصاحبه. ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يفض تقديمه الى خلل فيؤخر. وذلك اذا كان محصورا نحو انما ضرب عمرا زيدا. او كانت ظاهرا والمفعول ضميرا متصلا نحو ضربني زيدا. او اتصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده. وذلك لان تقديمه يستلزم وقوع المحصر على المفعول بخلاف المراد. وفصل الضمير مع امكان اتصاله. وعوده الى ما تاخر لفظا ورتبة كما ترى * وربما قدم المحصور بلا معها كقول الشاعر ما عاب الا لثيم ففعل ذي كرم ولا جننا قط الا جبا بطلا

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَادَاعٍ وَلَا مَا يَحْذَرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ بِكُلِّ أَجْدَرُ

أي إذا لم يكن داع إلى اختلاف الترتيب كما مر. ولا مانع منه كافتضاء فصل الضمير في نحو ضربت زيداً. وحصر المنعول في نحو إنما ضرب زيداً عمراً. والتباس أحدهما بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي بخير في ذلك بينهما نحو ضرب زيداً عمراً وضرب عمراً زيداً. غير أن حفظ الترتيب أولى في حال الإباحة فضاءً لحق كل واحد منهما

فصل

في نائب الفاعل وأحكامه

وَيَخْلَفُ الْفَاعِلَ مَفْعُولٌ بِهِ كَمَا خَيْرَ زَيْدٌ جَارِيًا بِجَسَبِهِ
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مَخْتَصِمِينَ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفْنَ جَمْعَ

أي أن المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع أحكامه من الرفع وغيره بالأجمال. غير أن الفعل منه يبنى للجهول فلا يكون إلا متصرفاً نحو اخير زيداً وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت * وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير سير البريد ومر يزيد * غير أنه يشترط في الظرف والمصدر أن يكونا مختصين بإضافة كما رأيت. أو بوصف نحو صيم يوم واحد وسير سير طويل. أو علمية نحو صيم رمضان. أو بيان نوع نحو ضربت الأمير. أو عدد نحو ضربت ضربة أو ضربتان. وذلك لأن الفعل يدل على المهيم منها فلا يستحقان أن يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيها زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكد * وإذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لأنه لم يستند إليه صريحاً * ويشترط في الحرف أن لا يكون للتعليل لأن المجرور به يكون علة للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه كان على تأويل كما ستري. ويشترط في التثنية النصرف والمراد به أن يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال. فلا تنوب لدى وإذ للازمنة الظرفية. ولا معاذ وسبحان للازمنة المصدرية. ولا المجرور بواو القسم لأنها لا تستعمل لغيره * وقد تنوب ضمير

المصدر المفهوم من الفعل مستتراً فيه بشرط تقديره مختصاً ليفيد ما لا يفيدُه الفعل .
 وذلك كما يقال لمن ينتظر النعود مثلاً قد قعد أي النعود المتوقع * وحمل بعضهم عليه
 النائب في نحو مَرَّ بزيد فجعله ضمير المَرور بناءً على تأويله بالمصدر معرّفاً بلام الجنس .
 والصحيح أن النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لأنه هو الذي كان مفعولاً به قبل
 حذف الفاعل فهو أولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * وأما المجرور بحرف زائد نحو ما

ضُرِبَ من أحدٍ . أو بحرف تعليل كما في قول الشاعر

بُغضِي حياءً وبُغضِي من مهابتي فلا بكلم الأ حين بينتم

فلا خلاف في أن النائب في الأوّل هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * وأعلم أن
 حذف الفاعل يكون تارة لغرض لفظي كالإيجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به .
 والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرته حيدت سيرته . أو على صحة الوزن

في الشعر كقول الشاعر

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن تُردَّ الودائع

أو لغرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خاق الإنسان ضعيفاً . أو الجهل
 به فلا يمكن تعيينه نحو سُرق البيت . أو عدم تعلق غرض بذكره نحو وإذا حبيتم بحبيتي
 فحبوا بأحسن منها . ونحو ذلك من الأغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث البيانيين

دون النحاة

وَالأَوَّلُ الأَوَّلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

أي إذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به أولى بالنيابة لأن
 الفعل أشد طلباً له من غيره لأنه ينتهي إليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضُرِبَ زيدٌ
 يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه . وأما إذا لم
 يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير أولوية عند الجمهور

وَرُجِحَ الأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلفَاعِلِ مَعْنَى قَدَرَسَا

وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَآرَى لِحَقِّ أَصْلِ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

أي انهم رجحوا انابة المفعول الأوّل من باب كسا والمراد به ما ينصب مفعولين ليس
 أصلهما المبتدأ والمخبر . فيقال كسيت زيداً ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لأن فيه معنى

الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لا يلبس والثوب ملبوس. ومثله أُعطي زيدٌ درهماً وسُقي عمرو شرباً وقس عليه * وكذلك في باب ظنّ وأرى. والمراد بالاول منها ما ينصب منقولين اصلها المبتدأ والخبر. وبالثاني ما ينصب ثلثة مفاعيل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر في الاصل. فيقال ظنّ زيدٌ صادقاً وأرى عمرو بكراً فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاسناد اليه وعمرو في الثاني لانه في الاصل منقول به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * واما المفاعيل الاخرى فاجاز قوم نيابتها عند امن اللبس فيقال أُعطي درهمٌ زيداً وظنّ صادقٌ عمراً. ولا يقال أُعطي زيدٌ عمراً وظنّ بكرٌ خالداً لان كل واحد من الاولين يحتمل ان يكون قد أُعطي الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظنّ انه الآخر. والمحهور على امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالاً نَصِبٌ إِذْ فِيهِ كَأَلْفَاعِلٍ وَحَدَّةٌ تَجِبُ

اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات والمفاعيل المتعددة يُنصب لفظاً او محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل لا يكون الا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده

وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصْبِ فَنَجَّ

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رُفِعَ بمعنى العمدة كما مر في الاحكام الكلية. وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها فضلة قد فُتِحَ بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت فاكتفت بما هي اهل له

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلق النعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يَتَلَقُّ بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَتَعَّ أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعٌ

أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ لِعُلْفَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلّق بعد الفاعل بنفس الحدّث الذي يفعله وهو المنعول المطلق . او بما يقع عليه وهو المنعول به . او فيه وهو الظرف . او لاجله وهو المنعول له . او بصاحبه وهو المنعول معه . او يتعلّق باصحابه من دونه وهو المُستثنى . او بما يبيّن صفةً لما يتعلّق به وهو الحال . او ذاتاً وهو التمييز * وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه المتعلّقات بالاجمال كما ترى فاغني عن تعريف كل واحد في موضعه بالنصيل

فصل

في المنعول المُطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عِلْمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ

اي ان المنعول المطلق يكون مصدرًا غير علمٍ منصوبًا بعامل يدلّ على الحدوث مع كونه منصرفًا تامًا نحو ضربته ضرباً . فلا يكون علماً كالحاد . ولا يكون عاملة ما يدلّ على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المنصرفة كأفعل التعجب . ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يُقال حيدته حاد . ولا زيدٌ كريمٌ كرماً . ولا ما احسن زيدا حسناً . ولا كنت في الدار كوناً . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ بِأَنِّي كَصَمِّ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرَّشْدِ وَلَا يَثْنِي مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يَجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْمَلًا

اي ان المنعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساوياً له في المعنى كضربته ضرباً ويُقال له المؤكّد والمهم * وتارة لبيان نوعه او عدده وهو ما زاد عليه بافادة احدهما كضربته ضرب اللص او ضربتين ويُقال له المبين والمختص * وما كان منه للتوكيد لا يثنى ولا يجمع لانه للحقيقة المشتركة بين الفليل والكثير وهي لاحتمل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عاجبت المريض علاجين وضربت الغلام ضربات لانه يدلّ على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي قابلة التعدد * واعلم ان التاكيد المستفاد من المنعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتفريز كما مرّ . وتارة لرفع الحجاز نحو قتلته قتلاً فانه يرفع توهم الحجاز في مدلول الفعل بكون المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في

المجازيات . وأما قول الشاعر

بكى الخبز من روح وانكر جلدَهُ ونجت عجمياً من جذام المطارف

أي نجت الثياب المعلقة فهو نادر جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يُذَكَّرُ

”وَتَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدٌ“

”كَمْ وَوُقُوفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا الْعَجْرَى“

أي ان الاصل في المنعول المطلق هو المصدر الموافق لفعله في اللفظ والمعنى كما في ضربته

ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشتمل ما كان مرادفاً له في المعنى من

غير لفظه نحو قَمْ وَوُقُوفًا . او مشاركا له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبتل اليه تبتيلاً

وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغسل غُسلًا * وما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً

له نحو ضربته اشدَّ الضرب . او دلَّ على عددٍ منه نحو ضربته ثلاث ضربات * ومن

هذا القبيل ما دلَّ على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . او نوعيةً منه نحو قعد الفُرُصَاءُ .

او كنايةً نحو فلا تملوا كلَّ الميل . او جزئيةً نحو ولونقول علينا بعض الاقاول . وما كان

ضميراً له نحو فاني اعذبُه عذاباً لا اعذبُه احداً من العالمين . او آلةً معهودةً نحو ضربته

سوطاً . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * ومن ذلك أي وما الاستنهاميتان

نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يفيد أبتني ربع عوبلها لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقدا

والشرطيتان كقول الآخر

وكلُّ طريق جزنة كنت راشداً وأبي بلاه تبلي كنت أحمد

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بين عاجل ما شئت اذ ظعنوا بين فأنعب

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو بريرة وفجر فجار * وجميع هذه المذكورات

تنصب على المنعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنه كما علمت * واعلم ان النيابة

عن المصدر المؤكدة تختص بما رادفة في المعنى او شاركة في المادة . غير ان اسم المصدر

يختص بما ليس علماً لان معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل

المبين * واما الباقى فينوب ما دل منها على عددٍ عن المبين للعدد وغيره عن المبين

للنوع

وَيَحْذِفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبًا
وَذَاكَ فِي اسْتِبْدَالِهِ كَهَمَلًا مِنْهُ وَفِي الْأَخْبَارِ قَلَّ تَقَلًّا

اي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كهلاً اي امهلاً * وهو كثير الاستعمال في الطلب امرأ كما رأيت . او استنهماً للتوبيخ كقول الشاعر

أعبدًا حلّ في شعبي غريبًا ألوّماً لا أباً لك واغتراباً

او للتعجب كقول الآخر

أعجبًا وقتلاً واشتياقًا وغربةً ونأي حبيبٍ إن ذا لعظيم

وهو قياس فيه * واما في الخبر فيستعمل قليلاً كقولهم سمعاً وطاعةً وهو مفصّل على السماع

وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِدِي فِعْلٍ جَرَى عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفِي سُرَى سُرَى
أَوْ حَصْرِهِ كَانَهَا أَلْحَادِي غِنَاً وَالْعَطْفِ نَحْوِ الْقَوْمِ هَذَا وَبِنَا

اي ان ذلك يكون ايضاً عند تكرار مصدر فعلٍ قد أُخِيرَ بِهِ عَنْ اسْمِ عَيْنٍ أَوْ حَصْرِهِ أَوْ عَطْفِ مَصْدَرٍ عَلَيْهِ كَمَا رَأَيْتَ فِي الْأَمْثَلَةِ . فان الفعل محذوف في جميعها فقد برة بسري و يغني وهلم جرا * وانما قيدوا الاسم بكونه اسم عين ليكون المصدر غير صالح للاخبار عنه لان الاعيان لا يُخْبَرُ عنها بالمعاني وحينئذٍ يُجْتَازُ إِلَى إِضْمارِ الْفِعْلِ مُخْبَرًا بِهِ فَيَكُونُ

المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ نُوبِي التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَّكَ نَوْحَ نَوْحٍ وَرُقَ رَمْلَةٍ
وَمَا لِنَا كَيْدَ كِنَادَةِ جَهْرًا وَهُوَ أَخِي حَتَّى جَرَى ذَا الْعَجْرَى
كَذَاكَ ذُو التَّفْصِيلِ نَحْوَ أَفْتَحِهِمْ إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمٍ

اي وكذلك اذا قُصِدَ التَّشْبِيهِ بِالْمَصْدَرِ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمَلَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى صَاحِبِهِ نَحْوِ كَلَّكَ نَوْحَ نَوْحٍ وَرُقَ رَمْلَةٍ . اي نوح نوحها * او أريد به التاكيد بعد جملة في نص في معناه

فيقرّر مضمونها نحو نادى زيداً جهراً. او تحتل غير معناه أيضاً فيرفع الاحتمال نحو هو
 اخي حتماً. ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نصّ في الجهر لا يحتمل غيره فيكون
 المصدر كأنه نفس الجملة. ويقال للثاني المؤكّد لغيره لان الأخوة تحتل معنى الصداقة
 مجازاً فيكون المصدر قد أشرّفها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة والمؤثر غير المؤثر فيه *
 ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدمت من جملة طلبية كما في

المثال. او خبرية كقول الشاعر

لَأَجْهَدَنَّ فَإِذَا دَفَعْتُ وَاقِعَةً تَخْشَى وَإِذَا بَلَغْتُ السُّؤْلَ وَالْأَمَلَ

وانما اخص ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه. وتكرار المصدر بمثابة
 ذكر فعله. والحصر والعطف بمثابة التكرار لهما في الاول من التاكيد وفي الثاني من
 التعدد * والجمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدل على الفعل لاشتمال
 الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضاً الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها. فبتأني حذفه في
 هذه المواضع واقامة المصدر مقامه * واعلم ان من المصادر التي يحذف عاملها وجوباً ما
 وقع منها مثني للتكثير نحو لئيبك اي اقامة مكررة على طاعتك. فانه كالمذكور مرتين
 احداها المقدره قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه. وذلك ما يحفظ ولا يقاس عليه *
 وقد يترك اضرار الفعل المبديل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً وطاعة. والخبر به
 عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غناً. والمشبّه بمصدره كما في نحو لك نوح نوح وورق
 رملة. فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعة. والثاني على الخبرية بناء على
 ان الخبر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة. ويتبع الثالث على البدلية * واعلم
 ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر له فعل محذوف وان
 لم يصح النطق به * وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا منعولاً مطلقاً اي يا ويل زيد على
 سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصل

في المنعول به

يُنصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْتِراً بِمَا تَعَدَّى كَرَأَيْتُ جَعْفَرًا

اي ان المنعول به ينصب بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال. وهو يستأثر به

دون بقية المفاعيل فانها تنصب بالمعتدي واللازم . غير ان المعتدي قد يكون متعدياً بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال

وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدَّ دَا نَحْوَ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقَ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَتَبَ يَجِي الدَّرَقُ

اي ان المفعول به يتعدد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول . وهذا يختص بما كان اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعاملة من افعال القلوب كما رأيت * واما ما يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمراً صادقاً . وقد يكون من غيره كما في المثال الثاني * والاصل فيه مطلقاً تقدم ما له اصل في التثنية كريد فانه مبتدأ في الاصل . او كان فاعلاً في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدَّرَقُ لانه آخِذٌ وهي مأخوذة * غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانعاً لنظري كما خلت عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه . او معنوي كالتباس الآخذ بالماخوذ في نحو اعطيت زيدا عمراً . وقس على كل ذلك

فصل

في المفعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمَ زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنُ

اي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان يُنْصَبُ ظَرْفًا عَلَى مَعْنَى فِي دُونَ لَفْظِهَا نَحْوَ صَمْتُ يَوْمًا وَجِلْسَتْ نَاحِيَةَ أَي فِي يَوْمٍ وَفِي نَاحِيَةٍ . فان كان الظرف لا يقبل تقديرها كإذ وحيث أو قول بما يقبله كحيث ومكان * واعلم انه اذا أُضْمِرَ لِلظَّرْفِ وَجِبَ ذِكْرُ الْحَرْفِ مَعَ ضَمِيرِهِ نَحْوَ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ صَمْتُ فِيهِ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ بَرْدُ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا . فان لم يُدْرِكْ الْحَرْفُ نَحْوَ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ صَمْتُ جُعِلَ الضمير مفعولاً به . وهذا لا يكون الا في الظروف

المتصرفة

وَالْمَكَانِ مِنْهُمْ يُعْلَقُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ
فَقِيلَ صَمْتُ يَوْمًا وَيَوْمَ الْأَحَدِ وَصَلَّيْتُ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يقيد بكونه منهما وهو ما لا يختص بمكان بعينه . وهو

إمّا مبهم البقعة والمسافة كنفوق وناحية او مبهم البقعة فقط كالليل والغلوة . فان كان
مختصاً كالدار والمسجد وجب معه ذكر الحرف * بخلاف اسم الزمان فانه يصلح منه المبهم
والمختص . والاول إمّا مبهم المقدار والميقات كحين ومدة او مبهم الميقات فقط كيوم
وشهر . والثاني إمّا مختص بالعلمية كرمضان . او بال كاليوم . او بالاضافة كيوم الجمعة *
وعلى ذلك يقال صمت يوماً او يوم الاحد بالنصب فيها . وصليت خلف القوم او في
المسجد بنصب الاول وجرّ الثاني جرياً على ما علمت * وانما كان ذلك كذلك لان
الفعل يدل على الزمان والمكان المبهمين بالالتزام لضرورة وقوعه فيها . ثم يدل على
الزمان دلالة اخرى بالتضمن لانه يتضمن معناه بصيغته فتكون دلالة عليه اقوى ولذلك
يتعدى الى المختص منه ايضاً

وَمِمْهِ الْمَكَانِ فِي الْمِقْدَارِ كَاللَّيْلِ وَالْمَجْهَةِ كَالْيَسَارِ
وَمَا بُنِيَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلِّ لَا تَوَى مَحَلَّةً

اي ان المبهم من ظرف المكان يكون في المقادير كالليل والفرسخ والبريد . وفي الجهات
كاليمين واليسار والوراء . وشبهها كعند ولدى ونحوها . وفي ما كان من اسماء المكان
المشتقة مشاركاً لعامله في مادته لفظاً ومعنى كحلت محل زيد . فان لم يكن كذلك وجب
جره بالحرف فيقال وقفت في مجلسه وثويت في محله ولا يقال وقفت مجلسه وثويت
محله لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني * وشذقوهم هو مني معقد
الإزار ومنزلة الشغاف ومعقد القابلة . وهو عتي مناط الثريا ومزجر الكلب اي هو
حاصل كذلك * واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضاً نحو ولدت مولد
زيد اي حين ولادته لانه عدل لاسم المكان في جميع احكامه وهو غير بعيد عن التباس

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنِ ظَرْفٍ كَأَنْزَلِ غُرُوبِ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٍ وَعَدَدٍ كُلُّ وَجْزٍ كَغَزَا تِلْكَ الْمَهْدِ

اي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينصب على الظرفية . غير ان اكثر ما
يكون ذلك في الظروف الزمانية لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مر * وكذلك
اسم الاشارة كما رأيت . والصفة كصمت قليلاً . والعدد كسرت ثلاثة ايام . والكل كسهرت



كل الليل . والمجزء كرايته بعض الاحيان * وقس على ذلك في الظروف المكانية كترلت
 تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلثة اميال وهلم جرا
 وَرَبَّمَا اسْتُعْمِلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ
 اي ان ظرف المكان قد يستعمل للزمان كقر زيد عند الخوف اي وقت الخوف . وعليه

قول الشاعر

لا تجزعي إن منسأ اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

وقول الآخر

وإذا الامور تعاطمت ونشابهت فهناك يعترفون ابن المزعج
 غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الأمثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِمَتَصَرِّفٍ سُمِّيَ
 وَغَيْرُ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قَبْدًا حَمًّا بِظَرْفٍ أَوْ كظَرْفٍ أَبَدًا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كالיום والميل قبل له المتصرف لانه يتصرف فيه
 باخراجه عن الظرفية واستعماله كغيره من الاسماء فيقال حان يوم السفر وبني وبينك
 ميل ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لدى او يخرج عنها الى الجزء بالحرف
 الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف * واعلم ان الظروف الغير المتصرفه لا
 تجزئ الا بين لانها ام حروف الجزئ فتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها نحو خرجت من
 عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك * وشذ جر متي بالي وحتى . وجر
 ابن وحيث بالي . وكل ذلك ما يحفظ ولا يقاس عليه

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يُبْنَى فِي الْحَزِينِ مَا لَا يُصَرَّفُ
 وَبَعْضُ مَا يُعْرَبُ يُعْرَضُ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَهُ بَيْنَا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنيا وهو حيث ولدى ولذن ولهما واذ
 واذا ومتي وابن وابان واى وقط وعوض وامن والآن ومع وكيف وهنا واخوانها . غير
 ان في لدى ومع خلافا بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها ونفيها
 عنها . والمختار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة * ومن

الظروف المنصرفة وغيرها ما لا ينصرف لوجود العلتين فيه . أما من المنصرفة فهو
غذوة وبكرة عليين للزمان المداول عليهما . وشعبان ورمضان للسنتين المعروفين *
وأما من غير المنصرفة فسمحر إذا أريد به سمحر يوم بعينه كما مر . وكذلك ضحوة وعشيبة
وعتمة عند جماعة حملا على سمحر وهو غير بعيد في القياس * وبعض الظروف المعربة
ما ينصرف كحين وغيره كقبل يعرض عليه البناء كما سيأتي في باب الاضافة

فصل

في المنعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمَرِ اللَّامِ حَصَلَ فِي السَّيِّئِ مَفْعُولًا لَهُ مِنْ فَعَلٍ
وَالْتَرَمُوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرَبٍ خَوْفًا وَلِنَظِّ الْفِعْلِ فِيهِ بِجَنْبِ

اي ان المصدر ينصب على نية معنى اللام التعليلية مضمرة قبله وهو قد حصل من فاعل
الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولا لاجله * وحكمة ان يكون نكرة وان لا يكون
من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المنعول
له يكون تارة حاصلًا فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون
الأمن افعال القلب كما رأيت . وتارة غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما
في نحو ضربته ناديا له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو المفعول عليه عند جمهور المحققين

قَالَ يَفْتِي حَكْمًا بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فُجْرًا وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يَنْكُرُ

اي فان فات هذا المنعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجرب بها . وذلك كما
اذا لم يكن مصدرا نحو جئتكم لها . اولم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك
طبتك اياي . اولم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تاهبت أمس للسفر غدا . او
لم يكن نكرة نحو ضربته للتاديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لإهانة مولاه *
غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بأل كقول الشاعر

لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْعِيَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْزِرُ عَوْرًا = الْكَرِيمَ أَذِ خَارَةٍ وَأُعْرِضُ عَنْ شِمِّ اللَّثِيمِ تَكْرُمًا

غيران الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيه الامران
 وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ اَجْرٌ وَلَا بَأْسَ بِغَيْرِ اللّٰمِ مِمَّا عَلَّلَا
 اي انه يجوز جر هذا المنعول بالحرف مع استيفاء شروطه فيقال هربت خوفاً وعليه
 قول الراجز

من أممك لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصر به يتصر

غير انه قليل في الاستعمال * ولا باس في جرّه مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل
 كالباء نحو قيل فلان بذنبه . ومن نحو ذبت من الشوق . وفي نحو قيل كليب في ناقة .
 وقس عليه * واعلم ان تضمّن المنعول فيه والمنعول له معنى الحرف لا يقتضي البناء لان
 تضمّن معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو ان يخلقه الاسم على معناه فيطرح غير
 منظور اليه كتضمّن متى همة الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف منظوراً اليه
 لكون الاصل في الوضع اظهاره كما في المنعول فيه والمنعول له لم يكن تضمّن معناه
 مقتضياً للبناء . فتأمل

وَأَعْلَمَ بَأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرَ
 وَغَيْرُهُ مَا جَرَّ مَنْصُوبٌ اَلْحَمْلُ كَأَذْهَبَ يَزِيدٌ فِي الصَّبَاحِ لِلْعَمَلِ

اي ان كل ما مر ذكره من المناعيل المقيّدة بالحرف وهي المنعول به والمنعول فيه
 والمنعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه ما هو
 غير صريح وهو ما يجرح بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبه محلاً . بخلاف
 المنعول المطلق فانه لا يكون الا صريحاً

فصل

في المنعول معه

وَيَنْصَبُ اَلْمَنْعُولُ مَعَهُ اِذَا تَلَا وَاَوْ اِبْعَنِي مَعَ كَسِرٍ وَاجْتِلَا

اي ان ما وقع الفعل بمصاحبه ينصب تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو سير والجميل اي
 سير مع الجبل * ويشترط لوجوب نصبه وجود فعل او معناه قبلة . وكون الواو نصاً في
 المعية بحيث لا يصح العطف بها . اما من جهة اللفظ نحو سرت وزيداً لا تمتناع العطف

على الضمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابي . وإيّا من جهة المعنى نحو
سافر زيد^١ والصبح لا يمنع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما في مثال
النظم كما رأيت * واختلف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب
لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما يتقدمه من الفعل او معناه والواو وسيلة
لوصوله اليه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يَتَقَدَّمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقَدَمُ
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ أَوْلى وَالْأَخْيَرُ تَرَكَ الْعَطْفَ

اي ان المفعول معه يمتنع تقدمه مطلقاً . فلا يجوز ان يُقدّم على عامله بالايجامع . ولا على
مصاحبه في الصحيح . فلا يقال والنيل سرت ولا سار والنيل زيد لان هذه الواو اصلها
للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك * ولما كان العطف
اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الامير والمجيش . بخلاف نحو
سرت وزيد بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه يُختار فيه
النصب لان جواز عطفه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين * وكذلك اذا كان العطف
مع صحته يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولهم لو تركت الناقة فصيلها لرضعها . او من
جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكونوا أنتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الحلال

فان العطف يقتضي في الاول ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة ترضع فصيلها
وترك فصيلها برضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ابيكم مكان
الكليتين وليكن بنوا ابيكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يحتاج الى شيء منه في النصب .

فتأمل

وَالْفِعْلُ يَنْوِي بَعْدَ مَا مُسْتَهْمَا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَا لِي وَالذَّمِّي

اي ان الفعل يُقدّر بعد ما وكيف الاستهامتين فينصب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً
معه نحو ما لي والذمي اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصة من تريد اي كيف تكون
او تصنع * غير انه يجب النصب اذا كان يمتنع العطف كما في المثال الاول لان الضمير
المجرور لا يُعطّف عليه بدون اعادة الجاز كما سيأتي في موضعه . ويترجّح العطف حيث

لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر
فقلتُ أصطنعُها أو لغبري فأسقيها فما انا بعد الشيب وبحك والخمر
واعلم ان الضمير المحرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلق به الحرف. واما المرفوع
فيقدر الفعل معه بناء على انه كان مستترا فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم استقلاله

فصل

في المستثنى

يُنصَبُ حَسْبَ بَعْدَهَا مَا اسْتَثْنَتْ إِلَّا بِأَثَرِ ذِي تَمَامٍ مُثَبِّتِ
اي ان ما يُسْتثنى به لا يُنصَبُ وجوباً بعدها اذا كانت تالية لكلام تام موجب نحو قام
القوم الأزيداً * وقد اختلف في ناصب المُسْتثنى على ثمانية اقوال اصحها انه منصوب
بالعامل الذي قبل الأوي واسطة لتمدي ذلك العامل اليه كالواو في المفعول معه.
وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اختيار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ إِلَّا رَجُلًا مُتَّصِلٌ إِذْ كَانَ بَعْضٌ مِنْ تَلَا
وَعَكْسُهُ مُتَطَعٌ كَحَضْرُوا إِلَّا بَعِيرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ

اي ان من المُسْتثنى ما يُقال له المُتَّصِلُ لِاتِّصَالِهِ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْجَنْسِيَّةِ وَهُوَ مَا كَانَ
بَعْضًا مِنْهُ كَالرَّجُلِ فِي الْمَثَالِ فَانَّهُ أَحَدُ الْقَوْمِ وَمِنْهُ مَا يُقَالُ لَهُ الْمُنْقَطِعُ لِانْقِطَاعِهِ عَنِ
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بَعْضُ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا كَانَ اجْتِنَابًا عَنْهُ كَالْبَعِيرِ عَنِ الْقَوْمِ. غير انه لا بد ان
يكون له حظ من الجنسية مجازاً بحيث يُستخضر عند ذكر المُسْتثنى مِنْهُ لِلْمَلَابَسَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا
رَأَيْتَ فَلَا يُقَالُ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا الذُّنَابُ. وان يكون الفعل صالحاً له فلا يُقالُ تَكَلَّمَ الْقَوْمُ
إِلَّا بَعِيرًا * والأول هو الاصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف الثاني فانه نادر

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ مَرَجَّحًا فَالْتَنْصِبُ تَأْوِيلًا حَصَلَ

اي انهم يرجحون ابدال المُسْتثنى من المُسْتثنى مِنْهُ عَلَى نَصْبِهِ فِي غَيْرِ الْإِثْبَاتِ. وهو النبي
نحو ما قام احد الأزيد. والنهي نحو لا يقيم احد الأعمرو. والاستنهام نحو هل قام احد
الأبكر * وذلك لان نصبة في هذه الصور يكون على التشبيه بالمفعول به لكونه فضلاً لا
بالأصالة لانه قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى اذ الحكم فيه ثابت للمستثنى

منثني عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيختار الإتيان عليه * وقيل
لنقص المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يُختار النصب اذا حال بينهما فاصل
طويل نحو ما جاء في احد حين كنت في الدار الأريداً . وذلك لتباعد الطرفين فلا
تظهر المشاكلة بينهما * واعلم ان البدل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل .
وانما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان
المتصل لا يكون فيه المستثنى الأبعد المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجتنية بينهما . فتدبر
وَأَنْصَبَ إِذَا قُدِّمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ أُوِّلَ بِالتَّفْرِيعِ اِبْدَالٌ وَرَدُّ
اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الأريداً
احد . وعليه قول الشاعر

وما لي إلا آل أحمد شيعته وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وأما قول الآخر

لانهم يرجون منك شفاعة اذا لم يكن الآ النبيون شافع
بالرفع فمحمول على الاستثناء المفرغ فيكون في الحقيقة بدلاً من محذوف قبله كما سيجيء
اي لم يكن احد الآ النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . الآ ان الاول بدل
بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا نطيل بذكره وهو على كل حال استعمال
ضعيف لا يصح القياس عليه في المختار * وشذ تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله
كقول الآخر

إلك لا أرجو أخا بسطة في العرب من قيس ولا من نعيم

ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي وابن عصفور

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقاً فِي الْمُنْتَضِعِ لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ
اي ان المستثنى المنتزع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام احد الآ بعيراً بالنصب
فقط كما يقال قام القوم الآ بعيراً . ولا يجوز فيه البدل لانه اجنبي عن المستثنى منه كما مر
فلا يصح جعله بدلاً منه * واعلم ان البدل قد يتعد كونه على اللفظ مانعاً فيبدل على
المحل نحو ما جاء في من احد الآ رجل . ولا احد في الدار الآ امرأة بالرفع فيها . وذلك
لان النفي قد انتقض بالآ فلو أُبدل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل لا في الإثبات لان

البدل بنية تكرار العامل. وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ اسْتَثْنَيْتَنِي مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فُرِغَ مَا قَبْلُ لِمُسْتَثْنَى رَدِفَ
وَذَاكَ فِي النَّفْيِ وَشَبِيهِهِ اشْتَهَرَ لِصِدْقِهِ كَلِمَ يَقْمَرُ إِلَّا عُمَرُ

أي إذا حُذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ تَرَدَّدَ مَا قَبْلَهُ لِلْمُسْتَثْنَى لِفَقْدِ مَا كَانَ مَشْغُولًا بِهِ. وَهُوَ بِشَمَلِ
الْفِعْلِ كَمَا فِي الْمَثَالِ. وَغَيْرُهُ نَحْوُ مَا فِي الدَّارِ الْأَزِيدِ. وَحَيْثُذِ تَكُونُ الْأَكَاثِمَا لَمْ تَكُنْ
فَيُقَالُ مَا قَامَ الْأَزِيدُ كَمَا يُقَالُ مَا قَامَ زَيْدٌ. وَكَذَلِكَ مَا رَأَيْتَ الْأَزِيدًا وَمَا مَرَرْتَ الْأَ
بَزِيدٍ. غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ بِجَسَبِ اللَّفْظِ فَقَطْ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَا قَامَ أَحَدًا الْأَزِيدُ
وَهَلَمْ جَرًّا وَلَوْلَا هَذَا الْأَعْبَارُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مُسْتَثْنَى. وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ
بَدَلًا مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْمَحذُوفُ فَيُعْطَى إِعْرَابُهُ * وَذَلِكَ قَدْ اشْتَهَرَ فِي النَّفْيِ وَشَبِيهِهِ لَصِدْقِهِ
مَعَهَا غَالِبًا كَمَا رَأَيْتَ. وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْوَاقِعُ بَعْدَ النَّفْيِ لَا يَجِبُ أَنْ يَتَنَاوَلَ جَمِيعَ
أَفْرَادِ الْجِنْسِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْعُمُومُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمَاعَةٍ مَخْصُوصَةٍ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ
الْفَصْرِ الْأَضَاقِي عَلَى مَا هُوَ مَقَرَّرٌ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي. بِخِلَافِ الْوَاقِعِ فِي الْإِيجَابِ فَإِنَّ الْمَحذُوفَ
مِنْهُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ لَا الْفَصْرَ. فَلَوْ قِيلَ قَامَ الْأَزِيدُ
كَانَ بِمَعْنَى قَامَ كُلُّ أَحَدٍ الْأَزِيدًا وَهُوَ فَاسِدٌ كَمَا لَا يَجْنِي * وَلِذَلِكَ إِذَا قُصِدَ فِي غَيْرِ
الْإِيجَابِ الشَّمُولُ حَقِيقَةً نَحْوُ مَا مَاتَ الْأَزِيدُ أَمْتَنَعَ لِفَسَادِ الْمَعْنَى. فَإِنَّ صَدَقَ الْإِيجَابِ
نَحْوُ زَيْدٍ بَعْدَ الْيَوْمِ الْحَرْبُ جَازٍ لِحَقِّقَةِ مَعْنَاهُ كَمَا تَرَى * وَقَسَّ عَلَى النَّفْيِ شَبِيهُهُ نَحْوُ وَلَا
تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا النَّوْمُ النَّاسِتُونَ. وَعَلَى الصَّرِيحِ مِنْهُ الْمَأْوَلُ نَحْوُ
وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَنْمَ نَوْرُهُ أَي لَا يَرِيدُ إِلَّا أَنْ يَنْمَ * وَعَلِمَ أَنَّ الْأَقْدَ تَكَرَّرَ فِي الْبَدَلِ
وَالْعَطْفِ بِالْوَاوِ لِلتَّكْيِيدِ فَتَكُونُ الْمَعْتَرِضَةُ بَيْنَ التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ لِقَوْلِهَا لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ
فِي حُكْمِ السَّاقِطِ. وَلِذَلِكَ يَجْرِي التَّابِعُ بَعْدَهَا عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ فِي نَفْسِهِ مِنَ التَّبَعِيَّةِ وَقَدْ اجْتَمَعَ

كلا الموقعين في قول الراجز

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ الْأَعْمَلُ الْأَرْسِيْبُ وَالْأَرْمَلُ

يرفع ما بعد المكررتين لأن الأول منها مُبَدَّلٌ مِنَ الْمَرْفُوعِ قَبْلَهُ وَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ

كما ترى

وَأَجْرُهُ إِضَافَةٌ بِغَيْرِ وَسْوَى حُكْمُهُمَا كَأَسْمِ بَلِيٍّ إِلَّا اسْتَوَى

اي ان المستثنى غير وسوى يُجْرُ باضافتها اليه جارياً عليها اعرابُ الاسم الواقع بعد الأ
في جميع احكامه متصلاً ومنقطعاً ومنزجاً كما علمت. فيقال جاء القوم غير زيد بنصب
غير. وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع. وما قام غير زيد بالرفع وهلم
جرأ. وقس على ذلك في سوى

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفًا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَفَا
وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا اسْتَرَّ

اي ان المُسْتَثْنَى يُجْرُ ايضاً بَعْدًا وَخَلَا وَحَاشَا اِذَا قَدَّرْنَاهُنَّ اِحْرَفًا. فَاِنْ قَدَّرْنَاهُنَّ اَفْعَالًا
نُصِبَ مَفْعُولًا بِهِ. فَيُقَالُ جَاءَ الْقَوْمُ عِنْدَ زَيْدٍ وَخَلَا عَمْرًا بِجَوَازِ الْوَجْهِينَ. مَا لَمْ تَقْدَمْهُنَّ
مَا الْمَصْدَرِيَّةُ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ لِتَعَيُّنِ الْفِعْلِيَّةِ لِأَنَّ مَا الْمَذْكُورَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحُرُوفِ.
ولذلك تلحقن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَهَلُّ النُّدَامَى مَا عَدَانِي فَانِي بَكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيَّ مَوْلَعٍ

وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَيَكُونُ النَّصْبُ بَعْدَهَا عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لَهَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا
يَكُونُ عَمْرًا. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ يَطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خَلْقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ. اَيِ الْأَ
الْخِيَانَةَ * وَمَرْفُوعٌ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهَا عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ
بِكَلِيَّةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ. فَيَكُونُ الْمَعْنَى عِنْدَ بَعْضِهِمْ زَيْدًا اَيِ جَاوِزَةً وَهَلْمُ جَرًّا فِي الْبَوَاقِي.
وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بِهَا الْأَمْتَصَلًا. غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْبَعْضَ لَا يَلْفِظُ بِهِ لِنُتْلًا تَذَهَبُ صُورَةُ
الْاِسْتِثْنَاءِ وَلِذَلِكَ كَانَ اسْتِنَارَ ضَمِيرِهِ وَاجِبًا مَعَ كَوْنِهِ لِلْغَائِبِ كَمَا مَرَّ فِي مَوْضِعِهِ * وَاعْلَمْ
أَنَّ مِنَ الْفَحَاءِ مَنْ يَعْذَلُ اسْمًا مِنْ أَدْوَاتِ الْاِسْتِثْنَاءِ مَعَ أَنَّ مَا بَعْدَهَا أَدْخَلَ مَا قَبْلَهَا فِي
الْحُكْمِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ عَلَى خِلَافِ حُكْمِ الْاِسْتِثْنَاءِ كَمَا عَلِمْتَ. وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ
وَسَمِيَّ بِمَعْنَى مِثْلِ وَهِيَ اسْمُهَا. وَمَا الْمَوْصُولَةُ أَوْ النِّكَّةُ الْمَوْصُوفَةُ أَوْ النَّامَةُ أَوْ الزَّائِدَةُ. وَالْخَبَرُ
مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ مُوجُودٌ أَوْ حَاصِلٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ * وَيَجُوزُ فِي النِّكَّةِ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهَا أَوْجُهُ
الاعراب الثلاثة وقد روي بهن قول الشاعر

الْأَرْبُ يَوْمَ صَالِحٍ لَكَ مِنْهَا وَلَا سَمَاءُ يَوْمَ بَدَارَةِ الْجَلْجَلِ

أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلِيٌّ تَقْدِيرُهُ مَا مَوْصُولَةٌ أَوْ نِكَّةٌ مَوْصُوفَةٌ. وَجَعَلَ يَوْمَ خَبَرًا الْمَضْمَرُ مَحْذُوفٌ وَالْجَمَلَةُ
صَلَةٌ الْمَوْصُولَةُ اَيِ لَا يَمِثَلُ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ بَدَارَةُ الْجَلْجَلِ مُوجُودٌ. أَوْ صِفَةٌ لِلْمَوْصُوفَةِ اَيِ لَا يَمِثَلُ

شيء هو يومٌ بها حاصلٌ * وأما النصب فعلى نقدبرها تامة أو زائدة كافة عن الإضافة
 وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمرة مثلها زبداً * وأما الجر فعلى نقدبرها زائدة غير
 كافة أو تامة وجعل يوم مضافاً اليوم مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف بيان عليها *
 وأرجح هذه الأوجه الجر وإضعفها النصب * وأما إذا كان الاسم الواقع بعدها معرفة نحو
 اعجبي القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لان المعرفة لا تصلح
 للتمييز * وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا نادراً كقول الشاعر
 يسرُّ الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب
 وإذا وقع بعدها ظرف كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع
 بعدها حال نحو يعجبي زيد ولا سيما راكباً تعين كونها زائدة كافة اي لا مثل لهذه الحالة
 من بقية احوالو

وَيَبْدُ فِي مَنْطِقٍ تُسْتَعْمَلُ كَقَالَ بَيْدٌ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

اي ان يبدُ تستعمل في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث انا أفصح من نطق
 بالضاد ببد أي من قريش * وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها تختص
 بالاستثناء المنقطع . ولا تقع الأمصوبة . ولا يوصف بها . ولا تقطع عن الإضافة . ولا
 تضاف إلا إلى أن وصلتها كما رأيت

فصل

في الحال

أَحْالٌ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مَفْسِرٌ لِهَيْئَةٍ مُتَقِلًّا يَنْكُرُ
 وَهِيَ وَكَلِمَةٌ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ
 كَحَيْثُ فَرَدًّا وَدَهَانِي غَافِلًا وَقَدْ أَلْفَيْتُ بِأَكِّ يَسَاقِي رَاجِلًا

اي ان حكم الحال ان تكون وصفاً اي اسماً مشتقاً يدل على ذات متصفة بمصدر . وان
 يكون ذلك الوصف فضلة اي واقعاً بعد تمام الكلام . وان يكون مفسراً للهئية اي الصفة
 التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرة متقلاً اي غير ملازم

لصاحبه * وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في امثلة النظم . فان الأولين
منها يشتملان عليهما لفظاً والاخيرين معنى لان التني فاعل في المعنى وضيمرة المستتر في
الفعل مفعول به كذلك * واعلم ان ما ذكر من الاحكام انما هو بحسب الاصل . وقد
يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً كما ستري والافوه نادر لا يلتفت
اليه * والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى
فلا يرد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعين * والمفعول الذي نجي
عنه الحال يشتمل المفعول به وغيره من سائر المنافع على الاصح . فيقال ضربت الضرب
شديداً وصمت الشهر كاملاً وهربت للخوف مجرّداً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من
متعلقات الفعل فتحتمل ان يكون تعلقة بها على هيئة مخصوصة * ولما كانت الحال لا
تأتي الا عن الفاعل او المفعول كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف
مصدرًا نحو عجت من ذهاب الامير ماشياً واعجبتني ضرب اللص مقيداً . او صفة نحو زيد
منطلق الغلام راکضاً وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما
لم يكن المضاف جزءاً منه نحو اعجبتني وجه الجارية مسفرةً او كجزء نحو اعجبتني كلام الإمام
خاطباً . لان المضاف حينئذ يكون في حكم الساقط للصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه
فيكون المضاف اليه في حكم المفعول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون
كأنها عن المضاف لشدة الملازمة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد
الفاعلية او المفعولية فينطبق على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هندجاسة فانه يتمتع
اذ ليس فيه شيء من ذلك

وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَأَلْبِتْدَاءَ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء زيد
راكباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل فيكون قد
عمل فيها جميعاً * ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان المبتدأ عامل ضعيف فلا
يمكن ان يعمل في معمولين * وأما نحو إن هذا صراطي مستقيماً وقولم هذا بسراً أطيب منه
رطباً فان عامل صاحب الحال في الأول هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك
باعتيار المعنى لانه على تأويل أشير اليه فيكون عاملها واحداً . والحال الأولى في الثاني هي
عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ . فتأمل

وَأَكَّدَتْ عَامِلَهَا أَلْمَلَاءِمَا مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ الْعَسْكَرِ عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدَرُ

اي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقَامَ قائمًا . او بدونها كقَامَ واقفًا وهو الاكثر * وتأتي ايضا مؤكدة لصاحبها الذي جاءت عنه كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها اكثر النحاة

وَجَمَلَةٌ مِنْ جَامِدٍ أَسْمٍ عُرِفَا تُصَاغُ كَأَلْفَتِي أَخُوكَ مُسَعِفَا
وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا إِذْ قَامَتِ الْجَمَلَةُ عَنْهُ نَائِبًا

اي ان الحال تأتي مؤكدة ايضا للمضمون جملة قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليه قول الشاعر

انا ابن دارة معروفًا بها نسي وهل بدارة يا للناس من عارٍ

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوبًا ويقدر بنحو اثبتته في الاول واثبتت في الثاني وما اشبه ذلك * وانما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً في الحال فلم يمتنع الى نقد بر العامل . واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجَمَلَةٌ الْأَخْبَارِ تَأْتِي حَالًا إِنْ أَمْ تُصَاحِبُ مَا أَقْتَضَى اسْتِقْبَالَ

اي ان الجملة الخبرية نفع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسبن . فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو وبركض . ولا يقال قام زيد سيذهب للمنافاة بين الحال والاستقبال * وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الامير بين رجاله وسار القائد في موكب لان كلاً منها يخلف المفرد في مثل هذا المقام كما مر في الاحكام الكلية

وَأَحْوَالٌ مَعَ صَاحِبِهَا تَعُدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

اي ان الحال تعدد تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر

خرجتُ بها أمشي نجرًا وراةً نا على أثرنا ذبل مرطٍ مرحلٍ

ونارةً مع افراده كقول الآخر

علي إذا ما زُرْتُ ليلي بخفية زبارةً بيت الله رجالان حافيا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليها ولو تقديرا . فان كانت مفردة نحو لغيت زيداً ماشياً كانت لزيد . فان أريد كونها للمتكلم قيل لغيت ماشياً زيداً . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لغيت زيدا ماشياً راكباً اي لغيت ماشياً وانا راكباً كانت الاولى لزيد والثانية للمتكلم بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضا بينهما والمعتز في حكم الساقط فتكون في تقدير التالفة وهو الخنار عند الجمهور * فان كانت لا تصلح لكل صاحبٍ خير فيها فيقال ركبت البعير مترنماً ولغيت هند ضاحكاً عابسةً

وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَالَ حَكْمٌ كَالْخَبَرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ

وَكُونُهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْحَبَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَّتْ

وَقَرَّبُوا الْهَاضِمِي بِقَدْفَتُذْكَرٍ مَعَهَا وَطَوَّرًا دُونَهَا تُقَدَّرُ

اي ان الحال حكمٌ على صاحبها كما ان الخبر حكمٌ على المبتدأ فتربط به كما يربط الخبر . وربطها يكون بالضمير ولو منسراً نحو اشتريت اللؤلؤ متفلاً لأبد ينار . اي متفلاً لأنه وهي الاصل * فان خلت منه تُربط بالواو لانها تفيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء * ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكن . وذلك في الجملة التي لم تُصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد برخص فانه يربط بالضمير وحده كالوصف لانه شبيه به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقضت شبهة بالوصف لامتناع دخولها عليه * فخرج بقيد الجملة المفرد والظرف والجرور والواقعان حالاً كما مرّ فان الواو لا تمسهن مطلقاً . ودخل في ما سوى المضارع المثبت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعلية الماضوية مثبتتين او منيبتين * أما المضارع المنفي فنه ما يختار ربطه بهما جميعاً وهي

المنفي * بل كقول الشاعر

سَطَّ النِّصْفُ وَلَمْ تُرِدْ اسْفَاطُهُ فَتَنَاوَلْتُهُ وَأَنْفَنَّا بِالْيَدِ

او بلها كقول الآخر

فان كنت ما كولا فكن خيرا آكل وإلا فأدر كني ولما أمرق
ومنه ما يختار انفراد الضمير معه وهو المنثي بلا كقول الآخر
لو أن قوما لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا تحجب

او بما كقول الآخر

كانها يوم صدت ما تكلمنا طيبي بعسفان ساجي الطرف مطروف
وهو مذهب الاكثرين * واما الاسمية والماضوية فيطرّد فيها اجتماع الواو مع الضمير
انفاقا لبعدها عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزمها قد بعد الواو لانها
تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالا . فيقال قام زيد وغلامه جالس . ومضى
ولا رفيق معه . وذهب عمرو وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدل
على زمان الحال فتغني عن استصحابها * وقد تجرّد الجملة من قد ملفوظة فتتوى مقدرة
وحيث تجرّد من الواو لثلا تلتمس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر
واني آتروني لذكرك هزة كما انتفض العصفور بللة القطر

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفت بربع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل
واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون * فان وقعت هذه
الجملة بعد الا نحو ما تكلم إلا ضحك . او قبل أو نحو لأضربنه عاش او مات وجب
تجردها منها لفظا وتقديرا . لان الاولى في تأويل المفرد اي ما تكلم الا ضاحكا لان الا
تخص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض .
وكل من المفرد والشرط لا يقترن بشيء منها * وندر اقترانها بعد الا بالواو كقول

الشاعر

يَعْمُ امْرَأَ هَرِيمٍ لَمْ نَعْرِ نَائِبَةً
الْأَوْكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَرَا

واقترانها بقد كقول الآخر

متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي الا قد قضيت قضاها

واجازوا الوجهين في الاسمية مطلقا ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها
بالواو نحو لا تقر بول الصلوة واتم سكارى لانها تكون بدونها في صورة المستأنفة فتوهم

انقطاعها عما قبلها . او نفع مؤكدة لمضمون جملة فتمتنع الواو نحو هو الحق لا شك فيه لان
المؤكدة نفس المؤكدة فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . غير ان ما ليست كذلك
يُختار اقترانها بالواو كما مر ويجوز تجريدها منها على ضعف كقول الشاعر
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سيربائه لم يهزقي

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بكأها على زمن مضى لا خير فيه

فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر

والله يبيئك لنا سالماً يرذاك تجميل ونعظيم

يُسْتَحْسَن معها ترك الواو طلباً للمشاكلة بينها * واعلم ان الماضي المثبت الحالي من الضمير
تلزمه قد مع الواو لفظاً نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديرها كما في المتضمن
الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مر وهو لا يستغني
عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر

اذا تكبرني بلنة او تكبرتها خرجت مع البازي علي سواد

وذلك لانه يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً علي سواد الليل او تقدير
الجملة اي خرجت والسواد باق علي . والاول أولى لان المفرد هو الاصل في هذا المقام
ولذلك يُختار ترك الواو باعباره ويجوز باعبار الثاني

وَصَاحِبُ الْحَالِ تَضْيِرُ الْمَبْتَدَأِ فِي حُكْمِ تَعْرِيفِ وَسَبِّ عَهْدَا

فَإِنْ أَتَتْ مِنْهُ لِحُضْرِ النَّكْرَةِ تَقَدَّمَتْ مِثْلَ الظَّرْفِ فِي الْحُضْرَةِ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدأ في ما عهده من امر التعريف والتقديم فيكون معرفة
متقدمة كما مر وهو الاصل . وقد يكون نكرة . فان كانت خاصة او عامة نحو جاء في غلام
سفر متأهباً وهل أناك احد ركباً جرى معها على رتبته كما رأيت . وان كانت محضة
وجب تقديم الحال عليه فيتاخر بخلاف رتبته كما يجب تقديم الظروف الخبر بها عن
النكرة المحضة فيتاخر المبتدأ اذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيد ركباً في
معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب * والغرض من تقديمها هنا كالغرض من
تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً ركباً

وغيره محمول عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يقال جاءني راكباً رجل كما يقال عندي

رجل وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر

ونحت العوالي بالقنا مستظلة ظيماً أعارتها العيون الجآذر

وهو المذهب الصحيح وعليه اخبار الاكثرين

وَأَخْرُوا أَحْمَالَ بِيَاوٍ مُطْلَقًا حَسْبَمَا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقَا

كَذَا مَعَ الْعَجْرُورِ فَهِيَ كَالصَّلَةِ وَفِي كَعَلْفَةٍ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

اي انهم يلتزمون تاخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيد وهو راكب واقبل رجل وهو راكض . وذلك باعتبار اصل الواو لانها في العاطفة وقد استعيرت هنا لما فيها من معنى الجمع كما مر فلا تتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها * وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة . والمجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعاً . وذلك يطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيعوز تقدم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من احد لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مر

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي التَّفْضِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاتِّبَاعِ فَلْيَقْتَسِمَا

وَمَعَ جُمُودِ عَامِلٍ مِمَّا سَوَى ظَرْفٍ كَهُمْ طَرَأَ هُنَا قَدِ اسْتَوَى

اي انه يجب تاخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولئى مدبراً لان المؤكدة انما يكون بعد المؤكدة به * وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيد أفصح القوم . خاطباً لانه أشبه بالجماد لعدم تصرفه . فلا تتقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين لصاحبين قد فضل احدهما على الآخر فتقدم حال الاول منها مندرجة في وسط الجملة نحو زيد راجلاً أسرع من عمرو راكباً لياخذ كل واحد ماله منها على حدته دفعاً للالتباس * وقد يجري ذلك بدون عند ارادة تشبيه الاول بالثاني كما في قول الشاعر

تُعَيِّرُنَا أَنْتَا عَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مَلُوكَا

اي ونحن في حال صعالتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمرة في احدهما

متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعال التفضيل . غير ان الاول مطرد لقوة لنظ
التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشبيه * وما يجب تأخيره من الحال ما كان عاملها
جامدا نحو ما احسن زيداً مقبلاً لان الجامد لا يقوى على العمل في ما قبله كما علمت في
الاحكام الكمية . غير ان ذلك يطرد في ما سوى الظروف الواقع خبراً عن المبتدأ السابق
فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسع في الظروف . غير انه
ضعيف لقصور العامل المذكور * فان كانت الحال ظرفية نحو زيد بعد شبيه في خلافة
كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ابسر منه في غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر
ونحن منعنا البحر أن نهربوا به وقد كان منكم ماؤه يمكن
وهو سائغ عند الاكثرين بخلاف الاول فانه مقصور على الضرورة في الصحيح

وَالْحَالُ قَدْ تَجَمَّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمْرٌ يَرْتَكِبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالباً بالمشق . وذلك
يكون في ما دل على تشبيهه كقول الشاعر

فما بالنا امس أسد العرين وما بالنا اليوم شاة النجف

اي ما بالنا امس شجعاناً واليوم جبناً . او على مفاعلة نحو بايعته يدا بيد اي متقابضين . او
وكلمته فاه الى في اي متشافين . او على ترتيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً اي مرتبين . او
على تفصيل نحو علمته النحو باباً باباً اي منفصلاً . او على تسعير نحو اشترت التمر صاعاً
بدرهم اي مسعراً * وقد يغني عن التأويل وصفها نحو فتمثل لها بشراً سوياً . او دلالتها
على عدد نحو فتم ميقات ربها اربعين ليلة . او على اصالة نحو ائجد لمن خلقت طيناً . او
على فرعية نحو وتحنون الجبال بيوتاً . او على نوعية نحو ليس خاتمته ذهباً . او على حاله فيها
تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاماً * واختلف في نحو طلع زيد بغتة . والخيار عند
الجمهور ان المصدر حال مأول بالصفة اي طلع باغناً . وهو مذهب سيديويه * وكذلك
يرتكبون الايمان بالحال لازمة على خلاف حكمها . وذلك يكون في الجامدة التي لا تأول
بالمشق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمؤكدة نحو ولي مدبراً . والتي يدل عاملها على تجدد
صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفاً . وهي تنحصر في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها
كذلك التعريف لفظاً قد يرد وهو على التنكير معنى يعتمد

اي ان الحال قد تحيى معرفة في اللفظ على تاويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون
بالالف واللام كقول الشاعر

وَأرسلها العِراكَ ولم يَدُدْها ولم يَشْفِقْ على نَعصِ الدِخالِ

اي ارسلها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وجمدة اي منفردا . وقد يكون
بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بدار اي متبعدة . ومنه قول الشاعر
وذكرت من لبن الحائق شربة والخيل تعدو في الصعيد بدار

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد راکبا . ولازمة كما في
نحو خلق الانسان ضعيفا * وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما تنص لذاتها كما
رايت . وموطئة وهي ما تهبط المقصود بعدها كما في نحو فتمثل لها بشرا سويا * وباعتبار
فائدتها الى مبينة وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها كما مر ويقال لها المؤسسة .

ومؤكدة وهي بخلافها كما في نحو ولي مديرا * وباعتبار زمانها الى مقارنة وهي ما قارنت
عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد مدنيا . ومقدرة وهي
المستقبلية نحو ركب زيد غازيا * وباعتبار صاحبها الى حقيقية وهي ما جرت على من هي
له كما مر . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد راکبا جواده * وباعتبار
مقدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مر . ومتعددة وهي ما زادت عن ذلك
نحو جاء زيد راکبا ضاحكا . والمتعددة تنقسم الى مترادفة وهي ما كانت لشي واحد
كما مر . ومنداخلية وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها نحو قام بمشي راکبا . فاحفظ

وبالله التوفيق

فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمُنْسَرَةِ لِلذَّاتِ تَمْيِيزُ مِنْ أَسْمِ نَكْرَةٍ
وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نِسْبَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المنسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو اما تمييز
مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاع تمرا . واما تمييز نسبية فتكون الذات فيه
مقدرة نحو طاب زيد نفسا . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . واما

الذات التي فسرتها النفس في مقدرة لان الطيب قد نُسب الي زيد في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب الي شيء مقدر من متعلقاته لا اليه بالتحقيقة . فسرت النفس تلك الذات المقدره فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب الي زيد من اجله

وَيَنْصِبُ الْأَوَّلَ مَا لَهُ طَلَبٌ مِنْ مِثْمِهِمْ تَمَّ كَفِعْلٍ قَدْ نَصَبَ

اي ان تمييز المفرد يُنصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتنوين كما في نحو عندي صاع تمرًا . او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهبًا . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبدًا . او بالاضافة نحو لي ثلثة اثواب خرا . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب منفعوله ناصبًا آياه بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز إعماله فيه مع كونه اسمًا جامدًا وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وُزِنَ وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمِسْحٍ يَعْتَلِنُ
نَحْوَ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا وَدَانِقٌ مِسْكًَا وَصَاعٌ تَمْرًا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخ ارضًا * ويجري هذا الجري في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهبًا ولا حفنة دقيقًا ولا قدم سهلاً . او على ماثلة كقولهم من لنا بمثلك رجلاً . او على مغايرة كقولهم ان لنا غيرها ابلًا . او تعجب كقولهم يا لها ليلة . او كان منفردًا من ميمره نحو لي خاتم ذهبًا . وهو يحمل الحالية كما مر غير انه اولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال * واعلم ان المنفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انصافه من مجموع اصله كالخاتم المصنوع من الذهب يجوز ^{فيه} النصب وتخرج الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم يتغير كفضيب خيزران تجب ^{فيه} الاضافة لانه على معنى من التبعيضية والتمييز على معنى من الجنسية . فان قيل تجب خيزران جري مجرى خاتم ذهب . فندير

وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودِ يُضَافُ حَنِمًا صَاحِبُ الْمَعْدُودِ
وَأَسْتَحْسِنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَانٍ وَصَاعِ خَرْدَلٍ

اي ان ما سوى المركبات والعقود من اسماء العدد تجب اضافة الى المعدود مجردًا ما

نمُّ به فيقال عندنا ثلاثة رجال ومئة دينارٍ والـف درهمٍ لانه أكثر استعمالاً فيكون احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليه من أسماء المقادير كالوزن ونحوه فإنه تستحسن فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لقله الاستعمال * وربما قبل ثلاثة رجالاً ونحو ذلك بالنصب جريباً على اصل التمييز ومئة قول الشاعر

وَحُقُّ لِمَنْ أَنْتَ مَتَّانٌ عَامًا عَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ مِنَ النَّوَاءِ

وهو في غاية الندور * واما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوماً واربعين ليلة . وتمتع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد وهو مكروهٌ عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع . ولا حذفها لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرَبِّهَا أَتَبِعُ كُفُوًا قَدَوْتِي مِنْهَا كَلِي سَبْعَ نِعَاجٍ وَكَفِي

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المنسرات ما كان كفوًا لهم الذي يفسره وإقياً بحق مقداره فيعملونه بدلاً او عطف بيان نحو لي سبع نعاجٍ وعندني صاع تمرٍ وخاتمان ذهب . فان النعاج جمعٌ والتمر والذهب من أسماء الاجناس التي تحتل الفلّة والكثرة . وكلها نفي بحق المبهات المنسرة لما كل واحدٍ بحسبه قليلاً كان او كثيراً . بخلاف نحو احد عشر عبداً وعشرين أمةً ومئة بعيرٍ والـف ناقةٍ فان كل هذه المنسرات أفرادٌ لا تقوم بحق ما فسرتها لانه لا يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَنَصَبُ ذِي النِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نَقْلِ كَطَبِئْتُ نَفْسًا وَأَضَفْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمَنْ أَجَلُّ مِنْكَ قَدْرًا

اي ان تمييز النسبة قد جعل نصباً للعوامل الفعلية . وهو يكون في الغالب منقولاً عن الفاعل او عن المنعول به او عن المتبداً كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضفت ذرع عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك * وقد يكون غير منقول عن شيء نحو حبنا زيد رجلاً * واختلف في نحو انا ماء والصحيح انه غير منقول ايضاً وهو المختار عند الأكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعال التفضيل ينصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيد أكثر مما لا من عمرو . وضابطه ان يصح جعل أفضل فاعلاً فيقال زيد أكثر ماله . فان لم يكن كذلك جر بالاضافة نحو زيد أفضل

رجل . وضابطه ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيدٌ افضل الرجال . فان
اضيف افعال الى غيره وجب النصب نحو زيدٌ افضل الناس رجلاً لامتناع اضافته اليه
ايضاً . فقدر

وَرَبِّ تَمْيِيزٍ لِنَاكِيْدٍ اَتَى كَصَارَتِ الْفَتِيَانُ عِشْرِيْنَ قَتَى

اي ان التمييز قد ياتي للنفاكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد نحو
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت . وتارة في تمييز
النسبة كقول الشاعر

والتغليبيون بِسِ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا وَأُمُهُمْ زَلَاةٌ مِنْطِيقُ

فان التمييز فيها قد جاء مجرد التفرير لان الذات معلومة قبلة فلا حاجة الى تفسيرها به
كما ترى

وَرُبَّمَا اسْتَقَى عَلَى الْقَصْدِ إِلَى ذَاتِ كَسْبَعِيْنَ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز ربمًا وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات
باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو الله ذرّك عالماً وأكرم بزيده
فارساً وما اشبه ذلك

”وَأَجْرُ رَبِّ بْنِ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَثْرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ“
اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجزئ من فيقال
عندي ذراعٌ من مسدٍ وصاعٌ من تمرٍ ومثقالٌ من ذهب . وبأهلها من ليلةٍ والله ذرّك من
بطلٍ وما اشبه ذلك * ولا يقال ثلاثة عشر من درهمٍ لان التمييز مفردٌ واسم العدد
متعددٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانه يقتضي كون النفس مفسرةً لزيدٍ وهو خلاف
المقصود لان المراد كونها مفسرةً للنسبة * وأما نحوٌ عندي ثلاثة من الرجال وخمس عشرة
من النساء فعلى حذف المعدود اي ثلاثة افرادٍ من الرجال وخمس عشرة واحدةً من
النساء * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام .
ويخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدد ولا يتقدم على عامله ولا يكون جملةً او
شبهها . بخلاف الحال في ذلك كلّه كما علمت

باب المجرور بالاضافة



فصل

في الإضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خِفْضًا بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ اقْتَضَى
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِحَرْفِ الْأَثَرِ

أي إن ما أُضيف اليه اسمٌ يُخَفِّضُ بذلك الاسم المضاف لانه يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انه منسوب اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انه محكوم عليه به وذلك هو حق العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف المجرر لان غلام زيدٍ بمعنى الغلام الذي لزيدٍ . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانه قد تضمن معنى حرف المجرر فقوي به على العمل * وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير به كغلامي والضمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب

سيديويه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَأَلْحَرْفُ مِنْ وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرُ لِلَّامِ صَمِينٌ
كَنُوبٍ خَزٍ وَصَلْوَةٍ الْعَصْرِ وَعَبْدٌ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

أي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف كنوب خزٍ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له كصلوة العصر فبمعنى في . والآخر بمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيدٍ . او نقديراً حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ غير انها تُنَوِّنُ في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع ما يرادف عند كمكان ونحوه * واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يُوَثِّرْ شيئاً في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناءً مع التنوين لانه علم التمكن . ولذلك اذا حذِفَ المضاف اليه من اللفظ غير منوي الذكر وجب بناءه

المضاف كما سيجي *

وَيُنَكِّرُ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَمَّ بِهِ الْأَسْمَاءُ وَهُوَ نُونُ التَّنْوِينِ وَالْمَجْمَعُ وَمَا أُخِيقَ بِهَا . فَاذَا أُرِيدَتْ إِضَافَةُ الْأَسْمِ جُرْدًا مِنْ كُلِّ ذَلِكَ كَعَلَامٍ زَيْدٍ وَجَبَلِيٍّ نَعَانٍ وَمُسْلِمِيٍّ مَكَّةَ وَقَسَ عَلَيْهِ * وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسْمَ بِتَمِّ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا بِتَمِّ بِهَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ لثَلَاثًا يَكُونُ قَدْ صَارَ لِلْأَسْمِ تَمَامًا وَهُوَ مُنَكَّرٌ * وَاعْلَمْ أَنَّ التَّنْوِينَ الَّذِي يُجَدَّفُ مِنَ الْمُضَافِ إِمَّا مَلْفُوظٌ كَمَا فِي نَحْوِ غَلَامٍ زَيْدٍ وَإِمَّا مُقَدَّرٌ كَمَا فِي نَحْوِ دِرَاهِمٍ زَيْدٍ .

وَكَذَلِكَ النَّونُ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أُضِيفَ قَدْ عُرِفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدٍّ
وَالكُلُّ يَأْتِي أَلَّ لِتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضًا وَكَوْنِ الْأَعْرِفِ الَّذِي نُسِبَ

أَيُّ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى مَعْرِفَةٍ يَتَعَرَّفُ بِوَاسِطَتِهَا كَمَا فِي غَلَامٍ زَيْدٍ وَالْمُضَافُ إِلَى نَكْرَةٍ يُخَصَّصُ بِهَا كَمَا فِي ثَوْبٍ خَرِيٍّ . وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ نُسِيَ هَذِهِ الْإِضَافَةُ مَعْنُوبَةً لِأَنَّهَا تَقِيدُ أَمْرًا مَعْنُوبًا وَهُوَ التَّعْرِيفُ أَوْ التَّخْصِيصُ بِخِلَافِ اللَّفْظِيَّةِ كَمَا سَتَعْرِفُ * وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمُضَافَيْنِ لَا يَقْبَلُ دُخُولَ أَلٍّ عَلَيْهِ مُطْلَقًا لِأَنَّهَا مَعَ الْمَعْرِفَةِ تَقْتَضِي تَعْرِيفًا آخَرَ وَمَعَ النَّكْرَةِ تَقْتَضِي كَوْنَ الْمُنْسُوبِ أَعْرِفَ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ . وَكِلَاهُمَا مَمْتَنَعٌ

وَحَيْثُمَا تَتَّحِدُ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنَّ أُضِيفَ أَوْ لَا

أَيُّ أَنَّ الْإِضَافَةَ لَا تَفْعُ حَيْثُ تَتَّحِدُ الذَّاتُ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ كَالْمُتَرَادِفَيْنِ وَالصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ هُوَ نَفْسِ الْآخَرِ فَيَكُونُ مُنْسُوبًا إِلَى نَفْسِهِ وَالْمُنْسُوبُ لَا يَدْرَأُ أَنْ يَكُونَ مُنْسُوبًا إِلَى غَيْرِهِ * وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ نَحْوِ سَعِيدٍ كُرْزٍ وَبَقْلَةَ الْحَمْقَاءِ وَأَخْلَاقٍ ثِيَابٍ فَعَلِيٌّ نَأُ وَيَلُّ أَنْ الْمُرَادُ بِالْمُضَافِ فِي الْأَوَّلِ هُوَ الْمُسَمَّى وَبِالْمُضَافِ إِلَيْهِ الْأَسْمُ الدَّالُّ عَلَيْهِ . فَاذَا قِيلَ جَاءَ سَعِيدٌ كُرْزِيٌّ كَانَ كَأَنَّهُ قِيلَ جَاءَ سَمِيٌّ هَذَا الْأَسْمُ . وَأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي الثَّانِي إِلَى مَحذُوفٍ قَدْ وَصِفَ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيُّ بِقَلَّةِ الْحَبَّةِ الْحَمْقَاءِ . وَأَنَّ الصِّفَةَ فِي الثَّلَاثِ قَدْ قَدِّمَتْ وَجُعِلَتْ نَوْعًا مُضَافًا إِلَى الْجِنْسِ فَصَارَ كَثُوبٌ خَرِيٌّ وَنَحْوَهُ

وَقَدْ يُضَافُ لِشَيْءٍ أَيْ عَالِمٍ مُنَكَّرًا كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِمْ

أَيُّ أَنَّ الْعَلَّمَ قَدْ بُضِيفَ مَنَوِيٍّ التَّنَكُّيرُ كَمَا تُضَافُ النَّكَرَاتُ الْمُهَيْمَةُ . وَذَلِكَ يَكُونُ لَوْ قُوعُ

الاشترك فيه فيُضَافُ الى ما يميّزه عما يشاركه في التسمية كما زن ربيعة تمييزاً له عن
مازن قيس ومازن نيم . ومن ذلك قول الشاعر
علا زبدينا يوم النفا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان
وقد يُضَافُ الى ما اشتهر به كزيد الحجل وسبحان النصاحه وغير ذلك . وهو كثير في
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَأَلَّوْلِ الثَّانِي لَدَى حَذَفِ مُنَابَا كَسَأَلَتْ أَلْبَلَدَا
وَجُرْمَعٍ عَطْفٍ عَلَى الْهَيْلِ كَمَا كُلُّ فَتَى بَحْمِي وَلَا دَارٍ حِي

اي ان المضاف اليه يعطى اعراب المضاف المحذوف لإنابته عنه كما في المثال . فان اصله
سألت أهل البلد فلما حذفت المضاف أقيم المضاف اليه مقامه فأعطيت حكمه في الاعراب *
ومن هذا القبيل قولهم تفرقوا ابادي سبا اي مثل ابادي سبا فنصبوا ابادي لتنزيلها منزلة
المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا وهو علم
لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عطف على مثله في اللفظ والمعنى بقي
عمله في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان الاصل فيه ما كل
فتى بحمي ولا كل دار حسي فحذفت المضاف وبقي المضاف اليه مجروراً كما كان قبل
حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء نمرق ولا بيضاء شمعة اي ولا كل بيضاء . وقول
الشاعر

ولم أر مثل الخير يتركه النفي ولا الشر يأتيه أمرؤ وهو طانع
اي ولا مثل الشر * والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستنهام
كقول الشاعر

أكل أمرئ تحسبين أمراً ونار توقد في الليل نارا
اي وكل نار * غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم
وحذفوا ثاب فأتقوا أولاً بحاله كأقصد أخا وابن العلاء

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرداً من التنوين ونحوه
كما كان مع ذكر المضاف اليه وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَمَّ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يا من رأى عارضاً أسريه بين ذراعني وجبهة الأسد

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ بِمَثَلٍ أَوْ أَنْعَمَ مِنْ وَبَلِ الدِّيمِ

اي بمثل وببل الديم او انفع منه * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه امورا شتى منها التعريف والتخصيص كما مر آنفاً. ومنها التخفيف ورفع الفجج كما سيأتي في الاضافة اللفظية. والظرفية نحو صمت كل يوم. والمصدرية نحو لا تميلوا كل الميل. والصدارة نحو ابن من أنت. والاعراب كما سيأتي في باب العدد. والبناء كما سيأتي في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ الدَّلَالَةِ التَّزَمَ مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَاسْتَمَّ
فَإِنْ يَنْتُ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمِدُ مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة نحو كل وبعض ونظائرها يلزم الاضافة لتتم دلالة بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض الظن انهم * فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا لِمَا غَيْرَ أَوْ مَائِلَ مِنْ تَعْرِفٍ لِعُمُقِ إِبْهَامٍ ضَمِينٍ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على المائلة كمثل وشبه لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوغل في الإبهام نحو رأيت رجلاً غير زيد وامرأة مثل هند. فان كلاً منها لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان تُنعت به النكرة

كما ترى

وَمَا تُضِيفُ مَعْنَى فِتْنَوِي الْمَعْنَى فَقَطْ كَقَمِنَا فَوْقَ ضَمَائِنِي
وَهُوَ الْمَجْهَاتُ السِّتْدُونَ وَعَلَّ غَيْرٌ وَحَسْبُ قَبْلَ بَعْدَ أَوَّلٍ

اي ان ما اضفته معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه يبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عربض من عل . وقول الشاعر اذا انالم أو من عليك ولم يكن لفاؤك إلا من وراءه ورأه

وقول الآخر

جواباً به تجبو أعتد قورينا
لعمري ما ادري واني لأوجل
ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر

لعمرك ما ادري واني لأوجل
على آيتنا نعدو المنيمة أول

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى أقب من تحو ومن وراءه حجاب ولا غيره وهلم جرا * ويقال لها الغايات لانها لما حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وإن نوي اللفظ فكالمضاف في اللفظ معرباً بلا خلاف

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب غير منونة كانه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة بعضهم من

قبل ومن بعد بالكسراي من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر

ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فما عطفت مولى عليه العواطف

اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة مطلقاً منوية التنكير وحينئذ تعرب منونة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر

فما عطف مولى عليه العواطف
فما عطف مولى عليه العواطف

وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أزد شونة
فما شربوا بعداً على لذة خمر

اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبيلة والبعدية بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواقي * واعلم ان من هذا القبيل عوض وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تعرب اذا اضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين . وتبنى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر

رضيعي ليهان ندي أم تحالفا
بأحتم داج عوض لا تنفرق

وأكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

مَا صَحَّ وَالشَّبَهَ لَهُ أَكْسِرُ إِنْ تُصِفَ لِلْيَاءِ وَأَدْغِمُ غَيْرَهُ إِلَّا الْأَلْفَ

اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبيه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن كدلو
وظبي يكسر اذا اضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها. واما غيره فان كان واوا او ياء ادغم
فيها مقلوبا كهؤلاء بني. او سالما كجاء قاضي وضربت غلامي. وان كان الف لم يتغير
كفتاي وغلماي

“وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكُسْرِ طَوْعًا تُفْتَحُ وَذَلِكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرْجَحُ”
“فَإِنْ أَتَتْ بَعْدَ سَكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِدْفَعِ سَاكِنِ التَّقْيَا”

اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسورا يجوز فيها الفتح بناء على ان
التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
أَبَا رَبِّ لَيْلِي أَنْتَ رَبِّي وَرَبُّهَا فَحَلَّ عَلَيْهَا بَعْضَ مَا فِي فَوَادِيَا

الا ان السكون فيها هو الاشهر والاكثر في الاستعمال لانه اخف في اللفظ وهو اصل
البناء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بجلبلي التاجر فيترجح الفتح حرصا على
بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى * واما
اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفعاً لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاي
وغلماي وبسطت كلنا يدي وأرغمت أنوف حاسدي بنمحتها في الجميع * واعلم ان ما
قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموماً كسر وان كان مفتوحاً بقي على فتحه. فاذا
أضيف بنون ومصطنون قيل بني بكسر النون ومصطفي بنفع الناء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْمَخْبَرِ ظَرَفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْمَصْدَرِ
وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا يَلْزَمُ حِظْمًا وَلِذَا تَبَيَّ كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما ستري . وذلك
يجب في حيث من ظروف المكان واذاً ولما واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء
وجوباً لافتقارها لللازم الى الجملة * غير ان منها ما يضاف الى المجلتين وهو حيث واذا .
ومنها ما يختص بالفعلية وهو لهما واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث
الامير نازل . وقتت اذ قام زيد وقررت اذ القوم غافلون . وانبت لهما آتى عمرو .
واركب اذ ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة الفعلية . وقد

يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونظعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث آتى العائم
وهو هناك مبتدا محذوف الخبر على الصحيح * والغالب في اذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستبيك بذى غروب واضح عذب مقبله لذيد المطعم
واما لما واذا فلا تستعمل الاولى منها الا مع الماضي ولا الثانية الا مع المستقبل * واعلم
انهم اشتروا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلًا في الوجود
فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة في الحقيقة
الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأول ايضاً معها بما يرادفها من الظروف
المنصرفة لتصح اضافتها الى المنرد . فيقدر في جلست حيث جلس الشيخ مكان جلوسه .

وفي قمت اذ قام زيد حين قيامه . وقس البواقي

وربما تقفو لذن حيث وفي مذ منذ ذاك تارة قد اقتني

اي انهم ربما اضافوا لذن ايضاً الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله
صريع غواب راقهن ورقنه لذن شب حتى شاب سود الدوائب
وسمع قطعها عن الاضافة لفظاً مع غدوة فقط منصوبة بعدها على اضرار كان مع اسمها في
المخار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لذن غدوة حتى دنت لغروب
اي لذن كان الوقت غدوة . او مرفوعة على اضرار كان النائمة اي لذن كانت غدوة .
وذلك مع جواز جرهما على الاصل وهو اصح وجوهها * ولذن مبنية على السكنون مطلقاً
لشدّة نونها في شبه الحرف لانها تلزم استعمالاً واحداً وهو الظرفية ابتداءً الغاية . ولا

يُتصَرَّفُ فِيهَا بِشَيْءٍ مَا يُتصَرَّفُ بِهِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الظُّرُوفِ فَلَا تَقَعُ خَبْرًا وَلَا صِفَةً وَلَا صَلَةً
وَلَا حَالًا. وَلِذَلِكَ تُبْنَى مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ أَيْضًا * وَأَمَّا مُدٌّ وَمُنْدٌ فَضَافَانِ تَارَةً إِلَى
الْجُمْلَةِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَدَّ رَحَلَ الْحَيِّ وَتَارَةً إِلَى الْمَفْرَدِ فِي قَوْلِهِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَدَّ بَوْمِينَ .
وَنُقْطَعَانِ عَنِ الْإِضَافَةِ لِنَفْظٍ فَيُرْفَعُ الْمَفْرَدُ بَعْدَهَا خَبْرًا عَنْهَا عَلَى الْأَصَحِّ فَيُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ
مَدَّ بَوْمَانَ . وَسَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْمَجْرَمِ * وَهِيَ مَبْنِيَّتَانِ الْأُولَى عَلَى
السُّكُونِ وَالثَّانِيَةُ عَلَى الضَّمِّ لِمُؤَافَقَتِهِمَا مُدٌّ وَمُنْدٌ الْحَرْفَيْنِ لِنَفْظٍ وَمَعْنَى ذَلِكَ اسْتِصْحَابُ
هَذَا الْبِنَاءِ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا

وَمِمَّنْ صُرِفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوْعًا وَكَذَلِكَ قَدْ بَنِي

أَيُّ أَنَّ الْمَبْنِيَّ الْمُنْتَصَرِفَ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ . وَهُوَ يَشْمَلُ مَا لَا
اِخْتِصَاصَ لَهُ الْبِنَاءَ كَالْحَبِينِ وَالْوَقْتِ . وَمَا لَهُ اِخْتِصَاصٌ مَا كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . فَيُقَالُ جِئْتُ
يَوْمَ جَاءَ زَيْدٌ وَأَقْدَمْتُ حِينَ الْجَيْشِ مُنْهَزِمٌ عَلَى نَأْوِيلِ يَوْمِ مَجِيئِي زَيْدٍ وَحِينَ انْهَزَامِ
الْجَيْشِ كَمَا مَرَّ . غَيْرَ أَنَّ مَا أُرِيدُ بِهِ الْمَاضِي يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذْ فَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ كَمَا
رَأَيْتُ . وَمَا أُرِيدُ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذَا فَيُخْتَصُّ بِاللَّغَلِيَةِ نَحْوَمَا ذَهَبُ حِينَ يَذْهَبُ
الْقَوْمُ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ . وَاجَازَ بَعْضُهُمْ إِضَافَتَهُ إِلَى الْأَسْمِيَةِ الْمَشْتَمَلَةِ عَلَى مَعْنَى
الاسْتِقْبَالِ نَحْوُ يَوْمٍ عَلَى النَّارِ يَفْتَنُونَ اِكْتِفَاءً بِالنَّاسِبَةِ فِي الْمَعْنَى * وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ
الظُّرُوفُ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا كَانَتْ يَجُوزُ فِيهَا الْأَعْرَابُ عَلَى الْأَصْلِ لِعَدَمِ لُزُومِ
الانْفِصَالِ . وَالْبِنَاءُ لِنَصْدِ الْمَشَاكَلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ * وَلَمَّا كَانَتْ الْأَصْلُ فِي الْأَعْرَابِ
الظُّرُوفُ النَّصْبُ كَانَ بِنَاؤُهَا عَلَى النِّفْعِ لِلْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ حَرَكَةِ الْأَعْرَابِ وَحَرَكَةِ الْبِنَاءِ *
وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ تُضَافُ إِلَى إِذْ فَتَجْرِي مَعَهَا هَذَا الْمَجْرَى وَعَلَيْهِ قُرِئَتْ مِنْ عَذَابِ
يَوْمَيْدٍ بِجَرِّ يَوْمٍ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفُتِحَ عَلَى الْبِنَاءِ * وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا مِثْلُ وَغَيْرِ الْمَشَاهِبِ لَهَا فِي
الِإِبْهَامِ . وَذَلِكَ إِذَا أُضِيفْنَا إِلَى مَا وَأَنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّاتِ نَحْوَانَهُ لِحَقِّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطَفِقُونَ

وكقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غيراً أن تطقت حمامة في غصون ذات أوقال

وذلك لأنها حينئذ تكونان مضافتين إلى المصدر المسوك من الجملة كما في إضافة
الظروف . وعلى ذلك روي البيت وقُرئت الآية برفع مثل وغير على الأعراب وفتحها
على البناء

وَاخْتَرْنَا مَا أَلْفَعُلُ مَبْنِيًّا بَلِي خِلَافَ مَا بِهِ عَرَبٌ وَأَسْمٌ تَلِي

اي انه يُخْتَارُ بِنَاءُ الظرف المضاف الى الجملة النعلية والمصدرية بفعل مبني . وهو يشمل

ما كان بِنَاءً اَصْلِيًّا كما في قول الشاعر

عَلَى حِينٍ عَانَيْتُ الْمَشِيْبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَهَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعُ

وما كان بِنَاءً عَارِضًا كقول الآخر

لَأَجِدَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْتَهَا عَلَى حِينٍ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيمٍ

بخلاف الجملة المصدرية بالنعل المعرب كقول الآخر

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينٌ أَسْلُو يَهْمِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُمَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ

والجملة الاسمية كقول الآخر

أَلَمْ تَعْلَمْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

فان الاعراب فيها ارجح في اختيار الاكثرين طلبا للمناسبة بين المتجاورين * واعلم انه

لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معربا كما رأيت او مبنيا نحو يوم * بارزون

لان الاسم وان كان مبنيا لفظا معربا حكما بخلاف النعل * والمراد بالظرف هنا اسم

الزمان مطلقا لا المنعول فيه فقط . ولذلك يجري هذا الاستعمال في المنصوب على

الظرفية وغيره كما رأيت في الامثلة * ويشترط في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون

مشملة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد فيه لانها في تقدير

المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر

المضاف اليه * وانا صُدِرَتِ الجملة المضاف اليها مجرْف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس

شيئا بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس

كقولهم اتينك يوم لا حر ولا برد جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على الغائما ان

اعمالها عمل ليس . والجرح على اعتراضها بين المتضامين

فصل

في الاضافة اللفظية

وَعَامِلٌ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أَضِيفَ تَخْنِيفًا بِمَا اللَّفْظُ قَدْ

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يضاف الى معوله كضارب زيد

الآن او غدا تخفيفاً للفظ بما يُقَدَّم منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سيأتي . ولذلك يُقال لها الاضافة اللفظية * فان أُريد به الماضي كبرائى الوجود كانت الاضافة معنوية لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحظه ما يُخَفَّفُ بحذفه * وأما ما أُريد به الاستمرار كحامي العشيعة فان اعْتَبِرَ فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال او الاستقبال فلفظية . وهو المختار * واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة المشبهة بحسن الوجه . واسم المفعول كضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون اضافتها اللفظية لانها لا تتعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطَرَفَيْنِ * واختلفوا في اضافة المصدر وفعال التنضيل كضرب اللص وفضل النوم . والمختار عند الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه * واما الوصف الذي لا يراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة * واختلف في تقدير الحرف هنا والظاهر انه لا يقدر اذلا معنى له ولا ميل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يَجُوزْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمُنْفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضيفَ الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز وصف النكرة به نحو هذا عارضٌ مُهْطِرُنَا . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه باعتبار الضمير المستتر فيه فانه لو برز لكان فاصلاً بينها لفظاً . والتعريف انما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادها كما في الاضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية والمحضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُصَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفَّفُ لَفْظًا وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يُحْدَفُ
فَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ وَقِيلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونِ قَدْ حُزِلَ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد فان في ضارب تنويناً مقدراً يُنَوِّى حذفة كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيد لان الضارب لم يكن متوناً مُحْدَفٍ تنوينه . بخلاف نحو الضاربي زيد والقائلي بكر فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون الثانية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَمَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهِ طُرْحٌ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهَوَ إِذْ ذَاكَ يَصْحُ
وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ التَّقْبِحِ أَرْتَكِبُ لِفَوْتِ رَبِطٍ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفة مشبهة مفترقة بآل والمضاف اليه معمولاً لها تصح اضافته بناءً على انه قد حذف منه ضمير. لان اصله الحسن وجهه فُخِّفَ بحذف الضمير واستناره في الصفة وان خَلَّتْهُ أَلْ فانها اخف من الضمير لان العبرة منها باللام فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة * وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة لانه على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فينوت ارتباطها به. وعلى تقدير نصبه يحتاج الى تكلف تشبيهه بالمفعول به اجراً * للصفة اللازمة مجرى المتعدية وكلاهما قبيح في الصناعة. فاذا أُضِيفَ تَخَلَّصَ من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ حُمِلًا كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْدَلَا

اي ان اسم الفاعل المفترق بآل حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب العبد كما حُمِلَتْ عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحسن الوجه لما بينهما من المشابهة كما سياتي في موضعه * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبُ يَنْفَعُ لَوْصَلِ الْمَضْمَرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بآل تصح اضافته الى الضمير المتصل كالضاربي باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب أي لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المختص به. فُخِّفَ اللفظ بيجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان التكرار في الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلَتْ عليها المعرفة كما حُمِلَ الضارب الرجل على الحسن الوجه. والاول هو المختار عند المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَلْ هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْتَمِعُ

وَأَلْتَرَمُوا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَائِلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول أَلْ على المضاف لم يمنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفاً فلا يمنع

مُعَرَّفَانِ عَلَى مُعَرَّفٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْمَعْنَوِيَّةِ . غَيْرَ أَنَّهُم التَّزْمُّونُ إِنْ يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْضًا
مُقْتَرِنًا بِهَا كَالضَّارِبِ الرَّجُلَ الْمَشَاكِلَةَ بَيْنَهُمَا . وَقِيلَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ هُوَ الصِّفَةُ
الْمُشَبَّهَةُ وَقَدْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِيهَا لِأَنَّ النَّصْبَ بِهَا لَا يَفْجِعُ الْأَمْعَ الْمَعْرِفَةَ لِاسْتِزَامِهِ التَّكْلِفَ
الْمَذْكُورَ آنفًا بِخِلَافِ النَّكْرَةِ كَمَا سَتَعْلَمُ . وَلَمَّا حِيلَ غَيْرُهَا عَلَيْهَا فِي الْإِضَافَةِ جَرَى مَجْرَاهَا فِي
ذَلِكَ أَيْضًا * غَيْرَ أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي الْمَسْئَلَةِ فَاجَازُوا خَلَوْا الْمُضَافَ إِلَيْهِ مِنْ أَلٍ إِذَا أُضِيفَ
إِلَى مَصْحُوبِهَا كَالضَّارِبِ عَبْدِ الرَّجُلِ وَالْحَسَنِ وَجِهَ الْغُلَامِ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ وَجُودِهَا فِيهِ
مَقَامَ وَجُودِهَا فِي مَا أُضِيفَ إِلَيْهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ . فَانْأَبَدَتْ أَيْضًا كَالضَّارِبِ
رَأْسِ عَبْدِ الرَّجُلِ ائْتَمَنَتْ الْإِضَافَةُ لِبُعْدِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ * وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ اجَازُوا أَيْضًا إِنْ
يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَصْحُوبٍ أَلٍ كَالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ
الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحْتَمَةُ ضَمِيرُهُ مَنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوْلًا

وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ كِتَابَةً عَنِ الظَّاهِرِ فَكَأَنَّهُ قَدْ أُضِيفَ إِلَيْهِ * وَجَازَ نَحْوَ الضَّارِبِ الْعَبْدِ
وَإِيَّاهُ مَعَ امْتِنَاعِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْطُوفِ لِأَنَّ التَّوَانِيَّ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ وَمِنَهُ
قَوْلُ الْآخِرِ

الْوَاهِبِ الْمَيْتَةِ الْعِجَانِ وَعَبِيدِهَا عَوْدًا تُرَجِّي خَلْفَهَا اِطْفَالَهَا

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ جَازَ الضَّارِبَ الرَّجُلِ وَزَيْدَهُ . وَإِمَا الضَّارِبَ الرَّجُلَ زَيْدًا فَإِنَّ قَدْرَتَ
التَّابِعِ بَدَلًا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْتَضِي وَقَوْعُهُ مَوْقِعُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَإِنْ قَدْرَتُهُ بَيَانًا جَازَ لِأَنَّ نَفْسَهُ
هَذَا الْمَذْهُورُ * وَاعْلَمْ أَنَّا اقْتَصَرْنَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ عَلَى ذِكْرِ مَعْمُولَاتِ الْعَوَامِلِ
الْقِيَاسِيَّةِ وَإِمَا مَعْمُولَاتِ السَّمَاعِيَّةِ كَالنَّوَائِحِ وَالْحُرُوفِ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابِهِ

كتاب الأفعال

فصل

في حقيقة النعل وإقسامه

أَلْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِينٍ فِي نَفْسِهِ بِزَمَنِ وَضَعًا قُرِينُ
كَقَامَ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَمْ اسْتِقْبَالًا

أي إن النعل هو اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه مقترن وضعًا بالزمان ماضيًا كقَامَ

او حالاً كَيَقُومُ او مستقبلاً كَقُمْ . فلا يُشَكِّلُ نحو الغُدُوِّ والروح المراد بها الذهب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترن به مدلولها ليس من هذه الازمنة . ولا بالافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وانما قيدنا دلالة المضارع على الحال بكونها في الاصل لانه يجتمل الاستقبال ايضاً لكِنَّهُ موضوعٌ للحال على الاصح كما ان الماضي موضوعٌ لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي * واعلم المضارع قد يُستعمل للدوام فيجتمل الازمنة الثلاثة نحو الله محيي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرده عما يقتضي زماناً معيناً نحو يوم اموت ويوم ابعثت حياً . او اداة كَلِمٍ وليس وكن فانه ينصرف مع الأولى الى الماضي وبتعيين مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واخيل في افعال الانشاء الإيقاعي كَعَمَّتْ والمخار انما تنصرف الى الحال اذ لا بد من وقوع مدلولها فيه * واما افعال الانشاء الطلبية نحو غفرا الله لك ويرحمك الله فلا خلاف في تضمينها زمان الاستقبال

وَالأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَأَهُ مُضَارِعٌ وَالأَمْرُ مَا أَقْتَنَاهُ
وَتَفْصِيلُ التَّائِيَةِ كَقُمْتُ الأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوُ سَيَقُومُ مَا تَلَا
وَالأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَاءُ الْمَفْرَدَةِ مَعَا كَقُومِي فَأَذِرْ لَاعَلَى حِدَةٍ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قمت . وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اوله نحو سيقوم . وعلامة الامر تضمين معنى الامر وقبوله بآء المخاطبة المفردة في آخره معاً نحو قومي لا كل واحدٍ منها على حده . لانه لو انفرد فيه معنى الامر تناول اسم الفعل كصه ونزال . ولو انفردت الباء تناول المضارع كتذهيبين . فتامل

فصل

في افعال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِأَسْمٍ تَبْتَدِي
وَكَكُلِّهِ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أَقْتَضَى أَيضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مفردٍ نحو قام زيد وضربت زيدا . او في جملة

اسمية نحو كان زيد قائماً وظننتُ عمراً صادقاً . وكله يرفع ما قام به وينصب ما اقتضاه
بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه الى الاسم ومتى

انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمَفْرَدِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقْرَأَ فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرًا
أَوْ لَا فَذَلِكَ الْمَتَّعِدِيُّ كَضَرَبَ وَرَبَّمَا أَزْدَادَ الْمُتَّعِدِيِّ كَوَهَبَ

اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدوث قد تعلق به ولا يزيد على
ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدوث قد استقر في نفس
الفاعل كقر زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزه الى غيره كضرب زيد عمراً فهو
متعدي * وربما ازداد تعدي به فتجاوز الى آخر ايضاً كوهب زيد عمراً درهما . وفي ذلك

تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَأَوْسَفَعًا إِنْ تُرِيدُ كَلَّا وَالْأَدَعِ أَوْ أَنْصَبَ مَا قُصِدُ
فَحَالَ نَحْوُ الْفَرَسِ تَغْرَوُ وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ أَوْ تُعْطِي الذَّهَبَ

اي فانصب بالفعل المتعدي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت
زيداً درهما . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق الفعل بالجميع * فان قصدت الاخبار
عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمنعول اصلاً فانترك المنصوب
بأسره كقولك الفرس تغزو والعرب تعطي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء
لفاعلها من غير نظر الى من يغزي او يعطي * فان قصدت احد المنعولين فاذكر ما
قصدته واترك الآخر كقولك العرب تعطي الوفد من غير اعتبار ما تعطي . او تعطي
الذهب من غير اعتبار من تعطيه * وعلى هذا يصير المتعدي لازماً والمتعدي الى اثنين
متعدياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَنْبِطُ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّورِ بِصِيغَةٍ تَبْدَلُ أَوْ يَجْرَفُ جَرَّ
فَيَتَّعِدُ لِأَزِمَ وَيَكْتَسِبُ آخِرَ مَا عُدِّي كَأَبْطَلْتُ الْكَذِبَ

اي ان المفعول قد بُشأً بتحويل بعض صيغ النعل الى بعضي . وذلك يكون في النعل الثلاثي بتحويله الى وزن أَفْعَلْ أو فَعَّلَ أو فاعَلَّ أو استنعل نحو احضرتُ زيداً وقرينته وجالستهُ واستحسنته . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به النعل نحو ذهبتُ بزيد اي اذهبتهُ . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت * فان كان النعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا وَعَلَّمْتُهُ الْمَسْئَلَةَ وَطَارِحْتُهُ الشُّعْرَ وَاسْتَكْتَبْتُهُ الرِّسَالَةَ وَأَرَيْتُهُ الْعِلْمَ نَافِعًا وَنَبَأْتُهُ عَمْرًا قَادِمًا . وعلى ذلك يكون المتعدّي الى واحدٍ قد تعدّى الى اثنين والمتعدّي الى اثنين قد تعدّى الى ثلثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى

اي ان النعل العامل في الجملة هو ما دل على حكمٍ قد عُلِقَ به حكمٌ آخر بعده نحو كان زيداً قائماً . فَإِنَّ كَانَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى حُكْمٍ بِأَمْرٍ وَهُوَ الْكُونَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ عُلِقَ بِهِ حُكْمٌ بِأَمْرٍ آخَرَ وَهُوَ الْفِيَامُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُهَا * وهي قد نسخت حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحدٍ بحسب مقتضاه كما ستقف عليه بالتفصيل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَالْمَفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ
كَثَقُلْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تُستعمل كما تُستعمل المفردات في وقوع النعل عليها دفعة واحدة تنزل منزلة المفرد في عمل النعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة المحكيّة في محل النصب على المنعويّة كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على حدة ولا بمجموع الجزءين معاً . وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجمل

باب النواسخ

فصل

في كان واخوانها

لِلْمَبْتَدَأِ رَفَعٌ وَنَصْبٌ لِلْمُخْبِرِ يَنْاقِصُ الْفِعْلَ عَلَى نَسْخِ الْآثَرِ
 كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَا أَضْحَى وَصَارَ أَنْفَكَ زَالَ بَرَحَا
 فَتِي دَامَ لَيْسَ وَهِيَ الْأَشْهُرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعَهَا يُذَكَّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب المخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر
 الابتداء والخبرية وجعلتها معوليين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة *
 ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تنم مع مرفوعها كلاماً الا بذكر المنصوب . بخلاف
 الافعال التامة فان الكلام يعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة
 خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب
 النواسخ ملحقاتاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله * وهذه الافعال المذكورة هنا هي
 اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد اُحِق بها ما كان بمعناها من الافعال نحو غدا وراح
 وعاد ورجع واَضَ وارْتَدَ وغير ذلك من الافعال التي لا نستغني عن الخبر فتحري مجراها
 وَالنَّفْيُ أَوْ شِبْهُهُ لَهٗ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهُهَا وَدَامَ وَصَلَّ مَا
 كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلْ بَرًّا وَصَلَّ مَا دُمْتَ حَيًّا مَنْ وَصَلَّ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وفتي يلزمها النفي لفظاً نحو ما
 زال زيداً كافئاً . او معنى نحو قلماً يزال زيداً مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى
 النفي فاذا نفيتم انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهة وهو الدعاء نحو لا
 زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزال صابراً . والاستفهام الإنكاري نحو هل يزال الغلام جاهلاً *
 ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر
 فَارْحَامٌ شِعْرٌ يَنْصِلُنْ بِيَابِهِ وَأَرْحَامٌ مَا لِي لَا تَنِي نَنْقَطُ
 اي لا تزال تنقطع . وقول الآخر

اذا رُمْتَ مِنْ لَا بَرِّمْ مُتَبَيِّهًا سَلُوا فَقَدْ اَبَدْتَ فِي رَوَيْكَ الْمَرْمَى
 اى مِنْ لَا بَزَالِ مُتَبَيِّهًا * وَاَمَّا دَامَ فَتَلْزَمُهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ مَوْصُولَةٌ بِهَا نَحْوُ اَحْسِنْ مَا
 دُمْتَ حَيًّا اى مَدَّةَ دَوَامِكَ حَيًّا * وَاَعْلَمُ اَنْ الدَّعَاءَ لَا يَكُونُ اِلَّا بِلَا كَمَا رَأَيْتَ وَهُوَ مَذْهَبُ
 الْجُمْهُورِ . وَاَمَّا النِّفْيُ فَلَا يَكُونُ بِأَدَاةٍ مَعْيِنَةٍ اِتِّفَاقًا . فَيَكُونُ بِالْحَرْفِ كَمَا مَرَّ . اَوْ بِالاسْمِ نَحْوِ
 زَيْدٌ غَيْرُ بَارِحٍ كَرِيْمًا . اَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوِ لَيْسَ بِنَفْسِكَ عَمْرُوٌ مُقْبِيًا * وَاِجَازًا حُذِفَ حَرْفُ النِّفْيِ
 اِذَا كَانَ لَا وَكَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا وَاَقْعًا فِي جَوَابِ قَسَمٍ نَحْوَ تَاللهِ تَنَفَّأْتُ تَذَكَّرُ يَوْسُفُ اى
 لَا تَنَفَّأْتُ . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ

وَصَرَفُوا غَيْرَ الْاَخِيْرَيْنِ وَمَا لَهُ لَهَا صَرْفٌ مِنْهُ رُسْبًا

اى اِنَّهُمْ صَرَفُوا مَا سِوَى دَامٍ وَلَيْسَ فَانْهِيَ لَا تَنْصَرِفَانِ . اَمَّا دَامَ فَلَا يَنْفَعُ الْاَصْلَةَ لِما
 الظَّرْفِيَّةُ وَهَذِهِ الصَّلَةُ يَلْتَزِمُونَ فِيهَا صِيغَةَ الْمَاضِي . وَاَمَّا لَيْسَ فَلَا يَنْفَعُ قَدْ وُضِعَتْ وَضَعُ
 الْحَرْفِ فِي اِنَّهَا لَا يَنْفَعُ مَعْنَاهَا اِلَّا بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهَا * وَاَمَّا غَيْرُ دَامٍ وَلَيْسَ فَمِنْهُ مَا يَنْصَرِفُ
 نَصْرَفًا نَاقِصًا وَهُوَ زَالٍ وَاَخْوَانُهَا فَانَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُنَّ اَمْرٌ وَلَا مُصَدَّرٌ . وَمِنْهُ مَا يَنْصَرِفُ
 نَصْرَفًا تَامًا وَهُوَ الْبَوَاقِي * وَكُلُّ مَا تَنْصَرِفُ مِنْ هَذِهِ الْاَفْعَالِ يَعْمَلُ عَمَلُ مَاضِيهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 قَالَتْ سَلَامَةٌ مَا لَجَسْمِكَ شَاحِبًا وَلَقَدْ يَكُونُ عَلَى الشَّبَابِ نَضِيْرًا

وقول الآخر

اقول له ارجل لا نقيم عندنا والافكن في السر والجهر مسلما

وقول الآخر

وما كل من يبدي البشاشة كأننا اخاك اذا لم تلتف لك مخجدا

وقول الآخر

بئذٍ وجم ساد في قوم الفتي وكونك اياه عليك بسير

وهكذا في البواقى فقس على ما ذكر ما لم يذكر

وَيُنَكَّرُ الْاِخْبَارُ بِالْمَاضِي قَانَ تَصْحَبَةٌ قَدْ فِي السِّتَةِ الْاُولَى اُذُنٌ

اى اِنَّهُ يُنَكَّرُ الْاِخْبَارُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي عَنْ هَذِهِ الْاَفْعَالِ . وَذَلِكَ لِانْهِيَ اِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ
 لِتَدُلَّ عَلَى وَقْعِ مَضْمُونِهَا فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي فَانْ كَانَ الْخَبْرُ يَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي اَيْضًا لَمْ تَكُنْ
 حَاجَةً اِلَيْهَا فَيَكُونُ ذِكْرُهَا عَيْبًا . وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ * فَانْ اقْتَرَنَ الْمَاضِي بِقَدْ يُؤَدِّنُ

في الإخبار بولائها تقرّبته من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال * وذلك
 انما يكون في الستة الأولى منها وهي كان وظلّ وبات وامسى واصبح واصحى . فيقال كان زيد
 قد انطلق واصحى المحي قد خلا وقس ما بينهما * واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان
 قبضه قد من قبل فلا تلزّم قد لانه قد انصرف الى الاستقبال * ويقال تركها دون ذلك
 غير انه مع كان ايسر لانها أمّ الباب فتحتمل ما لا يجتمل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال
 الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه
 بزمان الإخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَالْمَبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سُمِّيَ كَفَاعِلٍ لَهُ فَلَمْ يُقَدِّمَ
 وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَا الْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَّ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يُدعى اسمها . وهو كالفاعل لها فلا
 يُقدّم عليها * واما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في
 الجواز والوجوب والامتناع * واما في التعريف والتنكير ونحوها فلا يزال جارياً على
 حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليها بعد التركيب * واعلم ان المراد بالخبر
 هنا هو الخبر المنفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه
 يزورنا فالمقبول تقدم النعني منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيد
 وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش * واختلف في تقديم الخبر على
 دام وليس والجمهور على منع ذلك فيها لجمودها * وفي توسطه بينهما وبين الاسم والصحيح
 انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر

لا طيب للعبس ما دامت منغصةً لَنَاتُهُ بِأَذِكَارِ الْمَوْتِ وَالْمَهْرَمِ

وقول الآخر

سَلِي ان جَهَلتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويتمتع تقديم الخبر على ما
 نافية او مصدرية بانفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول
 صلتها عليها * واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيد
 ضارباً والمختار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه باجنبي منها * وفصل آخرون

بانه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضاربا زيد يجوز لان معمول الخبر كالمجرء منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجنبي . وان تقدم وحده كما مر بمنع لتحقق الفصل المذكور * فان كان معمول الخبر ظرفا او مجرورا نحو كان عندك زيد جالسا واضمحى بالقوم عمرو ذاهبا جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مر في باب الاحكام الكلية

وَالنَّصُّ فِيهِنَّ عَلَى الْجَمِيعِ إِذْ لَيْسَ يَكْتَفِينِ بِالْمَرْفُوعِ
وَتَمَهُوا غَيْرَ قَتْمِي أَحْيَانَا وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكُنَّا

اي ان النص بعهم جميع هذه الافعال حين لا تكفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة . وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظل بمعنى استمرّ و بات بمعنى نزل ليلا وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضمحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وانفك بمعنى انفصل وبرح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي . نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وخالد بن فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي * وأما زال وقَتْمِي وليس فيلزمه النص دائما * واعلم ان كان الناقصة موضوعة للماضي المنقطع على الاصح نحو كان العالم جاهلا . وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديرا * وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها بزّال واما التي مضارعها بزول فهي تامة ابنا ولا مدخل لها في هذا الباب

وَقَدْ تَرَادَ كَانٌ غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْحَشْوِ بَيْنَ الصَّاحِبِينَ فَاصِلَةٌ

اي ان كان قد تراد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ والخبر لندل على الزمان الماضي . واكثر ما تراد بين ما التعجيبة وأفعال التعجب لانه قد سلبت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيدا . وهو قياس فيها * وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقا وهو مذهب الفارسي وعليه الجمهور * وربما زيدت اصح وامسى كقولهم ما أصبح أبردها وما امسى أدفاها . وهو شاذ فيها لان ذلك انما هو لام الباب وهي كان لان أمهات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفا

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوْضُوا بِهَا كَمَا أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا
وَالْحَذْفُ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ وَالْإِسْمُ كَالشَّاهِدِ إِنْ فَرَدًا عَدَمَ

اي انهم حذفوا كان بعد ان المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو اما انت راضيا رضوا .
فان اصله لان كنت راضيا رضوا اي انهم رضوا لكونك راضيا . تحذفت لام التعليل عن
ان على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضا عنها فانفصل الضمير
الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلا وادغمت نون ان في ميم ما لتقاربها في المخرج
فصار اما انت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

واذا وقعت كان بعد ان ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك - الشاهد ان
فردا عدم وقولهم التمس ولو خائفا من حديد . اي ان كان الشاهد فردا ولو كان ما
تلتصق خائفا . ومن ذلك قول الشاعر

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مَطْرَفٍ إِنْ ظَالَمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول الآخر

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغِيٍّ وَلَوْ مَلَكًا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

غير ان حذفها مع التعويض واجب لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه
جائز لاتفاء المانع * واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير ان ولو من أدواته
لان كل واحدة منها أم بابها فتحتمل التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف هناك
الأصيرا للمعلوم قبله كما رأيت ليتعين به المحذوف

وَجَاءَ فِي نُونِ مُضَارِعِ سَكَنٍ وَصَلًا بِغَيْرِ مُضْمَرِ الْوَصْلِ أَقْتَرَنَ

اي ان الحذف قد استعملوه ايضا في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ساكنة واقعة
في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إما احد ضمائر النصب
او نون الاناث لان سكونها معه في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك زيد قائما
اي لم يكن * فان كانت النون متحركة ولو حركة عارضة نحو لم يكن الذين كفروا . او
كان موقوفا عليها نحو قائما لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان يكن فلن تسلط
عليه امتنع الحذف * أما في المتحركة فلايتها قد قويت بالحركة فتعاضت عن الحذف .

وَأَمَّا فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا فَلِإِنَّ الْوَقْفَ يَسْتَلْزِمُ اجْتِلَابَ هَاءِ الْكَسْتِ مَكَانَ الْمَحذُوفِ كَمَا
 سَتَعْلَمُ فِي بَابِهِ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ اثْبَاتُ النَّوْنِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهَا وَاجْتِلَابَ حَرْفِ اجْتِنَابِيٍّ
 مَكَانِهَا. وَأَمَّا فِي الْمُقْتَرَنَةِ بِالضَّمِيرِ فَلِإِنَّ الضَّائِرَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا فَلَا يُحَذَفُ مَعَهَا
 بَعْضُ الْأَصُولِ * وَأَمَّا مَا سَمِعَ مِنْ حَذْفِ الْمُتَحَرِّكَةِ بِالْحَرْكَةِ الْعَارِضَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ النَّفْيِ فَلَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ عَقْدُ الرَّنَائِمِ
 فَحَمُولٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى الضَّرُورَةِ * وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ لَا يَخْتَصُّ بِكَانِ النَّاقِصَةِ بَلْ
 يَكُونُ فِي النَّامَةِ أَيْضًا لِاشْتِرَاكِهَا فِي اللَّفْظِ وَالْحَذْفِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ فَيَصِحُّ اشْتِرَاكُهَا فِيهِ
 وَشَاعَ فِي اسْمِ لَيْسَ مَحْضُ النَّكْرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَأْرَةٌ مُقْتَصِرَةٌ
 أَيِ أَنَّهُ قَدْ شَاعَ وَقُوعَ اسْمِ لَيْسَ نَكْرَةً مَحْضَةً وَذَلِكَ لِعُمُومِهِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ وَقُوعِهِ فِي حَيْزِ
 النَّفْيِ كَمَا عَلِمْتَ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا مِنْ زَائِرِ طَرَقِ الْهَوَى وَمَزُورِ

وَهِيَ تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ تَأْرَةٌ فَتَسْتَعْنِي عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سَبِيحِيَّةٌ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ
 هَسَ أَحَدٌ أَيِ لَيْسَ أَحَدٌ هُنَا. وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْأِسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَهْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَصْنُفِينَ

فصل

في كاد واخوانها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَّ كَرَبٌ عَسَى حَرَى أَخْلَوْلَقَ مَعَ كَانَ أَحْسَبُ
 شَرَعَ أَنْشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفِقَ أَخَذَ قَامَرَ وَأَبْتَدَأَ هَبَّ عَلِقَ

أَيِ إِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمَذْكُورَةُ تُحْسَبُ مَعَ كَانٍ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ فَانْهَارَ تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصَبُ
 الْخَبَرَ مِثْلَهَا. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ. لِأَنَّ مِنْهَا مَا وُضِعَ لِمُقَابَرَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ كَادَ وَأَوْشَكَ وَهَلْهَلَّ
 وَكَرَبَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا. وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِرَجَاءِ حُصُولِهِ وَهُوَ عَسَى وَحَرَى وَأَخْلَوْلَقَ.
 وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِلشَّرُوعِ فِيهِ وَهُوَ شَرَعَ وَمَا يَلِيهَا إِلَى آخِرِهِ * وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْمَالِ الْمُقَابَرَةِ
 أَوْكَى وَالْمُ. وَفِي أَعْمَالِ الشَّرُوعِ أَثَرٌ وَطَبِيقٌ. وَعَدَّ بَعْضُهُمْ هَلْهَلَّ مِنْ أَعْمَالِ الشَّرُوعِ *
 وَيُقَالُ لِلْجَمْعِ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمُقَابَرَةُ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكَلِّ بِاسْمِ الْبَعْضِ عَلَى

سبيل المجاز

وَالْتَزَمُوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ - عَنْهُمْ إِذْ كُنَّ لِيغْيِرَ الْوَاقِعِ -
وَأَسْنَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأِسْمِ - لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ -

اي انهم التزموا الإخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطبع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماء * والتزموا ايضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يخبر به عنه لان هذه الافعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليتحقق له ذلك . فيقال كاد الفارس بسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط رحمة . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تاويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو الرَّجَاءِ كَعَسَى مَعَهُ أَفْتَرَنَ إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنَّ
وَلَا بَسَ الْحَمَالَ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

اي ان افعال الرجاء هي عسى وحرى واخولق يقتزن الخبر معها بان المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض ان يشفي وحرى الصديق ان يزورنا واخولقت السماء ان تمطر * واما افعال المقاربة والشروع فكما ان لا تقتزن اخبارها بان لانها ملازمة للفعل . اما بدالتها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . واما بدالتها على الإشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انه قد يعتبر في عسى شبهها بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقولوه

عسى الله يغني عن بلاد ابن قدير بهنهم جؤن الرباب سكوب
ويعتبر في افعال المقاربة تاخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بان
كقول الآخر

ربع عناه الدهر طولاً فاتمى قد كاد من طول اللي أن يصحا
وذلك قليل الآ في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بان كقولوه
ولو سئل الناس التراب لا وشكوا اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وأما حَرَى واخْلُوقَ فلا بُدَّ معها من أن للإشعار بأنها للرجاء لأن المشهور فيها معنى الاستيحاء بخلاف عسى فإنها مشهورة في الرجاء فلا يلزمها ما يشعر به * وإعلم ان عسى قد ترد للإشفاق نحو لا تغفل فاعسى العدو أن يكون قادمًا. وعلى ذلك أيضاً لا يزال خبرها يقتضي الاقتران بأن لان الاشفاق يفتضي الاستقبال كالرجاء * وقد استشكلت النحاة اقتران الخبر بأن في هذا الباب لانه يستلزم الإخبار بالحدث عن الذات وهو لا يصح لان الخبر هو عين الخبر عنه في المعنى والحدث لا يكون عين الذات. ولم في ذلك ناولات ومناقضات شتى يطول الكلام عليها. قال ابن هشام والطف ما يقال في الجواب عن ذلك ما رأته بخط بعض طلبة ابن مالك فلاحظه ان الإخبار انما وقع أولاً بالفعل المجرد. ثم لما صح الإخبار به جيء بأن لتؤيد بالتراخي لا لقصده السبك بالمصدر. والله اعلم

وَجَارِ دُونَ أَنْ تَوْسُطُ الْخَبَرَ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عَمْرٌ

اي انه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال الخبر مسنداً الى ضمير الاسم العائد اليه بارزاً كما رأيت او مستتراً نحو كاد يسقط الفارس. ولا بأس بعوده اليه وان كان مؤخرًا في اللفظ لانه مقدم في النية * غير ان ذلك مشروط عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بأن فلا يقال كاد أن يسقط الفارس لثلاً يوم اسناد الناصح الى المصدر انما أول من الفعل الخبر به واسناد الفعل الى الظاهر بعده اي قرب سقوط الفارس وهو خلاف المنصود * وأما تقديم الخبر على الفعل ايضاً فممتنع بالاجمال لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت * ولا عبرة بما يقع فيه التصرف من هذه الافعال كما سيجي * لانه فضلاً عن كونه لم يستتم التصرف قد جرى في ذلك على خلاف الاصل لما فيه من موجب الجود كما ستعلم

وَإخْصَّ كَكَادَ بِمُضَارِعِ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أَحْذَى

اي قد اخصت كاد واوشك من بين اخواتها باستعمال مضارع لها نحو يكاد البرق بخطف ابصارهم. وكقول الشاعر

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ قَرَاتِهِ بِوَاقِفَتِهَا

وهو كثير فيها. وقد يستعمل اسم فاعل من أوشك كقول الآخر

فانك مُوشِكٌ أَنْ لاتراها وتعدو دونَ غاضةِ العوادي
وحكى بعضهم غير ذلك وكلمة من نوادر اللغة

وَأَسْنَدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلُوَقٌ فَأَلْتَقَصُ خَلَا

اي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أَنْ والفعل تاليا لها فتكون
تامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيد عسى أَنْ يقوم وعسى أَنْ يقوم زيد.
ومن ثم تكون بلفظ واحد مع الجميع فيقال هند عسى أَنْ تزورنا والرجلان عسى أَنْ
يذهبا والقوم عسى أَنْ يرحلوا. وكذلك عسى أَنْ تزورنا هند وعسى أَنْ يذهب الرجلان
وعسى أَنْ يرحل القوم وهلم جرا. وقس على ذلك في أوشك واخلوق وهي لغة اهل
الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ

اي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسما لعسى نائبا عن ضمير الرفع كما قيل في
لولاك على ما استعرف ومن ذلك قول الشاعر
نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عسام نائرين بمن اصيبا
وعلمها حيثئذ باق على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب الصحيح
وعليه الجمهور

فصل

في ظنّ واخواتها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسَبَ الْفَى عَلِيًّا
وَجَدَّ هَبَّ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسَبُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ النَّصْبِ وَالْخَبَرِ

اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعا. وهي تنقسم باعتبار اللفظ الى
متصرفية وهو من ظنّ الى وجد. وغير متصرفية وهو هبّ وتعلم فانها لا يستعملان الا
امرا فقط كقول الشاعر

فقلتُ أجزني أبا ما لك والأفهبني أمرا ما لك

وقول الآخر

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِالطُّفْلِ فِي التَّخْيِيلِ وَالْمَكْرِ
 وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الخمسة الاولى وحسب وهب وما يدل
 على اليقين وهو باقيةا. ولذلك يقال لها افعال القلوب * غير ان منها ما يفيد الظن
 فقط وهو حجا وعدّ وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم والى ودري ووجد
 وتعلم. ومنها ما يفيد الظن تارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى. غير ان
 الثلاثة الاولى تستعمل غالباً للشك والاخير يستعمل غالباً لليقين * والمحفل برأى العالمة
 رأى الحليمة نحو اني أراني اعصر خمراً ومنه قول الشاعر
 أَرَامَ رُفَّتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَاوَى اللَّيْلَ وَأَخْرَجَ النَّجْرَ إِلَى
 واعلم ان القول قد يضمن معنى الظن فيعمل عملة. غير انه يشترط فيه عند اكثرهم ان
 يكون مضارعاً لمخاطب بعد استنهام مباشر له نحو أقول زيداً قادماً اي أنظن. وعليه

قول الراجز

مَنْ نَقُولُ الْقُلُوبَ الرَّوَاسِمَ يَجْمَلْنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
 ويُغتنر فضلة عن الاستنهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر
 أَبَدٌ بَعْدَ نَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةٌ شَمْلِي بِهِمْ أَمْ نَقُولِ البَعْدَ مَحْمُومَا
 وقد يفصل بعموله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر
 أَجْهًا لَا نَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْكِ أَمْ تَجَاهِلِينَا
 فان تخلف شيء من الشرائط المذكورة رفع الجزآن على المحكاة وهي جائزة ايضاً مع
 استيفاء الشروط. فتدبر

وَأَلْحَقُوا صَبْرَ رَدٍّ وَأَشْتَرَكْ غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ
 وَوَهَبَ أَلْجَامِدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعَ التَّخْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ
 وَالْكُلَّ مَفْعُولٌ بِهِ يَتَّصِبُ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يَرْتَبُّ

اي انهم المحفلوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التخويل لانها
 تدل على تخويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صبرت الطين خرقاً. ومن ذلك

قول الشاعر



فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

وقول الآخر

فَارَسٌ مَا غَادِرُهُ مُلْحَمًا غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا نَكْسٍ وَكَلٌّ

وقول الآخر

تَلَفُ الَّذِي أَخَذَ الْجَرَاعَةَ حَلَّةٌ وَعَظُّ الَّذِي أَخَذَ الْفِرَارَ خَلِيلًا

وكلها متصرفة الأوهب بمعنى صيرفائه يلزم الماضي كقولهم وهبني الله فداك * وأما جعل
فهي تستعمل تارة للتحويل نحو فجعلناه هباً * منشوراً فتكون من هذه الأفعال . وتارة
للظن نحو وجعلوا المثلثة الذين هم عباد الرحمن إناناً فتكون من أفعال القلوب * وكل
هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل واحد منها
مفعولاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرد

وَبَابُ ظَنَّ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلَّ عُلِقَ مَا صَرَفَ مِنْهُ فَأَعْدَلَ

وَذَاكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا وَاللَّامِ لَوْ وَلَعَلَّ كَمْ وَالْإِسْتِفْهَامِ

نَحْوُ ظَنَنْتُ لِحَبِيرٍ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي صَدْرٍ هُنَا يَقْدَرُ

أي ان ما تصرف من أفعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب إذا فصل بينه وبين الجملة
ما له صدر الكلام يُعلَقُ عن العمل فيها لفظاً لأنه لا يقدر ان يغطاه اليها كما علمت فتبقى
بعده مرفوعة الجزء بن ولكنها تكون في محل النصب به . وذلك لان ما له صدر الكلام
يفتضي بقاء صورتها على حالها وهذه الأفعال تفتضي تغييرها فوجب المعادلة بينها
بمراعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو الصدر فاصلاً بينها
نحو علمت زيداً من هو لم يكن في المسئلة تعليق على الأصح * وإنما اخصت هذه الأفعال
بالتعليق دون أفعال التحويل لأنها عقلية تتعلق بمضمون الجملة فتتناوله في المعنى على كل
حال بخلاف الأخرى * وأما المُعلِّقات فهي ما وإن النافيتان نحو علمت ما زيداً كاتب
وظننت إن عمرو كرم * ولا النافية أيضاً عاملة أو مهملة نحو ظننت لارجل في الدار
وعلمت لا زيداً فيها ولا عمرو * واللام للابتداء كما في مثال النظم . أو لجواب القسم كما

في قول الشاعر

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لثَانَيْنِ مَبْنِي ان المنايا لا تطيشُ سِهامها

ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوال لو أن حاتمًا اراد ثراء المال كان له وفر
ولعل نحو إن ادري لعله فتنه لكم * وكم الخبرية نحو أو لم يرواكم اهلكنا قبلهم من القرون *
وكذلك الاستفهام بالحرف نحو إن ادري اقريب ام بعيد ما نوعدون . او بالاسم نحو
لنعلم اي الحزبين احصى * وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مُقدِّراً كما في قول الشاعر
كذا ك أدبت حتى صار من خفي . أتى وجدت ملاك الشيمة الأدب
اي وجدت لهلاك الشيمة الادب برفعها مبتدأ وخبراً . وقول الآخر
لعرك ما ادري وان كنت دارياً شعيت بن سهم ام شعيت بن منقر
اي اشعيت بن سهم على ما عرفت * واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع
الاستفهام ما وافقها في المعنى كظن الفلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصرية نحو فلينظر
أبها أزكى طعاماً . وأبصر نحو فسبصير ويصرون بأبيكم المتنون . وسأل نحو يسأل
أبان يوم القيامة . وقس نظائره عليه

ودونه إن لم يقدم جازان يلغى وذلك في توسط وهن

اي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مقدماً
على الجملة كما رابت جاز الغاؤه نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فبرفع الجران
على الابتداء والخبرية . والنعل حينئذ ملغى لا عمل له فيها لفظاً ولا محلاً لضعفه بما عرض
له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين * ولما كان التأخر مقتضياً لإلغاء هذه الافعال
كان ابلغ كليهما ازداد . ولذلك بضعف الغاؤها اذا توسطت ويقوى اذا تأخرت *
وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدم معمول احد المنعولين عليها نحو متى نظن
زيد ذاهب . او مخبر عنه بجملة نحو زيد اظن غلامه منطلق لانها حينئذ تكون كالتوسط *
فان كان معها ما له صدر الكلام نحو زيد ظننت فاضل ولعبت وقادم ظننت وجب الرفع
الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين * وإنما اخصت هذه الافعال بجواز اللغاء
لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مر بخلاف افعال التحويل . وذلك مع
استقلال معموليها كلاماً وبدونها لكونها مبتدأ وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب
منعولين . ومتى ألغيت كانت كلافعال اللازمة لا منقول لها لفظاً ولا تقديراً
وأستعملوا نحو أراي مفرداً منه وقالوا هبك مها جهداً

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأى يجوز فيه كون الفاعل والمنعول ضميرين متصلين صاحبها واحد نحو أرا في مفردا اي ارى نفسي . ومنه قول الشاعر

ولقد أرا في للرماح دربة من عن يميني نارة وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم الناء لان حكم الفاعل ان يكون مؤثرا وحكم المنعول ان يكون متأثرا وحكم المؤثر ان يغاير المتأثر . فان عرض اتحادها في المعنى وحب تغايرها في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس فيقال ضربت نفسي بناء على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت في عينه في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز ان يقال إياك ضربت وما ضربت إلا إياك بنفع الناء فيها لتغاير الضميرين في الاتصال والانفصال بخلاف المتصلين جميعا . وأما في هذه الافعال فلم ينتقلوا الى هذه المغايرة لان المنعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يكى عنه بالضمير * واجازوا هذا الاستعمال في عدم وقد ايضا لانها ضد وجد فحاملها حمل النقيض على النقيض .

ومن الأول قول الشاعر

لقد كان لي عن ضربتين عدمتني وعما الأفي منها مخرج

اي عدمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقدتني كما ندم المغبون حين يبيع

وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلم وهب فذلك يتبع في الأول منه

ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فهبك آبن هنيذ لم تعفك أمانة وما المرء إلا عقده وموائفه

اي هب نفسك آبن هند

ويكتفي الكل بنصب الأول إذا اكتفى عن قيده بها بلي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المنعول الاول اذا كانت نستغني عن تقيده بالصفة المجازية عليه من المنعول الثاني نحو علمت المسئلة ووجدت الضالة ورددت السائل وتركت الدار * وحينئذ تكون هذه الافعال كسائر الافعال المتعدية الى واحد لان تعلقها يكون بنفس المنعول مطلقا لا باعتبار صفة يتقيد بها . فتأمل

فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ تَقُلُّ جَمَعًا نَصَبًا لِمَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا
وَتَثْبُتُ الْجُمْلَةُ بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

أي ان أرى وأعلم الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لهما بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الأول. والجملة المشتقة على المبتدا وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية الهمزة في ما مر. فيقال أريت زيداً عمراً فاضلاً وأعلمت خالدًا بكرًا قادمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لهما قبل النقل من الإلغاء والتعليق

وغير ذلك. وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَأَيْتَ اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأَيْتَ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحَ وَاهِبٍ

وقولهم البركة أعلمنا الله مع الأكبر * وكذلك قولك أريت زيداً وعمراً فاضلاً وأعلمت ما خالد في الدار بالرفع في الجميع * وأعلم ان الجملة المعلقة عنها تسد مسد المفعول الأول والثاني مع ما ينصب مفعولين. ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة أن المنفوحة الهمزة نحو علمت أن زيداً فاضلاً وأعلمت أن عمراً منطلقاً. وذلك لان في خبرها تين المحبتين ما يجناح اليه المقام من المسند والمسند اليه

كما تره

وَضَمِنُوا أَعْلَمَ نَبَأَ خَبْرًا أَخْبَرَ أَنبَأَ فَجَبْرَتْ كَمَا جَرَى

وَالْحُجْمَتْ حَدَّثَ فِي الْمُنْقُولِ وَقِيلَ ذَلِكَ أَخْطَصَ بِالْعَجْهُولِ

أي انهم ضمنوا نبأ وما يليها معنى أعلم فاجروها مجراها في العمل * وألحق بعضهم حدث بهم لورودها في السماع ومنه قول الشاعر

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثَ تُنْمَوُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

غير ان هذه الافعال لم تسمع عن العرب الا بصيغة المجهول كما رأيت في قوله حدتتموه.

وكذلك قول الآخر

نَبِيْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقول الآخر

وخيبرت سوداء الغيم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر أعودها

وقول الآخر

وما عليك اذا اخبرتني دنفاً وغاب بعلك يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأنيئت قيساً ولم أبله كما زعموا خيراً اهل اليمن

ولذلك قال اكثرهم ان هذا الاستعمال فيها مختص بهذه الصيغة والله اعلم

فصل

في جمود النعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدًا كَأَلْحَرْفِ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَهَدًا
وَهُوَ لِذَلِكَ عَامِلٌ إِذْ يُذَكَّرُ مُقَدَّمًا وَالْفَصْلُ فِيهِ بِجَهْدٍ

اي ان الفعل اذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجرد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف * ولكونه قد ضعف بالجمود وجب ان يكون مذكوراً مقدماً على معموله متصلاً به . فلا يجذف ولا يؤخر ولا يفصل لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في

الاحكام الكلية

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجَمُودُ يُلْزَمُ كَنِعْمَ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يَرْسَمُ
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكُونَ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ

اي ان من الفعل الجماد ما يكون جموده لازماً كافعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمنه معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه * ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فتمت خريج عنها عاد الى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم * واعلم ان الحرف الذي يجرد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون

مقدراً كما في افعال التعجب فانه قد اشبه حرفاً مقدراً كان يستحق الوضع فلم يوضع
استغناء عنه بالنعل المذكور * فيكون الجمود في النعل نظير البناء في الاسم من جميع
الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُسَبِّحُ * مَدْحًا حَبْنًا وَنِعْمًا وَهَكَذَا بِئْسَ وَسَاءَ ذَمًّا
وَذَا لِحَبِّ فَاعِلٍ وَمَا بَلِي فَاعِلُهُ ذَا اللَّامِ لِلجِنْسِ أَجْعَلْ
فَإِنَّ يَفْتُ ذُو اللَّامِ فَالْمُضَافَ لَهُ وَيَذَكِّرُ المَخْصُوصُ خْتَمَ المَسْئَلَةِ
كحَبْنًا زَيْدٌ وَبِئْسَ الدَّارُ أَوْ بِئْسَ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ

اي ان حبنا ونعم تنبئان المدح وبئس وساء تنبئان الذم . وان ذا الاشارية فاعل لحبب
المتصلة بها . واما ما يليها وهو نعم وبئس وساء فيجعل فاعله مصحوب آل الجنسية . فان
لم يكن بالمضاف اليه . ويذكر المخصوص بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك . فيقال
حبنا زيد . وبئس الدار النار . او بئس دار الظالمين النار * وقد يكون فاعل نعم وما
يليهامضافاً الى المضاف الى مصحوب آل نحو نعم غلام سيد العشيرة زيد وعليه قول الشاعر
فِيَعَمَ ابْنُ أُخْتِ النُّومِ غَيْرَ مُكذِّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلِ

واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان حبنا جملة فعلية كما مر وهو
مذهب سيبويه . ونعم وبئس فعلان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو نعمت
المرأة فاطمة . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جِرَاءَ الْمُتَّقِينَ الجَنَّةُ دَارُ الأَمَانِ وَالْمَنَى وَالْمَنَى

واما ما سبغ من نحو قول بعضهم نعم السير على بس العير فمحمول على تقدير محذوف اي
على عير مقول فيه بس العير . وهو مذهب البصريين * واما ساء فالظاهرة لا خلاف
في فعليتها * واختلفوا في آل الداخلة على فاعل نعم واخبرها على أنحاء شتى . والصحيح
انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برُمَّتِهِ ثم يخص بعض افراده .

فيكون المخصوص قد مدح أو ذم أولاً على سبيل الإجمال لانه واحد من افراد ذلك الجنس . وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خص بالذکر ولذلك يقال له المخصوص *
وهو الوجه المخار عند جمهور النحاة

وَجِهْلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهِرِ تُخْبِرُ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمُوَخَّرِ

اي ان الجملة الفعلية وهي جملة حبذا وأخواتها يخبر بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر .
والرابط بينهما الإشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مر في باب
المبتدأ . وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويه وعليه أكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْدًا تَقْدَمُ حَبًّا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ
وغيرها كالفعل مطلقاً جرى مع ظاهر وهو به قد أخراً

اي ان حبذا يجب تقديمها على المخصوص فلا يقال زيد حبذا . وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع
فيقال حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الرجلان وحبذا المرأتان وحبذا المؤمنون وحبذا
المؤمنات . وذلك لانها قد جرت مجرى النمل والأمثال لا تغير عن مواردها * وأما
غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر . فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة
هند وبس الرجلان صاحبك وبست المرأتان جارتك وساء القوم بنو فلان وساءت
الجواري الزينات * ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لها اشبهت الحروف بجهودها
لم يجب إحقاق العلامة * واجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل وأخوك نعم الرجلان وهم جراً . وحينئذ يجوز دخول النواسخ على المخصوص نحو
كان زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجتي أمارس فيها كنت نعم الممارس

ومن هذا القبيل قول الآخر

إبّ ابن عبد الله نعم أخو النّس وأبّ العشير

وهكذا يقال ظننت زيدا نعم الصديق وما اشبه ذلك

وَقَدْ تَنَوَّبُ مَعَهُ عَنِ ذِي اللَّامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَهْتُ كَيْسَ مَا هُمَا
وَأَسْتَعْمَلْتُ وَصَلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَبِثُ بِهِنَّ الْخِنْسُ مَعْنَى يَحْتَضِنُ

اي ان ما ذُكر مما سوى حَبْدًا قد تقوم معه ما التي هي معرفة تامّة بمعنى الشيء مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً نحو **بِئْسَ ما هَا اي الشيء هَا *** وقد استعملها بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدر الصلة والعائد اي **بِئْسَ ما نذكره هَا *** وكذلك استعمل بعضهم الذي ومن الموصولة مع ذكر الصلة نحو **نِعَمَ الذي بزارُ زيدٌ وساءَ من يقصد عمرو**. وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناءً على انها لما افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصح اسناد هذه الافعال اليها . فان قصد بين العهد

امتنعت المسئلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُهَيِّزًا وَالظَّاهِرِ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوزًا
كَيْفَ رَبْعًا دَارُنَا وَبِئْسَ مَا نَجِدُ وَنِعْمَ الْحَجَارُ جَارًا مَنْ حَيَّ

اي انهم اجازوا ايضاً ان يكون فاعل غير حَبْدًا ضميراً مستتراً مهيّزاً بنكرة تفسره كما هو شأن التمييز. وهي إما اسم جنس نحو **نِعَمَ رَبْعًا دَارُنَا** . او ما النكرة التي بمعنى شيء نحو **بِئْسَ ما نجدُ** . والتقدير فيها **نِعَمَ هُوَ رَبْعًا اي نِعَمَ الرُّبْعَ رَبْعًا** . و**بِئْسَ هُوَ شَيْئًا اي بِئْسَ الشيء هُوَ شَيْئًا *** واجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر تاكيداً له . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو **نِعَمَ الْحَجَارُ جَارًا مَنْ حَيَّ** . وقد يكون مؤخرًا عنه كما في قول الشاعر

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ اَيْكَ قَيْسٍ فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ اَيْكَ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد **نِعَمَ** و**بِئْسَ** اذا تلاها فعلٌ نحو **نِعَمَ ما صنعته** كانت ناقصة اي موصولة او معرفة تامّة اي غير مفتقرة الى ما يتم معناها به . وحينئذ يكون الفعل صلة للموصولة او صفة للمخصوص محذوف مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع الأولى **نِعَمَ الذي صنعته هذا** . ومع الثانية **نِعَمَ الشيء هُوَ شيء هُوَ صنعته *** وحينما وقعت تكون المعرفة منها فاعلاً والنكرة تمييزاً على الاصح * والواقعة بعد **نِعَمَ** مطلقاً يجوز ان تدغم في ميمه **نِعَمَ فتنكسر** عنها لالفتاء الساكنين نحو **فَنِعْمًا هِيَ وَنِعْمًا بَعْظُكُمْ يَدُ *** وقد يتقدم نِعْمًا اسم موصوفٍ بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدر ما من لفظه وقدر المخصوص ضميراً له نحو **صحنته صحفاً نِعْمًا اي صحفاً نِعَمَ السحق هو *** والنحاة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْنًا رَافِعَ اِبْهَامٍ لِهَامًا اُخَذَى

اي ان التمييز يقع ايضاً بعد حبناً رافعاً ما في اسم الاشارة من الإبهام كما يكون مع غيره من أسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب * وهو يكون تارة قبل

المخصوص نحو حبناً رجلاً زيدٌ وعليه قول الشاعر

أَلَا حَبْنًا قَوْمًا سَلِمٌ فَانهِمُ وَقُوا وَتَوَاصُوا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وتارة بعده نحو حبناً زيدٌ رجلاً وعليه قول الآخر

حَبْنًا الصَّبْرُ شِيمَةٌ لِأَمْرِي رَا مَرَّ مَبَارَاةً مَوْلَعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الإبهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذم على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لفصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الإبهام اوقع في

النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الأسماء ظاهراً ومضمراً * غير ان حبب قد يجعل المدح فاء لهما مكان اسم الاشارة وقد يجزئ

ببَاء زائدة تشبيهاً له بفاعل أفعل الامر في التعجب . وحينئذ يجوز فيها ضم الحاء نقلاً من الباء لان اصلها حَبَّبَ بضم الباء الاولى اي صار محبوباً . فيقال حبب زيدٌ وحبب بزيد

بفتح الحاء وضمها فيها . وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فَقُلْتُ اقْتَلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحَبَّبَ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ نُقْتَلُ

وقد تدخل لا على حبناً فتكون كَيْسَ في افادة الذم كقولوه

الاحبنا عاذري في الهوى ولا حبناً الجاهل العاذل

وكل ذلك لا يتأني في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يجزئ من كقول الشاعر

يَا حَبْنًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْنًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ بِيَهَامِي

وقس على ذلك في بئس وساء

وَأَلْحَقُوا بِاللِّبَابِ فِعْلًا كَسَهْلُ بِالْوَضْعِ أَوْ مَحْوَلًا نَحْوَ جَهْلُ

وَهُوَلَةٌ فِي كُلِّ مَالَةٍ أَقْتَنَى مُطَرِّدًا كَسَنَ الْخُلُقُ الْوَقَا

اي انهم الحقول بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسئل في كونه ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الغرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح العين كعرف او مكسورها كجهل حوّل الى الضمّ ليلتحق بالغرائز ويصير قاصراً كنعيم ويس . فان كان اجوف او مضاعفاً قدّر فيه الضمّ . ويجوز في المضاعف النقل كما مرّ . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حسن الخلق الوفاء وجهل الرجل زيد وخبت غلام القوم عمرو وهلم جرا . غير انه يضمّن معنى التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاء واجهل زيداً واخبت عمراً . ولذلك جاز تجريد فاعله من اللام نحو حسن اوائك رفيقاً وكبرت كلمة تخرج من افواههم * وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في افعال التعجب والتفضيل

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صُرِفَ لَا أَفْعَلَ وَصْفٍ تَمَّ مِمَّا فَضِلَا

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أفعل للتعجب من صفة فاعلٍ قد خفي سببها لتستحق التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب * وانما قدوة بكونه من صفة الفاعل لانه لو كان من صفة المنعول نحو ما اضرب زيداً تعجباً من مضر وبنو لكان يلتبس بكونه من الضاربية * ويشترط في النعل الذي تبنى منه هذه الصيغة ان يكون ثلاثياً مجرداً مثبتاً متصرفاً لا يأتي الموصوف منه على وزن أفعل . وان يكون تاماً يقبل التفاضل كما سترى * فلا تبنى من غير النعل الأشدوداً كقولهم ما أرجله مبنياً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من النعل الرباعي لانها تؤدي الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لثلاثتوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو ما تجلّ زيد لئلا يلتبس المنفي بالمثبت . ولا من الجماد لان التصرف في ما لا يتصرف نقض لوضعه . ولا مما الوصف منه على أفعل كاسمر ونحوه لان اكثر هذه الافعال تستعمل مزيدة فاطلقوا منعها فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا يمكن تطرقها الى نصب المنعول به .

ولا ما لا تنضيل فيه لواحد على غيره نحو مات اذلا مزية فيه لفاعل على آخر حتى

يَتعجب منه

وَدَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْدَمُ نَاصِبٌ مَفْعُولٌ بِهِ لَا بِهِمْ

اي ان افعال المذكور يستعمل بعد ما التعجبية بلنظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير مهمم معرفة نحو ما أحسن زيداً . او نكرة مخصصة نحو ما أسعد رجلاً يخاف الله . فان كان نكرة مهمة لم يصح التعجب منه فلا يقال ما أحسن رجلاً لعدم الفائدة * واعلم ان النحاة اختلفوا على اسمية ما لعود الضمير عليها من افعال . وعلى الابتدائية بها لتجردها عن العوامل اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والخيار انها نكرة تامة بمعنى شيء والجملة بعدها خبر . وانما ساغ الابتدائية بها لتضمنها معنى التعجب وقيل لانها في تقدير الموصوفة اذ المعنى شيء عظيم أحسن زيداً . وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين

وَدُونَ مَا يُجْعَلُ أَفْعَلُ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ بِبَاءٍ جَرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمُ بِنِي نِزَارِ

اي ان افعال التعجب بصيغة الماضي يُجْعَلُ أَفْعَلُ بصيغة الامر مجرداً عن ما التعجبية فيلبيو المتعجب منه فاعلاً له مجروراً بالباء لفظاً مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يقال في مثال الماضي ما أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وفي مثال الامر أَكْرَمُ بِنِي نِزَارِ وما اشبه ذلك . ومدلول كليهما واحد في انشاء التعجب * واعلم ان النحاة اختلفوا في معنى أَفْعَلُ الامر ومحل الجرور بعده على اقوال اشهرها ان لفظه لفظ الامر ومعناه معنى أَفْعَلُ النسب بصيغة الماضي والمتعجب منه فاعل له زيدت عليه الباء لبصير على صورة المفعول به الجرور بالحرف كأمير يزيد لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً فيكون في محل الرفع بالفاعلية * وبهذا الاعتبار جاز حذفه في نحو أسمع بهم وأبصر وان كان فاعلاً لان زيادة حرف الجر قد كسسته صورة النضلة فجاز فيه ما جاز فيها * وهذا المذهب هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو الخيار عند جمهور النحاة

وَمَا أَبَى تَعْجِبُوا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِبَاءٍ لِسَرَطِهِ لَمْ يَنْصُرِ

كَمَا أَشَدَّ صَفْرَةَ الْبَهَارِ وَقَيْسٌ كَأَعْظَمِ بَأْحَبْرَامِ الْبَحَارِ

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفاً يجعل
 التعجب من مصدره مبنياً له فعل ما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر
 يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والنعل الناقص على الاصح . وغير
 صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما اشد انطلاقة وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً .
 وما اشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صيغة الامر كأشد بسواده وهلم
 جرأ * وأما الجامد فلا يتأق فيه شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخَصَّرَهُ وَأَحَقَّ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ
 فَإِنَّ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبِسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدَ فَأَسْمَعَهُ وَقَسُّ

اي انه قد شد في هذا الباب الفاظ مسموعة من العرب كقولهم ما أخصر كلامه ما فوق
 الثلاثي . وما أحقق النوم ما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً ما هو معنى المفعول وغير
 ذلك . وكلة يُسمع ولا يُقاس عليه إلا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنه
 فيسمع منه ما ورد ويقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجئن وحم
 ونحوها لا مفصلاً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فحينما اتفنى
 المحذور صحت المسئلة

وَأَسْتَعْمِدُوا لِلصَّيغَتَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَالِحِ ضَمٍّ وَلَوْ مَحْوَلًا

اي انهم استعملوا للصيغتين المستعملتين للتعجب وهما ما أفعله وأفعل به صيغة فعل
 المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت
 هناك * وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد
 وحسن يزيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك .
 ومنه قول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ بَيْرِينَ جَارُ شَدِّ مَا اغْتَرَبَا

اي ما اشد اغترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَفْعَلَ النَّفْصِيلِ يَبْنِي كَهَذَا الْبَابِ بِالتَّفْصِيلِ
 فَصَغُرُوا حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا لَشِبِّهِ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا

اي ان أفعال التنضيل يُبنى ما يُبنى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتنضيل .
 فكل ما يرد للتعجب يرد للتنضيل قياساً وشدوذاً وكل ما يمنع في ذلك يمنع في هذا .
 فيقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أسمر منه ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ
 كقولهم هو أرجل من فلان وأشهر من القمر وأعطى للدراهم وأحرق من هبنة وغير
 ذلك * ويتوصل الى التنضيل ما لم يستجمع الشروط كما يتوصل الى التعجب مبرزاً
 بمصدره فيقال هو أكثر افتحاماً وأشد سمرّة ونحو ذلك * ولما كان بين البابين هذه
 المشاركة اجازوا تصغير أفعال التعجب حملاً على افعال التنضيل لما بينها من المشابهة كما
 حملوا افعال التنضيل عليه في عدم التصرف . وعلى ذلك قول الشاعر
 يا ما أمتلج غزلانا شدت لنا من هؤلياً تكن الضال والسمر
 قيل ولم يُسمع من العرب تصغيره إلا في أحسن وألمع ولكن النحاة قاسوه عليها * واما
 أفعال الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركتها لأفعال التنضيل في الصيغة فلا وجه لحملها عليه

فصل

في اعراب النعل وبنائوه

وَالْفِعْلُ إِنْ أَشْبَهَ الْأِسْمَ أُعْرِبَ مَا لَمْ يُصَادِفْ لِنَاءً سَبَبًا

اي ان النعل اذا اشبه الاسم يُعرب حملاً عليه ما لم يعارضه سبب البناء فيبنى كما سيجي *
 وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينها من جهة اللفظ والمعنى
 المتفقين فيها . أما من جهة اللفظ فلأنه يجري عليه في عدد الحروف والحركات والسكنات
 كما بين يضرب وضارب . وأما من جهة المعنى فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال او
 الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن
 فيه بخلاف غيره * و باعتبار هذه المشابهة يُسمى هذا النعل مضارعاً اي مشابهاً * وقد
 وقد تحصل ما ذكر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من
 الصرف واذا اشبه الحرف بني . والنعل اذا اشبه الاسم أُعرب واذا اشبه الحرف جمد .
 بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نعم الجوابية في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعرب
 لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذا اشبه النعل مثل إن التوكيدية كما سيجي * في بابها
 لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على الحدوث والزمان

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ تَلِي
وَمَعَهُمَا يَنْبَغِي عُرُوضًا إِذْ هُمَا لِلنِّعْلِ بِأَلْبَعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكَمًا

اي لكون النعل المشبه للاسم يُعْرَب ما لم يصادف سبباً للبناء اعربوا النعل المضارع الذي لم يَصِل بنون النساء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحدهما عرض عليه البناء مع الاولى على السكون نحو بَضْرَيْنَ ومع الثانية على النسخ نحو لا تَضْرِبَنَّ . وذلك لانها من خصائص الافعال فيبعد معها عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناءه مع نون التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تضر بان او تقديراً نحو لا تضرين مضي على اعرابه لانها حينئذ يعزل عنه فنكون كون الرفع الواقعة هناك * واعلم ان الفاصل المقدر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو وفعل المؤنثة المخاطبة وهو الياء فانها تُحَدِّثُ ان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارها في التنية لان المحذوف لعله كالثابت

وَحُكْمُهُ الرِّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمُبْتَدَأِ
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفَضَ كَمَا الْأِسْمُ مِنَ الْجَزْمِ خَلَا

اي ان حكم النعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو زيد يضرب كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور النحاة * فان لم يكن مجرداً فحكمة النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل عليه من النواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما لا جزم في الاسم للمعادلة بينها بان كل واحدٍ منها قد اخصص بشيء ومنع من شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمَعْرَبِ حَيْثُ يُجْرِي مَاضٍ فَحَرَكُوهُ دُونَ الْأَمْرِ
وَالكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لِأَزْمِ الْبِنَاءِ إِذْ لَيْسَ لِلْأَعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر النعل الماضي متحرراً لانه يعاقب المعرب وهو الاسم والنعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً * وكل واحدٍ من الماضي والامر

مبني بناء لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو

مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكُلِّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَقْتَرْنَ ضَمِيرٌ رَفَعٍ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ
أَوْ لَيْتَ نَاسِبَةٌ لِكَيْ يَصِحَّ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مَبَاشِرٌ فُجِحَ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره معه فرأى من توالي اربع حركات في نحو ضربت وانطلقت لان الضمير المتصل بفعلها يحسب كالجاء منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها ثم حيل على ذلك ما لا يجتمع فيه كما كثرمت طرداً للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين ناسبة الفعل في الحركة فبضم آخره قبل الواو نحو ضربوا وفتح قبل الالف نحو يضربان ويكسر قبل الياء نحو اضربي لئلا يلزم قلبه في بعض الصور * وكل ما لحقته نون التوكيد مباشرة لة يفتح آخره معها كلاً تضرين واذهبن ونحوهما . فان فصل بينهما كما مر بيني آخره على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا تضرين يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا هند بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُرِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خْتِمٌ
كَذَاكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُجْمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يجتم به فيقال ادع واخش وارم بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدع ولا تخش ولا ترم * وكذلك يجار به ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبوا وقومي . غير ان هذا الحذف كله يجمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه على سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شبه الفعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ يَخْتَلِفُ فِعْلٌ بِأَنَّ أَوْ اخْتَبَاهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ أَقْتَرْنَ

يَعْمَلُ مَا لِفِعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونٌ أَوْ حُلِّيَ بِأَلٍ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحل محله الفعل المتفرن بان او ما المصدرين يعمل عمل فعله رفعاً ونصباً. وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً. فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من ان ضربت زيداً اذا اريد الماضي. ومن ان تضرب زيداً اذا اريد المستقبل. وما تضرب زيداً اذا اريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول * وهو يعمل مضافاً كما رأيت. او مفرداً متوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عِقَابِكَ قد صاروا لنا كالموارد

او محلي بال كقول الاخر

ضعيف اليكايه اعداءه يخال الفرار براخي الاجل

غير ان المضاف اكثر اعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاستناد فتقربه من الفعل. واعمال المتون اكثر من اعمال المحلي بال لانه نكرة كالفعل. واعمال المحلي بال ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل * واعلم ان المصدر يعمل الفعل لخلوله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان. فتكون المشابهة مسوغة لخلوله محل الفعل لاعلة له * وانما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع مفعولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً لانه لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي * واما نحو ضربته ضرب الامير اللص فعلى تاويل ضربته ضرباً مثل ضرب الامير اللص فيكون المفعول المطلق محذوفاً والعامل هو المصدر المشبه به * فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالخيار ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تاويل الصلة ما لم يكن معمول ظرفاً نحو فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لهما عندهم من التوسع في الظروف. او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حينئذ بمعنى الفعل وحده * ويدخل تحت ان المصدرية ان الخففة من الثقيلة نحو علمت ضربك زيداً اي علمت ان قد ضربت زيداً. وهي قد تنعين كما في المثال لان تلك لانفع بعد العلم كما سيأتي

وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِالَّذِي أَقْتَضَاهُ تَبِيهَا

اي ان المصدر المضاف يجز به ما اضيف اليه لفظاً ثم يتم عمله بما اقتضاه من رفع ان

نصب إذا اقتضى شيئاً من ذلك * وهو إما أن يُضَافَ إلى الفاعل ويُذكَرَ المنعول بعده نحو عجبت من انشاد زيد شعراً وهو الأكثر . وإما أن يُضَافَ إلى المنعول ويُذكَرَ الفاعل بعده نحو يعجبني انشاد الشعر زيد . وإما أن يُضَافَ إلى أحدهما ولا يُذكَرُ شيء بعده نحو يعجبني انشاد زيد أو انشاد الشعر * وقد يُضَافُ إلى الظرف فيأتي بعده المرفوع والمنصوب كالمثون نحو يعجبني انشاد الليل زيد شعراً . ولك أن تحذف بعده الفاعل أو المنعول أو كليهما وهذا الأخير هو الأكثر في الاستعمال

وَأَعْمَلَ أَسْمُ مَصْدَرٍ غَيْرِ عِلْمٍ كَمَصْدَرٍ مِمَّا لِشَرْطِهِ أَسْتَمُّ

أي أنه قد ورد إعمال اسم المصدر الذي ليس بعلمٍ عمل المصدر إذا كان مستوفياً للشرط المذكور ومنه قول الشاعر

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْيَمَّةَ الرِّبَاعَا

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وعليه الأكثرون * وأما العلم منه كنجار وبرة فلا يعمل بالاتفاق لشدة بعده عن الفعل * وأعلم أن اسم المصدر المذكور هو ما دل على معنى المصدر وخالفه بجزء لفظاً وتديراً دون عوضٍ من بعض ما في فعله كالعطاء . فإنه قد خلا من همزة أعطى لفظاً وتديراً ولم يُعَوِّضَ عنها بشيء * وأما ما لم يخل مطلقاً كالإعطاء . أو خلا لفظاً فقط كالفتال المنذرة فيه ألفت قائل . أو عَوِّضَ فيه عن المحذوف كالعادة المعوّض فيها بالتأني عن أو وعد المحذوفة فهو مصدر * واختلف في المبيح لغير المتاعلة كالمرجع والأظهر أنه مصدر وهو اختيار أكثر المحققين . فإن كان المتاعلة كالمراجعة فهو مصدر بالاتفاق * وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسمه فهو أن المصدر يدل على الحدّ بنفسه واسم المصدر يدل على الحدّ بواسطة المصدر . فمدلول المصدر هو معنى الحدّ ومدلول العطاء هو لفظ العطاء . وعلى ذلك يجري مع مجرى اسم

الفعل مع الفعل المسمى به كما ستري

وَرَدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَضَرْبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمَلِ

أي أنهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرة كضربة حفظاً لحق حمله على الفعل لأنه إنما يعمل عند موافقته له . وذلك لأن الفعل ميمٌ فإن كان المصدر محذوفاً

بعكسه كان نفضاً له فلا يصح حمله عليه ومن ثم لا يستحق العمل * وأما ان كانت الناء
في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماؤه نحو اعجبني رحمتك زيداً لان الناء حينئذ لا
تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمِرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلِ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه واثباته كما رأيت في الامثلة السابقة
بمخلاف النعل. وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مسند اليه بخلاف المصدر
مع فاعله كقيام زيد فانه لا يكون معه جملة كما ترى * ولذلك لا يفعل ضميره الا اذا
كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فانه يفعل الضمير لبيانه عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ أَسْمُ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَضَى كَمِثْلِهِ
وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ أَعْتَمَدَ أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال
او الاستقبال * ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه
ليفتوى به وقيل ليكون معه كالنعل المسند الى فاعله فتناكد المشابهة. وذلك انما يكون
في ما وقع خبراً نحو زيد ضارباً عمراً. او صلةً نحو جاء الضارب اخوه زيداً. او صفةً
نحو مررت برجل راكب فرساً. او حالاً نحو جاء زيد معتقلاً رمة * او وقع بعد نفي
او استفهام لانها يقتضيان الاحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرب من الفعلية
بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضارب اخواك زيداً وهل قاتل بنوك عمراً * واعلم ان ما ذكر
من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب * واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط
له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائم غلامه أمس. وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو
ضارب زيد أمس حاضر. وذلك لان الرفع من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له *
والمعتبر في المنصوب انما هو المنعول به لاقتضائه تعدي الفعل اليه بخلاف غيره من
المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما اريد به الاستمرار
التجدد في نحو زيد مكرم ضيفة * ويندرج في زمان الحال ما كان تقديراً على سبيل
الحكاية نحو كان زيد ضارباً غلامه * وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيداً منجزاً
وعده * وفي الصفة ما كان قائماً مقام الموصوف نحو مررت بسائى بعيراً اي برجل

سائق * وفي النبي ما كان تأويلاً نحو إنما راحل أخوك أي ما راحل الآخوك * وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذر زيداً أنت أم لائمه أي عاذر أنت

وَجَازَأَنْ يُضَافَ مَا عُدِّي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَا لِفَاعِلٍ فَلَا

أي إن اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز أن يضاف المتعدي منه إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو . فإن كان يتعدى إلى أكثر من واحد نُصِبَ بِهِ مَا وَرَاءَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوُ يَدٍ مَعْطِيٍّ عَمْرٍو دَرَهْمًا وَمُعَلِّمٍ بَكْرٍ أَخَاهُ قَادِمًا * وأما إلى الفاعل فلا تجوز إضافته لأنه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافاً إلى نفسه والإضافة إنما تكون بين المتغايرين فلا يقال زيد ضارب الأب عمراً * وأما إضافة اللزوم فسيأتي الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة * وإعلم أنهم اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والإضافة والمختار إنما هو الأصل والإضافة أخف فلكل واحد منها مرجح . فتأمل

وَمُهْمَلًا يُضَافُ مَا لَهَا مَضَى حَسَبًا إِذِ الشَّبْهَةُ لَفْظًا تَضَا
فَقَدَرُوا الْفِعْلَ لِمَفْعُولِهِ بَلِي إِذَا اقْتَضَى ذَلِكَ لِقَدْرِ الْعَمَلِ

أي إن ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي مهمل عن العمل لأن المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لأنه لا يجري على لفظه فبطل عمله . ومن ثم تجب إضافته إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو أمس * فإن اقتضى مفعولاً آخر نُصِبَ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ نَحْوُ زَيْدٍ مَعْطِيٍّ عَمْرٍو دَرَهْمًا أَيْ مَعْطِيٍّ عَمْرٍو عَطَاءً دَرَهْمًا . وهو أشهر الأقوال وعليه الجمهور

وَلَيْسَ قَيْدٌ بَعْدَ أَلٍ فَهُوَ صِلَةٌ بِأَلْفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَلَّهُ

أي إن اسم الفاعل الواقع بعد أَلٍ لا يُقْبَدُ بِزَمَانٍ لِأَنَّهَا اسْمٌ مُوَصُولٌ وَهُوَ صِلَةٌ لَهَا فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الصِّلَةِ . ولكنهم كرهوا أن يدخلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المخصص بالاسماء فسبكوا من الجملة أسماء مفرداً ودخلوا عليه أَلٍ فكان في تأويل ذلك الفعل ماضياً أو مضارعاً ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الأزمنة معتدداً عليها كما مر . فيقال جاء الضارب أخوه زيدا أمس أو اليوم أو غداً . لأنه يكون في

الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وإنما لم يجر هذا
المجرى في نحو جاء الذي ضارب أخوه زيدا لأن الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل
فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لَهَا بُولُغَ بِهِ وَلاِسْمِ مَفْعُولٍ تَمَامًا قَانِتِيَّةٌ

أي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل بحكمه به تمامًا لامثلة المبالغة
فيه وهي ما حوّل عن صيغة فاعل إلى فَعَالٍ كما في قول الشاعر
فيا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مَقْدِيمًا على الحرب خَوَاضًا إِلَيْهَا الْكِنَانِيَا
أو إلى مفعول كقول الآخر

ان آبنَ بَرزَةَ مِخَارٍ بَوَائِكُهَا يومَ القَرَى عندَ لَفِّ السَّاقِ بالسَّاقِ
أو إلى فَعُولٍ كقول الآخر

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سَوْقِ سِمَانِهَا إذا عَدِمُوا زَادًا فَانَكَ عَاقِرٌ

فان كل واحد من هذه الامثلة يعمل على اسم الفاعل . غير ان افعال الاول أكثر من
افعال الاخيرين * وكما يعمل اسم الفاعل على فعله على الوجه المذكور يعمل اسم المفعول
على فعله ايضًا وهو المضارع المجهول مع استيناف الشروط المذكورة . فيقال زيد مضروبٌ
غلامه بالرفع على النيابة . وعمر ومُعْطَى ابوهُ درهماً ومُعَلَّمُ اخوهُ بكرًا منطلقًا بنصب ما بعد
النائب فيها على المفعولية . وقس على ذلك بقية الاحكام . غير انه اذا حوّل عن اوزانه
الاصلية لا يجوز اعماله فلا يقال مررت برجل جريح ابوهُ بخلاف اسم الفاعل لانه
اضعف منه كما ان صاحبه اضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمَتَعَدِّي الْعَامِلِ
وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اعْتِبَارَ الزَّمَنِ

أي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل
منه في رفع المفعول ونصبه كما سترى * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن
بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعْتَبَرُ الزمان في عملها كما يُعْتَبَرُ في عمله لان
الثبوت يقتضي الشيوع في جميع الازمنة فلا يُقَيَّدُ بزمانٍ دون آخر * وقد علمت انهم
اختلفوا في آل الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او اسمًا موصولًا . واعلم ان هذا

المخلاف يُبَيِّنُ عليه خلافٌ في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مرّ وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْأَثَرْتُ أَعْمَالَهَا بِالسَّبَبِي مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنَبِي
وَشِبْهُ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ يُنْصَبُ وَالنَّكَرَةُ تَهَيِّزُ الصِّفَةَ

اي ان هذه الصفة اخنصت بالعمل في السببي وهو ما اتصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او نقديراً كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضاربٌ عمرًا لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه * واذا كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معولها عليها لفسورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته يعمل مقدماً ومؤخراً * وما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصبه على انه شبيهة بالمفعول يو لا مفعول به حقيقه كما في منصوب اسم الفاعل لان الفاعل لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في الخبر لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَأَلْجَرُّ بِخِنَّاسٍ بِهَا إِذَا يَعْصِمُ فِي الْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يخنارون الجرح هذه الصفة مضافة الى معولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يعاب به مع رفع المعول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يرتبطها بالموصوف . وعلى الثاني يحتاج الى اجراء الفاعل مجرى المتعدي كما مرّ في باب الاضافة . فيخنار الجرح لسلامة المسئلة معه من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها من ضمير الموصوف كما مرّ يتوى ذلك الضمير مستتراً في الصفة ويحوّل اسنادها اليه وحينئذ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه اذا كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت من التشويش . فاذا اريد الفرار منه اُضِيغَت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك يكون النصب متفرعاً عن الرفع والجرح متفرعاً عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة مسندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجرح تكون مسندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها

فتكون قد تضمنت ضميراً * فان كانت الصفة المذكورة مجردة من آل تحسن الوجه تعين الرفع او النصب مع تنوينها والجر بدونه وجرى كل واحد منها في الترجيح وعكسه على ما علمت

وَأَجْرُ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ الثَّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا
وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعًا آتَى بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَتًا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة اذا أُريدَ بهما معنى الثبوت دون الحدوث وكان كل منهما يكفي بالمرفوع . وذلك بان يكون اسم الفاعل لازماً واسم المفعول متعدياً الى واحد فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود السيرة بالالوجه الثلاثة كما في المحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب * وبهذا الاعتبار يجعل الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المنعولة كالمحمودة مثلاً صفة ثابتة له لا حادثة عليه فيعامل بمقتضى الثبوت * واعلم انهم اتفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحد فلا يقال زيد معطى الأب درهما * وأما اسم الفاعل فمذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم . واجاز بعضهم ان يكون من المتعدي الى واحد بشرط ان اللبس فيقال زيد قاطع السيف ولا يقال ظالم العبيد لالتباس فاعله بالمفعول * وأما المتعدي الى اكثر فمتبع فيها بالاتفاق لبعده عن الصفة لان منصوبها لا يزيد على واحد

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِأَلْوَصْفٍ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

اي ان ما أُوِّلَ بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التخاقه بالصفة المشبهة كقولك مررت برجل نمبي ابوه وامراه قيسية الأم . فانه في تاويل المنسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيره ما يجتمل التاويل نحو وردنا منهالاً عسلاً ماؤه اي حلوا . ونزلنا بقوم أسد الرجال اي شجعانها . وفس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَأَفْعَلُ التَّنْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعَ إِنْ كَانَ فِي مَوْجِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ
كَلَّا فِتَى أَسْحَجَ فِيهِ أَسْحَجٌ مِنْ زَيْدٍ وَدُونَ ذَلِكَ رَفَعَهُ يَهِنٌ

اي ان أفعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فانه يصح ان يقال مكانه ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل أكثر من حسنه في عين زيد * وهذه المسئلة يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد نصرّفوا فيها فقالوا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه الصورة مثال النظم كما رأيت وعليها بروى الحديث ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة * فان لم يقع أفعل هذا الموقع نحو مررت برجل افضل منه ابوه فالخيار على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل * وانما لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لئلا يلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن وهو اجنبي عنها باعتبار العلة لانه ليس معمولاً لاحدها * ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز المنفصل نحو ما رأيت احداً افضل عنده أنت منك عند زيد ومررت برجل افضل منه أنت فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأمّا الضمير المستتر نحو زيد افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه آياه مطلقاً لان العمل فيه خفي لا يظهر اثره لفظاً فلا يحتاج الى قوة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع أفعل التفضيل موقع الفعل في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعده عن مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزيله . وحينئذ يبقى اصل الحسّن فيصير أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع يحسن فيعمل عمله . ولذلك يلزمه ان يتقدم عليه نفي كما رأيت . او نفي نحو لا يكن احد أحب اليه الخبير منك . او استفهام انكار في نحو هل سمعت برجل أهون عليه المال من حاتم . لان كلاً منها بمعنى النفي * وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار آخر كما رأيت * أمّا كونه صفة او خبراً فليعتمد على صاحبه وينفوي به على العمل * وأمّا تقدم النفي او شبهه عليه فلتصح وقوعه موقع الفعل كما مر * وأمّا كون مرفوعه اجنبياً اي غير متلبس بضمير الموصوف فليمكن نسبتها الى موصوف آخر * وأمّا تفضيله على نفسه فليكون الفاضل والمنضول متحدان في الذات فتختفي خروج اسم التفضيل عن اصله لانه يقتضي تغايرها فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم النفي في نحو ما رأيت رجلاً افضل منه زيد لعدم اتحاد الفاضل والمنضول في الذات * وأمّا كون التفضيل باعتبار آخر فلا نعه مع اتحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبار واحد . فتأمل

وَلَيْسَ بِاللَّغَابِ مَفْعُولًا بِهِ لَفْظًا فَيُنَوَّى الْفِعْلُ عِنْدَ نَصْبِهِ

اي ان افعال التفضيل لا ينصب المفعول به لفظاً لقصوره عن التعدي اليه بنفسه . وانما يتعدى اليه بالحرف فينصبه محلاً نحو هو أقرى للضيف * وما ورد على خلاف ذلك نحو هو أعلم من بضل عن سبيله فالجمهور على ان نصبه بفعل مقدر مدلول عليه به اي أعلم من كل احد يعلم من بضل * فان كان مما ينصب مفعولين نحو هو أكسى للعراف الثياب جزر الاول بالحرف كما رايت ونصب الثاني بالفعل المقدر اي هو أكسى للعراف يكسوم الثياب * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال والتمييز اتفاقاً نحو زيد أفضل منك عند الامير وأفصح منك خاطباً وأحسن منك وجهياً . لان الظرف والحال تؤثر فيها رائحة الفعل والتمييز ينصبه ما ليس فيه معنى الفعل اصلاً * وينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيد أعلم منك اليقين وأسهر منك حذراً وأسير منك والطريق . لان الاول مشاركة في لفظه ومعناه فيسهل تائيره فيه . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانه على معنى اللام . والثالث من قبيل الظرف لانه على معنى * واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لانه اصل الفعل ولذلك لم يشترط عمله الاصححة حلوله محل الفعل * ودونه الصفات لانها فرع الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها ما علمت * غير ان اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانها اشبه بالفعل لتضمنها معنى الحدوث * ودونها الصفة المشبهة لانها تبين الفعل بدلائلها على الثبوت * ودونها افعال التفضيل لانه يتضمن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهُوَ كَجَزْءٍ فَصَلُهُ يَسْتَنْكِرُ عَنِّ مِنْ وَمَعَهَا مَفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يعتبر كجزء الكلمة لانه لا يتم معناه الا بما بعده وهو من ومجرورها فكانه قد صار ثمة له . ولذلك يستنكر النصل بينهما لانه يكون كالنصل بين جزئي الكلمة . ما لم يكن بمفعول أفعل نحو النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم لان العامل والمفعول كالشيء الواحد * ونادر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

وَلَقَوْلِكَ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ
وَبِالْتِدَاءِ كَقَوْلِ الْآخِرِ

لَمْ أَلْقِ أَخْبَتَ يَأْفِرُ زِدْ مِنْكُمْ لِيلاً وَأَخْبَتَ فِي النَّهَارِ نَهَاراً

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانهم بمن فيقال زيدٌ افضلٌ من عمرو وهند افضل من فاطمة والرجلان افضل من المرأتين وهلمَّ جرّاً بالافراد والتذكير مطلقاً . لانه لو نُثِيَ او جُمِعَ او اُنْثَ لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه وتأنينه قبل تمامه * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التمام ولا تمام فيه * واعلم ان آل والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجنحان معها . فلا يقال زيدٌ الاحسن من عمرو ولا عمرو احسنُ النوم من خالد * فان كانت من غير التفضيلية

لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فَهُمُ الْاَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْاَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ

وكذلك زيدٌ اَخَوْفُ النَّاسِ مِنَ الْعَارِ وَمَا اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ اَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلْفَى وَكَذَا مَا يُضْمَرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بملاسته ما هو من خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يقال اعجبني ضربك الشديد زيداً . ولا زيدٌ ضُوبِرَ عمراً . ولا ضربك زيداً عدلاً وهو عمراً ظلم . وإنما يقال اعجبني ضربك الشديد لزيد . وزيدٌ ضُوبِرَ عمراً

وقس على كل ذلك

وَصَحْوُ الْعَمَالِ غَيْرِ الْمَفْرَدِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالْمَعْدِدِ

اي انهم حكموا بصحة افعال ما يُثْنَى وجميع من هذه الاسماء لما في الثنية والجمع من معنى التكثر فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مباينة للفعل كما يستفاد من التكثر في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل * وذلك متفق عليه في الصفات كجاء الضاربان زيداً والقائلون عمراً . ونانح بعضهم في المصدر والصحح جوازها فيه ايضاً ومنه قول الشاعر

وَعَدتْ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِدَ عُرُقُوبٍ اخاهُ يَنْتَرِبُ

وهو مذهب الجمهور

وَالْاِسْمُ فِعْلٌ عَمَلٌ فِي مَا سِوَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ بَارِزٍ مَعَهُ اسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستوياً معه الا في رفع الضمير البارز

فانه لا يرفع كما يرفع ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضائر. وعلى ذلك فهو يرفع
 الاسم الظاهر والضمير المستتر وينصب الظاهر والضمير البارز. فيقال هبنا زيد وصه
 ورويد زيدا وتراكه كما يقال بعد زيد واسكت وامهل زيدا واتركه * واما نحو هلموا
 فمحمول على انه فعل امروي لغة بني تميم. فان جعل اسم فعل قيل هلم بلنظير واحد
 للمجيع وهي لغة اهل الحجاز * واما احكام اسم الفعل في نفسه فسياتي الكلام عليها في موضعه
 وَالظَّرْفُ كَأَسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَاهُ
 "فَارْفَعِ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ أَعْنَدَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ"

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه في
 العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين. غير ان
 ذلك مشروط فيه بان يكون معتدا على نفي او استفهام او مبتدأ او غيره مما مر في
 اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك *
 وقد علمت ان متعلق الظرف بضح ان يقدر بالفعل او بالوصف على ما مر في باب
 المبتدأ. فان قدر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الالفاعلية. وان قدر بالوصف
 جاز ان يكون فاعلا للظرف او مبتدأ مخبرا عنه به تبعا لما يجمله المحذوف في نفسه لان
 الظرف قائم مقامه * واما اذا لم يعتمد على شيء ما ذكر فيتمين الابتداء في اصح الاقوال
 وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقا
 كما رأيت. فان كان مقيدا بصفة كالقيام والعود ونحوها كزيد عندك ابوه قائم فلا اثر
 له. وسياتي استيفاء الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاء الله

وَاللُّظْرُوفُ عَمَلٌ فِي الْحَالِ مَجْرَدٌ عَنِ الشَّرْطِ خَالٍ
 كَذَلِكَ كُلُّ مَا لِفِعْلٍ فِيهِ مَعْنَى كَذِي التَّنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الناعل لان
 الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكبا جاء وقت ركوبه
 او في حال الركوب. وعلى ذلك يقال عندك زيد جالسا واليوم الرحيل عاجلا.
 والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر. فان

فيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف ملغى ولذلك بسى لغوا *
ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الإشارة وحروف التثنية والتشبيه
والتمني والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذاك زيد مقبلاً وما انت الصديق مخلصاً
وكانت الاسد هاجماً ولينك جاري مكاسراً وهلم جراً * وقد علمت ان عدل الظرف
وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكر بالانفصال فتدبر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ
وَهُوَ بِمُخَصَّصٍ أَسْمَاءٍ كَبِينٍ أَوْ فِعَالًا كَلَمٌ وَنَحْوَهُلْ يَوْمٌ كَأَنَّ
وَيُعْرَفُ الْكُلُّ بِأَنَّ لَا يَقْبَلًا وَسَمًا لِفَصْلِ أَسْمٍ وَقِعْلٍ جِعَالًا

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يتم زيد . فإن
لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه . وهذا المعنى
لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها * والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص
بالاسم كحروف الجزم . او بالفعل كحروف الجزم . ومشارك بينها كحروف الاستنهام *
وكلمة يعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى

وَكُلُّ مَا أَخْصَصَ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ إِذْ لَا كَجُزءٍ أَوْ كَوَصْفٍ يَدْخُلُ
وَعَبْرَةٌ يُلْفَى سِوَى مَا نَدَّرَا حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اخصص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه كحروف الجزم
المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا
يكون ذلك الحرف جزءاً مما اخصص به كحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة
المختص بالفعل . فانها كاجزاء من مدخولها بدليل تخطي العامل لها ولذلك لا يعملان

فيولان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه آياه كسوف التي
تخصص المضارع بالاستقبال . اولافادته بيان حاله كقد التي تفيد قلة وقوعه فانه لا
يعمل فيه ايضا لان الوصف لا يعمل في الموصوف * واما غير المخصص فلا يعمل الا في
النادر حملا على عامل كاعمال ما الحجازية حملا على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه
وَالْحَرْفُ إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّرْكِيبَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ فَهُوَ بَيْنَى مُجْمَلًا

اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلا او منوعلا وغير ذلك
كان لا يعمل فيه لان العمولية مرتبة على التركيب المستصحب وجود العامل المنقضي لها .
ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنيا بالاجمال

وَالْمُفْرَدَ أَفْتَحَ دَاخِلًا مِمَّا يَرِدُ هُنَا سِوَى الْبَاءِ فَكَسَرَهَا أَعْتَدَ
وَلَا مِرْ جَرِّ ذُونَ مُضْمِرٍ إِذَا صَحَّ وَمَا اسْتَعْيَبَتْ أَوْ أَمْرٍ كَذَا
وَمَا لَتَعْرِيفٍ إِذَا عُدَّتْ هُنَا فَإِنَّهَا أَخْنَصَتْ بِلَفْظِ سَكَنًا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعه على حرف واحد مما يتعلق بعلم التحوينغ الداخل
منها على اوائل الكلم سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم * اما الباء فتكسر
مطلقا كيفما وقعت * واما اللام فتكسر ايضا اذا كانت للجر مع الضمير المعتل وهو بآء
المتكلم ومع الظاهر غير المستغاث . فتندرج فيها لام كي ولام المحمود . وتجرى على ذلك
لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجي في موضعه * واما حرف التعريف
عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف نظائره * ويتعين النفع في
ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستنهام والنسوية والنداء وناء القسم وسين
الاستقبال والفاء والكاف ولام التوكيد والجواب والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير
الباء من الضمائر والواو مطلقا . وهي لغة جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يَقْبَدُ فَإِنَّ فِيهِ كُلَّ حُكْمٍ يُوجَدُ

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يقيد بشيء من الأحكام . وهو يشمل الحروف
المفردة اللاحقة او اخر الكلم والركبة من حرفين فصاعدا . فان من المفردة ما يضم كميم
الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يفتح كالتاء في نحو لات . ومنها ما يكسر كالكاف في

نحو **أَيَّاكَ** . ومنها ما هو ساكنٌ يكون التوكيد الخفيفة * وكذلك المركبة ك**بَدَأَ** بالضم وسوف بالفتح و**جِيرَ** بالكسر و**تَعَمَّ** بالسكون . فان كل فرقي يوجد فيه جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف الجر

مِنْ عَنْ وَفِي لِ مُطْلَقِي اِسْمٍ وَعَلَى تَجْرُ وَالْبَاءُ وَلَا مَرَّ وَإِلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً كرحلت عنه . ومعرفه كما رأيت او تكبره كمنزلت في دار وهلم جراً من غير اعتبار شيء من القيود التي سنذكر لغيرها * وأما معانيها فين لا تبدأ الغاية نحو خرجت من البلد . والتبعيض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل . والتنصيب على العموم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معاً بل رجالان كما يصح بدونها . وقد تأتي للبدل نحو أَرْضِيكُمْ بالحياة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة . وهي أم الباب ولذلك يقدر منها في الذكر * وعن المجاوزة نحو سافرت عن البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لايه إلا عن موعده . وقد تأتي للاستعلاء نحو أحببت حب الخير عن ذكر ربي اي فوقه * وفي للظرفية حنيفة نحو جلست في الدار او مجازاً نحو نظرت في الامر . والمصاحبة نحو خرج الامير في موكب . والتعليل نحو قتل كليب في ناقة . والمقايسة نحو ما ذنبنا في عنوك الأهنه * وعلى للاستعلاء حساً نحو وعلى الثلث تحملون او معني نحو وفضلنا بعضهم على بعض . والمصاحبة نحو يطعمون الطعام على حبه . والاستدراك

كقول الشاعر

بكلّ تداوينا فلر يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة على حين غفلة * والباء للإصاق نحو مررت بزبيد . والتعدية نحو ذهبت بعبرو . والاستعانة نحو ضربت بالسيف . والسببية نحو قتل بذنيه . والمصاحبة نحو جاء باهله . والظرفية نحو أقمت

بالدار . والبَدَل نحو النفسُ بالنفسِ . والمُتَابِلَة نحو هذا بذاك . والتَّسْمِ وهي اصل حروفه
ولذلك انفردت بمجاز ذكر الفعل معها نحو اقسِم بالله * واللام للملك نحو المال لزيد .
والاختصاص نحو السرج للفرس . والاستغناء نحو الحمد لله . والتعليل نحو هربت للخوف .

والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوِّ اللّوْتِ وَايْنُو اللِّغْرَابِ فَكَلِّكُمْ بِصِرِّ اِلَى الذّهَابِ

والتعديبة نحو ما أجمع زيدا للعال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتفوية نحو فعّال لما
بريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والتسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وبدونه
نحو لله لا فعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لِاجلِ مسي وهو قليل * والى لانتهاء الغاية
الزمانية نحو ائتموا الصيام الى الليل . او المكائبة نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى .
والمصاحبة نحو جلست الى الضيف . ونبين فاعلية مجرورها وذلك بعد ما يفيد حبا او
بغضا من أفعل تعجب او تفضيل نحو ما أحبني الى زيد وزيد أحب الي من اخيه

وظَاهِرُهُ لِلْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبَّ وَالنَّاءِ لِلّهِ وَرَحْمَنِ وَرَبِّ

اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورها اسما ظاهرا . والناء تختص من الاسماء
الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير ان الرب يستعمل مضافا الى الكعبة او ياء
المتكلم فيقال تَأَلَّه وَاَلرَّحْمٰنِ وَتَرَبَّ الكعبة او تَرَبَّي . والاول هو المشهور في الاستعمال
وما يليه نادر * واما معانين فالكاف للنسبية نحو حتى صار كالمرجوح القدم .
والتعليل نحو ربّ ارحمها كارياني صغيرا . والتنظير نحو اجعل لنا الها كالم آلهة . وقد
تستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالآلف .
ويقال لها كاف الاستقصاء

وَرَبِّ لِلنَّكْرَةِ مِمَّا وُصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تَجْرُ الطَّرْفَا

اي ان رب تختص بالندرة الموصوفة نحو ربّ رجل كريم زارنا . وذلك لانها منزلة منزلة
الحرف الزائد فيكون مجرورها غالبا في موضع الرفع بالابتداء المتنضي تخصيصه
بالصفة * واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلا ماضيا كما رأيت لان معناها لا يتحقق
إلا في ما قد وقع * وحتى تختص بما كان آخرها نحو صمت حتى المغرب . او متصلا بالآخر
نحو سهرت حتى الفجر * واما معناها فرّب للتقليل عند اكثر النحاة . وحتى لانتهاء الغاية

زمانية كما مرّ او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها * واعلم ان مجرور حتى بمنتهى ان يكون داخلاً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالرأس هنا فانه بمنتهى ان يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون غير ما كولا. وهكذا في نظائره ما لم نضم قرينة على احد الوجهين فيحكم بمتضاها. فان انتفت القرينة بحكم بالدخول عند الاكثرين. بخلاف الى فان الاكثر فيها عدم الدخول ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة * واعلم ان ربّ تخصّص بالنكرة اذا لم تلغها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكشوفة بها نحو ربّما زيد قائم وعليه قول الشاعر

ربّما الجامل المؤبّل فيهم وعنا حجاج بينن المهار

ويجوز دخولها على الفعل ايضاً نحو ربّما قام زيد وعليه قول الآخر

وربّما فات قوماً جلّ امرهم مع التائي وكان الحزم لو تجلبوا

وامّا مع النكرة فلا نحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة لان

الفصل بالزائد كلا فصل

وَمُدٌّ وَمُنْدٌ لِلزَّمَانِ اسْتِعْمَالًا وَدُونَ مَا جَرَّتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مُدٌّ وَمُنْدٌ مختصان باسم الزمان. ويشتَرط فيهما ان يكون معيناً لا مبهماً وماضياً او حاضراً لا مستقبلاً. فيقال ما رأيتك مُدٌّ يوم الجمعة او مُنْدٌ اليوم * وعدا واخناها بجرّين على تقديرهنّ أحرف جرّ بشرط ان لا تتقدمنّ ما المصدرية لما علمت في باب الاستثناء فيقال جاء القوم عدا زيدا وهلمّ جرّاً * واما معانيهنّ فمدٌّ ومُنْدٌ تكونان لابتداء الغاية مع الماضي والظرفية مع الحاضر * وعدا وما يليها لا تحول عن معنى الاستثناء الموضوعه له * واعلم ان مندٌ مبنية على الضمّ بالاتفاق. ومُدٌّ على السكون عند الجمهور. غير انه اذا لقيها ساكن نُضِمَّ نحو مُدٌّ اليوم. وهو المشهور في استعمال العرب

وَكَيْ لَانَ وَصَلِي وَمَا اسْتِفْهَامٍ اَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونِ اللّامِ

اي ان كي تخصّص بالدخول على ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي ازورك. وهي حينئذ حرف تعليل كاللام واما ما في تاويل المصدر اي جئت لزيارتك * وكذلك مع ما الاستفهامية كقولهم كيّم يجذف ألفها كما تحذف مع سائر احرف الجرّ اي لماذا. او ما المصدرية وصلتها كقول الشاعر

اذا انت لم تنفع فضرر فانما يراد التني كَيْهَا بضرٍ وينفع
اي يراد للنفع والضرر على ما مرّ وهو قليل * وكل ذلك مشروط بان لا نقترب باللام
لان حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرُبَّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلَّ "تُنَوَّى فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ"

اي ان رُبَّ تَنْوَى بعد هذه الاحرف فيبقى ما بعدها مجروراً بها في الصحيح . ومن الاول
قول الراجز

وبلغ ليس بها انيسُ
اي ورُبَّ بَلَّغٍ وهو كثيرٌ في الاستعمال * ومن الثاني قول الشاعر
فان أَحْتَقِ فِذِي حَتَّى لظَاهُ يَكَادُ عَلِيَّ يَلْتَهِبُ النَّهَابَا
اي فَرُبَّ ذِي حَتَّى وهو قليل * ومن الثالث قول الآخر
بل بَلْدِي لِمِلِّ الْفِجَاجِ قُنْتُهُ لَا يَشْتَرِي كِتَانَهُ وَجَهْرُمَهُ
اي بل رُبَّ بَلْدٍ وهو نادرٌ

"وَرُبَّمَا" جَرَتْ ضَمِيرًا فُسْرًا بِنَكْرَةٍ فَرَدًّا لِيغِيبِ ذُكْرًا

اي ان رُبَّ قد تستعمل جارةً لضمير غيبة مفرد مذكر مفسر بنكرة . وهذا الضمير يلزم
الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نكرة على الأصح لانه عائد على واجب التنكير وهو النكرة
المفسرة له . وهذه النكرة تنصب على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد
وغيره وبذلك يستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رُبُّهُ رَجُلًا لَيْتُهُ وَرُبُّهُ أَمْرًا
رَأَيْتُهَا وَرُبُّهُ رَجُلَيْنِ ضَرَبْتُهُمَا وَرُبُّهُ رَجُلًا لَا أَكْرَمْتُهُمْ وَهَلُمَّ جَرًّا . وعلى ذلك قول الشاعر
رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا بُورِثَ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
وهو مذهب البصريين وعليه الأكثرون

وَرُبَّمَا ضَمِّنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يضمن معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمترادف له .
وذلك ان من قد تضمن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى
نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طرفي خفي اي به * وعن قد

تُضْمَنُ معني على نحو فائما ييغل عن نسواي عليها * وفي قد تُضْمَنُ معني الى نحو فردوا
 أيديهم في أفواههم اي اليها . ومعني الباء نحو هو بصير في المسئلة اي بها . ومعني على نحو
 لأصلبنيكم في جذوع النخل اي عليها * وعلى قد تُضْمَنُ معني عن نحو رضيت عليه اي عنه *
 والى قد تُضْمَنُ معني في نحو ليجهنكم الى يوم القيامة اي فيه * والباء قد تُضْمَنُ معني من
 نحو عيناً يشرب بها عباد الله اي منها . ومعني عن نحو فاسأل به خبيراً اي عنه . ومعني على
 نحو ان تأمنه بنظارة يوده اليك اي على قنطار * واللام قد تُضْمَنُ معني عن نحو قالت
 أولام لأخرام ربنا هؤلاء اذلونا اي عن أخرام * والكاف قد تُضْمَنُ معني على نحو كن
 كما انت اي على ما انت * وقيل ان هذا التضمين انما هو للافعال لان التجوز في الفعل
 اسهل منه في الحرف فيضم الفعل معني فعل يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على
 معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب بضم معني برؤى وبقي الباء على

معناها . وهو مذهب البصريين

وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي اطْرَادِهِ لَا يُؤْذَنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يُضْمَنُ معني الظرف ايضاً . وذلك ان من وعلى والى واللام
 قد تُضْمَنُ كل واحدة منهن معني عند . نحو لن نُغْنِي عنكم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً .
 ولزيد علي دين . وهو أشهى الي من اخيه . وكتبته لحبس من رجب . اي عند الله
 وعندني وهلم جرا * وعن قد تُضْمَنُ معني بعد نحو لتركن طباقاً عن طبق اي بعد
 طبق * وكذلك اللام نحو أقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد دلوكها . وربما ضمنت اللام

معني مع كقوله

فلما تفرقنا كأنني ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

اي مع طول اجتماع * غير ان التضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما
 يحفظ ولا يقاس عليه نحو فاسأل به خبيراً وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يقاس عليه شي
 دون آخر نحو هو اشهى الي فانه يجوز ان يقال هو احب الي ولكن لا يقال أفضل الي

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرِبُّهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوَهَّأ

اي ان النحاة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المحرور به من هذه الاحرف
 سواء كان ذلك المتعلق مذكوراً نحو نزلت في الدار او مقدراً نحو رأيت الذي في

الدار. فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بـ **بمجرور يدي** * وكذلك مع شبه الفعل المذكور انحو انا ضارب لزبيد او مقدّر انحو الكتاب لعيري واي حاصل له * ولذلك لا يعلق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احد وربّ رجل كريم لقبته اذ لا ربط فيها. ولا احرّف الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيد لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختلف في تعلق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استقرار محذوف وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَرَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ أَنْ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لَبْسَ وَأَنَّ
”وَدُونَ ذَلِكَ أَلْحَذَفُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النُّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ“

اي ان حرف الجرّ يحذف قياساً عن أن المشددة المفتوحة الهمزة وأن المحففة المصدرية نحو وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لم جنات تجري من تحتها الانهار اي بأن لهم. ونحو حصرت صدورهم أن يقانلوكم اي عن ان يقانلوكم. والمراد بذلك التخفيف لطولها بالصلة * غير ان ذلك مشروط بأمن اللبس كما رأيت فان خيف اللبس نحو رجّع اللص أن يسرق امتنع الحذف لانه يجهل ان يكون المحذوف الي فيكون بخلاف المقصود * وقد سبغ حذف حرف الجرّ في غير ذلك نادرًا ولا اكثر حيث ندر نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثود كفووا ربهم اي برهم. ومنه قول الشاعر

تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذن حرام

اي تمرّون بالديار وهو منصوب بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين * وشذّ الجرّ بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جوباً لمن قال له كيف اصبحت اي بخير لان حرف الجرّ لا يقوى على العمل مضمراً. ولذلك بخير في محل أن وأن بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فيها خفي فلا يظهر المحذوف * واعلم ان حرف الجرّ يجوز حذفه قياساً في غير ما ذكر في ما عطف على مجرور يمثّل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلاً به كقول الشاعر

أَخْلِقْ بذي الصبر أن يحظى بحاجته ومُدِّمِ الفرع للابواب أن يلجيا

اي ويمد من الفرع. او منفصلاً عنه بلا كقول الآخر

ما لي بحميم جلد أن يجرأ ولا حبيب رافة فيجرأ

اي ولا لحبيب . او وقع بعد هزة الاستنهام مسبوقة بمثلوه كما اذا قيل مررتُ بزيدٍ فنقول
 ازيد الناجراي ازيد . او بعد ان الشرطية كذلك نحو امررتُ بآبهم شئتُ ان زيداً او
 عمرواي ان بزيد * وقد ذكرنا له مواقع اخرى ستقف على كل واحد منها في موضعه
 ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءَ كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةٍ لِمَا تَلَا
 "وَمُذٌ وَمُنْذٌ عِنْدَ رَفْعِ اسْمٍ بِلِي كَمَنْذُ يَوْمَانٍ وَقَبْلَ الْجَمَلِ"

اي ان الكاف تقع اسماً بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى
 فوق فتكون كل واحدة منهن مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء * غير ان اسمية الكاف
 مطردة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول الشاعر
 لو كان في قلبي كقدرِ قلامية حبا لغبرك ما اترك رسائلي
 وتارة في موضع النصب كقول الآخر

وَذُقْ كَالَّذِي قَدْ ذَاقَ مِنْكَ مَعَاشِرٌ لَعِبْتَ بِهِمْ اِذَا نَتَّ بِالنَّاسِ تَلْعَبُ
 وتارة في موضع الجر كقول الآخر

بِيضٌ ثَلَاثٌ كِنَعَاجٍ جَمٍّ يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْمَمِ

وهو عند سيبويه مختص بالضرورة وعليه المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها نحو
 ليس كمثل شي * والواقعة صلة كقول الراجز

مَا بُرِّحَنِي وَمَا يُخَافُ جَبَعًا فَهُوَ الَّذِي كَالغَيْثِ وَاللَّبِثِ مَعَا

فان الاسمية تمتنع فيها . أما في الاولى فلان الاسماء لا تتراد . وأما في الثانية فلانه يحتاج
 معها الى نقد بر مبتدأ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذف صدر الصلة مع
 قصرها وهو منكر * وأما اسمية عن وعلى فهي مقيدة بوقوعها بعد من الجارة على الاصح
 وعليه قول الشاعر

اراهُ نَارَةً مِنْ عَنِ يَمِينِي بِمِرُّ وَتَارَةً مِنْ عَنِ يَسَارِي

اي من جانب يميني ومن جانب يساري . وقول الآخر

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُهُوُّهَا تَصِلُ وَعَنِ قِيضٍ بِيَدِ الْجَمَلِ

اي من فوقه * وكذلك مُذٌ وَمُنْذٌ تكونان اسمين اذا وقع المفرد بعدها مرفوعاً وها حيثند

ظرفان معناها أوّل المدّة ان كان الزمان ماضياً وجميع المدّة ان كان حاضراً . فيرفع الاسم بعدها على انه خبر عن احدها في اصح المذاهب نحو ما رأيتُه مذ يوم الجمعة او منذ يومان اي اول مدّة انتفاء الروية يوم الجمعة وجميع مدّة انتفاء يومان * وبهذا الاعتبار صحّ الابتداء بهما لانها مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليها والتقدير مذ ما رأيتُه يوم الجمعة او يومان ثم حذفت الجملة المضافتان اليها لتقدم ما يدل عليها * وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها تتعین فيها الظرفية وتكونان مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول الشاعر

وما زلتُ منذُ حطَّ السوادُ بعارضي أُفتشُ في اهل الزمان واكشفتُ

وقول الآخر

قالت أمامة ما لجسبك شاحباً منذُ ابتذلت ومثل ما لك ينفعُ

وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلتُ محمولاً عليّ ضغينةً ومضطلع الأضغان مذانا يافعُ

غير انها عند قطعها عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيها ما قبلها ولا يتقدم خبرها عليها . واذا أضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تتعلقان به كما في سائر الظروف * فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيتُه مذ يومين ترجمت حرفيتها معه ولا اضافة عند الاكثرين

فصل

في ان واخوانها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانَ فِي الْعَمَلِ كَانَ لَكِنَّ وَكَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فننصب المبتدأ وترفع الخبر نحو ان زيداً قائمٌ ولعلَّ الحبيبَ قائمٌ وقس ما بينها . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختص بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة الاواخر . وفي المعنى لانها تنبئ معنى الفعل كالتاكيد والتشبيه وغيرها كما سيجي * ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال . غير انها اذ كان تقدم منصوب الافعال على مرفوعها فرعاً في عملها أعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال فلا

تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة * واما معانيها فمعنى ان التوكيد . ومعنى
 كان التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً
 نحو كان زيداً اسد . واما ان كان مشتقاً نحو كان زيداً قائماً فهي للشك لان الخبر حينئذ
 من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشيء لا يشبه بنفسه * ومعنى
 لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو زيد عالم
 لكنه فاسق . او نفيه نحو ما زيد غنياً لكنه كريم . فان الاول يرفع توهم ثبوت العفاف
 لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه * ومعنى كيت
 التمني وهو طلب ما كان مستحياً نحو كيت الشباب يعود . او عسر الحصول نحو كيت
 الجاهل عالم * ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل الصديق زائر . او المكروه نحو
 لعل العدو قادم . ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالاشفاق * وقد تحمل بعضهم
 لبعض هذه الاحرف معاني اخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها * واما ان
 المتنوحة المهزلة فالاكثرون على انها للتوكيد لانها فرغ عن ان المكسورة وانما تقع هزئياً
 للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيجي * وهو مذهب سيبويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنْ وَسَطَ ظَرْفًا يَغْتَفَرُ

اي انهم التزموا تأخير خبر هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن
 الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو ان عندك زيداً لان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في
 غيرها كما مر * وقد علمت ان المجرور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه ايضاً
 نحو ان في الدار زيداً . وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسط
 المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رأيت . واما ان كان نكرة فلا بد منه نحو ان
 مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب
 وَإِنْ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرٍ مَعْنَى أَبْدَاءٍ بَعْدَهَا يَعْتَبَرُ
 "فَأَنْصِبْ لَدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ تَرِدُ طَوْعًا أَوْ زَفَعًا بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدُ"
 "وَذَاكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتَ إِنْ وَفِي لَكِنَّا"
 اي ان المكسورة المهزلة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى

الابتداء لانها لا تغير معنى الجملة. ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً للفظ والرفع اتباعاً لمحلها من الابتداء الباقي اعتباراً في المعنى. غير ان الرفع مشروط بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو إن زيدا قائمٌ وعمرو لانه لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان كان الخبر معمولاً لإن من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للمبتدأ او للنجرد في احد القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز تواردها على عاملين على معمول واحد * ولما كانت أن المفتوحة الهزئة مشاركة للكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً في المواضع التي تعاقب فيها إن المكسورة في وقوعها موقع الجمل كما ستعرف. وذلك يكون اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت أن زيدا قائمٌ وعمرو لان معمول هذه الافعال لا يكون الا جملة فتكون أن مع معمولها سادة مسد منفعولها وان كانت مأولة مع خبرها بالمصدر. ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحذوئها تكسر هزتها فيقال علمت إن زيدا قائمٌ وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للكسورة كما ترى * فان لم تكن كذلك نحو بلغني أن زيدا قائمٌ وعمراً تعين النصب لانها مع خبرها في تأويل مصدر ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور * ويقع ذلك ايضاً في لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول

الشاعر

وما قصرت بي في التسامي خولة ولكن عني الطيب الاصل والخال
واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تخرج الكلام عن الإخبار بالمستند الى التشبيه به او طلبه فينتج عنه معنى الابتداء. ولا يجوز في غير العطف من التتابع على الصحيح. على ان النصب في كل ذلك اول واشهر * وللحاجة في هذا المقام تفاصيل ومناقضات يطول استيفائها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافٌ إِنْ فَمَيَّ مَوْطِنُ الْجَمَلِ
وَحَيْثُ صَحَّتْ جَمَلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مَوْرِدٍ

اي ان أن المفتوحة الهزئة تكون في تأويل المفرد لانها تسبك مع خبرها بمصدر مضاف الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني أن زيدا قائمٌ بلغني قيامٌ زيد. بخلاف المكسورة فانها لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة موطن المفردات والمكسورة موطن

المجمل. فان صحَّ نقد به الجملة او المفرد جازت كل واحدة منها و إلا تعينت احداها بحسب موقعها * وقد ذكرت النخاة لكل فريق مواضع. منها لتعين المكسورة ما وقعت فيه ابتداء نحو ان الله واحد. او محكية بالنول نحو قال اني عبد الله. او جواباً لقسم لم يصرح فيه بالفعل نحو والله ان زيدا صادق. او خبراً عن اسم عين نحو زيد انه كريم. او صفة له نحو مررت برجل انه صالح. او صدر صلة نحو جاء الذي انه لبيب. او في موضع الحال نحو قدسته واني واثق به. او بعد عامل علق باللام نحو علمت ان زيدا لمحسن * ومنها لتعين المنتوحة ما وقعت فيه فاعلاً نحو بلغني أنك شاعر. او نائب فاعل نحو سمع أنك راحل. او مفعولاً نحو عرفت أنك ناصح. او مبتدأ نحو عندي أنك فاضل. او خبراً عن اسم معني نحو الحق ان العلم نافع. او مضافاً اليه نحو احببك مع أنك ظالم. او مجروراً بالحرف نحو وثقت بأنك امين * ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو من يزرنني فلاني اكرمه. فانه يجوز فيه المكسورة على معنى فاننا اكرمه و المنتوحة على معنى فاكرمني له ثابت * او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا واقف. فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف و المنتوحة على معنى فاذا وقوفة حاصل * او بعد فعل قسم بدون اللام نحو اقسم ان الدار ملك زيد. فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة و المنتوحة على نقد بحرف الجراي على انها ملكه * او في موضع التعليل نحو احذر زيدا انه عدو لك. فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في باب و المنتوحة على اضمار حرف الجراي لانه عدو * وقس على ما ذكرناه ما لم تذكره من المواقع * واعلم ان المنتوحة لما كانت تأول بالمصدر جاز ان تقع اسماً لاخوانها بشرط ان يفصل بينهما بالخبر نحو ان عندي أنك فاضل. الا مع لبت فانه يجوز انصالها بها سادة مسد معموليها لاشتمال صلتها على المسند و المسند اليه نحو

ليت أنك فقيه و عليه قول الشاعر

فيا ليت أن الظاعنين تلبثوا
ليعلم ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وَمَا إِذَا زِيدَتْ عَلَى الْكُلِّ انْقَضَى
حُكْمُ اخْتِصَاصٍ وَلَهَا الْكَفُّ انْقَضَى
”وَذَاكَ دُونَ لَيْتِمَا إِذْ لَمْ تَزَلْ
عَلَى اخْتِصَاصِهَا فَرُجِحَ الْعَمَلُ“

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على
الافعال نحو **أَيْمًا بَوَّحَى إِلَيَّ أَيُّهَا الْهَلْمُ وَاحِدٌ** وَكَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ

الشاعر

وَلَعَنَّهَا أَسْعَى لِمَجْدِي مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي

وقول الآخر

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا إِضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمُقِيدَا

وحينئذٍ نَكَفُ عَنِ الْعَمَلِ فَيُقَالُ إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ أَسَدٌ وَهَلْمٌ جَرًّا . وبهذا
الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذا كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان يكون
مدخولها صالحًا له * وذلك مطردٌ عند الجمهور إلا في لينما فانه لم يُسْعَ دخولها الأعلى
الجملة الاسمية ومن ثم ترجح بقاء عملها لبقاء اختصاصها بالدخول على الاسماء . وقد روي

برفع الحمام ونصيه قول الشاعر

قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا وَنِصْفَتُهُ قَفْدِي

وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَا زَائِدَةٌ نَحْوُ **إِنْ مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي** وَإِنْ مَا صَبَرْتَ جَمِيلٌ فَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ
مِنْ ذَلِكَ

وَحَفِيفَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النُّونِ فَضَعِفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ

وَدَخَلَتْ فِعْلًا وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوْلَى بِهَا لِشِبْهِهِ فِي الْأَصْلِ

اي ان الاحرف الخنومة بالنون من هنا الباب وهي **إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ** وَلَكِنْ قد استعملت
مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد أدى الى نقص احرفها وسكون او اخرها * ومن
ثم جاز دخولها على الافعال . غير ان الماضي اولى بدخولها عليه لانها كانت تشبهه في فتح
او اخرها قبل التخفيف * وأما أحكامها في الإعمال والإهال فسياتي تفصيلها كما ترے

فَرَجَّحُوا فِي **إِنْ أَنْ تَهْمَلْ** ثُمَّ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا تَلْتَزِمُ

وَقَبِدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا بَلِي بِنَاسِخٍ حِفْظًا لِرِسْمِ الْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يحدته هذا التخفيف رجحوا إهمال **إِنْ** المكسورة عند تخفيفها
فبرفع الجرآن بعدها مبتدأ وخبراً . غير انها حينئذٍ تلتبس بان النافية لانحادها في الصورة

فيجب ان يوتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر النافية فيقال إن
زيد لفاعل. ما لم نعلم قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر
انا ابن ابة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
فانها لو قدرت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام * واذا
دخلت إن المخففة على الفعل يجب ان يكون ناسخا لاشتماله على مقتضاها من المبتدأ والخبر
فلا تكون قد فارقت منزلا بالكلمة . وحيث تدخل اللام على الجزء الثاني من معموله
نحو وإن كانت لكبيبة وإن وجدنا اكثرهم لفاسقين . وهو الشائع في استعمال العرب *
واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام الابتداء او لاما غيرها
اجتلبت للفرق ولم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه والاول هو المختار وهو

مذهب سيويه

وَأَجْعَلْ لِدَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ يَنْوِي وَيَبْجُمَلَةٌ عَنْهَا أَخْبِرِ
وَأَفْصِلْ بِفَارِقِ كَقَدَّ وَالسَّيْنِ أَوْ كَلَّمَ عَنِ الْفِعْلِ مُصْرَفًا وَلَوْ

اي ان أن المفتوحة لا تمهل راسا عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شيها بالفعل
لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل * ولذلك يلتزمون إعمالها ولكن على وجه
يشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شأن بجدفونه وجوبا فتكون عاملة كلا عاملة *
ولا يكون خبرها والحالة هذه الأجملة . فان كانت الجملة فعلية فعلها منصرفة وجب
فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لتلا تلبس بها . وذلك يكون بقد

كقول الشاعر

شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنت نحو ما نشاء وتثبت

او حرف تنفيس كقول الآخر

زعم الفرزدق أن سيقتل مريعا أبشر بطول سلامة يا مريع

او بحرف نفي نحو أيجسب أن لم يره احد . او اداة شرط نحو وأن لو استفامل على
الطريقة . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها * ولذلك استشكل

النصل بلا كقول الشاعر

ولا تدفني بالفلاة فاني اخاف اذا ما مت أن لا أدوقها

لانه لا يمتنع اعتراضها بينها * والحق انها لا تنزل على بابها وإنما لما كثرت الاعتراض بها بين المتلازمين قل الاعتماد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً . فيكون دخولها بعد المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يفصل بها بتعين النصب الا اذا كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناه لانها لا تكون هناك الا مخففة كما سيجي .

وحينئذ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر
 عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِاعْظَمِ سُؤْلِ

فان كانت الجملة اسمية نحو **وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** او فعلية جامدة الفعل نحو **وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى** لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس
”وَأَجْرِيَتٌ كَأَنَّ مَجْبِرَاهَا مَتَى خَفَّتْ وَالْفَصْلُ بِقَدِّ وَءَمَّ أَتَى“

اي ان كان عند تخفيفها تجري على حكم **أَنَّ** المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضميرشان مجذوقاً وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ النَّحْرِ كَانَ نُدْيَاهُ حَنَّانٍ

واذا كانت الجملة الخبر بها فعلية متصرفة الفعل يكون فصلها عنه في الايجاب بقدر كقول الشاعر

لَا يُهْوَلُنَّكَ أَصْطِلَآهَ لَطَى الْحَرِّ بِ فَمَجْذُورُهَا كَانَ قَدْ أَلَمَّا

وفي النبي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمُجْبُونِ إِلَى الصَّفَا أَيْسُ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وذلك للفرق بينها وبين **أَنَّ** المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك فلا حاجة الى الفصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الاكثرين

وَأَهْمَلْتُ لَكِنْ إِذْ تُخَفِّفُ فُفُرِقَتْ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعْظِفُ

اي ان لكن اذا خففت تلغى رأساً وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجراها * ولذلك يستحسن اقتراؤها بالواو فرقاً بينهما لان الواو لا تدخل على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك قريء وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك * ولا يقع بعدها الا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه

باب الحروف المختصة بالفعل

فصل

في نواصب الفعل

وَتَصَبُّوا فِعْلاً مُضَارِعًا بِأَنَّ وَكَيْ لِمَصْدِرٍ وَلَنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بِأَنَّ وَكَيْ المصدريتين ولن وإِذَنْ . وتختص
النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سيجيء فيكون النصب بعده باضمار
أَنْ لا يهـ . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّعْنِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أَمْتَنَعُ

اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجاء والطعن في حصول ما بعدها نحو اريد أَنْ ازور
القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أَنْ لا تكون فتنة لانه يناسبها . ويمتنع
وقوعها بعد العلم لانه يدل على اليقين فلا يصلح لها فان وقعت بعده نحو أَقْلًا يَرُونَ
أَنْ لا يرجع اليهم قولاً في المحنفة من الثبيلة لانها للتأكيد فيناسبها اليقين ومن ثم يكون
الفعل بعدها مرفوعاً للتجرد * غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيعملون الواقعة بعده
محنفةً وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف * واما الواقعة في غير ذلك فهي
المصدرية لا محالة

وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةٌ إِذْ هِيَ لِلجَرِّ هُنَاكَ مُنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لانه حينئذ يتعين كونها
مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله * فان لم تُذكر اللام
في اللفظ جاز تقديرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة بخلاف المجردة عن
اللام لفظاً وتقديراً كما ستعرف

وَلِإِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِالفِعْلِ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم اِذْن ان تكون صدر الجواب الذي يُجاب بها وان تكون منصلةً بالفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك اِذْن اُكْرِمَكَ جواباً لمن قال اريد ان ازورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اِذْن اُكْرِمَكَ او اِذْن انا اُكْرِمَكَ او اِذْن اظنك صديقاً اُهمِلت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تخطي الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والتواصب لا تعمل في الحال لان له تحقفاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال * وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً لشرطٍ قبلها نحو ان زرني اِذْن اُكْرِمَكَ . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدرًا كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اِذْن لا اُقبلها

اي والله لئن عاد لي * واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقسم وعلى ذلك قرئ و اِذْن لا يَأْثُرُ خَلْفَكَ اَلْقَلِيلًا . وقال الشاعر

اِذْنُ وَاللَّهِ نَرَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

بالنصب فيها . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولها فلم يُعْتَدَ بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيُغْتَنَرُ الفصل به كما مر

فَإِنْ تَلَّتْ عَطْفًا عَلَى مَا لَا مَحَلَّ لَهُ فَانَّتْ بِاخْتِيَارٍ فِي الْعَمَلِ

اي ان اِذْن اذا وقعت بعد عاطفٍ على ما لا محل له من الاعراب جاز افعالها والغاؤها . وذلك انما يقع في العطف بالواو او الفاء نحو زيد بزورني و اِذْن اُكْرِمَهُ او فَاِذْن اُحْسِن اليه . فان الجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتدًا على ما قبل اِذْن وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض الكلام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلقى * واما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوقاً على الخبر فهو في حكمه وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الإغناء مطلقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو * واما من فلا

شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالاجمال
 وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذْ تُعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرِّ حَرْفِ جَرِّ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجردها من اللام لفظاً ونقديراً. فيكون النصب حينئذ يان المضمرة بعدها لا بها ككي المصدرية التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذْ لَا يَقْصَدُ حَالٌ وَلَا مَعَلَّةٌ أَوْ تَجَدُّ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً. وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرني حتى أكرمك. او للغاية نحو صُم حتى تغيب الشمس * ويشترط في الفعل الواقع بعدها ان يكون مستقبلاً كما رأيت. او في حكم المستقبل وهو ما كان استقباله بالنسبة الى ما قبله نحو سرت حتى ادخل المدينة. فان الدخول مستقبل بالنسبة الى زمان السير لانه متظر بعده وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم. فان أريد بالفعل معنى الحال حقيقة او تأويلاً على سبيل حكاية الحال الماضية كانها حاضرة امتنع النصب لامتناع اضرار أن قبله لانها موضوعة للاستقبال وحينئذ تكون حتى حرف ابتداء فيكون ما بعدها مرفوعاً للتجرّد. غير انه لا بد ان يكون فضلة ليستقل ما قبلها بدونه لانه قد انقطع عنه فصار جملة مستأنفة. وان يكون مسبباً عما قبله لانه لما فانها الاتصال اللفظي وجب الاتصال المعنوي بينها ليحقق معنى الغاية المدلول عليه بها. وعلى ذلك قولهم مرض فلان حتى لا يبرجونه. فان ما بعد حتى يحتمل ارادة الحال حقيقة بالنظر الى زمان التكلم او حكاية بالنظر الى زمان المرض المقارن له. وهو فضلة لان الكلام قد تم قبل حتى. ومُسَبَّبٌ عما قبله لان انتفاء الرجاء مُسَبَّبٌ عن المرض * وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان سيبري حتى ادخل البلد لان ما بعد حتى عده لكونه خبراً فلو جعل جملة مستقلة بقيت كان بلا خبر * وفي نحو اصوم حتى تغيب الشمس لان الصيام لا يكون سبباً لغيباب الشمس * وكذلك تَضَمَّرَ أَنْ بَعْدَ لَامِ التعليل نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس. ويقال لها لام كي لانها بمعنى كي الجارة * وتَضَمَّرَ ايضاً بعد لام المحمود وهي لام يوتى بها لتأكيد النبي بعد كان المنية ماضية لفظاً نحو وما كان الله ليظلمهم. او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم * واختلف في حقيقة هذه اللام والجمهور على انها حرف جر يتعلق بمجذوف

هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً لظلمهم . والتأكيد انما هو باعتبار

ان نفي قصد الفعل المبلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين

وَأَوْ إِذَا تَصَلَّحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَهْتَدِي

اي واضربوا أن ايضاً بعد أو العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول الشاعر

وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستفيا

اي إلا أن تستقيم . او الى الانتهائية كقول الآخر

لأستسهلن الصعب او أدرك المتى فما انقادت الآمال إلا لصابر

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يجتمل ان يكون المعنى اضربه إلا أن يمتثل

او الى أن يمتثل * واعلم ان تقدير إلا او الى مكان أو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون

الاعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو ان يُقدَّر قبل او مصدر يُعطف

عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المضرة والفعل المنصوب بها لتلازم عطف الاسم

على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضرب لهُ او امثال منه وقس عليه . وعلى

ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مَحْضَانِ وَهِيَ لِلْسَّبَبِ

اي وكذلك اضربوا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .

أما النفي فيمثل ما كان بالحرف نحو لم يزرنا زيد فنكرمه . او بالفعل نحو ليس الشيخ

حاضراً فنسأله . او بالاسم نحو زيد غير قادم فننتظره * ويلحق به التشبيه الواقع موقفة

نحو كانتك امير علينا فنطيعك . والتقليل كذلك نحو قلنا تاتينا فحمدنا . فان قصد بها

حقيقة معناها امتنع النصب * وأما الطلب فيمثل الامر نحو زورني فأكرمك . والنهي

نحو لا تخاصمني فاشتمتك . والاستفهام ابن تذهب فاتبعك . والعرض نحو الآتورنا فخصن

اليك . والتعريض نحو هلاً نقرأ فتستفيد . والتمني نحو ليتك عالم فتفيدنا . والترجي في

الصحيح نحو لعلني احم فزورك * وإنما قيدنا الفاء بالسببية احترازاً من الفاء التي هي

لجرد العطف نحو ما تزورنا فحمدنا اي فاحمدنا . والنفي والطلب بالمحضين احترازاً

من النفي المأول بالإثبات نحو ما تزال تاتينا فحمدنا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صه

فأحدتكَ لان الفعل لا ينصب في هذه المواضع * أما في الأول فلأن المقصود نفي

الفعلين جميعاً فليس الثاني بجواب للاول . واما في الثاني فلأن النبي مقصورٌ على اللفظ فقط اذ المعنى تأتينا كثيراً فتحذفنا واما في الثالث فلنعتذر سبب المصدر من اسم الفعل حتى يعطف عليه المصدر المتأول ما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها* وبهذا الاعتبار يمنع النصب في نحو هل زيد اخوك فنكرمه لمجود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرمه لان المصدر يتصيد من معنى الظرف اذ هو نائب مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه * واختلف في الطلب بلفظ الماضي نحو رزقني الله ما لا فانصدق منه . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حذار فتسلم والمصدر النائب عن فعله نحو صبراً فتنال الفرج . والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبب المذكور . فتأمل

وَأَوَّاهُ لِلصَّحْبَةِ كَأَلْفَاءٍ وَفِي عَطْفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَلِكَ أَتَيْنِي وَدُونَ هَذَا الْعَطْفِ إِضْمَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لِأَجْحَدًا وَفِيهِمَا غَلَبٌ

اي ان الواو التي هي للصحابة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مر . فيقال لا أزورك ونهجرني وهل تظلمني وأصنك وهلم جراً بالنصب على اضمار أن بعدها دفعا لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصرف . ويكون التقدير لا تكون زيارة مني وهجر منك وهل يكون ظلم منك وانصاف مني وفس عليه * وكذلك تضمن أن بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تاويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان بكلمة الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولا .

والفاء كما في قول الشاعر

لولا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍ فَارِضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبٍ

والواو كقول الآخر

وَلَبَسْتُ عَبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّفُوفِ

وتم كقول الآخر

أَنْبِي وَقَتْلِي سَلَيْكاً ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالنُّورِ بَضْرَبٍ لِمَا عَافَتِ الْبَقْرُ

فان هذه الافعال كلها تأول بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير إلهياً أو إرسال رسول ولولا توقع معتري فارضاً وهلم جراً * فان كان الاسم المعطوف عليه في تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد هو الذباب لم تضمن أن لصحة عطف الفعل عليه بدونها

لأنه في تأويل الذي يطير * غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي غير المحجود. وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مر الكلام عليهما. غير ان اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تقتزن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة. فان اصله لأن لآثم أدعيت النون في اللام * ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخله عليه * وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحیح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأول كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تُضمَر ناصبة في غير هذه المواضع الأشد وذلك كقولهم نسمع بالمعديتي خير من أن تراه أي أن نسمع. او ضرورة كقول الشاعر
 ألا أيها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل انت تخليدي
 أي أن أحضر الوغى. او تشبيهاً باحد هذه المواضع كما سياتي في باب الجواز * وأما
 إضمارها غير ناصبة نحو أغير الله تأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور
 مقصور على السماع

فصل

في الجواز

وَجَزَمُوا بِلَمٍّ وَكَلِمَاتٍ نَافِيَةٍ فِعْلاً وَلامِ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةِ

اسم انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واختارها لتمام النافية ولام الامر ونفيضتها لا الناهية * والأوليان قلبان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقم زيد وقطف الثمر ولما ينفتح أي ما قام وما نفتح. غير ان المنفي بلم يحتمل استمرار نفيه الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنفي بلماً يلزم استمرار نفيه الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في المثال. فيجوز ان يقال لم يقم زيد ثم قام ولا يجوز ان يقال لها يقم ثم قام لما علمت * ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تزرني أعنب عليك بخلاف لماً. ويجوز حذف مجزوم لماً نحو قاربت المدينة ولما أي ولما ادخلها بخلاف مجزوم لم. وأما قول الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة * والأخر بان تخلصناه الى الاستقبال لان النعل
الطلبي لا يكون الا مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمَتْ فِعْلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِاَلرَّبِّطِ

اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو اِنْ نَعَجَلُ تَدَمُّ لَانِهَآ قَدْ اَرْتَبَطَا بِبَعْضِهَآ لِتَعْلِيْقِ
احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد. وهو مذهب سيبويه والمحققين من اهل البصرة *
وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمِنَتْهَا مَنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَي مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ أَنَّى

مَهْمَا وَإِذَا مَا حَيْثُمَا فَحَبْرًا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَهَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضمنت معنى ان الشرطية لان قولك مَنْ يَزُرُّنِي أَكْرَمُهُ
بمعنى اَنْ يَزُرُّنِي زَيْدًا وَعَمْرًا وَفُلَانٌ أَكْرَمُهُ . ولذلك عملت عملها في جزم الفعلين
كليهما كما رأيت * وذلك بطرد في جميعها اتفاقاً الا كيفاً فانها تعمل كذلك عند الكوفيين
قياساً على حيثما واذا بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو كيفاً تجلسن اجلسن والا فلا
عمل لها اتفاقاً * وكل هذه الأدوات أسماء على الاصح . غير ان ما قد تستعمل زمانية

كقول الشاعر

وما نحى لا أرهب وان كنت جارماً ولو عدّ أعداءي عليّ لم دخلاً

فتكون حرفاً هناك * وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف الا أي فانها
معربة للملازمها الاضافة المعارضة للبناء * واعلم ان ما دلل من هذه الاسماء على مكان
او زمان نحو اينما تكونوا يدر كسب الموت ومتى نغم نذهب فهو ظرف . وغيره ان كان
مجرداً نحو من يطلب تجد فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو من تضرب تضرب . او مفعول
مطلق نحو أي سير تسير اتبعك * واختلف في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر
المحققين على انه الشرط فيها * وكل هذه الاسماء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط
فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً ما قبله فان كان العامل حرف جر نحو بين
نذهب اذهب . او مضافاً نحو غلام من تضرب تضرب لم يغير شيئاً من حكمه لان الجورور
بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً ما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ

الصدارة باضافته اليه كما اخذ المنعولية المطلقة في ما مر وهو معمول لما بعده * وان كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لها فيرفع المضارع بعده للجرد نحو **إِنَّ مَنْ يَطْلُبُ يَجِدُ** وليس ما يسرك بعيني وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما لا يجوز ألا ملحقاً بما هو حيث وإذ لانها تكفيها عن الاضافة المنفردة التعيين بكونها الى امر معلوم عند السامع فتصيران مثل **إِنْ فِي الْإِبْهَامِ** . ومنه ما لا تلحقه ما هو من وما ومها وأنى . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو **إِنْ وَأَيْ وَمَتَى وَأَيَّانَ وَأَيَّنَ** وكيف عند من يجوز بها **وَيَجْزِمُونَ بِأَذَانِي الشَّعْرِ حَسْبُ لِقَطْعِ بِأَلْوُقُوعِ قَادِرٍ**

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر
وَإِذَا نُصِبْتُكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةً فَاصْبِرْ فَكُلَّ غِيَابَةٍ فَسْتَجَلِي

وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يربح فيها معنى **إِنَّ الدَّالَّةَ عَلَى الشَّكِّ فِي وَقُوعِهِ** . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت * وانما اعلموها في الشعر حملاً على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى غير انه لا بد عند إعمالها من تجردها عن الاضافة المنفردة التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة * وربما سُلِّحَتْ متى عن الشرط فاهلكت حملاً على اذا كما في قول الشاعر

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا اخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمَلْتُ الضَّرَّانِعُ
غير ان اهلها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضا في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرَطٌ بِنَبِيٍّ عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سَمِيًّا
وَالشَّرْطُ بِمَخْنَصٍ بِفَعْلِ ذِي خَبَرٍ صُرْفًا وَالْجَوَابُ خَدْمًا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسَمَّى شرطاً والثاني يُسَمَّى عليه باعتبار كونه مسبباً عنه ويُسَمَّى جواباً لانه يترتب على الاول كما يترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يترتب الجزاء على العمل . ومن ثم وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء * والشرط بمخنص بكونه فعلاً خبرياً متصرفاً وهو يشمل المضارع والماضي * وأما الجواب فلا يقيد بشي من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فيقع الفعلان مضارعين نحو ان ينهوا

يَغْتَرِّ لَمْ . وَمَا ضَبَّيْنَ نَحْوَانِ عُدْتُمْ عُدْنَا . وَالْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا نَحْوُ وَمَنْ يَقُمْ لَيْلَةً
الْقَدْرَ إِيْمَانًا وَحَسَابًا غَيْرَ لَهُ . وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزْدَلُهُ فِي
حَرْثِهِ * وَيَقَعُ الْجَوَابُ فِعْلًا إِنْشَائِيًّا نَحْوَانِ كُنْتُمْ تَحْمِيُونَ اللَّهُ فَاتَّبِعُونِي . وَفِعْلًا جَامِدًا نَحْوُ
وَمَنْ لَا يُحِبُّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْزِزٍ فِي الْأَرْضِ * وَعَلِمَ أَنْ وَقُوعَ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَالْجَوَابُ
مَاضِيًا لِقَعَّةٍ ضَعِيفَةٍ لِأَنَّ فِيهِ تَهَيُّةَ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ ثُمَّ قَطَعَهُ عَنْهُ . وَلِذَلِكَ خَصَّهُ قَوْمٌ بِالضَّرُورَةِ

كقول الشاعر

أَنْ تَصْرَمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصَلُّوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا
وَجَعَلْتُمْ مَا سَمِعْتُمْ مِنْهُ كَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ أَنَا مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ الَّتِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا
وَجَازَ رَفَعَ فِي مُضَارِعٍ بَلِيٍّ مَاضٍ وَلَوْ مَعْنَى لَضَعْفِ الْعَمَلِ

أي أنه يجوز رفع المضارع الواقع جوابًا إذا كان الشرط ماضيًا ولو في المعنى . فيندرج تحته
ما كان ماضيًا في اللفظ والمعنى نحو ان زرتني أكرمك . أو في المعنى فقط نحو ان لم
تترزني أغضب * وذلك ان اداة الشرط لما لم يظهر عليها في فعل الشرط القريب ضعفت
عن العمل في الجواب البعيد * واختلف والحالة هذه في الترجيح بين المجرم والرفع
والأكثر على ترجيح المجرم لانه الاصل وقد امكن استصحابه فهو اولى . وعليه الآية ومن
كان يريد حراث الدنيا نؤيه منها * واعلم ان المضارع المنفي بل في هذا الباب مجزم بها
لفظًا وبأداة الشرط محلاً لا ممتنع تسليط العاملين جميعاً على لفظه * وبعض النحاة جعل
المضارع المنفي كالماضي في جواز رفع جوابه لعدم ظهور التأثير فيه فيقال ان تذهب

أذهب وهو غير بعيد في القياس

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أَسْمٍ إِذَا الْحَدُوثُ فِيهِ غَيْرَ حَتْمٍ

أي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث فيخص باللفعل
خلافًا للجواب فانه يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية . وهي قد تكون خبرية
نحو وان بهمسك بجبر فهو على كل شيء قدير . وقد تكون انشائية نحو وان يتخذ لكم فمن ذا
الذي ينصركم من بعده . وقس عليه

وَأَرْبَطُ بِفَاءٍ مِنْهُ كُلِّ مَا لَا يُؤَثِّرُ الْأَحْرَفُ بِهِ اسْتِقْبَالًا

أي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض له كما سيجي *

يرتبط بالفاء السببية لتدل على كونه جواباً. وذلك يكون في الفعل الطلبي والجمادى والجملة الاسمية كما مر. وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسين او سوف او قد. نحو وما فعلوا من خير فلن تكفروا. وان توليتم فما سألتكم من اجر. وان تعاسرتم فسترضع لى اخرى. وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله. وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك * وذلك أما في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسين او سوف فلأنه متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه أداة الشرط استقبالا آخر * وأما في الجمادى والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلأن هذه المذكورات لا يمكن ان تسلط الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها. وذلك أما في الجمادى والجملة الاسمية فظاهر. وأما في المنفي بما او إن فلأن الاولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تخطأها الاداة الى ما بعدها. ولذلك يبنى الماضي بعدها على مضيه والمضارع على تعينه للعال * وأما في الفعل المقترن بقد فلأنها تجعل الماضي متحقق المضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال. وتفيد التقليل في المضارع وهن من معاني الإنشاء فيشبهه الافعال الطلبية * وقد تحذف هن الفاء في الضرورة كقول الشاعر
 فمن لم يمت في اليوم لا بد أنه سيعلفه جبل المنيّة في الغد

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر. وندر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها وإلا استمتع بها * واعلم ان حرف الشرط المذكور يشتمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيتناول إن وسائر الادوات المتضمنة معناها. وهو يؤثر في لفظ معموليه بالجزم وفي معناها بالتخليص الى الاستقبال * وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في المضارع نحو وان تعودوا تعد. ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عوقب. وأما في الجواب فقد يكون تأثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول. او معنى فقط كما في المثال الثاني فانه في معنى يعاقب. وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة الى ربطه بالفاء * فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب الربط * وقد ضبط بعضهم التزام الربط بكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو ضابط مطرد فعليك بالاستفراء
 وربما قدّر ما الفاء اقتضى كالمبتدأ فالرفع معها قرصاً

اي انه قد يقدر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل الجواب جملة اسمية. وحيث انه يجب ربطه بالفاء لانه قد تعاضى عن تأثير اداة الشرط فيه. ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للمبتدأ المذكور نحو ان تزني فأكرمك

بالرفع اي فاننا اكرمك . وقس عليه * وكذلك قد نُقدِّر قد مع الماضي فيربط بالفاء كما يربط مع ذكرها نحو ان كان قبيصة قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت * فان لم يكن معها شيء لا يمنع تأثير الاداء لانظاً ولا نقدراً امتنعت الفاء . وذلك يكون في الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صدر ظفر . والمضارع المنفي بلم نحو من حرص لم يتدبم * واما المنفي بلا فان جعلت لنفي المستقبل يربط بالفاء مرفوعاً على نقدبر المبتدأ كما مر نحو فمن يؤمن بربيه فلا يخاف نجساً ولا رفقاً اي فهو لا يخاف . وان جعلت للمجرد النفي امتنعت الفاء لامكان تأثير حرف الشرط فيه فيجزم نحو وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقدِّر هنا لا يكون الا ضميراً كما رأيت . فان كان ضميراً غيبية ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قمت فيقوم زيد جعل ضمير الشأن لتصحح المعنى

وَإِنْ أَنَّى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَأَجْزَمُهُ أَوْ أَنْصَبَ قَصْدًا نَ وَفِي الْمَضَارِعِ الْمُقْتَرَنَ بِالْفَاءِ قَبْلَ الْجَوَابِ نَحْوُ تَرَزُّوْا فِي تَعَدِّي تَنِي أَكْرَمَكَ جاز فيه الجزم عطفاً على لفظ ما قبله او محلاً والنصب على إضمار أن المصدرية * فان وقع بعد الجواب نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه بحاسبتكم به الله فيغفر لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستئناف فجمع فيه الالوجه الثلاثة * وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو نحو انه من يتقى وبصبر فان الله لا يضع اجر الحسنين . ونحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه بعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية * واقوى هذه الالوجه الجزم واضعها النصب * واعلم انهم اجازوا إضمار أن في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستنهام ونحوه * ولم يجزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصح قبل استيناف الكلام . واجازوه بعضهم مع الواو على ان الفعل خبرٌ لمحذوف والمجمله حالٌ ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرِبُطُونَ جُمْلَةً أَسْمٍ إِذَا لِقَاءَهُ كَأَلْفَاءٍ مَعَ إِنْ وَإِذَا وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ ذَاتِ خَبَرٍ وَلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ أَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا النجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضائها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل

عليها ناصح * وعلى ذلك نعين الفاء في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو
فما زيد بقائم . وان غاب زيد فان عمرا حاضر * ونعاقبها اذا في غير ذلك بشرط ان
تكون الاداة ان لانها ام الباب نحو وان نصيهم سببة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون .
او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون *
ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقِدْرَ الشَّرْطِ بِانْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّبًا جَوَابَهُ كَأَسْأَلٍ تَجِبُ
وَجَازَ غَيْرَ الْمُحْضِ إِذْ لَيْسَ هُنَا كَأَلَنْصَبِ سَبْكَ مُصَدَّرٍ تَعِينَا

اي ان الشرط يقدر بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمة ان
تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها ام الباب كما علمت فلا يقدر غيرها عند الحذف . وان
يكون الطلب المذكور مسببا لجواب الشرط المقدر لينأى معه تقدير الشرط المحذوف .
ومن ثم يجوز ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح وعليه مثال النظم فان قدبره
اسأل فان نسأل تجب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد تسلم وهل تزورني احسن اليك
وهلم جراً * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب اذا لا
مقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يقال صه احدثك ونزال انظر ك ورزقي
الله ما لا اصدق منه وحسبك الحديث يتم الناس وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف
الجواب المقرون بالفاء * فان لم يكن الطلب مسبباً للفعل نحو ذرهم في خوضهم يعبون
ضعف الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه
يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع
كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجوز الجواب بعد هذا كما لا يجوز بعد ذاك *
ويشترط في النفي ان يكون الشرط المقدر بعده متنبهاً ليكون الجواب مرتباً على النفي
المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم .
وضابطه ان يصح تقدير ان قبل لا الناهية على جعلها نافية كما ترى فلا يقال لا تدن من
الاسد تهلك اذا لا يصح ان يقال ان لا تدن منه تهلك * والشرط المقدر بعد الطلب
الجامد يؤخذ من لفظ مرادفه المشتق فيكون التقدير في قولك صه احدثك ان تسكت
احدثك . وقس نظائره عليه

وَعَاذَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى مَقْدَمًا كَالْعَبْدِ حُرِّانٍ وَفِي
وَمَا بِهِ أَخْبَرَ عَمَّا قَدِمَا فَوَجَبَ اَلْحَذْفُ لِذَلِكَ مَعَهُمَا

اي انه يعْتَاض عن الجواب الذي شرطه فعل ماضٍ بما يتقدّم اداة الشرط من جملة يكتفى بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبر عن اسم سابق نحو انا ان شاء الله لمهتدون * وانما اخص ذلك على الاصحّ بكون الشرط ماضياً ليكون على وجه لا يظهر فيه عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشتمل ما كان ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنى نحو سئتم ان لم تفعل . وحينئذ يكون ما اعتض به عن الجواب دليلاً عليه فيقدر من مثل لفظه الا انه لا يجوز التصريح به في المسئتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسْمُ اِنْ لَمْ يَلْحَقَا ذَا خَيْرٍ اُحْيِبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يَرْجِحُونَهُ لِاِنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدما ما يطلب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوه جعل الجواب للسابق منها فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يقيم زيد والله اثم والله ان جاء زيد لا كرمته * واما ان تقدمها ما يطلب الخبر فيرجح بعده جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خبراً وهو عمدة في الكلام بخلاف القسم فانه يساق لمجرد التاكيد . فيقال زيد والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضربه بالمجرم فيها جميعاً * وقيل لا يختص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعليق المعنى عليه بخلاف القسم * واعلم ان ان قد تستعمل بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فنستغني عن الجواب نحو زيد وان كثر ما له بخيل . ومنه قول الشاعر

وان الكئيب الفرد من جانب الحى الحى وان لم آتو لحيب

ويقال لها حينئذ ان الوصلية * ويكثر حذف شرطها وجوابها المنين بلا كليهما نحو ان زرتني ازرّك والافلا . او احدهما نحو زرتني والاعنّب عليك . فان كان لك عذر فلا . اي وان لم تزرني فلا ازرّك وهلمّ جرّاً * وقد يحذف الشرط معها بدون لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مرّ في بابها كقولهم المره مجزئي بعلمه ان خيراً من خبير . اي ان كان

خبراً * وندر حذفه مع غير ان مقترناً بلا كقول بعضهم من بَسَلَمَ عَلَيْكَ فَسَلِمَ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فِلا نعباً به . اي وَمَنْ لَا يُسَلِمُ * فاعرف كل ذلك

وَرَبَّمَا تُجْعَلُ مِنْ مِثْلِ الَّذِي نَابِذَةٌ لِلشَّرْطِ فَأَجْزَمَ أَنْيذِ
وَذَاكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا النَّفْيِ وَهَلْ لِيَمَنْ وَمَا وَأَيُّ طَرَا قَدْ شَمَلْ

اي ان مَنْ قد تُجْعَلُ اسماً موصولاً مجرداً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو من يطلبُ يجِدُ برفع الفعلين وهو من نوادر الاستعمال * فان وقعت هي او ما او اي بعد ما النافية وهل وجب اجراً وُهَنْ هذا المجزى فيقال ما من يقومُ اقومُ معه وهل اي شيء تريدُ تعطيك . وذلك لان ما تختصُ بنفي الحال وهل تختصُ بالاثبات كما سيأتي في المسائل المشورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهنئة الاستفهام فان لا تحتمل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبنى الجزم بعدها وعليه قول الشاعر
وقَدِرْ كَكَفِّ الْفَرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا بَعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ

والهنة لا تختصُ بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبنى الجزم بعدها ايضاً فيقال أَمِنْ نَقْمٍ نَقْمٌ مَعَهُ بِالْجَزْمِ كَمَا تَرَى * واعلم ان من هنا النبيل اذا الفجائية لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيدا فاذا من بزوره بكرمه بالرفع . غير انه قد يُضْمَرُ بعدها مبتدأ فيبنى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصّر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ أَقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فُرْضًا
فَمَا نَفَى جَزْمًا إِلَى الْمَاضِي قَلْبٌ وَغَيْرُهُ اسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة الإعراب . فاقوَضَ للنفي من الجواز وهو لمَّا يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت آنفاً . والنواصب وبقية الجواز مخلصه الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطاً او جواباً انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع . وكذلك الجواب لانه مرتبٌ عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معني مجزوماً محلاً * وبهذا الاعتبار لا تؤثر ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تغير معناه

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الاحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لِيَسْبَهُ تَمَّ الْحَقُّ مَوْصُولَةً بِاسْمٍ إِذَا لَفِئِي بَقِي

اي ان ما النافية تلحق بليس في العمل لانها قد اشبهتها شيئاً تاماً وذلك في جمودها وكونها لئفي الحال واستعمالها مع المعارف والتكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة الباء في خبرها * والمشهور في عملها اربعة شروط. الاول والثاني ان لا يتقدم خبرها ولا معموله على اسمها لانها لا تقدر على التصرف في معمولاتها لضعفها * والثالث ان لا تزداد بعدها إن لانها لا تقوى على العمل مع الفصل * والرابع ان لا ينتقص نفي خبرها بالآلان ذلك يقتضي ايجابية فتخرج عن مشابهة ليس * وكل هذه الشروط تدخل تحت الشرطين المذكورين في الظم * فان استوفيت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيد قائماً. والآهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامك عمروٌ ضاربٌ وما زيدٌ الأشاعرٌ وما إن عمروٌ كرمٌ برفع الجزء بين مبتدأ وخبراً * غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها

بمعمول الخبر اذا كان ظرفاً لثمة الاعداد به وعليه قول الشاعر

بأهبة حزمٍ لئذ وان كنت آمناً فما كل حينٍ من توالي مؤاليا

بخلاف غيره فان الفصل به يبطل عملها بالاتفاق وعليه قول الآخر

وقالوا تعرفها المنازل من ميني وما كل من واني ميني انا عارف

واعلم ان اعمال ما لغة اهل الحجاز وبنو تميم بهلونها مطلقاً لانها لا تختص بقبيلى كما هو

القياس. ولذلك تُلَقَّبُ العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يَنْقَضُ نَفِيَهُ رُفِعَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعَ

اي انه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يرفع كل ما انتقص نفيه من متعلقاتها. وذلك يكون في الخبر كما مر. وفي المبدل منه اذا وقع بعد الانحوما زيد شيئاً الاشي لا يعبأ به. وفي المعطوف عليه ببل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالسٌ وما عمروٌ مقياً لكن راحلٌ. وذلك على اتباع البديل محل الخبر قبل دخول ما. وقاويل المعطوف خبراً

لمبتدأ محذوف أي بل هو جالس ولكن هو راحل * ويجوز في ما بعد ألا ينصب على الاستثناء فلا يكون في شيء ما نحن فيه * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باضمار المبتدأ قبله *
فندبر

وَأَحَقَّ الْقَوْمُ بِهَا إِنْ تُمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غُلَامٌ مُقْبِلًا

أي أنهم المحفل إن النافية بما في العمل لمسابتها إياها في نفي الحال وهي لغة أهل العالية . وعلى ذلك قولهم إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية . وقول شاعرهم إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بآنٍ يبقي عليه فيجذلاً والغالب في استعمالها أن يقتن خبرها بلا نحو إن هذا الأملك كريم . غير أنه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت * ومن هذا القبيل لا النافية . غير أنها أخطرتة منها لضعف شبهها بليس لأنها لنفي الاستقبال أو للنفي المطلق فتكون المشابهة بينها في مجرد النفي فقط . ولذلك أعملت في التكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظر لأن النكرة أضعف من المعرفة . وهي لغة أهل المحجاز أيضاً وعليها قول الشاعر
تَعَزَّ فَلَاشِي لَا عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَّرَ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وَجَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَأَغْيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

وقبل أنه لم يُسمع إعمالها إلا في الشعر كما رأيت * والغالب في خبرها أن يكون محذوفاً كما في قول الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ

أي لا برّاح لي * وأعلم أنه يُعتبر في إن ولا من الشروط ما اعتير في ما . وانتقاص نفي الخبر يبطل عمل الجميع إذا كان بنفسه إلا . فان كان بما هو بمعناها لا يبطله ويكون هو المعمول حينئذٍ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمرو سوى كاتب ولا كاتب غير قارئ *
وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزِيدَتِ النَّاءُ عَلَى لَا فَسَقَطَ إِسْمٌ وَفِي الزَّمَانِ أُعْمِلَتْ فَقَطَّ

أي إن الناء زيدت على لا فصارت لات وحينئذٍ التزموا حذف اسمها لأن الناء قد

صارت كالفاصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحو ولات حين
مناصٍ بالنصب في قراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان
العرب * ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليبدل بالثابت منها على
المحذوف . ولم يعيّلوها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رأيت او ما يرادفه
كالساعة والوان ونحوها في الصحيح وعليه قول الشاعر

نديم البغاة ولات ساعة مندمٍ والنجي مرتعٌ منتغيه وخيمٌ

وذلك لان اسماء الزمان ايسر نائراً من غيرها فسهل عملها فيها * وللحاجة في هذا المقام
كلام طویل اقتصرنا منه على ما ذكر وهو المعول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ يَا نَفِيَّ لَا يَجْنِبُ فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ

وَهِيَ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا تَعْبًا بِمَنْ عَيْنٌ مَعَهَا الْأَوْلَا

اي ان لا تحتل ان تكون لنفي الواحد خصوصاً او لنفي الجنس عموماً . وهو احق بها لان
النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحتل الامرين فلا
يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل ان كما سيأتي * فاذا قيل لا رجل في
الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان
يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا

نافية للوحدة

فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لِالِنْفِيِّ الْجِنْسِ نَصًّا فَيَعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لنفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما بنى بها عند
إعمالها عمل ليس . ومن ثم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على
ان لانها ترد لناكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد ان لناكيد والمبالغة في الإثبات . ويقال
لها لا الثبوت لانها تبرزى الجنس ما ينسب اليه وتنزهه عنه * واعلم ان لا انما تكون لنفي
الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير

مثنى ولا مجموع. فان كان احدها كانت محتملة لنفي الجنس عموماً ونفي قيد الاثنوية ان الجمعية. فاذا قيل لارجلان في الدار او لرجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة. وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين. فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكَ النَّكْرَةُ اسْمًا مُفْرَدًا تَبَنُّ كَهْمَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عَهْدًا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعلم لا آتفاً قد وقعت اسما لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تبنى على ما هو المعهود في نصبها ليناسب لفظ البناء محل الاعراب. فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤمنات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيها * واختلف في علة هذا البناء والاكترون على ان الاسم المتصل بلا قد ركب معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينها امتنع البناء وهو مذهب سيبويه * واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما سترى وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جر يعرب ما بعدها مجروراً به نحو سرت بلا زاد و غضبت من لا شيء. وذلك لامتناع بناؤه حينئذ لان حرف الجر يطلب الاسم متصلاً به فتكون لا معترضة بينها كالزائدة لإفادة النفي.

وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعُهُنَّ السَّالِمَ أَفْتَحَ إِنْ تُرِدُ وَقِيلَ تَنْوِينٌ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً لباب المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات. وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب

واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه كيون مسلمين لا كتنوين رجل فلا ينافي البناء. وعليه

يروى بها قول الآخر

لا سابقات ولا جأ وآء باسلة نبي المون لدى استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصَبَ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذْ يَأْتِي الْبِنَاءُ وَقَدْ يَعْزُ حَذْفُ تَنْوِينِ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبّه به يُنصبُ مُعرَّباً لكرهتهم تركيب ثلاث
كلمات فيقال لا غلامٌ سفيرٌ حاضرٌ ولا طالباً عالماً موجوداً بالنصب فيها لنظماً * وقد
يحمل المشبّه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حُبل عليه في الاعراب فيقال
لا طالبٌ عالماً بلا تنوين كما يُقال لا طالبٌ علمٌ ليجري الباب كله على نسي واحد. وهو
مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانعٌ لما اعطيت ولا مُعطي لما منعت * واعلم ان
المفرد ايضاً قد يُعطى حكم الاضافة في الاعراب ونزع التنوين ونحوه مُصرحاً معه باللام
كقولهم لا ابالة ولا يدئي لك في هذا. ولا يكون ذلك الا مع اللام لانها ركن الاضافة فلا
يقال لا أباً في الدار. ويُشترط في متعلقها ان يكون صفة للاسم لا خبراً عنه ليكون مُتسبباً
له كالمضاف اليه. والخبر محذوف كما في المثال الاول اي موجوداً او مذكوراً كما في المثال
الثاني. فان عمل خبراً قبل لا ابالة ولا يدئن لك باسقاط الالف واثبات النون *
وهو عند الأكثرين مقصورٌ من المفردات على الاب كما مر. والآخر كقول الشاعر
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى العيني بغير سلاح
وشائع في المثني والمجموع على حده قياساً فيها كقولهم ثوبٌ لا كئي له وقولك لا كائني
للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ اَنْتَهِيَا مَعَهَا فَتُلغى عِنْدَ فَصْلِ اَبَدَا
وَحَيْثُ تُلغى جِي بِهَا مُكْرَرَةٌ فِي الْفَصْلِ اَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ النَّكْرَةِ

اي انه يُشترط في كل ما ذُكر من المفرد وغيره ان يكون متصلاً بلا كما رأيت فان
فصل بينهما وجب الِغَاءُها * وحيثما أُلغيت وجب تكرارها ايضاً. وذلك انما يكون عند
الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة. فيقال لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ
ولا زيدٌ عندنا ولا عمرٌو بالرفع فيها * أما الِغَاءُ فللفصل مع النكرة وانتفاء الجنسية
مع المعرفة * وأما التكرار فع النكرة ليكون عوضاً عما فاتها من المباشرة لها ومع المعرفة
ليكون التعدد قائماً مقام الجنسية * واعلم ان اسم لا قد يقع معرفة في تأويل النكرة. وذلك
يكون غالباً في الأعلام التي اشتهرت مُسمياتها ببعض الصفات نحو لا حاتم في عصرنا اي

لا كرم حاتم. وعليه قول الراجز

لا هَيْمَ اللَّيْلَةَ لِلطِّيِّ وَلَا فَيَّ الْاَبْنَ خَيْبِرِي

اي لا حادي حسن الحدا * وقد يراد بالعلم الواحد من مسميات كقول الشاعر
وتبكي على زيد ولا زيد مثله بري لا من المحي سليم الجوائح
اي لا واحد من الزبود. وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحَ كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلًّا أَوْ أَرْفَعُ وَالْخِلَافَ اسْتَعْمِلِ
وَالثَّانِي أَنْصَبَ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَ وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعُ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

اي اذا تكرر لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز فصح
الاسمين ورفعها. وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس. وجاز نصب الثاني مع فتح الاول *
فان عطفت على المنفوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع فيقال لا حول
وقوة ينصب قوة ورفعها. وقد روي بالوجهين قول الشاعر
فلا أب وأبنا مثل مروان وأبنته اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

ويمنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان النسخ في هذه المسئلة يكون
على البناء مطلقاً. والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من
معنى الابتداء قبل دخولها. والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار منسوخاً
بها. وهو اضعف الواجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة * واما الرفع الذي ليس بعد
النسخ فعلى الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ. ويحتمل ان يكون في ثاني المرفوعين
بالعطف على اولها * وكل ما رُفِعَ او نُصِبَ بعطف مصاحباً لا تكون لا المصاحبة له
زائدة لتأكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند المحجاز بين اذا كان معلوماً نحو لا بأس
اي لا بأس عليك. واكثر ما يذفونه مع الانحولا اله الا الله اي لا اله موجود * واختلف
حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يرفع بدلاً من اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما
عرفت * واجازوا نصبه على الاستثناء لينة التمام قبله على ما مر في باب الاستثناء *
ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ أَنْصَبِ مَعَهَا أَوْ أَرْفَعِ مُطْلَقًا فِي الْمَعْرَبِ
اي فان قيد الأفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلام سفي ولا جارية
حصري لنا. او اخص باحدها دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفي عندنا او لا غلام
سفي ولا جارية لنا ينصب المعرب اي الغير المفرد او يرفع مطلقاً. فيجوز ان يكون كل

واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً له . وذلك مع تكرار لا
كما رأيت * فان لم تنكر رنحو لا غلام سفير وجارية حَضِرْ لنا جاز نصب الثاني مع نصب
الاول وامتنع مع رفعه * واما المفرد فيجوز فيه النفع والرفع مطلقاً . والنصب في المعطوف
منه على منصوب * وكل ذلك يجري على التوجيه المذكور آنفاً فعليك بالمراجعة

وَالنَّعْتُ مِثْلُ الْعَطْفِ مَعَهَا إِذْ وُصِلَ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِّلَ

اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا . فيجوز
في المفردة منها النفع وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والنفع اعراب في اسلم المذاهب
وانما لم تُنَوَّن طلباً للمشاكلة . وكل ذلك بالتبعية لعل الموصوف بعد دخول لا او قبلة
على ما عرفت . فيقال لا رجل كريم في الدار بالوجه الثالثة . ولا رجل حسن الوجه او
راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع * واما المنفصلة عن الموصوف فجري مجرى المعطوف
بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً وبتنوع فتح المفردة منها لعدم الداعي
الى المشاكلة . فيقال لا رجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلاماً لنا حسن الوجه او راكباً
فرساً بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام
سفير جميلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك

وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعَ دُونَ فَتَحَّ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَهْلًا

اي ان البديل الصالح لعل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب
باعبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً بالاسم
او منفصلاً عنه فانه ينصب او يرفع بأسره * واما اذا لم يكن صالحاً للعل فيه نحو لا احد
زيد ولا عمرو وفيها فيتعين رفعه لانهما لا تعل في المعارف كما علمت

وَأَعْلَمُ بَيَانَ لَا كَمَحْضِ النَّفْيِ مَعَ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذْ تَعَّ

اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لا تزال جارية على جميع الأحكام التي كانت لها
في حالة النفي المحض بناء على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يعتبر إخلاصه
بتعقيق النفي * غير انه تارة تبقى كل واحدة منها على معناها كقول الشاعر

أَلَا أَصْطَبَارَ لَسَلِمَى أُمُّهَا جَلْدٌ إِذَا لَأَقِي الَّذِي لَأَقَاهُ امْثَالِي

وتارة يراد بهما التوبيخ كقول الآخر

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ
 وَنَارَةُ التَّمَنِّي كَقَوْلِ الْآخِرِ
 أَلَا عُمَرُو لِي مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَنَا تِ يَدِ الْعَقْلَاتِ
 واعلم انه يجوز إلحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا يتمي فيو من جميع مواقعها لان ذلك
 لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مر . فنذكر

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضِعُ مَا اشْتَقَّ وَرَدَّ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَّانٌ مَا جَبَدُ
 وَمَا لِتَقْرِيرٍ بِهِ يُوكَّدُ وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يَقْصَدُ
 وَمَا بِحَرْفٍ فَأَدَعَهُ عَطْفَ النَّسْقِ وَالْكَلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقُ

اي ان التابع الذي يوضع متبوعه ان كان مشتقا نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت . او
 جامدا نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف البيان * والذي يقرر امر متبوعه نحو جاء
 الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرف نحو جاء زيد اخوك هو البدل .
 والذي يتبع ما قبله بواسطة حرف نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق * وكل ذلك
 يتبع ما قبله في الاعراب مطلقا . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكْرَةِ خَصِصَ بِالصِّفَةِ
 اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون الا اسما . ويختص
 الاسم المنعوت بكونه ظاهرا لان ضمير المحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى ما يوصف

به وضمير الغائب محمولٌ عليه طرداً للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفةً كان النعته فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيدٌ التاجر . او نكرةً فللتخصيص وهو تليل الاشتراك نحو جاء في رجلٍ عالمٌ * وقد يكون النعته مجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو مضى امس الدابر . او الترحم نحو اللهم انا عبدك الذليل * وقد يكون لبيان الواقع فقط مجرداً عن

الاعراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذلُ أن رحلتنا غناً وبذاك خبرنا الغرابُ الاسودُ

قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر

كم عاقلٍ عاقلٍ اعيت مذاهبه وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا

وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وَهُوَ بِضَمِيرِهِ الرُّبُطُ اقْتَضَى وَصفاً عَلَيْهِ بِاسْتِقْطَائِي قَدَقَضَى

وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ وَنَحْوُهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ مَعْنَى حُبَلًا

اي ان النعته يقتضي ان يرتبط بضمير المنعوت لانه حكمٌ عليه فلا بد له من ذلك لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقتضي بكونه مشتقاً كما رأيت أننا لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدثٍ وصاحبه وهو اسم الفاعل والمنعول والصفة المشبهة وأفعال التنزيل * وأما قولهم شاهد عدلٌ فمحمولٌ على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادلٌ وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير مضافٍ محذوفٍ اي صاحب عدلٍ وهو مذهب البصريين * واعلم ان المصدر المنعوت به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاء هو على قميصه بدمٍ كذيبٍ اي كاذبٍ . وعليه مثال النظم كما رأيت * وقد يكون بمعنى المنعول نحو رجلٌ رضى ومحدثٌ ثقة اي مرضيٌ وموثوقٌ به * ولا يكون الا ثلاثياً غير ميميٍّ ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيكون مفرداً مذكراً مع الجمع جريباً على اصله وهو مقصورٌ على السماع

وَأَشْبَهُهُ الْمَشْتَقُّ لَفْظاً مَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى كَأَلْفَتِي هَذَا أَفْتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقةً فيجوز النعته به كاسماء الإشارة غير المكانية نحو الفتى هذا ابي المشار اليه او الحاضر * وأما

المكانية فلا تقع نعته بانفسها لانها ظروف وانما النعته بمتعلقاتها * ومن هذا القبيل ذوق
بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب واسماء العدد واسم الجنس الفاعل بسماءه معنى
يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجلاً نيمياً اي منسوباً
الى نيم . ومررت برجل ثلثة اي معدودين بهذا العدد . وعندي رجل أسدي شجاع *
ويُقاس على اسماء الاشارة الاسماء الموصولة المصدرة بالالف واللام لان الذي قام مثلاً
بمنزلة الفاعل . وعلى ذي الصاحبية ذو الطائفة لاتحادها في النظم . وعلى المنسوب بالياء
المنسوب بالصيغة كعطار لاتحادها في المعنى * ومما يُنعته به من الجوامد ما التي يراد بها
الإبهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمير ما جدعٌ قصيرٌ أنفه اي
لأمير من الامور * وقيل قد يراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمت على اقامة ذي صباحٍ لأمير ما يسود من يسود

اي لأمير عظيم . وهي على الصحيح اسمٌ تُنعته به النكرات خلافاً لمن ادعى لها الحرفية . ولا
يُنعته بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجمادى بالاجمال * واعلم ان الاصل في النعته
ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يُقال له المحبتي * وقد يدل على
معنى في متعلق المنعوت كما سنرى وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النِّعْتُ فِي الْمَعْنَى لَهَا بَعْدُ كَجِدِّ الْغَضِّ مَرَعَاهَا حَمِي
وَكَكُلِّهِ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ
لَكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْاَفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْاَضْدَادِ

اي ان النعته قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مرَّ ويُقال له السببي لانه يتعلق
في المعنى بما هو من سبب المنعوت اي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل
الكرم ابوه وعليه مثال النظم كما رأيت * وكله يكون بحسب ما قبله في التعريف والتنكير
مطلقاً . وأما في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتأنيث فيجري مجرى
الفعل الذي يقع في مكانه * فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابقت في كل ذلك كما يطابقت
الفعل فيقال جاءني رجل كاتبٌ ورجلان كاتبان ورجالٌ كاتبون وامرأةٌ كاتبةٌ
وامرأتان كاتبتان ونساءٌ كاتبات كما يُقال رجلٌ يكتب ورجلان يكتبان وهلم جرا . ما
لم يكن مما يشترك فيه المذكر والمؤنث كصبور وجرير وعالمة فلا يتغير عن لفظه في

التذكير والتأنيث * وان رفع سببها الظاهر مطابق ذلك المرفوع في التذكير والتأنيث
والافراد ولم يطابقه في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجلٌ ذاهبٌ غلامه
وذاهبٌ غلاماه او غلامته وذاهبه جاريتاه او جواريه كما يقال يذهب غلامه ويذهب
غلاماه وهلم جرا * وكذلك اذا رفع ضميره البارز نحو جاءني غلاما ك الضار بهما أنت
وقس عليه فلا بُدَّ ولا يُجمع الأعلى لغةً يتعاقبون كما مر في بحث الفاعل * غير ان الجمع
المحظور انما هو جمع السلامة واما جمع التذكير فجاز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن
موازنة الفعل * واختلف في الترجيح بينه وبين الافراد ولعل الآوجه ما ذهب اليه بعض
المحققين من انه ان كان المنعوت جمعاً كمررت برجال قيام عيديم فالتكسير اوضح وان
كان مفرداً او مثني فالافراد اوضح * واعلم انه يجوز في النعت فضلاً عما ذكر كل ما
جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة

وَنَعَمْتُوا بِجَهْلَةٍ مِثْلِ الصَّلَةِ لِنِكْرَةِ بِنِكْرَةٍ مَأْوَلَةٍ

اي انهم ينعمون بجهلة مثل جملة الصلوة في كونها خبرية مشتقة على ضمير يعود الى المحكوم
بها عليه . وهي تختص بالنكرة على تأويلها بنكرة نحو لبيت رجلاً يركض ابيه راكضاً وقس
عليه . واما قول الشاعر

ولقد امر على اللثيم يسبني فأعفت ثم أقول لا يعنيني

فقبل جملة يسبني نعت اللثيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه محلى بلام الجنس وهي لا تفيد
تعريفاً في المعنى لانها لا تقتضي شخصاً بعينه . وقيل هي حال باعتبار صورة التعريف فيه
وهو الارحج * ولا تقع جملة النعت انشائية فلا يقال عندي رجل هل تعرفه ولا عندك
غلام ليتة كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب وذلك لا يكون الا بما
يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع ولذلك لا يصلح له
بخلاف الخبر كما علمت في بابي * واعلم انه اذا نعت بمنرد وجملة يقدم المفرد لانه الاصل
فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . ونذر تقدم الجملة نحو هذا كتاب اتزلناهُ مبارك

وَبَيْنَ مَنَعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فَصِلَ مَا لَمْ يَكُ النِّعْتُ لِمِهِمْ جَعِلَ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لقسّم لو تعلمون عظيم . ما لم يكن
النعت لهم نحو مررت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب المهتم لما يوضحه فنشد

الملازمة بينها * وإعلم أنهم يفاضلون بين النعته والمنعوت بلا وإما فيلتزمون تكرارها بين النعوت التالية معطوفين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد ولكل نفس أجل
إما قريب وإما بعيد . وهو كثير في الاستعمال

وَنَعْتُ مَا عُدَّ تَقْرِيْقًا عَطْفٌ بِالْوَاوِ حُسْمًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفُ

اي ان نعته المنعوت المتعدد وهو المثنى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفریقاً له نحو عندي رجالان قسي وتميي وثلاثة رجال شاعر وكاتب وفقية . بخلاف المثنى فانه يستغنى بتثنيته وجمعه عن تفريقه نحو مررت برجلين فاضلين ورجال فضلاء * وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول

الشاعر

إلى المَلِكِ القَرَمِ وَأَبْنِ الهَامِ وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ فِي المُرْدَحَمِ

ولا يكون العطف مع المتعدد إلا بالواو لافادتها مجرد الجمع . وإما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والأجاز العطف بجميع الحروف الأختى وأم . ومنه قول الشاعر

يَالْهَفَ زَبَابَةَ للحرثِ آلِ صابِحِ فالغائمِ فالآتبِ

وُستثنى من هذه المسئلة نعته اسم الإشارة المثنى والمجموع فلا يقال مررت بهذين الطويل والصغير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفقير على سبيل النعته وإنما يقال على

سبيل البدل او البيان

وَجَازَ قَطْعُ النِّعْتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَالنِّعْتِ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ
وَأَخِرُ المَقْطُوعِ عَمَّا يَتَّبِعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سَبَاقِ يَقَعِ

اي انه يجوز قطع النعته عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للمنعوت كالنعته الذي يراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على إضمار مبتدأ نحو هو . ونصبه على إضمار فعل نحو أعني * وإما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين المنعوت نحو الحرث الخزومي . او تفريره نحو ضربة واحدة . او رفع إبهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الجيم الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه منزل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد * وهذا يشمل ما كان نعته واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء

الحرث الخزومي الكرم يقطع الاخير. فان كان كله غير لازم جاز القطع فيه كله نحو
 الحمد لله الغني الحميد * واذا أتبع بعض النعوت وقُطِعَ بعضها وجب تأخير المنطوق عن
 المتبع لئلا يتشوش سياق الكلام بانقلابه من إعراب الى آخر ثم الى آخر
 وَتَقْتَضِي التَّكْرُرُ مَخْصِيصًا فَلَا يَقْطَعُ نَعْتٌ جَاءَ مَعَهَا أَوْلًا

اي اذا كان المنعوت تكرر تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه
 لانه اذا قُطِعَ صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن
 التخصيص * وأما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت
 بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتعبئة الاول. وعلى ذلك

قول الشاعر

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلِي وَشُعْنًا مَرَضِيْعًا مِثْلَ السَّعَالِي
 فانه اكتفى بتعبئة الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي أَخْتِلَافِ عَامِلِينَ أَوْ عَمَلٍ إِقْطَعْ لِمَعْمُولِيْهَا نَعْتًا شَمَلًا

اي اذا اختلف العاملان او عملها يجب قطع نعت معموليها الشامل لما نحو ضربت زيدا
 واكرمت عمرا الفاضلان ورأيت عمرا وقام زيد الكريمين * ولا يجوز الإتيان لانه يؤدي
 الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت
 هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك اذا اختلف العمل والعامل
 واحد نحو ضرب زيد عمرا الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبتيهما * وللقوم
 في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جلّ وقيل طلبا للاختصار * واعلم ان
 من الاسماء ما يُنْعَتُ وما يُنْعَتُ به كاسم الاشارة. وما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كالضمير. وما
 يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كالعلم. وما يُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ كالموصول المصدر بالالف واللام *
 والاشياء التي يُنْعَتُ بها هي الاسم المشتق والجماد المأول به وبعض المصادر والجمل كما
 عرفت * وأما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بتعلقها لا بها كما مر كان يرجع
 الى تلك المتعلقات وهي داخلية في الاشياء المذكورة * وتكثر اقامة النعت المفرد مقام
 المنعوت بشرط ان يكون صالحا لمباشرة العامل نحو وألنا له الحمد أن أعمل سايفات
 اي دروعا سايفات * وقد تجرى الجملة وشبهها هذا الجرى بشرط ان يكون المنعوت

بعض ما قبله كقول بعضهم مينا ظعن ومينا اقام اي منا فريق ظعن وفريق اقام . ونحو
ومنا دون ذلك اي ومنا قوم دون ذلك * وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف
فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يتدر لها موصوف ولا تتحمل ضميراً كالادم المراد به القيد
فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله ادم ولا تقول القيد ادم *
وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عرض عليه بالعشي
الصفات الجياد . وقس عليه

فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمرة كما في قول الراجز
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نعب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير ماوّل
بالمشتق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفة فصار اسماً كالنابغة ونحوه * والغالب
فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه يوضحه ببيان حقيقته فيكون كالتعريف له كما في عمر
ابن الخطاب المكتنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها * وقد لا يكون
كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعها معاً * ولا يختص بالاعلام خلافاً لبعضهم فانه يكون
في غيرها ومنه قول الشاعر

والمؤمن العائذات الطير يسميها ركباً مكة بين الغيل والسند

فان الطير بيان للعائذات ولا علمية فيها كما ترى

وهو كنعته وفق متبوع جري معتزلاً في طرفيه الهضرا

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات
غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع
الاحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرة فلا يعطف الضمير
عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعت ولا ينعت به * واعلم انهم اختلفوا في وقوع
عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض

نحو لبست ثوباً جبّةً والأخصّ بيّن الأعمّ . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور المحققين

وَجَاءَ بَيْنَ الْمُجْمَلَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين المجلتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان
لجملة دعا مولا لانها موضحة لما فيها من الإيهام . وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه في
المجمل وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبلى * والنهضة على خلافه فانهم يمنعون ذلك والصحيح مذهب البيانين كما لا يخفى على

ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رِدْفَ الْبَدَلِ

كَمَا أَخِي ذَا الطُّوقِ لَأَعْمَرًا حَيِّ قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان بصرح ان محلّ محلّ المعطوف عليه وهو يقبل الطرح
للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذَا الطوق وهو لقب عمرو بن
عديّ اللخمي . فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المنادى او بدل كلي منه لانه يجوز ان
يحلّ محله باقياً على حكمه فيقال يا ذَا الطوق بالنصب * وكذلك حي قومي الرجال
والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للمتبع او بدل تفصيل منه لانه يجوز ان يقال
حي الرجال والنساء . وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال يا اخي وحي قومي
فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البدل . إما من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمراً
فانه لا يجوز ان يحلّ محلّ الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم المفرد لفظاً في النداء .

وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال والنساء فانه لا يجوز ان يحلّ محلّ
الاول لان ذلك يؤدّي الى ان يكون عمر وفضل النساء * وإما من جهتها جميعاً كما
اذا قيل هندُ جَاءَ زيدٌ غلامها . فان الغلام وان كان يجوز ان يحلّ محلّ زيد لا يقبل
الطرح اذ لا يقال هندُ جَاءَ زيدٌ لفتد الرابط الخلل بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط

صُورٌ شَتَّى يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْبَيَانُ وَيَمْتَنِعُ الْبَدَلُ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَيَا آخِرِنَا عَبْدُ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أَعْيَدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَ نَاحِرِبًا

فان نصب نوفل يعين العطف على عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءً على الضم .

وقول الآخر

انا ابنُ التارك البكري بشر عليه الطيرُ ترقبه وقوعا
فان اقتران التارك بأل يمنع بدلية بشر لا متناع اضافته اليه * ومنها نحو يا زيد المحرك
ويا أيها الرجل عبد الله وأي الرجلين زيد وعمرو اناك وكلا اخويك بكر وخالد في
الدار. فان كان ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء على مصحوب آل
وجعل العلم تابعا لأي المبهمة وإضافة أي الاستفهامية الى معرفة مفردة وإضافة كلاً الى
المفرد وكل ذلك لا يجوز. وأما قول الشاعر

كلاً اخي وخليلي واجدي عَصُداً في النائبات وإمام الملمات
فشاذاً لا يلتفت اليه * واذا قيل يا سعيد كُرُزفان جعل التابع بياناً جاز فيه الرفع والنصب
كما يجوز في النعت وعلى كليهما يمنع جعله بدلاً لاقتضائه البناء على الضم. فان كان غير
منصرف نحو يا سعيد احمد جاز جعله بدلاً على اتباع اللفظ لكونه حينئذ مضموماً غير متون
وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب * واعلم انهم ذكروا فروقا كثيرة بين عطف
البيان والبدل. منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وانه ليس في نية إحلاله محل الأول
ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة أخرى. ولا يجوز فيه القطع ولا يكون
ضميراً ولا تابعا لضمير ولا فعلاً ولا تابعا لفعل ولا بخالف متبوعه في التعريف والتكبير.
وان متبوعه لا يكون في نية الطرح ولا جائز الحذف بخلاف البدل في الجميع * وهي
الفروق المسئلة عند الجمهور فاحفظ بها وباللهداية

فصل

في التأكيد

يؤكد اسم ليجاز بمنزل في نسبة أو في عموم قد سهل
والنفس والعين لتقرير النسب مع ضمير له به الربط وجب
وللعوم مع كل وكلا كلنا كذا أجمع منه قد خلا

أي ان الاسم يؤكد لسبب مجازي يمتثلة الكلام في نفس النسبة اليه او في عمومها الشامل
لجميع افراده * والاول يكون بالنفس والعين مضافين الى ضمير الاسم المؤكد بهما
ليربطهما به. والثاني يكون بكل وكلا وكلنا مع الضمير المذكور وأجمع بدونه. فيقال جاء
الامير نفسه وابنة الخليفة عينها والنوم كلهم والرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها والمجيش

أَجْمَعُ دَفْعًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ رَسُولٌ مِنْ نُسَيْبِ الْحِجِيِّ إِلَى ذَاتِهِ أَوْ بَعْضٌ مِنْ نُسَيْبِ
إِلَى كَلِمَةٍ وَلَكِنْ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ * وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ قَدْ تُعْجَرَانِ بِنَاءٍ زَائِدَةٍ
نَحْوَ جَاءَ * الْأَمِيرُ بِنَفْسِهِ فَيَجْرِي عَلَيْهَا أَعْرَابُ الْمُتَّبِعِ مَحَلًّا * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِهَا جَمِيعًا بِشَرْطِ
تَقْدِيمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ نَحْوَ جَاءَ * الْأَمِيرُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ لِأَنَّ النَّفْسَ تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ بِالْحَقِيقَةِ
وَالْعَيْنَ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِالْمَجَازِ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِجَمِيعِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فَذَاكَ حَيٌّ خَوْلَانٌ جَمِيعُهُمْ وَهَيْدَانٌ

وَكَذَلِكَ بِعَامَّةٍ نَحْوَ جَاءَ * الْقَوْمُ عَامَتُهُمْ وَكَلَاهَا مِنْ نَوَادِرِ الْأَسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ اغْتَفَلَهَا أَكْثَرُ
الْمُصَنِّفِينَ

وَأَكَّدُوا ضَمِيرَ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمَنْفَصِلِ

أَيُّ أَنَّ ضَمِيرَ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُريدَ تَأْكِيدُهُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ يُؤَكَّدُ قَبْلَ ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ
الْمَنْفَصِلِ فَيُقَالُ زَيْدٌ جَاءَ * هُوَ نَفْسُهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَلْتَبِسُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ نَحْوَ هُنْدُ
ذَهَبَتْ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا . فَإنَّهُ يَوْمُهُ أَنَّ الْمُرَادَ ذَهَابَ حَيَاتِهَا أَوْ بَصَرَهَا فَقَالُوا ذَهَبَتْ هِيَ
نَفْسُهَا أَوْ هِيَ عَيْنُهَا دَفْعًا لِهَذَا الْإِتِّبَاسِ . ثُمَّ حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ بَقِيَّةَ الصُّورِ طَرْدًا لِلْبَابِ * وَلَمَّا
كَانَ هَذَا الْمَذْهُورَ لَا يَتَأَنَّى مَعَ الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ وَلَا مَعَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْمُتَّصِلِ وَلَا فِي تَأْكِيدِ
الشَّمُولِ لَمْ يَشْتَرَطُوا ذَلِكَ هُنَاكَ . فَيُقَالُ أَنْتَ نَفْسُكَ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَإِيَّاكَ عَيْنُكَ أَرَدْتُ
وَهُنْدُ رَأَيْتُهَا نَفْسُهَا وَمَرَرْتُ بِهَا عَيْنُهَا وَالْقَوْمُ جَاءَ * هِيَ كُلُّهُمْ وَهَلُمَّ جَرًّا . وَأَمَّا مَعَ الظَّاهِرِ
فَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ مُطْلَقًا فَلَا يُقَالُ جَاءَ * الْأَمِيرُ هُوَ نَفْسُهُ وَلَا رَجُلُ الْقَوْمِ هُمْ كُلُّهُمْ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ تَكْمِلَةٌ
لِلْمَوْكَّدِ وَالضَّمِيرَ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ فِي الْأَعْرَاقِ وَالْأَقْوَى لَا يَكُونُ تَكْمِلَةً لِمَا هُوَ أضعفُ مِنْهُ

وَعَزُزْنَا التَّأْكِيدَ بَعْدَ إِجْمَاعِ يَأْكُتَعُ فَاَتَبَعُ فَاَبْصَعُ
وَهُوَ لِكُلِّ تَابِعٍ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرَرِ

أَيُّ أَنَّ التَّأْكِيدَ يَقْوَى بَعْدَ إِجْمَاعِ بَاكْتَعُ وَمَا يَلِيهِ . وَإِجْمَاعُ يُؤَكَّدُ بِهِ غَالِبًا بَعْدَ كُلِّ . وَهِيَ
تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَّبِعِ كَمَا مَرَّ فَيُسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنِ تَكَرُّرِ الْإِضَافَةِ فِي إِجْمَاعِ وَمَا
يَلِيهِ فَيُقَالُ جَاءَ * الْجَيْشُ كُلُّهُ إِجْمَاعُ أَكْتَعُ أَتَبَعُ أَبْصَعُ . وَيُقَالُ لِإِجْمَاعِ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ كُلِّ
وَلَا كَيْعُ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ إِجْمَاعِ * وَجَمِيعُ هَذِهِ الْإِنْفَاقَاتُ غَيْرُ مَنْصَرِفَةٍ لِلوزنِ وَشَبَّهَ الْعِلْمِيَّةُ
لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِالْمَعْرِفِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِإِجْمَاعِ دُونَ

كل نحو فيعزتك لأغويتهم اجمعين . ومنه قول الراجز
 اذا بكيت فقلنتي أربعاً إذن ظلمت الدهر ابكي اجمعا
 ولا يؤكد بتوابعه دونه إلا شذوذاً كقوله
 بالينني كنت صيباً مرضعاً تحملي الذلفاء حولاً أكتعا

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التبعية له لا بالأصالة ولذلك قيل انها الفاظٌ مرتجلة لا
 معنى لها عند انفرادها وإنما تذكر اتباعاً لمجرد التقوية * وإذا اجتمعت هذه التوابع فلا بد
 من تقديم اکتع . وأما اتبع وابع فقد يتساهل في الترتيب بينهما * وأعلم ان ما تعدد من
 الفاظ الناكيد يكون كله تأكيداً للمتنوع لا كل واحد تأكيداً لما قبله * ولا يجوز العطف
 بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الأمير نفسه وعينه ولا جاء الجيش كله واجمع لان
 العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون من قبيل عطف الشيء
 على نفسه * ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي جيء بها لاجله

كذلك جمعاً " وما صرف من جمعهما بكل ما مر قين "

اي ان جمعاً مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتنبها كنعاه وبتعاه وبصعاه وهي
 تتبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعاً كنعاه الى آخره * ويقاس على المفرد منها
 الجمع وهو اجمعون وجمع فجمع توابع كل منها كمتبوعها وبجريان في سائر الاحكام على
 ما ذكر * وأعلم ان اجمعين تخصص بالعقلاء كما هو شأن المجموع جمع السلامة بخلاف
 البواقي فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

" وأعلم بأن كل مع ما يتبع بها لها سوى المثنى تقع "

" والمثنى جعلوا كلنا كلاً والنفس والعين لكل شهلاً "

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخوانها تستعمل لتأكيد ما سوى المثنى وهو
 المفرد والمجموع . غير ان كل تلزم لفظاً واحداً مع الجميع واجمع واخوانها تنصرف بحسب
 متنوعها . فيقال جاء الجيش كله اجمع والكتيبة كلها جمعاً والمؤمنون كلهم اجمعون
 والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحدٍ منها توابعه * وأما المثنى فيؤكد المذكر منه
 بكلاً والمؤنث بكلاً نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلناهما * والنفس والعين يؤكد بهما
 المفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الاطلاق . غير انها تُفردان مع المفرد وتجمعان مع المثنى

والمجموع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان أنفسهما والرجال أعيينهم وهم جراً

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدًا بِالشَّامِلِ تَحْزِينَةً بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ
كجاء قومهم كلهم مساءً وبعث عبدي كله لا جاء

اي ان ما يؤكّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئاً باعتبار ذاته كجاء القوم كلهم . او باعتبار عامله كبعث العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن اثبات المحي به لبعضه دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والربع ونحوها . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعاً نحو اشتريت العبيد كلهم . وقس نظائره عليه * واعلم ان كل

قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكّد فتستغني به عن ضميره كقول الشاعر

كم قد ذكرتك لو اجدى تذكركم يا ائبى الناس كل الناس بالغير

اي يا ائبى الناس كلهم . ولم يسع ذلك الا في الشعر

وَلَيْسَ لِلنَّكْرَةِ مِنْ تَأْكِيدِ إِلَّا بِذِي الشُّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكّد الا اذا كان المؤكّد للشمول والمؤكّد محمّوداً . واكثر ما يكون ذلك في اسما الزمان كاليوم والشهر ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار لان ذلك فائدة للتأكيد في رفعه احتمال الجواز باطلاق الكل على البعض للبا لغة . وقد ورد السماع

به عن العرب كقول الشاعر

تَلَبَّثْ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَفِي إِلَّا عَلَى مَنْحَرٍ

ومنه قول الراجز قد صرّت البكرة يوماً اجمعا . وقوله تخلي الذئب حولا اكنعا كما مر .

وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير اسما الزمان من ذوات الأجزاء

المعلومة المقادير كالدير والدينار ونحوها فيقال انفتحت ديناراً كله واعطيت درهما اجمع *

فان لم يكن كذلك امتنع التأكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال جاء رجل نفسه ولا

صمت زماناً اجمع * واعلم انه لا يجوز حذف المؤكّد لان التأكيد للتقرير والحذف منافي له .

فلا يقال الذي رأيت نفسه زيد اي الذي رأيت نفسه * ولا يتحد تأكيد المتعاطفين ما لم

يتحد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو كلاهما * واختلاف في جواز نحو

اخصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعه لعدم الفائدة في تأكيد اذ لا يكون الاختصاص

الآيين اثنين فما فوق فيكون تأكيد من قبيل اللغوي الكلام * واعلم ان التأكيد ضربان

احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون باللفظ معلومة مخلصاً بالاسماء كما رأيت. والآخر لفظي وهو ما سند كره ولا ينحصر ولا يختص كما ستري

وَأَسْتَعِيلُ التَّائِكِدَ أَنْ يُكْرَرَ لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِرَ مَا

اي انهم استعمالوا التاكيد ايضاً بان يكرر اللفظ بمعناه نفرياً له. ولذلك يقال له التاكيد اللفظي * وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد. او نكرة نحو زيد عالم عالم. والفعل نحو قام زيد. والحرف نحو نعم نعم. والجملة نحو قام زيد قام زيد * غير ان الجملة كثيراً ما تقترن بعاطف نحو اولي لك فاو لي ثم اولي لك فاو لي. ما لم يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوم ان الضرب قد تكرر وقوعه مرتين وهو خلاف المقصود * واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا حرف زائد لا يقصد به العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التاكيد لا على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست للجواب يعاد معه ما اتصل به لانه كالجزم منه. فيقال مررت به به في تاكيد الضمير. وإن زيداً إن زيداً قائم في تاكيد الحرف. ويجوز ان يقال إن زيداً أنه قائم استغناءً بالضمير عن الظاهر * فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوها لا تلزمه إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يَقْوَى بِمُرَادٍ كَمَا فِي نَحْوِ قُبَيْتَ أَنْتَ أَوِ الْتَقَى رَمَى
فَجَاءَ بِالْمَذْكُورِ لِلْمَقْدَمِ نَحْوُ تَقَوْمُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَبَرِّ

اي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما يرادفه ايضاً تاكيداً له نحو قُبَيْتَ أَنْتَ وَذَهَبْتَ اَنَا وَالتَّقَى الْكِتَابَ رَمَاهُ وَاِي نَعَمْ وَهَلَمْ أَحْضَرُ وَمَا اشبه ذلك من المترادفات. ومنه قول الشاعر
فَقُلْنَ عَلَى الْبِرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَبْرِ اِنْ كَانَتْ أُيِّعَتْ دَعَائِرُهُ

وقول الآخر

وَبِكُمْ بَدَأْنَا بِالْكَلْبِ قَتْلَهُمْ وَلَعَلَّنَا يَوْمًا نَعُودُ لَكُمْ عَسَى

ولما كان الاعتبار هنا هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكد الضمير
المقدر بالمدكور نحو قام هو وتقوم انت * وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف حيث امكن
أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اسلس في العبارة والله اعلم

وَالْمُضْمِرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْمَلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمِرٍ قَدْ أَتَّصَلَ

اي ان الضمير المرفوع المنفصل بحتمل ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً او
مجزوراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه مجرداً عن لفظ يعمل فيه بخلاف
المنصوب والمجزور. فيقال قمت انا بطريق الاصالة . ورايتك انت ومررت به هو
بطريق الاستعارة . ومن ثم يستعار له محل النصب والمجرى قضاءً لحق التبعية

وَعَدَّ مَا حَكِيٍّ مِنَ الْإِتْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَاعٍ
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَأَعْلَمُ وَأَحْفِظُ

اي انه قد عد من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإتياع كقولهم فلان هاع لاع اي
شديد الجبانه . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك * قال
الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يقوى بموازته
مع اتفاقها في الحرف الاخير ويسمى إتياعاً . وهو على ثلاثة اضرب . لانه اما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هنيئاً مرثياً . او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى الاول لتعسين الكلام
فظاً ونقويته معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراده كقولهم حسن بسن . او يكون له
معنى متكلف غير ظاهر كقولهم خبيث نبيث من نبت الشراي نبشة . انتهى * وقيل ان
نواع اجمع من قبيل هذا الإتياع اذ لا معنى لها عند انفرادها او لها معنى متكلف *
وهو كالتأكيد المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه
مترد في القياس

فصل

في البدل

يُدَلُّ عَيْنٌ مَا لَتَمْهَيْدٍ جُعِلَ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَشْتَهَلُ

كَمَا لِدَاخُوكَ لَاحَتْ نَارُهُ وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَارُهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتقاته كما رأيت في الأمثلة. فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتقاته. وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له كما رأيت. ويقال للاول بدل الكل وللثاني بدل البعض وللثالث بدل الاشتغال * واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال. او نقديراً نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم. او بما يقوم مقام الضمير نحو قتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود. اي ناره لان آل تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احد الآ زيد فان العبارة تفيد ان المستغنى بعض المستغنى منه فلا يحتاج معها الى رابط * وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه * ولا بد في بدل الاشتغال من ان يدل عاملة عليه دلالة مجهولة بهم منها معناه بطريق الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف. فلا يقال فاض النهر مأثوه ولا اسرحت زيدا فرسه لتعين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِنْ قُرِنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد عن الاول في النائدة كما في قول الشاعر
يا زيد زيد البعلمات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
وذلك لانه اذا ابدل ما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون ابداله عبثاً لعدم حصول النائدة به

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَطَرَحَ الْأَوَّلِ
وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْخَبْرِ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَيَتَصْرِحُ فِيهِ

اي انه ينوي ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو على

نية تكرار الفعل مع الاخ. وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة أخرى * والتابع في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام وإحلال التابع محلة * وأما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن جازاً فيميزون التصريح به لشدة اتصاله بالجزور نحو مررت بزيد باخيك. فان كان البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير الجزور لا يكون الا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضَمِينَا يَبْدُو كَمَنْ يُدْعَى أَزِيدًا أَمَا أَبَا

اي اذا ضمن البدل منه حرف شرط او حرف استفهام يظهر ذلك الحرف مع البدل لكي يوافق البدل منه في تادية المعنى. نحو متى قمت إن ليلاً او نهاراً اقوم وكيف انت اصحح ام سقيم. وعليه مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خُصَّتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض. وتبدل النكرة من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لئلا يكون غير المقصود أو في من المقصود نحو كلاً لتسنعن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للبدل منه في التعريف والتذكير وغيرها ما سترى لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المتبوع وكونه في التقدير من جملة أخرى كما مر. ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجي. بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه. فتدبر

وظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةَ عَنِّي إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكِيدِ مَعْنَى ضَمِينَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدا

أَيَّاهُ . وَيُبَدَّلُ الظَّاهِرُ مِنَ الْمُضْمَرِ الغَائِبِ كَمَا يُبَدَّلُ مِنَ الظَّاهِرِ نَحْوُ رَأَيْتَهُ زَيْدًا وَقَبْلَتُهُ يَدَهُ
وَأَحِبَّتُهُ حَدِيثُهُ * فَإِنْ كَانَ لِلظَّاهِرِ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمُخَاطَبُ لَمْ يُبَدَّلِ الظَّاهِرُ مِنْهُ بَدَلُ الْكَلِّ
فَلَا يُقَالُ رَأَيْتَكَ زَيْدًا لِأَنَّ الْمُبَدَّلَ مِنْهُ حَيْثُ اعْرِفَ مِنَ الْبَدَلِ مَعَ كَوْنِ مَدْلُولِهَا وَاحِدًا
فَلَا يَجُوزُ طَرَحُهُ وَالْقَصْدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ . بِخِلَافِ ضَمِيرِ الغَائِبِ فَإِنْ فِيهِ إِهْبَامًا وَلِذَلِكَ
يَسُوغُ إِبْدَالَ الظَّاهِرِ مِنْهُ * فَإِنْ أَفَادَ الظَّاهِرُ مَعْنَى الإِحَاطَةِ جَازَ إِبْدَالُهُ مِنَ الضَّمِيرِ
الْمَذْكُورِ نَحْوَ اللّٰهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَادِنَا وَآخِرِنَا . وَمِنْهُ

قول الشاعر

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أُزْبِرُوا الْمَنَانِيَا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجرى مجراه في نحو قمت كلكم . فان لم يكن كذلك لم
يجز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور * وأما غير بدل الكل فحاضر عند الجميع ومنه

قول الراجز في بدل البعض

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْإِدَامِ رَجُلِي وَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

وقول الشاعر في بدل الاشتغال

ذَرِبْنِي إِنْ أَمْرِكُ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْتَبَيْتَنِي حَلِي مُضَاعَا

وإنما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحدا كما في
بدل الكل * وإعلم ان ابدال الظاهر من المضمرة انما يكون من البارز دون المستتر فلا
يقال هند تعجبني حسنها * واختلف في نحو جاءني صغيرهم وكبيرهم والاكثرون على انه
بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَإِخْتَلَفُوا فِي مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ وَالْحَكْمُ بِالْحُجُوزِ عِنْدَ الْآكْثَرِ

أي ان النحاة اختلفوا في ابدال المضمرة من المضمرة واكثرهم على جوازها بشرط الموافقة
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورأيتك أياك . وهو مذهب
البصريين * غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتأكيد . وإذا
توافقا في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التأكيد لا يكون الا بالضمير المرفوع
كما علمت * وأما اذا اختلف الضميران نحو رأيتك انت ومررت به هو فيتعين التأكيد

بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالْمَجْمَلُ يَجْرِي مَعَ الْوِفَاقِ بَيْنَهُمَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينهما . وذلك ان يتحد الفعلان في الزمان نحو قام ذهب ويقوم بذهب * وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي الألوفاً متلفاً لما له وعمرو متقى يخاف الله * وان تماثل الجمليتان في الاسمية والفعلية نحو

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّهْدُ . وقول الشاعر

اقولُ له أرحل لا نقيسَنَ عندنا والأفكُنُ في السرِّ والجهرِ مسلماً

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل يُنظر الى نفسه دون فاعله والجملة يُنظر اليها برمتها فيكون الإتيان بمجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة بأسرها . فتبصر

وَبَيْنَ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذَيْنِ مَنْ هُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان جملة مَنْ هُمَا بدلٌ من اسم الاشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله الا الله كَلِمَةَ الْإِخْلَاصِ فان كلمة الإخلاص بدلٌ من جملة الشهادة التي قبلها * غير انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الاولى على تأويل النسبة والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتها وقلت هذه العبارة . وهو من نوادر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا بِيحِي أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَاً

اي انهم يُبدلون مما سقط من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادعُ ابا يحيى ادعُهُ كما سياتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم احد السبا كما مر في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المُستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المُستثنى منه المحذوف كما علمت في باب

وَرَبِّهَا أَبَدَلُ مَنْ بَدَأَ لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ

أَوْ ظَهَرَ الْوَهْمُ لَهُ أَوْ غَلَطَا فَأَلْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء لا آخر يقتضي العدول عنه .

او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبغته لسانه الى غيره .
 و يقال للاول بدل البدأ او الاضرار وللثاني بدل النسيان ولالثالث بدل الغلط .
 ويجمع الثلاثة قولك أعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى
 الدينار فهو بدل البدأ . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان
 يُعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل
 الغلط * وعلى هذا يكون من البدل ما يُذكر فيه المبدل منه على سبيل العبد اي عن
 قصده صحيح وهو الأبدال كلها الأبدال النسيان وبدل الغلط . ومنه ما يُذكر فيه على سبيل
 الخطأ تارة بالفكر وتارة باللسان وهو البدلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما
 يصح في النردون الشعرلان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر إلا ما ارتحل منه
 في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب أن يجوز شي في النثر ولا يجوز في
 الشعر . انتهى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يُفْصَلُ كَطَابَ وَقَتَاكَ الْأَضْحَى وَالْطِفْلُ
 فَقِيلَ يَا لِمَجْمُوعٍ إِبْدَالٌ يَتَّبَعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعٌ

اي ان من البدل ما يفصل الجمل الذي قبله . وذلك الجمل قد يكون متعدداً في اللفظ
 وهو المثني كما في مثال النظم . والمجموع كما في قول الشاعر
 أَنْ تَطْلُبُ مِنْ أَسْوَدٍ بَيْشَةَ دُونَهُ أَبُو مَطِيرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ
 وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر

أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ

فان كل واحد من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله ولذلك يقال له بدل
 التفصيل * وهو عند الأكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب
 قوم الى ان البدل هو الاول فقط وما يليه معطوف عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من
 قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تنيد انه بعض الجمل
 الذي قبله * وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإبتاع على الاصل والنقطع بإضمار محذوف .
 فيقال مررت بالرجلين زيد وعمرو بالجر على الاتباع . والرفع على نقديرهما زيد
 وعمرو . والنصب على نقدير أعني زيدا وعمراً . فنقدر

فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَاطٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ فَقَطْ
فَنَابَ عَن تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعِ

اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الاول قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي الهجاء وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان الهجاء الثابت للمعطوف عليه منفي عنه كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينها على الوجه المذكور . وهو يتوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل الهجاء * واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنسبه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنسبه . فصيح ان يقال ثم انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل لكل من المعطوفين لانهم يفتخرون في التواضع ما لا يفتخرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكلية . وهو مذهب اكثر المحققين * واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد معطوف على ما قبله . والا فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْاِعْرَابِ مِنْ وَفَّقِي فَفِي الْاِخْتِلَافِ دُونَهُ اُذُنْ

اي ان العطف بأسره لا يلتزم سوا الاعراب بين المتعاطفين الا في الاعراب فقط . واما في غيره فيجوز اختلافها . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمر على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال * وبالعكس نحو جاء رجل وزيد وانا وزيد ذاهبان وهلم جرا * وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما سترى ان شاء الله

وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلَ يُفْصَلُ رَفْعًا غَالِبًا بِالْمُنْفَصِلِ

وَكُرِّرَ الْخَافِضُ مَعَ ذِي الْخَفْضِ إِذْ كَانَ بَعْضٌ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يُفصل بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المتصل غالباً مؤكداً له فيكون العطف حينئذ كأنه عليه لقرينه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كاجزاء من عامله فلا يجسُن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة * وهو يشمل الضمير البارز نحو قمتُ انا وزيد . والمستتر نحو قمتُ أنت وعمرو * وقد يُفصل بينها بغيره حملاً عليه باعتبار ابعاده احدهما عن الآخر كما يُعتبر ذلك لترك التانيث في نحو حضرَ المجلسَ امرأةٌ . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملائكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباؤنا * فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيقال مررت بك وبزيد والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك انت وزيد * واما الضمير المتصل المنصوب والضمير المتصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليها لعدم اتحادها بالعامل . فيقال رأيتك وزيداً وما قام الا انا وعمرو واياك وزيداً ضربتُ وقس عليه

وَالْعَطْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمٍ قَدِيراً "بِهِ وَيَبِينُ اسْمٌ وَجُمْلَةٌ جَرَى"

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّرُ بالفعل كالضارب ونحوه ليتمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينها نحو أولم يروا الى الطير صافاتٍ ويقبضن . اي صافاتٍ وقابضاتٍ او يصنفن ويقبضن . وانما خالف بينها لافادة الاستمرار في الأول والتجدد في الثاني * واكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم على الفعل كما رأيتُ ويقال العكس كقول الراجز

بات بعشياً بعصبٍ باترٍ يَفْصِدُ فِي اسْوِقِهَا وَجَائِرٍ

لان الاعراب غير ظاهر في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع * واعلم ان هذا الفرق لم يُعتبر في البدل لتقد الرابطة هناك بين التابع والمتبوع الذي هو حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يُخبر فيه في تقديم ايها شئت * وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تأوّل به نحو مررت برجل شريف وابوه كريم اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيتُ والعكس مكرره لما

علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَيَبِينُ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأَوَّلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَيَجِي وَيُهَيِّتُ وَتَمَّ فَأَنْدِرُ * ولا بد من هذا التعادل بينهما ولو على سبيل التأويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتثير سحاباً . ونحو يقدّم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار . اي فأثارت ووردتهم لان المقام في الاول الماضي وفي الثاني للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي للدلالة على تحقق وقوعه .

وقس نظائره عليه

وَيَبِينُ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفِي الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنشَاءَ حَسَبَ مَا أَشْتَهَرَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو اقتربت الساعة وانشق القمر وكفوا واشربوا ولا تسرفوا . وهو المشهور بين النحاة * وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُناغي غزاً لا عند دار ابن عامرٍ وكَيْلَ مَا فَيْكَ الحِسانَ يَأْمِدِ

ونحو قال اني اشهد الله واشهدوا اني بري ما تشركون فعلى تأويل أن تناغي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تأويل الخبر اي واشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنِ عَامِلِينَ فَيُعَابُ عَطْفُهُ

وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرَّ كَفِي الْحَيِّ عُثْمَانُ وَالْدَّارِ عَمْرٌ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد واخاك عمرو وكان العطف معيباً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جازاً جاز العطف مع تقدم الجاز سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجر عمرو وعليه مثال النظم . ام اسما كقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء نمره . وهو المشهور بين النحاة
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْعَطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَبِالرِّدْفِ لِذَلِكَ قَدْ وَرَدَ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يُؤتى بمعطوفٍ اشهر منه ما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه بردُ المياهِ وطيبها وفي قلبه نار الضغينةِ والحقدِ

فان المحقد هو الضغينة ولكنة عطفة عليها ليستدل به كل احدٍ على معناها ولذلك يُقال له عطف التنسير * وذلك بخلاف ما أُريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغابرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفاً

وَاسْتَحْسَنُوا فِي الْجُمَلِ الْمُوَافَقَةَ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتناق الجمل المتعاطفة في الاسمية والنعلية نحو زيد قائمٌ وعمرو قاعد وقام زيد وقعد عمرو ولتصد المطابقة بين الطارقين * وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينها نحو بخار دعون الله وهو خادعهم . وهو المشهور عند النحاة * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوال اصحها ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو العامل في المتبوع . وفي البديل مندر من لنظ عامل البديل منه . وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور * واذا اجتمعت التوابع يُقدم النعت ثم البيان ثم التاكيد ثم البديل ثم النسق كما رأيت ترتيبها في الذكر هنا . فيقال جاء ابو حفص الكرمي عمر نفسه امير المؤمنين وعثمان . وهو اخبار الأكثرين

فصل

في الوقف

بِالِهَاءٍ وَقَفَاءً اَنْثَى اَبْدَلٍ فِي اَسْمٍ لِغَيْرِ سَاكِنٍ صَحَّ تَلِي

اي ان التاء الموضوعة للاسم المؤنث المفرد وهي التي يُقال لها المربوطة يُوقف عليها بإبدالها هاءً اذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع المؤنث في اللفظ والمعنى جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة وأسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت طلحة وهلم جرا بالهاء في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورئت . وبقيد المفرد نحو مؤنثات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يُوقف عليه بالتاء المبسوطة * وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيح ككتناه فيجب ابدالها معه لانه متحرك

نقدبراً لقلبه عن متحرك * واعلم ان الناء في نحو كَتَبَ وقُضَاةٌ تُحَسَّبُ كِنَاءً طَلْحَةً ونحوه
لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فنجري مجراها في الإبدال * وما سمي بجمع الموث السالم
كعرفات بَعْطَى حكمة في الإثبات استصحاباً لاصله * والناء الملاحقة للحرف ونحوه كَرَبَّتْ
وَسَمَّتْ منهم من يجعلها للمبالغة في المعنى فيقف عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث
اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتُكْتَبُ حينما وقعت بحسب الوقف عليها * وإذا وَقَفَ
على نحو يا طَلْحُ مَرْخِماً رُدَّتْ الهاء المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك وإذا سَكَنَ
التيس الاسم بالمجرد منها . وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّنْوِينَ أَبْدِلْ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالْغَيْرُ حَذِفَ

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحة في ما ليس ممنوماً بتاء التأنيث يُبدلُ التاء سواء كانت
الفتحة اعرابية نحو رأيت زيداً ام بنائية نحو إِيهَا . فيقال رأيت زيدا ويا زيدُ إِيهَا
بالالف فيها * وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيحذف ويسكن ما قبله مطلقاً
نحو جاء زيد ومررت بفاض ويا رجل صه بالسكون في الجميع * واما نحو قول الشاعر
أَلَا حَبْدًا نَعْتَمُ وَطَيْبُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِماً دَيْفُ
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة * واعلم ان المقصور بوقف عليه بالالف اتفاقاً .
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الالف والمحققون على انها الالف الاصلية حذفت التنوين
الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحِيلُ عَلَى التَّنْوِينَ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ فَأَبْدِلْ لَدَى الْفَتْحِ كَذَا نُونٌ إِذَنْ
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتْحٌ قَبْلَهَا أَوْلَاهُمَا فَرْدٌ مَحذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التأكيد الخفيفة تُحْمَلُ على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طرفاً فتبدل
ألفاً اذا كان ما قبلها مفتوحاً كما في المثال وعليه قول الشاعر
وإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبِنَّ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهِ فَاعْبُدَا
اي فاعبدن * وكذلك نون إذن الجوابية فانهم يبدلون ألفاً في الوقف تشبيهاً لها
بالمقصوب المنون نحو ولن نُفْلِحُوا اذا . وهو مذهب الجمهور * وأما اذا وقعت نون التأكيد
المذكورة بعد ضمة او كسرة نحو اضربن يا رجال واذهبن يا فلانة فاذا وقف عليها تحذف
كما يحذف التنوين بعدها . وحينئذ يرد ما حذفت لاجلها من الضمائر لزوال موجب

المحذوف وهو التفتاء الساكنين فيقال بارجال اضربوا ويافلانة اذهبي * فان كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضرين يا قوم وهل تذهين يا جارية ردت ايضاً لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأمثال فيقال يا قوم هل تضرين ويا جارية هل تذهين . وحينئذ تستوي صورة المؤكد وغيره * وكل ذلك يجري في النون المخففة وأما المشددة فلا يقع معها شيء من ذلك لانها تباين التنوين فلا تجري مجراه

وَقَلَّ رَدُّ الْأَخْرِ الْمَحذُوفِ فِي قَاضٍ وَقَلَّ الْمَحذُوفُ إِنْ يُعْرَفِ

أي ان المنفوس المحذوف الآخر في الرفع والمجر كقاضي قد يوقف عليه برد آخره المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه قراءة بعضهم وكلل قوم هادي وما لم من دونه من والي * فاذا عُرِفَ كالقاضي فقد يوقف عليه بحذف آخره بناءً على ان ال قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيره . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبير المتعال وليُنذِرَ يوم التلاق * ومن هذا القبيل المنادى المنفوس نحو يا قاضي فانه قد يوقف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال * والخيار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنون المذكور لان ياءه كانت محذوفة في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لان ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف * وأما المعرف المنسوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات اذ لا وجه فيه للحذف

وَالرُّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلَى أَصْلِ بَقِيَ نَحْوُ مِرٍ وَنَحْوُ قِ الْهَاءِ الْحَقِيقِ

أي انه يجب ردُّ الآخر المحذوف اذا كان المنفوس المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مير اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مري باثبات الياء اذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجماعاً به لبقائه على اصل واحد ساكن * وأما النعل الباقي على اصل واحد فان كان امراً نحو قِ وجب الحذف بهاء السكت اتفاقاً فيقال قة اذ لا سبيل الى ردِّ المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اختيار الاكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من يعش برة

”وَقُلْ لِمَهْ مُسْتَفْهِمًا وَجَارَ لِمَ أَيْضًا وَفِي ابْتِغَاءِ مِ الْهَاءِ التَّزِيمِ“

أي انه اذا وُفِّقَ على ما الاستهامة المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجي تلحقها هاء

السكت لبقائهما حيثنذر على حرف واحد فيقال لِهْ وَعَمَّةٌ وَكَيْمَةٌ . ومنه قول الراجز
 بِاقْفَعْسِي لِمِ اِكْلَتُهُ لِهْ لو خافك الله عليه حَرَمَةٌ
 غير ان المجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يُوقَفَ عليها باسكان الميم مجرّدة
 باعتبار ان الحرف قد امتزج بها فصارا كالكلمة الواحدة لان حرف الجر لا يستقل
 بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال * واما المجرورة بالاسم كما في
 نحو ابتغاء م انبت فيوقف عليها بالهاء وجوبا فيقال ابتغاء مة لان الاسم لا يمتزج
 بمجروره كالحرف فلا تزال معه في حكم المنصلة

وَالْهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ نَحْنَارُ وَمَعَ مَحْرَكٍ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ تَقَعُ

اي ان الحاق هذه الهاء يُخْتَارُ في النعل الباقى بعد حذف آخره على اصلين فصاعداً نحو
 ادْعُ واخْشِ وارْمِ ولم يدع ولم يتأن ولم يستنص وما اشبه ذلك . فيقال ادعُ واخْشِ
 وهلم جرا . ومنه قولهم في المثل وجدتُ الناسَ اخْبُرْ نَقْلَهُ . وذلك للمحافظة على بقاء
 الحركات الدالة على الاخر المحذوفة اذ لو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات فذهب
 الدليل والمدلول عليه * ويجوز اِحْاق الهاء لكل ما بُني على حركة بناء لازماً نحو ذَهَبَتْهُ
 وما ادراك ما هِبَةٌ وجئتُ امْسَهُ . وعليه قوله

اذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يُقال له من هوة

ولا تلحق المعرب ولا المبني بناءً عارضاً كالمندادى لان حركة الاعراب تُعرَفُ بالعامل
 فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها
 بسبب شيء يشبه العامل * واختلف في اِحْاقها الماضي والختار منعه لان حركته تشبه
 حركة الاعراب من حيث انه بُني على الحركة لشبهه بالمعرب كما علمت ذلك في موضعه .

وهو مذهب سيبويه

”وَلْتَلْحَقُ الْمَمْدُودَ مِمَّا سَكِنَا مِنْ نَحْوِ وَازِيدَا وَيَا عَمَّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضا ما ختم بحرف مدٍّ من الاسماء المبنية . وذلك
 يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحققين بالالف نحو وازيدا ويا
 خالدا . والمندادى المضاف الى باء المتكلم المنقلبة الف نحو يا عمما . وما كان مبنياً بناءً لازماً
 ما آخره الف اصلية نحو هنا . فيقال وازيدا ويا عمما وجلستُ هنا وقس على ذلك *

ويدخل تحت حرف المد ما كان أَلْفًا كما رأيت وهو الأكثر . وما كان وَاوًا أو يَاءً
محوّلتين عنها كما في نحو **وَإِغْلَامُهُنَّ** و**وَإِغْلَامِكُهُ** كما سترى كل ذلك في مواضعه ان شاء
الله * واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل مُلْحَقَةً بالساكن المذكور وهو من الجوازات
الخاصة بالشعر كما في قوله

يا مرهباهُ بجمار ناجية اذا اتى قرينة للسانيه

وحينئذ يجب نحر يكما دفعا لالتقاء الساكنين او اقامة للوزن فتضم تشبيها لها بهاء
الضمير وهو الأكثر . وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين كما سيجي

وَكُلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عَلَقًا يَلْتَزِمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه بلزم السكون على كل حال وهو الاصل في
الوقف . فان كان الحرف ساكنا في الاصل كهند قامت وزيد لم يغم فهو المطلوب .
وَالْأَسْكِنُ مطلقا سواء كان اصليا ام زائدا . باقيا على لفظه ام مبدلا . وذلك مطرد في
كل ما يوقف عليه بالاستقراء

”وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَائِي يَبْأَلُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِالْمُخْلَافِ“

لَكِنَّهُ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِتَجَرُّ حَرْفِ الْهَدَمِ مِمَّا يُشْعَرُ

اي ان القواني المطلقة وهي المحركة الروي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات
التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر
لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

ولا أُغَيِّرُ عَلَى الْأَشْعَارِ أَسْرِقَهَا غَنَيْتُ عَنْهَا وَشَرُّ النَّاسِ مَنْ سَرَقَا

وقول الآخر

فلا تشرب بلا طرب لاني رأيت الخيل تشرب بالصفير

غير ان هذه المحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها
كما ترى فيكون مصحوبا كالمصوب المنون الذي يبدل تنوينه ألفا * وهذا الاستعمال
انما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسماع المتفناة اذ لا
وزن فيها

مسائل منشورة

فصل

في النداء

عَوِضَ عَنِ فِعْلِ الْبِنَاءِ حَرْفُ الْبِنَاءِ لِظَاهِرِهِ بِهِ خِطَابٌ قُصِدَا
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مُعِينًا يَرَى بِنِي كَهَرْفُوعٍ وَلَوْ مَقْدَرًا
وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلًّا قَدْ نَصِبَ فَتَنْصِبُ مَا لَيْسَ كَذَا لِنَفْظٍ يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه انادي
زيدا ثم حذف الفعل المتخفيف وعوض عنه بالحرف . ولذلك تحسب العبارة جملة
باعتيار الفعل المحذوف ويجعل المنادى من باب المفعول به * وحكم المنادى ان يكون
اسما ظاهرا غير انه يضمن معنى الخطاب كالمضمَر . فان كان مفردا مُعِينًا بِنِي ولو تَدْبِرًا
على الصورة التي بُرِّعَ بها لو كان معربا . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيهه
بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع * ويدخل في المعين ما كان مُعِينًا قبل النداء نحو
يا زيد . وما صار مُعِينًا بعده نحو يا رجلُ مرادا به رجلٌ بعينه * ويدخل في البناء ما
حدث حقيقة على المنادى العرب كما رأيت . وما قَدَّرَ حدوثه على ما كان مبنيا قبل
النداء نحو يا سيبويه * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضمّة في نحو
يا زيد والالف في نحو يا رجلان والواو في نحو يا مؤمنون . وما نُقَدِّرُ فيه نحو يا يحيى ويا قاضي
في المبنيات بعد النداء . ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات قبله * وكله يكون في محل النصب
باعتيار معنى المفعولية * وأمّا الوجه في بنائه فهو وقوعه موقعه كالف الخطاب الاسمية الواقعة
في نحو ادعوك المشابهة لنظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك
مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمنه معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحق البناء
بهذا الاعتبار * ومن ثم أعرب ما لم تنم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلا لغير
معين وما ليس مفردا نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا فكان ينصب لنظا على حق المنادى
كما علمت * وإنما اجمع الى تكلف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه

الحرف لان الاسم انما يُبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا يشبه الاسم المبتني . وهذا المذهب هو الخنار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضْمَرٌ إِذْ قَدْ أُبِي تَكَلَّفَ الْخِطَابِ مِمَّا أَجْلَبَا
وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لِصِحَّةِ الْخِطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمّر لا يُنادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المُجْتَلَب اليه بواسطة الداء . أما المتكلم والغائب فلا يُنادى بنا في وضعها . وأما المُخَاطَبُ فلا يُنادى لانه لا يتخلل خطاباً آخر * وكذلك ما أُضِيفَ الى المضمّر فانه يصح ان يُنادى منه ما يحتمل توجه الخطاب اليه وهو ما أُضِيفَ الي غير ضمير المُخاطَب فيقال يا غلامي ويا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك لان المُضَاف في كل ذلك قد صار مُخاطَباً فلا نصح اضافة الى المُخاطَب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادهما والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضامنين . فتأمل

”وَجَزَّ قَلْبُ الْبَاءِ مَعَهُ أَلِفًا فِي مَاسُورَى الْمَعْتَلِّ وَالْحَذْفُ أَقْنَفَى“
”فَأَكْسِرُ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَأَفْتَحُ إِنْ تَرِدُ وَأَضْمُ وَفِي اللَّفْظِيِّ ذَلِكَ لَا يَرِدُ“

اي ان الباء من الضمائر التي يُضَاف اليها المُنَادَى اذا كان المُضَاف غير معتل الآخر يجوز قلبها أَلِفًا فيقال في يا غلامي يا غلاما . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقلوبة وحينئذ يفتح آخر المُضَاف او يكسر للدلالة على الحذف منها فيقال يا غلام بكسر الميم وفتحها * ومنهم من يضم آخر المُنَادَى بعد حذفها كالمُنَادَى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية بونس يا أم لا نفعلي بضم الميم * وقد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً الا مضافاً كالكلاب والام وغوها * وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المُضَاف فيها بالمُضَاف اليه فلا تحتمل التصرف المذكور . ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الباء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة على ما مر حكمة في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِالْتَّاءِ فِي يَأْتِ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَا أُمَّتِ

اي وما استعملوه في الباء مع المُنَادَى المُضَاف اليها انهم عوّضوا عنها محذوفة مع الاء

والأم بالياء فقالوا يا أبتِ ويا أميت . وهي نداء ثابتة كاللاحقة ربّ ونحوها بدليل
جوازها بدلها هاء في الوقف كقولهم ورفعت من صوتها هيا أبة . ولذلك يُفتح ما قبلها *
والأكثر كسر هذه الناء تعويضاً عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز
فتحها لأنها عوض عن الياء فتعطى الحركة الجائزة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء
لامتناع اجتماع العوض والمعوض عنه . ولا بينها وبين الألف لان الألف بدل من
الياء . وأما قول الشاعر

أيا أبنّي لا زلتَ فينا فامنا لنا ملّ في العيش ما دمتَ عائنا

وقول الآخر

أيا أبتا لا ترمِ عندنا فإننا بغير إذا لم ترمِ

فكلاهما ضرورة على الصحيح

ومثل يابني قيل يابن أمي في ما خلا الأضمّ ويابن عمي

أية أنه كما يقال يا ابني بانيات الياء وقبلها وحذفها يقال يا ابن أمي ويا ابن عمي بهذه
اللغات في المضاف الى الياء الأضمّ ما قبل الياء المحذوفة فانه لا يجوز معها لنقد صورة
المنادى المفرد فيها . وعلى ذلك قرئ يا ابن أمّ ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح .

وقال الراجز

كن لي لا علي يا ابن عمّا نعيش عزيزين ونكفي الهما

وذلك يجري ايضاً مع الابنة المضافة الى الأم او العم . ومنه قول الراجز

يا ابنة عمّا لا تلومي وأهجي لا تجرقي اللوم حجاب مسمعي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يجاوزة الى غيره كما شفيق أمي ويا ابن اخي ونحو ذلك

وكالمُضافِ نصّبوا الشبّه له إذ فاته حقّ البناء مثله

أي انهم كما نصّبوا المنادى المضاف لنوات حقّ البناء من جهة الأفراد نصّبوا المشبه به
وهو كل اسمٍ تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلّة او الاضافة . وهذا التعلق
قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسناً وجهه . او في المنفعل نحو يا طالعا جبلاً . او في
المجرور نحو يا رفيقاً بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زبداً وتمراً اذا سميت
رجلاً بذلك * والاول هو الغالب في استعماله وبه سمي شبيهاً بالمضاف لانه قد عمل في

ما بعده وهو يخصص به ويفتقر اليه كما هو شأن المضاف مع ما أضيف اليه
وَأَضْمُهُ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحَ أَوْ لَا كَرَبْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ وَأَنْصِبَ مَا تَلَا
 اي انه يجوز في الاول من نحو يا زيد زيد الخيل ان يضم على انه مفرد وهو الارجح . او
 يفتح على انه مضاف الى محذوف يفسره المذكور بناء على ان الاصل يا زيد الخيل زيد
 الخيل تحذف المضاف اليه الاول استغناء عنه بذكر الثاني * وأما الثاني فليس فيه غير
 النصب على انه متأدى بتقدير الحرف او تأكيد او عطف بيان او بدل او مفعول به
 بتقدير اعني

فَإِنْ ثَقُلَ يَا زَيْدُ زَيْدُ أَضْمُهُمَا وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ثَانِيًا مُحْكِمًا
 اي فان قلت يا زيد زيد يا افراد الاسمين ضم كل واحد منها كقول الراجز
 ابي وأسطار سطر سطرًا لفائل يا نصر نصر نصر
 وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضا . غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة والصحيح
 انه يضم على انه متأدى ثان . ويرفع او ينصب على انه تأكيد جار على لفظ الاول او محلو .
 وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرِو رُحِمًا إِنِّبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ قَفِيًّا
 اي ان العلم المفرد الموصوف باين متصلا به مضافا الى علم آخر كما رأيت في المثال بخيار
 فيه الفتح على الضم اتباعا لفتحة النصب الواقعة بعده فيقال يا زيد بن عمرو بفتح الدال *
 وقبده بعضهم بما تظهر فيه الضمة كما رأيت لان المقصود به المشاكلة اللفظية . فان كان ما
 لا تظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم تعين تقديرها دون الفتحة * ولا بد من استيفاء جميع
 الفيود المذكورة آنفا فان اخل بشي منها تعين ضمة على الاصل

وَنَصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِهَا لَهَا إِذْ مَا لِمِهِمْ أَلْفٌ
 اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وصفت بما توصف به التكرات وهو النكرة المفردة
 نحو يا رجلا صالحا . والجملة نحو يا عظيما برحى لكل عظيم . وشبهها نحو يا رجلا فوق الجبل
 ويا جارية في المودج . وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المتبهمة في الوصف عوملت
 معاملتها في النصب * وانما جاز ان توصف بما توصف به التكرات لان الوصف مقدر لها

قبل النداء ثم نودي الموصوف والصفة جميعاً * وقيل انها حيثئذ قد اشبهت المشبه
بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فحرت مجراه في النصب * وأما ما وصِف
منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمّه على الاصل

وَرَبَّمَا نُونٌ مَا ضَمُّ لَدَى ضُرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمّه كما في قول
الشاعر

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَبْتُكَ الْآوَاتِي

واختلفوا في الترجيع بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على المنع من الصرف اذا نون
للضرورة فانه يكسر في حالة الجر بالاتفاق لان التنوين علم التمكن فلا بد معه من العمل
بمقتضى الاصل في الاعراب * واعلم ان النون المنصوب اذا نُعِتَ تعين في نعته النصب
لانه منصوب لفظاً ومحلاً. واما النون المضموم فيجوز في نعته الرفع والنصب لانه مضموم
لفظاً منصوب محلاً كما كان قبل التنوين

فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يُنَادَى مَا بِاللَّامِ حُلِيًّا دَفْعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّقِيًّا

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنفسه كراهة اجتماع مُعْرِفَيْنِ عليه من حرف
النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف
النداء نحو الحرث لان ال الداخلة عليه لا تنيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيه
باعتماد الصورة اللفظية كما منعوا دخول ال الموصولة على الفعل * وإنما جاز ان يقال
يا زيد لان احدي العلامتين اللفظية والاخرى معنوية بخلاف مصحوب ال ولذلك توصلوا
الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات

حكم لازم له. أمّا مصحوبُ آل فحكمه ان تكون فيه جنسية كالفتى ليمن ان يتناولها المبهم فلا يقال يا أيها الحرث * وأمّا أي فحكمها ان تلحق بها التنبيه دفعا لتوهم اضافتها الى ما بعدها وتعويضا عما فاتها من المضاف اليه. وهي تستعمل بلفظ واحد مع الجميع الأعم الموثق فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيها النفس المطمئنة. والمشهور انها نكرة مقصودة تنبئ على الضم كغيرها من النكرات المعينة * وأمّا اسم الاشارة فحكمه ان يكون للفريش فلا
يقال يا ذاك الرجل

وَالرِّمَّةُ رَفَعًا إِذْ هُوَ الَّذِي قَصِدُ تَابِعَ مُبْهَمٍ لِإِيضَاحٍ يَرِدُ
وَإِنْ قَصَدَتْ مَا بِهِ يُشَارُ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب آل يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفردا معرفة فجعل إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشرة حرف النداء. وقيل جعل على لفظ المبهم الظاهر او المنذر فرفع تبعاً له * وهو يجعل تابعا لذلك المبهم موضحاً له. فيكون صفة له ان كان مشتقا نحو يا أيها العالم. وعطف بيان ان كان جامداً نحو يا أيها الرجل * وما ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهها واحداً عند الجمهور. وأمّا مع اسم الاشارة فان كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الاشارة وصلة الى نداءه تعين رفعه ايضاً. وان كان اسم الاشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر توابع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَإِقْعَا ذَاذُونَ ذِي اللَّامِ وَمَعَهُ تَابِعًا

اي ان اسم الاشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا. ومنه قوله
أَيُّهَاذَا كَلَّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَأَغْلًا فِي مَنْ وَغَلْ
او معه نحو يا أيهاذا الرجل. ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِأَمْرٍ تَحْتَهُ عَنِ يَدِيهِ الْمَقَادِمُ

فيكون اسم الاشارة تابعا لأي في صورتين وذو اللام تابعا لاسم الاشارة في الصورة الثانية * واعلم ان أي لا تتبع الأبيذي اللام واسم الاشارة المذكورين والموصول المصدر بأل نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر. واسم الاشارة لا يتبع الأبيذي اللام والموصول المذكورين * وما التنبيه التي في أيها ذاتي التي في أيها الرجل لا التي في يا هذا الرجل

اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك كتبت متصلة بها لا باسم الإشارة * وذو اللام لا يحكم على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة ليس منعولاً به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما سترى

وَجَازَ يَا اللَّهُ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ اشْتَهَرَ
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَظْمًا

اي وجاز ان ينادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الإله بالآلف واللام لان الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله * وأما همزة فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيهاً على ان ال قد خرجت فيه عن اصلها وصارت كجزء منه * ولا ينادى اسم الجلالة إلا أياً تكرماً له لانها أمُّ الباب . ويجذفونها فيعوضون عنها بيمر مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في الاستعمال * ولا يجمع بينها لامتناع

اجتماع العوض والمعرض عنه . وأما قول الشاعر

اني اذا ما حدثت ألبا اقول يا اللهم يا اللهم

فشاذت دعوت اليه الضرورة

فصل

في ما يلازم النداء

خُصَّ فَعَالٍ بِالْإِنْدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفُعَلٌ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا
وَالزُّمُو الْأَوَّلُ كَسْرًا فَنُوبِي ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظْ لِنَانِ مَا رُوِيَ

اي انهم خصوا بالنداء صيغة فَعَالٍ شتماً للمرأة نحو يا فساق . وصيغة فُعَلٍ شتماً للرجل نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيها فاسقة وفاسق * غير ان فَعَالٍ مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمُّه نقديراً . وهو مقيس بالاجماع في كل وصف من فعل ثلاثي مجرد * وأما فُعَلٌ فهو معربٌ مبني على الضم كسائر النكرات المنفردة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعة وسامعي عند آخرين ممنحوظ في فسق وغدر وخبث وكسح لانهم لم يسموا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يَحْفَظُ نَحْوَ يَا فُلًّا وَكُلُّهُ بِإِلَّا خِلَافٍ يُنْقَلُ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاعل محفوظة نحو يا فُلًّا منقطعاً من فلان .
وكذلك يا فُلَّةً للمرأة مراداً بهما مجرد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرماً للرجل الكريم
ونقيضه يا ملامان * ومن هذا القبيل ما مر من قولهم يا أبت ويا أمت وغير ذلك مما
لا نطبل الكلام بذكره . وكله سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق

فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْحَذْفُ فِي حَرْفِ النَّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَلَّ نَحْوُ ذَا أَرْعَوِي وَأَطْرِقْ كَرًّا
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ أَقَلُّ نَحْوُ رَجُلًا خَذَّ بِيَدِي

اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو بوسفت أعرض عن هذا وسنفرغ لكم ايها
الثقلان وأدوا الي عباد الله . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافراً في القياس لان
فيه حذف العوض والمعوض عنه * وقيل في كلامهم حذفه مع اسم الاشارة كقول الشاعر
ذا أرعواً فليس بعد اشتعال آل رأس شيباً الى الصبا من سبيل
ومع اسم الجنس المعين كقولهم أطرق كراً ان النعام في القرى . اي يا هذا ارجع عن
جهلك . واخض رأسك يا كراً وهو مرخم كروان اسم طائر * وذلك لان حرف النداء
في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحذفه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة
المذكورة . واسم الاشارة في معنى اسم الجنس باعتبار الإبهام فجرى مجراه * وأقل من حذفه
معها حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلاً خذ بيدي اي يا رجلاً لان
الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهاً لمن يناديه وذلك انما يكون في المعرفة
دون النكرة * ولا يكون المحرف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا يندّر غيرها عند الحذف
لانها اصل حروف النداء وأعماها

وَفِي الْمُنَادَى جَازٍ إِذْ لَا يُعْهَدُ نِدَاءً تَالِيَّ الْحَرْفِ نَحْوَ يَا أَسْجُدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداءً ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا يصلح
للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالنعل في نحو يا أسجدوا فان المنادى

فيه محذوف والنقد بـ يا قوم او يا هؤلاء ونحوها * وسبأتي استيناء الكلام على ذلك في
بمحت حروف النداء

وَعَجْزُ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمَا فَرْدًا وَمَزْجِيًا بِحَذْفِ رُخْمَا
فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَهُ إِنَّ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً
وغير ذي الهمد كـ فـ عـ ونحوه

اي ويجوز ايضاً حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلثة احرف من المفرد والمركب
المزجي . وهذا الحذف يُعرف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك ينال الحذف منه حرفاً
واحدًا كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جعفر ويا خويلد بحذف الراء والداال * فان
كان قبل آخره حرف مدي زائد رابعاً فما فوق حذفت ايضاً فيقال في مروان يا مرو *
او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا معدي في معدي كـ ريب * فان لم يكن
حرف العلة حرف مدي كما في فـ عـ ونحوه ففيه خلاف والجمهور على اثباته فيقال يا فـ عـ
يا لواء * وأما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مُخَنَّرَ عَلَمًا فَلَا يُحَذَفُ . وكذلك اذا
كان ثالثاً كما في عياد فيجب اثباته في مذهب الجمهور * ولما كان المراد بالترخيم التخفيف
لم يترجموا ما دون الرباعي من الاسماء كريد لانه خفيف بالوضع وترخيمه يُحذف بالقدر
الصالح لوضع الاسماء * واما غير العلم فلا يترجم ولو كان صالحاً للترخيم لانه لا يعلم
المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي منه دليل على ما حذفت . وشذوقهم
يا صاحب اي يا صاحب لفقد العليية . غير انه لما كثر دعاء الناس بعضهم بعضاً به اشبه
العلم فهان ترخيمه * وكلنا ما سوى المركب المزجي منه وهو المركب الاسنادي نحو تآبط
شراً والمركب الاضافي نحو عبد الله فانها لا يُرْجَمَانِ عند الجمهور لان الاول محكي فلا بد
من المحافظة على صورته التي حكي عليها . والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حذفت
منه آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرًا ولو حذفت آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر
المنادى . وما ورد بخلاف ذلك فنادر لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أَنْتَ بِالنَّاءِ أَحْمَلُ إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِأَخْلَلِ

اي ان كل ما كان مؤنثاً بالناء يحمّل الترخيم علماً او غير علم زائماً على الثلثة او غير

زائدي لان الناء خارجة عن بنيتها فلا يُجِلُّ حذفها بشيء. ولذلك لا يُجذَفُ معها حرف المد الواقع قبلها في نحو أرطاة لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها. وعلى ذلك يقال يا فاطم ويا جاري ويا ثوب ويا أرضي وهلمَّ جرًّا * واعلم انهم لم يعتبروا في نحو ثبة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد نُقِلَ بالتركيب مع العلامة فاستحقَّ التخفيف. ولان بقاء المرخم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترخيم فلم يحدث لاجله ولذلك لا يمنع ترخيمه. وعليه قولهم يا شاة اذ جنيت اي يا شاة * فتأمل

وَقَدْ يُضْمُ دُونَهَا مَا يَلْقَى إِذْ لَيْسَ يَنْوِي مَا مِنْ أَسْمٍ يُلْقَى
وَعَلِمَ بِهَا قَلِيلًا ضَمَّ إِنْ لَمْ يَلْتَبِسْ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ بَيْنَ

اي ان ما كان بدون الناء المذكورة قد بُنِيَ الباقي منه على الضم غير منوي ما حذِفَ منه فكأنه موضوع على هذه الصيغة. فيقال يا جَعْفُ بضم الناء كما يقال يا زيد * وأما المؤنث بالناء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علمًا لا يلتبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو يا ميمى في مية. فان كان يلتبس كحفصة وجب الفتح * على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة والخيار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقُّه قبل الترخيم لان هذا المحذوف في حكم الموجود لكونه مقصودًا فهو خلق بالمرعاة * ولذلك يُقال لهذه اللغة لغة من ينتظر وللأخرى لغة من لا ينتظر

فصل

في نواع المنادى

وَكَالْمُنَادَى إِذْ نُويِّ الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ

اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف النداء. فيقال يا سعيد كرز ويا عبد الله بشر بالضم فيهما. ويا زيد اخانا ويا ابا بكر عبد الله بالنصب كما يقال يا كرز ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله * وكذلك المعطوف عليه نحو يا زيد وبشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيها لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء المقدر هناك. ولذلك يشترط فيو ان يكون مجردًا من آل لانها تمنع تقدير حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

وَعَبَّرَ ذَلِكَ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ مُفْرَدًا مَعَ ذِي الْإِنْبَاءِ مِمَّا سَوَى مَا قُصِدَا

اي ان غير ما ذُكِر من التواضع وهو النعت والتأكيد والبيان والمعطوف المتقرن بآل اذا كان مفردًا تابعًا للمبني يجوز فيه الرفع جملاً على لفظه الظاهر او المفرد والنصب جملاً على محله . فيقال يا زيد الكرم ويا تميم اجمعون ويا فتى احمد ويا سيبويه والحليل بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقاً وتابع اسم الإشارة الذي جعل وصلة الى نداءه كما مر فانه يتعين فيها الرفع * واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبه العرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتنفذ عند فقده فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له * واذا كان التابع متصلاً بضمير المنادى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطباً . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميم كلمهم او كلكم . وقس عليه

وَمَا بِآلٍ أُضِيفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبِأَقْبِهِ نُصِبَ

اي ان المضاف اللفظي المتقرن بآل ما سوى التابع المقصود بعد المفرد لانه في تقدير الانفعال فيكون مع المبني جائز الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع المعرب مطلقاً والمضاف المعنوي والمضاف اللفظي المجرد من آل والمشبه بالمضاف ينصب على الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكرم ويا ابا بكر العظيم الشأن ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكباً فرساً بالنصب لا غير في الجميع * واما التابع المقصود فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن الاعادة

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا فِي كُلِّهِ إِتْبَاعُ لَفْظٍ وَجِبَا

اي ان التابع المعرب اذا اتبع وجب حمل تابعه مطلقاً على لفظه فيقال يا أيها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكرم صاحبنا بالرفع مع رفع الكرم وبالنصب مع نصبه . وفس عليه * وأما تابع التابع المبني فيجرى مجرى تابع المنادى المبني لان متبوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يقال يا سعيد كرز الكرم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وفس على كل ذلك

فصل

في الاستغانة

وَأَجْرُ مُنَادَى يَا أَسْتَغِيثٌ مُعْرَبًا بِاللَّامِ لَفْظًا كَهُضَافٍ رُكْبًا
 أي ان المُنَادَى يبا اذا طُلِبَتْ منه الإغاثة لغيره يَجْرُ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوَ يَا لَرِيْدٍ لِعِبْرٍ وَلَكِنَّه لَا
 يَزَالُ فِي مَحَلِّ النِّصْبِ عَلَى حَكْمِ الْمُنَادَى * ولذلك اذا نُعِتَ بِجَوْزٍ فِي نَعْتِهِ الْجُرُّ والنِّصْبُ
 نَحْوَ يَا لَرِيْدِ الشُّجَاعِ لِلْمُظْلُومِ بِجُرِّ الشُّجَاعِ وَنِصْبِهِ * وهو مُعْرَبٌ لِبَعْدِهِ عَنِ مِشَابَهَةِ كَافِ
 الْخُطَابِ مِنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَّبَ مَعَ حَرْفِ الْجُرِّ فَاشْبَهَ الْمُضَافَ . وَقِيلَ لِأَنَّ
 الْحَرْفَ الْمَذْكُورَ قَدْ أَبْعَدَهُ عَنِ شَبْهِ الْحَرْفِ لِأَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ * وَعَلِمَ أَنَّ الْمُسْتَغَاثَ
 لَا يُسْتَعْمَلُ لَهُ غَيْرُ يَا مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ كَمَا تُشْعِرُ بِوَ عِبَارَةِ النِّظْمِ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنِ أَصْلِ
 الْمُنَادَى لَفْظًا وَمَعْنَى فَاقْتَضَى أُمَّ الْبَابِ لِاحْتِمَالِ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْتَحُ وَدُونَهَا أَكْسِرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُهْضَرِ
 أي ان اللام الداخلة على المُسْتَغَاثِ تُفْتَحُ وَإِنْ كَانَتْ لَامَ الْجُرِّ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ
 النِّدَاءِ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ فَتُفْتَحُ مَعَهُ اللَّامُ كَمَا تُفْتَحُ مَعَ الضَّمِيرِ فِي نَحْوِ لَكَ . وَلِذَلِكَ إِذَا عَطِفَ
 عَلَيْهِ وَلَمْ تُكْرَرْ يَا تُكْسَرُ اللَّامُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ
 يَبْكُوكَ نَاءً بَعِيدَ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَاللِّشْبَانِ لِلْعَجَبِ
 وَأَمَّا إِذَا كُرِّرَتْ يَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَتْحِ مَعَهَا كَمَا فِي قَوْلِ الْآخِرِ
 يَا الْقَوْمِي وَيَا الْأَمْثَالَ قَوْمِي لِأَنَّاسٍ عُنُوقُهُمْ فِي أَرْبَابِ
 وَإِنَّمَا اللَّامُ الْمُسْتَغَاثُ لَهُ فِيهَا مَكْسُورَةٌ مُطْلَقًا عَلَى أَصْلِهَا * وَقَدْ يَجْرُ مِنْ كَقَوْلِ الْآخِرِ
 يَا لِلرِّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَةُ الْهَرْدِي لَهْمُ دِينَا
 وَعَلِمَ أَنَّ الْمُسْتَغَاثَ مِنْ أَجْلِهُ قَدْ تَكُونُ الْاسْتِغَاثَةُ لَهُ وَقَدْ تَكُونُ عَلَيْهِ كَمَا رَأَيْتَ فِي الْأَمْثَلِ
 وَإِنَّمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْمُسْتَغَاثُ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ فِيهِ * وَالْأَوَّلُ لَا يَجْرُ إِلَّا بِاللَّامِ
 وَالثَّانِي يَجْرُ بِهَا أَوْ بِمِنْ كَمَا رَأَيْتَ * وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَا لَا يُنَادِي حَقِيقَةً نَحْوِ
 يَا لِلْعَجَبِ بِجَوْزٍ أَنْ يَكُونَ مُسْتَغَاثًا وَالْمُسْتَغَاثُ لَهُ مَحذُوفٌ فَتُفْتَحُ اللَّامُ وَبِجَوْزِ الْعَكْسِ فَتُكْسَرُ
 وَاللَّامُ عَنْهُ كَهُنَادَى تُحَذَفُ فَيَسْتَعِيضُ بِالْفَاءِ تُطْرَفُ

اي ان اللام تحذف عن المستغاث فيكون كالمنادى غير انه يعوض عنها بالالف في آخره
 للفرق بينهما نحو يا زيدا العميرو . وعليه قول الشاعر
 يا زيدا لامل نيل عن غنى بعد فاقة وهوان
 وقد لا يعوض فيخلو منها جميعا كقوله
 ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض الأريب
 وحينئذ يجري مجرى المنادى الصريح فيضم منه ما يضم في النداء وينصب ما ينصب *
 ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والالف فلا يقال يا زيدا العميرو لامتناع الجمع بين العوض
 والمعوض عنه

وَمِثْلُ مَا اسْتُغِيثَ مَا تُعْجِبَا مِنْهُ كَيَا لِلهَاءِ أَوْ يَا طَرَبَا

اي ان ما تعجب من ذاته او من صيته يجري في كل ما ذكر مجرى المستغاث . فتدخل
 عليه اللام كقولك يا للهأه اذا تعجبت من وجوده او من كثيره . وتعاقبها الالف نحو
 يا طربا . وقد يجرد منها جميعا فيقال يا طرب بالضم * وقس على كل ذلك

فصل

في النديبة

وَكَالْمُنَادَى مَا لِفَجْعَةٍ نُدِبٌ أَوْ أَلَمْ يَوْأَوْا وَتَعْيِينٌ يَجِبُ

اي ويجري مجرى المنادى ما ندب لتفجع عليه او توجع له او منه بواسطة وا الموضوعه
 لذلك * ولا يكون الا معرفة معينة ليقوم عنده النداب له فلا يكون نكرة ولا معرفة
 منهية كالضمير واسم الاشارة والموصول بصلة غير مشهورة * وهو يعطى ما للنادى من
 البناء والاعراب فيقال وا زيد بالضم وا امير المؤمنين وا حاميا عشرتنا بالنصب *
 ويؤن عند الضرورة رفعا ونصبا . وبها يروى قوله
 وا فقعسا وابن مني فقعس ايلي ياخذها كروس
 وقد يندب بيا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يندب بغيرها مطلقا
 وغالبا صل عجزه بالالف منتقيا ما لم يكنها فاحذف

اي ان المندوب يوصل غالبا آخره بالالف مفتوحا لمناسبتها ما لم يكن ألفا فيحذف

لالتقاء الساكنين . فان كان مضمومًا او مكسورًا حُذِفَت تلك الحركة لنزول النخبة
مكانها . وان كان منونًا حُذِفَ التنوين الفاصل بينه وبين الالف * وهذه الالف تلحق
المندوب لاجل مد الصوت به اظهارًا لشدة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر
فواكيدا من حُسْبٍ مَنْ لا يُجِيبُنِي ومن عِبْرَاتٍ ما لَهُنَّ فَنَاءُ

والغالب ان تلحقها هاء السكت فيقال واكيداه * واذا نُدِبَ نحو مصطفى حذفت اللفه
لالتقاء الساكنين بينها وبين الالف الندبة فيقال وامُصطفاه . وهو مذهب الجمهور * فان
كان آخر المندوب ألفًا وهاءً كعبد الله لم تلحقه الالف والهاء فرارًا من ثقل اللفظ
فيُنَدَب مجردًا عند الاكثرين * واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تم به من حرف او كلمة
فيندرج فيه عجز المركبات وصلة الموصول لان كل ذلك يكون معه كلمة واحدة او كالكلمة
الواحدة . فيقال وا عبد الملكاه وا معدي كرباه وواتا بطشراه وا من حفر بشر زمراه .
والحركة البنائية او الاعرابية تُنَدَّر على كل ما قبل الالف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال
الحل بحركة المناسبة * وعلامة الندبة تلزم المندوب اذا كان يانيس بالمنادى المحض كما
في قول الشاعر

حَمِلْتَ امْرَأًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتَ لَهُ وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا
فان امين اللبس جاز الحاقها وتركها * وربما لحقت غير مندوب نحو وا عجباه وا اسفاه .

ومنه قول الراجز

وا عَجِبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ هل تُذَهِبِينَ الْقُوبَاءَ الرِّيْقَةَ
وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيد الكرمياه . وما اُضيف نعتة اليه كقول
الشاعر

كم قائلٍ وا اسعد بن سعداه كلُّ امرئٍ باكٍ عليك اواءه
وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف
وحيث كان الفتح داعي اللبس قال الالف اقلبها بحرف الجنبس
اي متى كان فتح ما قبل الالف الندبة يُؤدِّي الى الالتباس بترك ما قبلها على حركته وتقلب
حرفًا يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِبَ الغلام المضاف الى ضمير المنفرد الغائب او المفردة
المخاطبة قيل في الاول وا غلامهوه بقلب الالف وا وفي الثاني وا غلامكيه بقلبها ياء .
لانه لو قيل وا غلاماه وا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني

بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان أُضِيفَ الى ضمير جماعة الذكور قيل واغلامكممؤة باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل واغلامكمماه التبس بالمضاف الى ضمير المثني * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان المندوب غير مخاطب كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المنجذب منه مضمراً نحو يا لك فارساً ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَاعِبِدَاهُ بِلِغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة نسيكها في نداءه نحو تُحَذَفُ عنه اذا نُدِبَ دفعاً لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها واعباده * واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله ما في هذا الباب * واعلم ان الهاء اللاحقة الاخرها حُطِّبَتْ السكون لانها موضوعة للموقف . غير انه يجوز ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

وعليه مثال النظم . وقد مرَّ الكلام عليها في باب الوقف

وَتُنْكَرُ النُّدْبَةُ حَذْفَ الْحَرْفِ لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذْفِ

لِذَلِكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْخَمُ وَذَلِكَ فِي مَا يُسْتَعَاثُ يَلْزَمُ

اي ان النُّدْبَةَ يمنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْخَمُ المندوب * والمستعاث مجري هذا المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْخَمُ . واما قول الشاعر

كُلُّهَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا تَتِيمَ اللَّهِ قُلْنَا يَا لَمَالٍ

اي يا لملك فمحمول على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان ما يمنع معه حذف الحرف المنادى البعيد عن بناديه لان المراد في نداءه اطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِفَ قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه * وما يمنع فيه الترخيم ما كان مبنياً قبل النداء كخادم عند الاكثرين . وما يلزم النداء ككمرمان عند الجميع

فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصٌ كِنْدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَيِّ وَالْإِنشَاءِ وَالْحَرْفِ يَدَعُ
وَذَاكَ بَعْدَ مَضْمِرِ النَّفْسِ أَلْتِي نَحْوُ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا الْفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير منضمين معنى الانشاء ولا مصاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الانشاء كما في نحو أليس الله بكاف عبده على ما سيجي * وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو انا افعل كذا أيها الفتى اي أفعلة مخصصاً بفعلوه من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس المتكلم لا شخصاً آخر بمخاطبة . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه * ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها أي مضمومة على غير سبب كما يكون في الحكاية ولم ترل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان قدبره أخص لا ادعو * والتزم رفع ذي اللام بعدها اتباعاً للفظها كما كان في النداء * واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلاً منها يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بصاحبه على سبيل الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ الْعَرَبُ نَرَعِي الذِّمَّامَا
وَذَا لِذِي الْخِطَابِ طَوْرًا قَدْ بَلِي كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءٌ الْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المخصص يجي بدون أي قائماً مقامها وحينئذ يكون منصوباً بفعل الاختصاص المضمّر كقولك نحن العرب نرعي الذمم اي أخص العرب * وهو يكون نارة مفروناً بأل كما رأيت . ونارة مضافاً الى مصحوبها نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث * وقد يضاف الى غيره كقولهم نحن بني ضبة أصحاب الجمل * ونذر وقوته علماً كقول الآخر بنا نتما يكشف الصاب * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم الظاهر البتة * واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك يشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب * والمخصص يفترق عن المنادى بانه يكون بدون

الحرف لفظاً وثبة . ولا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يستغاث ولا يندب ولا يبرح . ولا يقع في أول الكلام . ولا يضمن معنى الانشاء كما مر . وينصب مع كونه مفرداً . ولا يكون علماً إلا في النادر كما رأيت * وقد انهمى بعض المحققين الفروق التي بينها الى نفي وعشرين فرقا فاقصرنا منها على ما ذكرناه

فصل

في التخدير والإغراء

يُنصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْمُخَاطَبِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التخدير للمخاطب بعامل مضمر كما في قولنا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى . فان الاصل فيه أُحذِرَكَ من النقاء نفسك والافعى غير انه لما كان المقام يضيح عن التوسع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلق به في المعنى من جارٍ ومجرورٍ فانفصل الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً . وهذا أوجه ما قيل فيه * واجازوا ترك الواو نحو إِيَّاكَ الدِّمَا . والجرم نحو إِيَّاكَ من الافعى . اي أُحذِرَكَ الدِّمَا . وأحذرك من الافعى * وحكم هذا الضمير ان يكون للمخاطب كما رأيت . وقد جاء لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحذف احدكم الارنب . وقول الآخر من بلغ السنين فإيأه وإيأ الشواب . وكلاهما من نوادر الكلام . فان عطف على ضمير مخاطب نحو إِيَّاكَ وإيأه من الشرّ جاز لانه يجي في النوايع ما لا يجي في المتبوعات

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا يُقَالُ أَيْضًا مَقْتَلَيْكَ وَالْقَدَى
وَالْفِعْلُ دَعَى فِي الْكُلِّ حَسْبًا وَسَوَى ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهُوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الحيّة الحيّة . او مع العطف عليه نحو مقتليك والقدى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير فلان هذا اللفظ لكثرة التخدير به جعل عوضاً عن التأنّظ بالفعل . وأمّا مع التكرار والعطف فلتقيام المكرر والمعطوف مقامه * فان لم يكن شيء من ذلك كما اذا قيل الأفعى فقط جاز اضممار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة وإظهاره لفقد النائب عنه

وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأْوِيلًا وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ جَرِي

اي انهم اجازوا الرفع في التحذير المكرر نحو الأسد الأسد على تقدير مبتدأ محذوف اي هذا الاسد . او خبر اي في طريقك الاسد ونحو ذلك * واجاز بعضهم ذلك في المتعاطفين نحو ناقة الله وسقياها اي هذه ناقة الله وقس عليه

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَالْتَحْذِيرِ مِنْ دُونَ ضَمِيرٍ كَالْوَفَاءِ يَأْمَنُ ضَمِينِ
وَالْعَهْدِ وَالذِّمَّةِ وَالْوَحَى الْوَحَى قُلْ وَأَنْوِي فِي الْبَابَيْنِ فِعْلًا صَلْحًا

اي ان الـإِغْرَاءَ يُسْتَعْمَلُ كالتحذير بدون إِيَاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مضمير كقولك الوفاء اي إلـزَمَ الْوَفَاءَ * ويكون مفرداً كما رأيت . ومعطوفاً نحو العهد والذمة . ومكرراً نحو الوحى الوحى * ويجوز الرفع في المكرر والمعطوف ومنه قول الشاعر

ان قوماً منهم عُمَيْرٌ وإشبا هُ عُمَيْرٍ ومنهم السَّفَاحُ

لجديرون بالوفاء اذا قال ل أخو النجدة السلاح السلاح

واما الفعل المحذوف فيقدر في كل واحد من البابين بما يصلح له في المعنى . ويكون حذفه واجباً هنا مع العطف والتكرار وجائزاً بدونها كما هناك

فصل

في اشتغال العامل عن المفعول

قَدْ يَشْغَلُ الْعَامِلَ نَصْبُ مَا أَلْتَحَقَّ مِنْ مَضْمِرٍ أَوْ عِلْقَةٍ لِأَسْمٍ سَبَقَ

فَالسَّابِقُ أَرْفَعُ مُبْتَدَأً وَأَنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

اي ان العامل قد يشتغل عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ما يليه من ضمير ذلك الاسم نحو زيد ضربته . او من متعلقه نحو الغلام قتلته اباه . فيرفع الاسم المتقدم مبتدأ وهو الأرجح لانه لا يحتاج معه الى تأويل كما ستري . ويجوز نصبه بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط كما سيجي . فيكون التقدير في المثال الاول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني أَيْتَمَّتْ الْغُلَامُ قتلته اباه . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يغير حكمه كما ستقف عليه ان شاء الله

وَالرَّفْعُ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختص بالاسماء كإذا الفجائية يجب رفعه نحو خرجت
فإذا زيد بضره عمرو لان اذا هن لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضارته * وكذلك اذا
وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو زيد ما رأيت
وعمر وإن لقبته فأكرمه لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في ما قبله * او كان العامل
واقعا صلة نحو عمرو انا الضاربه لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول وما لا يعمل لا
ينسر عاملاً * وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَتَنْصِبُ حَيْثُهَا

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختص بالافعال كأدوات الاستنهام غير المهززة وأدوات
الشرط والعرض والتخصيص ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيدا رأيت وإن عمراً زرت
أكرمك والأكبر أضيفه وهالأخالد أكرمته . وذلك لان النصب يقتضي إضمار الفعل
بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص بالدخول على الافعال . ولا
يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن وضعها * وأما الواقع بعد هززة الاستنهام
فلا يجب فيه النصب كما سياتي اذ لا يجب عندهم دخولها على الافعال لانها أم الباب
فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها * واعلم انه قد يضم مطاوع الفعل الظاهر لان نظيره
فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر
لا تجزعي ان منس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي
اي لا تجزعي ان هلك منس فانه مطاوع لانه يقال املكته فهلك . وقرس
نظائره عليه

وَالنَّصْبُ رَجْحٌ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا الْفِعْلُ بَلِي فِي الْأَغْلَابِ

وَعِنْدَ خَوْفِ اللِّبْسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الوَصْفَ لِمَا تَقَدَّمَ

اي انه رجح نصب الاسم المشتغل عنه اذا وقع قبل الفعل الطلبي . وهو الامر نحو زيدا
أضربه . والنهي نحو عمراً الاكرمه . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطلبيه وإن كان مباهاً
كما مر * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت او بلفظ الخبر نحو

زَيْدًا نَحْوَ رَبِّكَ لَمْ يَكُنْ بِاللَّامِ عَلَى الْأَمْرِ بِالسُّوءِ * وَلَا فِي الْأَمْرِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِاللَّامِ عَلَى الْأَمْرِ بِالسُّوءِ كَمَا مَرَّ أَوْ بِاللَّامِ نَحْوَ رَبِّكَ لِتَرْحِمَهُ اللَّهُ * وَأَمَّا صَحَّ ذَلِكَ مَعَ اللَّامِ وَلَا الطَّلِبَتَيْنِ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الصَّدَارَةِ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا الْأَمْرَ بِاللَّامِ عَلَى الْأَمْرِ بِالسُّوءِ وَالنَّهْيِ بِالسُّوءِ عَلَى النَّهْيِ بِهَا * فَإِنْ اقْتَرَنَ الْفِعْلُ بِاللَّامِ فَإِنَّ نِصْبَ الْأَسْمِ مَعْنَى الشَّرْطِ نَحْوَ كُلِّ ضَيْفٍ يَأْتِيكَ فَأَكْرِمَهُ نُزُولُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا مِثْلُ الْجَوَابِ فَوْجِبَ الرَّفْعُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي مَا قَبْلَهَا . وَالْأَوْجِبُ النَّصْبُ نَحْوَ زَيْدًا فَأَكْرِمَهُ لِأَنَّ الرَّفْعَ يَقْتَضِي دُخُولَ الْفَاءِ عَلَى خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ الْخَالِي مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ . وَحِينَئِذٍ يُجْعَلُ مَا بَعْدَهَا جَوَابًا لِلشَّرْطِ مُفْرَكًا فِي نَحْوِ رَبِّكَ فَكَبِّرْ عَلَى مَا سَبَّحِي فِي بَابِ أَمَّا . وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَمْتَنَعُ عَمَلُ مَا بَعْدَهَا فِي مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْأَسْمِ كَمَا سَبَّحِي فَتَفْصِيلُهُ هُنَاكَ * وَيُتْرَجَّحُ النَّصْبُ أَيْضًا فِي مَا وَقَعَ بَعْدَ إِدَاةِ الْفِعْلِ غَالِبًا كَهَمْزَةِ الْاسْتِنْفَاهِ وَحُرُوفِ النَّهْيِ الْمَشْتَرَكَةِ وَهِيَ مَا وَلَا وَإِنْ نَحْوُ أَرْبَعًا ضَرْبَةً وَمَا عَمَّرًا لِقِيَّتُهُ * فَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ بِالْاسْتِنْفَاهِ تَعْيِينُ الْأَسْمِ نَحْوِ أَرْبَعًا ضَرْبَةً أَمْ عَمَّرُوا فَالرَّفْعُ أَرْجَحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُتَحَقِّقَ الْوُقُوعِ فَلَا تَعَلُّقَ لِلْهَمْزَةِ بِهِ لِأَنَّ الْاسْتِنْفَاهَ عَنْ تَعْيِينِ الْمَفْعُولِ لَا عَنْ حَدُوثِ الْفِعْلِ . وَالنَّصْبُ أَشْهَرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ذَهَابًا إِلَى أَنَّ الْاسْتِنْفَاهَ يَطْلُبُ الْفِعْلَ كَيْفَمَا وَقَعَ وَعَلَيْهِ يَرُودُ بِالنَّصْبِ

قول الشاعر

أَتَعْلَبُ النَّوَارِسَ أَمْ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْبَةً وَالْحِشَابَا

غَيْرَانَهُ مَعَ النَّصْبِ يُضْمَرُ الْعَامِلُ بَعْدَ الْأَسْمِ لَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا يَلْبِغُهَا إِلَّا الْمَسْأُولُ عَنْهُ بِهَا كَمَا سَبَّحِي * وَكَذَلِكَ يَتْرَجَّحُ النَّصْبُ عِنْدَ خَوْفِ الْإِتْبَاسِ فِي مَا يَوْمُ لَوْ كَانَ مَرْفُوعًا أَنَّ الْمَفْسِرَ صَفَةً لِمَا قَبْلَهُ نَحْوُ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْفَانُهُ بَقْدَرٍ . فَلَوْ قِيلَ كُلُّ شَيْءٍ بِالرَّفْعِ أَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ صَفَةً لَشَيْءٍ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِنَا بَقْدَرٍ وَهُوَ مُخَالَفُ الْمَقْصُودِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِنْفَاهِ إِذَا قُضِيَ عَنْ الْأَسْمِ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ بِغَيْرِ الظَّرْفِ تَرْجَحُ رَفْعُهُ نَحْوُ أَنْتَ زَيْدٌ تَحْبُهُ لِأَنَّ النَّصْبَ يَقْتَضِي تَكْلُفَ حَذْفِ الْفِعْلِ وَإِنْفِصَالَ الضَّمِيرِ الَّذِي كَانَ مُسْتَتِرًا فِيهِ عَلَى غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ ظَرْفًا تَرْجَحُ النَّصْبُ نَحْوُ

أَعْنَدِي زَيْدًا تَضْرِبُهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ بِالظَّرْفِ كَلَا فَعِلَ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْفِعْلِ مَبَاشَرًا لَهُ

أَيُّ أَنَّهُ يَتْرَجَّحُ أَيْضًا نِصْبُ الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ عَاطِفٍ مُلْتَصِقٍ بِهِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ

مذكورة قبله نحو قام زيد وعمراً أكرمه طلباً للمناسبة المستعملة في العطف . لان النصب
 يقتضي إضمار الفعل فيكون عطفت فعلية على مثلها بخلاف الرفع فانه يستلزم عطف اسمية
 على فعلية * فان لم يكن العاطف مباشراً نحو قام زيد وأما عمرو فاجلسنه ترجم الرفع
 لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبياً
 نحو اضرِبْ زيداً وأما عمراً فأكرمه فانه يترجم فيه النصب * واعلم انهم جعلوا حتى
 ولكن وبل الابدأ ثبات في هذا المقام كالعاطفات فرجحو النصب بعدهن نحو رأيت
 القوم حتى زيداً رأيتهم وما ضربت زيدا لكن عمراً ضربته وما لقيت بكراً بل خالداً لقيته *
 وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفهن ان يكون مفرداً وما بعدهن هنا جملة .
 ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقوع لكن
 وبل بعد النبي فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَأَعْنَمْدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ التَّوَجَّهَيْنِ
 فَأَلْزَمَ يَأْتِي بِأَعْتِبَارِ الْكُبْرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِأَعْتِبَارِ الصُّغْرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرة بالاسم
 المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو
 اكرمه لاجله . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره
 وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط * وعلى كل منها تحصل
 المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية
 كالصغرى باعتبار الفعل المضمر فيها * واعلم انه يلتزم الرابطة بين الجملة المعطوفة
 والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو إما الضمير كما مر في المثال .
 او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو وكرمه لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا
 بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فان فقدت الرابطة وجب الرفع وامتنع النصب وهو

مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُهُ تَرَجَّحَ الرَّفْعُ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يوجب ابرحج او يسوي ما ذكرنا فترجح الرفع كما في المثال اذ
 لا تكلف فيه * فخص ان للاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب النصب

وترجيح كل واحدٍ منهما واستواء الأمرين * . واعلم ان ما يختار فيه الرفع ما وقع فيه اسم الاستفهام مُشْتَقلاً عنه نحو أَيْكُمْ زادت هذه إيماناً لان الاستفهام فيه عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبه * . واختلف في أمّا التنصيلية مع غير الطلب نحو وأما تُهودُ فهديناكم والاكترون على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * . واذا نُصِبَ في الموضعين يُقدَّرُ العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مُقدِّماً . وبعد الفاء الواقعة في جواب أمّا

معتراضاً بينها وبين مصحوبها

وَسَوْغُ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ سُرُطَا
أَوْ لَازِمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّرَا كِلَاهِمَا هُنَاكَ أَنْ يقدِّمَا

اي انه بشرط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدِّم اذا تفرَّغ له من معموله المتأخر كما في نحو زيدٌ ضربته فانه يجوز ان يُقال زيدا ضربت كما لا يخفى * فيخص ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيدا انا ضاربه والدرهم انت مُعطاه والعسل زيدٌ شرابه . والتقدير انا ضاربٌ زيدا ضاربه وهلم جراً * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم النعل ولا المصدر ولا الصفة المشبهة ولا أفعال التنزيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في ما قبله فلا يُفسر عاملاً فيه * ثم ان العامل المذكور إما ان يسوغ تسلطه على الاسم المتقدم بلظوه فيضمّر لفظه كما رأيت . او بمعناه فيضمّر ما يوافق في المعنى نحو زيدا أكثرت ما له اي اغنيت زيدا * فان لم يصح كلاهما أضمر لازم المعنى نحو زيدا ضربت غلامه اي أهنت زيدا لان ضرب غلامه

يستلزم الإهانة له

وَقَصْلُهُ عَنْ شَاعِلٍ بِجَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له بجرف جرٍّ نحو زيدٌ مررت به . او باسمٍ مضافٍ اليه نحو زيدٌ ضربت اخاه . او مضافٍ الى المضاف اليه نحو زيدٌ ضربت غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيدٌ مررت بغلامه يُعتبر مثل وصلوه فيجري مع المنفصل عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والتسوية * . واعلم ان النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في ما اتصل الوصف به . ثم في ما انفصل بالمضاف . ثم في ما انفصل بالحرف . ثم في ما

انفصل بها جميعاً . فتدبر

وَحُكْمُ مَا اتَّبَعَتْهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالِاسْمِ حُكْمُ السَّبِيِّ

اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابع مشتمل على رابط بالاسم السابق حكمه حكم السبي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً مجباً فانه مجري مجرى قولك زيد ضربت غلاماً في جميع احكامه * وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمعنوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالداً اباه لان عطف البيان كالنعت في الاضاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثنى * ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل بحسب من جملة أخرى فتخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيداً لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكد لا على الاسم السابق فتمتنع المسئلة فيها جميعاً

وَكُلُّ مَحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفْسِرُ

اي ان كل محذوف من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيداً ضربته ولا انا ضاربٌ زيداً ضاربه وإنما يُقدَّرُ في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يجمع بين النائب والمُتَوَبُّ عنه كما علمت * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسِّر من جهة الهمل من الاعراب . فقيل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسره بناءً على انها بدل منه او بيان له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة مستأنفة . ومحلها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر * ويشترط في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلا يقال زيداً انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيداً انت ضاربٌ لاحتياجه الى ما يعتمد عليه * ويشترط في الاسم ان يكون منتزحاً الى ما بعده فليس منه نحو زيد عندك فأكرمته . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال رجلاً ضربته

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأِسْتِغَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الرَّفْعِ نَحْوَ أَسْهَرِ إِذَا زَيْدٌ تَهَجَّعَ

وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ اسْتِغْثَالٍ نُصِبَ اسْمٌ أَوْ رُفِعَ

أي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بأن يكون الرفع على الابتداء أو على الفاعلية باضمار الفعل * فينبغ الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد برخص . ونجى الفاعلية في نحو هلا زيد قام . وترجى في نحو أزيد يقوم . ويستويان في نحو زيد قام وعمرو جلس عنده * فان تجردت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام فالابتداء واجب في مذهب الجمهور * ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان زيداً تلقى فأكرمته ولا ان زيداً يقم فأحسن إليه لان اداة الشرط لما جازمة نحو اسهر اذا زيد فجمع كما في مثال النظم . او كان الجزم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيد زارك فأكرمته . او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيداً لم تلقه فانتظره جازت المسئلة * وأما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤَيِّنُهُ بَيْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَانْحِرُهُ بِسِ مَنَا مُرَوَّعَا

فمحمول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رَبَّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ اسْمًا قَبْلَهُ تَتَابَعَا
فِيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مَظْهَرِهِ

أي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل الواحد منهما في لفظه الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد * والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد . وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت عمراً . وقد يكون في الجر نحو آمننت واستعنت بالله . وقد يكون مختلفاً كما ستري * ويلزم العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت . فلا يكون التنازع بين فعليين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشرة معموله كما مر في الاحكام الكلية واذا لم يصح إعمال الاول بطل التنازع * وأما اذا كان احد

العاملين جامداً والآخر متصرفاً فان كان الجامد هو الثاني نحو **خَذُ** ودونك زيداً جازت
المسئلة لعدم الفصل والآ فلا

وَعَامِلُ الظَّاهِرِ قَبْلَ الجَارِ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَارُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينها من
المجاورة وهو اختيار البصريين * وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود
الثاني وهو اختيار الكوفيين * واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامته من
الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا
يتأني بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين اعماله نحو ضربت لا
اكرمت زيداً فانه يجب فيه افعال الاول. ونحو ضربت بل اكرمت زيداً فانه يجب فيه
افعال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ الضَّمِيرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضَى إِلَى الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ
فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حُذِفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عَهْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يؤدي الى الإضمار قبل الذكر حينما وقع أولاً أو ثانياً . فان كان
الإضمار معه قبل الذكر لفظاً ونيةً ولا يكون ذلك الا عند افعال الثاني كما سيجي . حذف
الضمير نحو ضربت وضربني زيد ومررت ومررتي اخواك . ما لم يكن له وجه من العهدة
فيجب اثباته . وذلك بان يكون عهدة في الحال نحو ضربت وشتمت غلامك . او في الاصل
وذلك باب كان ووطن نحو كنت آية وكان زيد اميراً وطني آية ووطنت بكراً صديقاً *

واما قول الشاعر

اذا كنت ترضيه وترضيك صاحب جهاراً فكُنْ في الغيبِ أَحْنَطَ اللُّوْدِ

فمحمول عندهم على الضرورة * وان كان الإضمار قبل الذكر لفظاً فقط لم يحذف نحو ضربني
وضربته زيد ومررتي ومررتي بها اخواك لان مرجعه حيثئذ في نية التقديم فلا عبرة
بتأخره في اللفظ . وعليه قول الشاعر

اذا هي لم تستك بعود أراك تَنُغِّلُ فاستاكت به عود إسميل

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور * واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمنع حذفه اذا
اوقع في اللبس نحو ملئت اليه ومال عني زيد لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة عود الضمير

وَأُحْذَفُ بِمَخْنَصٍ بَيِّنٍ يُعْمَلُ نَحْوَ رَكِبْتُ فَرَمَانِي الْجَهْلُ
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَحَلَا وَزُرْتُهُ الرَّبِيعُ فَكَانَ أَكْهَلَا

اي ان الحذف بمخنص بإعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه إلا الضمير المرفوع في الحال او في الاصل كما مر. فيقال ركبت فرماني الجمل. والاصل ركبتة تُحذف الضمير حذراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت * وكذلك مررت ومررتي في زيد. والاصل مررت به تُحذف الضمير والحرف * وأما مع إعمال الاول فلا يُحذف شيء فيقال ضربت وضرباني أخوبك وخلا وزرته الربيع ومررتي ومررت به زيد. فيكون الكلام فيه اكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

فصل

في العدد

أَصْلُ فِي الْأَعْدَادِ وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ وَالْغَيْرُ مِنْهَا حَصَلًا
وَالْأَصْلُ فِي الْمَعْدُودِ جَمْعٌ فَوْقَ مَعَ أَصْلِهَا وَالْمَفْرَدُ الْغَيْرُ أَتْبَعُ

اي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً. وما فوقها يحصل منها كالثلاثة عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة. والعشرين فانها تحصل من العشرين وقس عليه * والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلاثة رجال وعشرة غلمان. وجعلوا المفرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً وثمانية فرسٍ وهلمَّ جراً

وَعَاقِبَ الْمَعْدُودِ مَا قَدْ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ هُنَا خِلَافَ مَا أَرْتَقِي
وَهُوَ يُطَابِقُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ مَذْكَرًا أَوْ غَيْرَهُ حَيْثُ يَرِدُ

اي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوقه من الأعداد. فيقال واحدٌ واثنانٌ وواحدةٌ واثنانٌ اذا أُريد مجرد العدد. ورجلٌ ورجلانٌ وامرأةٌ وامرأتانٌ اذا أُريد بيان المعدود. ولا يجمع بينهما فلا يقال واحد رجلٍ واثنان امرأتين * وهذا العدد يطابق ما يُراد به في التذكير والتانيث حينما وقع. فيقال في المفرد واحدٌ واثنانٌ وواحدةٌ واثنانٌ كما مر. وفي المركب أحدٌ عشرٌ واثنان عشرٌ وإحدى عشرةٌ

وَأَتْنَا عَشْرَةَ . وفي المعطوف واحد وعشرون وأثنان وعشرون وإحدى وأربعون
 واثنتان وأربعون بحسب المعدود في الجمع وقس عليه

”وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ مَخَالِفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ“

أي إن ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها إلى العشرة يُستعمل بعكس ما مرَّ
 فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخالف بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة رجال
 وعشرة جمال وثلاث نساء وعشرون نياق وهلمَّ جرًّا في البواقي * وإنما التزم ذكر العدد هنا
 لأن المعدود يدل على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد معه من ذكر العدد عند ارادة
 بيانها بخلاف الواحد والاثنين فان الأفراد والتثنية في معدودها يدلان عليه فيستغنى بها
 عن ذكره * ولما كان الأصل في استعمال هذه الأعداد ان تلحقها التاء عند قصد مجرد
 العدد جعلت كذلك مع المذكر الذي هو الأصل في الأسماء وجعل حذف التاء الذي هو
 فيها فرع الإثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر قصدًا للمطابقة بين الأصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ عَطْفًا وَفِي التَّرْكِيبِ كَالْأَفْرَادِ
 وَالْعَجْزِ فِي التَّرْكِيبِ عَكْسَ الصِّدْرِ لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ يَجْرِي

أي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وفي من الثلاثة إلى التسعة تجري على حكم العدد المفرد
 في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبدًا وخمسة وعشرون أمةً وفس عليه إلى
 تسعة وتسعين كبشًا وتسع وتسعين نعجة . وكذلك في العدد المركب من العشرة مع ما
 دونها فان الآحاد فيه تجري هذا المجرى . وأما العشرة فتلحقها التاء مع المؤنث وتجرّد منها
 مع المذكر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب وعجزه في كون
 أحدهما قد جرى على الأصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوبًا وثلاث عشرة جبةً
 وهكذا إلى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة * وقد بصرح بحرف العطف المتبوي في
 هذا التركيب فيرجع الجزآن إلى حكم الأفراد في التذكير والتانيث والإعراب وعليه

قول الشاعر

كَأَنَّ بَهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشْرِ وَأَرْبَعِ إِذَا هَبَّاتِ الصِّبْفُ عَنْهَا تَجَلَّتْ

وهو مخصوص بالضرورة * وإعلم ان شين العشرة تُفْتَحُ في الأفراد كعشرة رجال ونسكن
 في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . وإذا حذفت نائرها انعكس حكمها فُتَسَكَّنُ في

الافراد كعشر ليال وتفتح في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي افتح لغاتها
وكالهمضاف ما كما تبتى هنا **أَعْرَبَ وَدَعَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ**

اي ان ما جاء كالمتنى في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثني عشر بعرب اعراب
المضاف فيكون بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرًا . وذلك انه لما حذفت منه النون
التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزء من نزل العجز منزلتها لقيامه مقامها في اتمام
الصدر . وحيث ان اعراب الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل ببناء بخلاف ما وقع
العجز منه موقع تاء التانيك كأحد عشر ونحوه * وعلى ذلك يقال جاء في اثنا عشر رجلاً
ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءتني اثنا عشر امرأة وملكت اثني عشر جارية * وأما
العجز فلا ينك عن بنائه لعدم انفكاكه عن تضم الحرف * واذ كان واقعاً موقع النون
المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زيد لان النون لا تجتمع مع الاضافة
فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع
تاء التانيك كما مر وهي لا تنافي الاضافة * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقبل
لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب
الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجيه فتأمل

وَمَا كَثَانَ شَاعٍ طَبِيقًا وَأَسْتَمَّ **تَقْصَ بِنَاءٍ فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَّ**

اي ان ما صيغ من أسماء العدد على وزن فاعل كالثاني والثالث ونحوها قد شاع استعماله
في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيك لانه وصف له . فيقال الباب
الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والتبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون
والصحيفة السابعة والاربعون . وهم جرًا * والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما
نقص من البناء في صدر اثني عشر واثني عشر فلا يعرب كما يعرب ذاك * والبناء
في هذا المركب بأسره يكون على النسخ في جزءه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة
فيبتى على السكون . وذلك بشمل ما مر منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه
كحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا النسخ ايضاً في ثنائي عشر ونحو الحادي عشر
طرداً للباب * واعلم انهم اجازوا في ثنائي عشر ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم .
وحيث يجوز ان تبتى النون على كسرها للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب .

وعلى ذلك بروى بالفتح والكسر قول الشاعر
ولقد شربت ثمانياً وثمانياً وثمان عشرة وأنتين واربعاً
وقد تحذف بأؤها في الأفراد أيضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر
لها ثمانية أربع حسان وأربع فتغرها ثمان
وهو من نوادر الاستعمال

”وَمَا تَضِيفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ“

أي ان العدد المركب اذا اضيف نحوه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فيه ان
يبقى على بنائه الذي كان له قبل الاضافة كما يبقى مبنياً مع الالف واللام في نحو ما فعلت
بالخمسة عشر درهماً. وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسٌ مِثَّةٌ قَدْ جُمِعَا وَجَمْعُهَا إِذْ لَمْ تُضَفْ قَدْ وَقَعَا

أي ان الالف يستعمل مجبوعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم. بخلاف المئة فانها تلزم
الإفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم. ما لم تكن مقطوعة عن
الاضافة الى المعدود فتجتمع نحوه هذه ثلاث مئاة وخمس مئتين. وعليه قول الشاعر
ثلاث مئتين للملوك وفيها رداً عي وجئت عن وجوه الأهائم
وذلك لانها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فينأتي الجمع فيها كما يتأتى فيه

وَجَمْعُ قَلْبَةٍ بِلِي الْمَفْرَدَةِ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

أي ان معدود العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قلبه ان وجدت له صيغة القلب فيقال
ثلاثة أسطر ولا يقال ثلاثة سطور الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا
يقال ثلاثة ألوف * وذلك لان مدلول جمع القلب من العشرة فما دونه يطابق مدلول اسم
العدد. وأما اذا لم يكن له الا صيغة كثيرة كرجال فتستعمل له صيغة الكثرة بحكم الضرورة *
واعلم انه قد يعدل عن صيغة القلب الى صيغة الكثرة اذا كانت غالبية في الاستعمال كما في
أعبد وعبيد جمع عبد فان الاول جمع قلبه والثاني جمع كثير وهو الغالب في جمعه
ولذلك يختار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلِحَاتِ بَيْنَ أَنْتِي وَذَكَرُ

وَحَالَةَ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوَ بَنَاتِ عَرَسٍ

أي أنهم براعون المعنى في الجمع فيجرون عليه في التذكير والتأنيث كالظلمات فانه يجمل ان يكون لرجال او نساء . فان أُريد به الرجال قبل ثلثة ظلمات او النساء فتلاث * وكذلك براعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار يقولون ثلثة بنات عرس وثلث سنين * فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جاز في جمعه الوجهان فيقال ثلثة طرقٍ او ثلاث . ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فكان محيي دون من كنت أني ثلاث شخص كاعبان ومُعصِرٍ

واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مقدماً والمعدود مذكوراً كما مر . وان يكون اسم العدد مؤخراً نحو عندي رجال ثلثة ونساء ثلاث . او يكون المعدود محذوفاً نحو صمت خمسة وسهرت خمسا . او مجروراً بمن نحو عندي سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعطوف * واذا كان المعدود اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرط مجرّب من نحو عندي ثلاث من الغنم وثلثة من الرط . وقد يضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلثة أنفيس وثلث دودٍ لقد جار الزمان على عيالي

واذا أُريد تعريف العدد ادخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفرداً غير مفسر كالأحد والاثين والثلثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسراً بتمييز كالخمس رجالاً الى العشرة والعشرين درهماً الى التسعين * وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم وألف الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى الإتيان لا الاضافة في التصحيح * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلثة والاربعين رجلاً * وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانها كالكلمة الواحدة * واما نحو خمس مئة درهم وسبعة آلاف دينار فيعوز فيه تعريف المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة الدرهم . ويمحوز تعريف الجزء الاول فقط وتييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو ابن السبعة آلاف دينار . فتدبر

فصل

في الكتابيات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأِسْتِنَاهَامِ كَمْ وَذَاكَ فِي كَذَا لِذِي الْأَخْبَارِ عَمَّ
 "وَأَشْرَكَتْ كَمْ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ فِي نَصَبٍ مُفْرَدٍ لِتَهْمِيذٍ وَرَدَّ"

أي ان كم الواقعة في الاستنهام تكتب بها عن العدد فقط لانها بمعنى أي عدد * وكذا يكتب بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانها تارة يراد بها الكناية عن العدد المبهم وتارة الكناية عن الحديث مثل كَيْتَ . وهي مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة غير انها تعتبر كلمة واحدة غير منظور الى اصلها * وتشارك كم وكذا التكني بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان الغالب في كذا ان تستعمل مكررة متعاطفة فيقال كم رجلاً قومك وعندى كذا وكذا درهماً . ويقبل استعمالها مفردة او مكررة بدون عطف

وَأَجْرٌ بَيْنَ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا جَرَّتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

أي ان كم تخصص دون كذا بمجرد جر ما بعدها بإظهار من وذلك اذا دخل عليها حرف جر نحو بَيْتِكُمْ درهم تصدقت قصداً للمساكلة بينها . غير ان النصب هو الخنار لضعف الجر بالحرف المضمر * ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل على كم عوض عن التلغظ بها * ويجوز النصل بين كم ومبناها . وهو يكثر بالظرف والمجرور نحو كم عندك رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقبل بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً وكم اناك رجلاً . وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدياً تجب زيادة من على التمييز لئلا يلتبس بالمنعول به فيقال كم اشتريت من عبدي * واعلم ان كم ان تقدمها حرف جر كما مر . او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت فمي في محل الجر * وان كانت كناية عن مصدر نحو كم ضربة ضربت . او عن ظرف نحو كم يوماً صمت . او عن منعول به نحو كم عبداً ملكت . او عن خبر ناسخ نحو كم كانت جواربك فمي في محل النصب * وان لم تكن كذلك فمي في محل الرفع مبتدأ نحو كم رجلاً عندك . او خبراً على الاصح نحو كم بنوك * وعلى ذلك تجري كم الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام عليهما . وكأين هن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا

حظاً لها في الصدارة لتخص المحبرية فيها ولذلك نسلط عليها جميع العوامل
 وكم "لِكَثِيرٍ أَتَتْ فِي الْخَبْرِ مِضَافَةٌ لِلْمُفْرَدِ الْمُنْكَرِ"
 وَأَجْرُ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ وَالرَّفْعُ قِيلَ "مَبْدَأٌ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ فُصِّلَ"
 أي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير. وهي تستعمل مضافة الى المفرد النكرة
 نحو كم عبي لي . ويجوز جر ما بعدها بمن نحو وكم من ملك في السموات لان الاضافة
 بمعناها * واجاز بعضهم رفعة بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر
 كم عمية لك يا جرير وخالته فدعا قد حلت علي عشاري
 فان فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع الاضافة فيقال كم يا فتى عبدا لي * فان
 كان الفاصل فعلا جاز النصب والمجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر
 كم نالني منهم فضلا على عدم اذلا ازال من الإقتار احتمل

فانه يجوز فيه نصب الفعل على التمييز ورفعة على الناعلية . والتمييز حينئذ محذوف أي
 كم مرة نالني فضل * واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها ما قبلها الا حرف الجر والمضاف
 نحو الى كم بلدا دخلت واهل كم بلدا عرفت . ويكم رجل مررنا وداركم امير دخلنا * واما
 ما بعدها فان كان فعلا متعديا غير مشغول عنها كانت منصوبة بحسب مقتضاة والا
 فرفوعة كما مر . فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبدا ملكته وكم جارية اعفتناها جاز
 الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال . وحينئذ يقدّر العامل بعدها لا قبلها لانها
 من ذوات الصدر على ما مر مثله هناك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَايِبًا أَجْرُ بَيْنَ وَأَحْذَفَ قَلِيلًا نَاصِبًا

أي ان كأي تستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأي المتونة . غير ان
 التنوين لهما كان داخلا في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك رسم في المصحف نونا
 وجاز الوقف عليه بالنون * واما ما بعدها فالغالب جرّه بمن نحو وكأي من آية في
 السموات والارض . وقد يستعمل بدونها منصوبا كقول الشاعر
 أطرد الياس بالرجا فكأي ألما حُم يسره بعد عسر

وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الا جملة او شبهها بخلاف كم .
 فيقال كأي من فتى زارني وكأي من رجل عندنا . ولا يقال كأي من رجل خير من

ايه * وها نشتركان في كون خبرها لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم غلام سأمملكة ولا كآتي
من عبد سآشتريه كما لا يقال ربّ دار سآبنيها لان التكثير والتقليل لا يكونان الا في
ما قد عرف حده والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَنْتَ عَنِ الْجَهْلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصَ إِذَا قُلْتَ فَعَلْ
وَالْتَزِمِ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ يَلًا عَطْفٍ وَأُطْلِقَ مَعَ كَذَا مُبْتَدِئًا

اي انه يكتي بكتي او ذيت عن الجهل في الحديث وقيل ان ذيت تخص بالحدث عن
الفعل فقط * وها لا تستعملان الا مكررتين مع العطف بينهما او بدونه نحو قال فلان
كيت وكيت وفعل ذيت وذيت. ويجوز ان يقال كيت كيت وذيت ذيت بدون عطف.
ولا يجوز كيت او ذيت مفردتين * وها مبيتان لوقوعها موقع الجملة التي لا تستحق
الإعراب من حيث هي وبنائها على النفع في المشهور * وتستعمل كذا التي يكتي بها عن
غير العدد في كل ما ذكر في هذا الباب مطلقاً. فيكتي بها عن المنرد نحو جئت يوم
كذا. وعن الحديث نحو قال كذا. وعن الفعل نحو فعل كذا. وتستعمل مفردة كما رأيت
ومكررة مع العطف او بدونه

وَعَنْ ثَلَاثَةٍ لِتِسْعَةٍ كَثِيرٍ بِالْبِضْعِ يَحْكِيهَا وَكَمْ يُعِينُ

اي انه يكتي عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالبيضع غير معين لواحد من أفراد العدد
المذكور. فيجري مجرى ما كتي به عنه في جميع مواقعه مفرداً او مركباً او معطوفاً عليه وفي
جميع أحكامه من التذكير والتانيث والإعراب والبناء. فيقال بيضة اشهر ويضع
سنين وبيضة عشر يوماً ويضع عشرة ليلة وبيضة وعشرون ديناراً ويضع وعشرون
بدره وهلم جرا

وَبِضْلَانٍ قَدْ كُنِيَ مِنْهُنَّ عَقْلٌ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ أَقْرَنُ يَأَلُ

اي انه يكتي بضان عن العلم الذي سماه من يعقل كريد. وكذلك مؤنثة فلانة فانه يكتي
بها عن علم المؤنثة العاقلة كهند. وها يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف
واللام عليها وامتناع صرف المؤنث منها. وعلى ذلك قول الشاعر
ألا قاتل الله الوشاة وقولهم فلانة اضمت حلة لفلان

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَلَمُ لغيرِ مَنْ يَعْقِلُ كداحس والغبراء فنقترب كنايةً بِأَلْ نَحْوِ سَبَقِ الْفُلَانِ
وَلِحِقْتِهِ الْفُلَانَةَ لِلْفَرْقِ بَيْنِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ . وَكَذَلِكَ الْكِنْيَةُ نَحْوُ أَبِي الْفُلَانِ وَأُمِّ الْفُلَانَةِ
كَذَا عَنِ الْمَجْهُولِ مِنْ ذَوِي الضَّعَةِ يَقُولُهُمْ صَلْمَعَةُ بْنُ قَلْبَعَةَ
أَيُّ إِنَّهُ يَكْنَى إِيضًا عَنِ الرَّجُلِ الْمَجْهُولِ الْحَسِيسِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ يَقُولُهُمْ هُوَ صَلْمَعَةُ بْنُ
قَلْمَعَةَ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَصْلَمَعَةَ بْنِ قَلْمَعَةَ بْنِ قَنْعٍ لَهَيْكَ لَا أَبَاكَ تَرْدِرِينِي
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ هَيْمَانَ بْنِ بِيَانٍ وَهَيْمَانَ بْنِ تَيْيٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ * وَهِيَ أَعْلَامٌ جَنْسِيَّةٌ وَلِذَلِكَ يَمْتَنِعُ
صَرْفُهَا مَعَ التَّائِيَةِ وَالزِّيَادَةِ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ

فصل

فِي اسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُنْقَلُ الْبَعْضُ وَيَعْضُ يُعْدَلُ

أَيُّ يَأْتِي اسْمُ الْفِعْلِ عَلَمًا مُعْلَقًا عَلَيْهِ . وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَعْلَامِ الْشَخْصِيَّةِ فَيَكُونُ بَعْضُهُ
مُرْتَجَلًا كَقِصَّةِ أَيُّ اسْكُتَ . وَبَعْضُهُ مُنْقَلًا عَنْ مَصْدَرٍ كَرُوَيْدَ أَبِي أَمِيَلٍ . أَوْ عَنْ ظَرْفٍ
وَشَبِيهِهِ كَدُونِكَ أَيُّ خُذْ وَعَلَيْكَ أَيُّ الزَّمْ . وَبَعْضُهُ مُعْدُولًا عَنْ فِعْلِهِ كَتَزَالَ فَإِنَّهُ مُعْدُولٌ
عَنْ أَنْزَلَ عَلَى الْأَصْحَحِ . وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيحِيَّةِ * وَاخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ الْمُنْتَصِلِ بِالْمُنْقُولِ
مِنْهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا أَنْصَلَ بِهِ ظَرْفًا فِي الْأَصْلِ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ نَحْوَ دُونَكَ وَالْبَيْتِ
فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ . وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا نَحْوَ رُوَيْدِكَ فَإِنَّ اعْتِبَرَتْهُ بَاقِيًا عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ فَكَذَلِكَ
وَهُوَ حَيْثُئِذٍ مُنْقَلٌ مُطْلَقٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ فَلَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ . وَإِنْ
جَعَلْتَهُ اسْمَ فِعْلٍ فَمَا أَنْصَلَ بِهِ حَرْفَ خِطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهُ * وَإِنَّمَا الْمُنْتَصِلُ بِغَيْرِ الْمُنْقُولِ نَحْوُ
هَآكِ فَهُوَ حَرْفُ خِطَابٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ * وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْفُوعٍ كَالْفِعْلِ
غَيْرِ أَنْ مَرْفُوعَهُ الْمُضْمَرُ يَلْزَمُ الْاسْتِنَارَ فِيهِ مُطْلَقًا * وَإِذَا اتَّبَعْتَ هَذَا الضَّمِيرَ فَإِنَّ كَانَ مَعَهُ
ضَمِيرٌ آخَرَ مَجْرُورٌ جَازَانِ تَرَاعِي أَيُّ الضَّمِيرَيْنِ شِئْتَ . فَنَقُولُ عَلَيْكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ عَمْرًا بَرَفَعِ
زَيْدٌ عَطْفًا عَلَى الْمُسْتَنْتَرِ وَجَرَّ عَطْفًا عَلَى الْبَارِزِ . وَكَذَا عَلَيْكُمْ كَلِّكُمْ زَيْدًا وَعَلَيْكَ نَفْسُكَ
خَالِدًا وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى * وَاخْتَلَفَ فِي مَدْلُولِ اسْمِ الْفِعْلِ وَمَوْضِعِهِ

من الاعراب والمخار ان مدلوله لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وَعَبَّرَ مَا أُرْتَجِلَ لِلأَمْرِ يَرِدُ نَحْوَ رُوَيْدَ وَنَزَالَ لَمْ يَزِدْ

وَدُوَّ أُرْتَجِلَ يَجْمَعُ الكُلَّ وَلَا يُقَاسُ مِنْ ذَاكِ سِوَى مَا عُدِلَا

اي ان ما سوى المُرتَجِل من اسم الفعل يأتي للامر كرويد في المنقول ونزال في المعدول . ولا يزيد عليه * وأما المُرتَجِل فيأتي للامر نحو صة اي اسكت كما مر وهو الأكثر . وللماضي نحو شتان اي افترق . وللضارع نحو قَطُّ بالتخفيف اي يكفي * ولا يُقَاس من ذلك إلا المعدول فانه يُبْنَى من كل فعلٍ ثلاثي تام متصرفٍ كَنَزَالَ وَحَدَارٍ وَغَيْرِهَا وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة * وشذ من مزيد الثلاثي كَدَرَاكٍ مَعْدُولًا عَنْ أَدْرِكَ وَبَدَارٍ عَنْ يَادِرُ . واشذ منه الرباعي كقول الراجز

قالت له رَجَّحَ الصَّبَا قَرَقَارٍ وَاخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بِالإِنْكَارِ

وأما المُرتَجِل والمُنْقُول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سُمِعَ منها باستقراء كلام العرب . فمن ذلك للامر غير ما ذُكِرَ بِلَايَةِ اي دَعُ . وَمَا اي اكفف . وإي اي امضي في الحديث اوزدني منه . وَحَبِيلٍ اي أَقْبَلَ او عَجَلَ . وَهَبَا وَهَبْتِ اي أَسْرَعَ . وَأَمِينٍ اي اسْتَجِيبَ . وَهَاكِ وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ اي خَذَ . وَابِكَ اي اعْتَزَلَ . وَمَكَانِكَ اي اثبت . وَأَمَامَكَ اي تَقَدَّمَ . وَوَرَاءَكَ اي تَأَخَّرَ * وللماضي هبأت اي بَعُدَ . وَسَرَعَانَ وَوَشَكَانَ اي أَسْرَعَ . وَبَطَانَ اي أَبْطَأَ * وللضارع أَوْهَ اي أُنْجِعُ . وَأُفَّ اي أَنْصِبُ . وَوَاوَاهَا وَوَيَّ اي أَنْعِجُ . وَبَجَّجَ اي اسْتَحْسِنُ . وَقَدَّ وَبَجَّلَ اي يَكْفِي . وهي اشهر المنقول وفي اكثرها لغات اخرى اضربنا عن ذكرها * واخْتَلِيفَ في هَلَمَّ وَهَاتِ وَتَعَالَ . والمخار عند الأكثرين ان هَلَمَّ اسم فعل يستعمل بلفظ واحد للجَمِيعِ وصاحِبَتِهَا فَعْلَانُ متصرفان * واعلم ان حَبِيلَ مُرَكَّبَةٌ كخمسَةَ عَشَرَ . وقد نُفِرِدَ منها حي نحو حي على الصلوة * وهَاكِ تُسْتَعْمَلُ مع الكاف وبدونها * وقد تلحق الكاف وي في ايضاً كما في قول الشاعر ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قول النوارس وَيْلَكَ عِنْدَ أَقْدِيمِ واخْتَلِيفَ حينئذ فيها ففعل هي اسم فعل وقيل حرف زجر * وقيل اصلها وَيْلَكَ تُخَذَفَت اللام لكثرة الاستعمال

وَكَأَنَّ بِفَعْلِهِ قَدْ اَلْحَقَّا فِي عَمَلٍ وَلَمْ يُصْرَفْ مُطْلَقًا

اي ان كل واحد من اسماء الافعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هبنا نجد كما يقال بعدت نجد وحتار الاسد كما يقال احذر الاسد .
غير انه لا يتصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع .
غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونكما الممال ورويدكم زيداً وهلم جرا * ويشترط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه .
فلا يقال زيداً حذار ولا حذار يا فتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يخطي الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الاحكام الكليّة فليتذكر
ألو الالباب

وَرَبِّهَا نَكْرٌ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مَرْتَجَلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلِنَ

اي قد ينكر بعض اسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيره بالتنوين ليُفَرَّقَ بينه وبين الباقي على تعريفه . فيقال صه بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيعوز ان لا يسكت عن غيره . وصه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالاجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والنكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كهبنا . ومنه ما يتردد بينها كصه * واما المنقول منه والمعدول فلا يُنَوَّنَانِ لاستصحابها لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفك عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمخار عند المحققين انه علم شخصي كريد لانه قد علق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب سيهويه

وَكَتْرَالٍ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ أَنْثَى وَوَصَفِي فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ
فَأَكْسِرُ بِنَاءً وَتَهْمِيمٍ تُعْرِبُ أَعْلَامَ عَيْنٍ قِيلَ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تُشْتَمُّ بها الإناث في النداء نحو بالكاع كما مر في باب بعد كترال فيبني مثله على الكسر لمشايمته آية في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . واعلام المعاني كحماد للحميدة ويسار لليسرة . ومن الاول قول الشاعر
أ تَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ
ومن الثاني قول الآخر

فقلت أمكثي حتى يسار لعننا نخرج معاً قالت أعاماً وقابلاً
 وأما بنو نعيم فيعربون أعلام الأعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتأنيث والعلمية فهي
 عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلثة احرف . قبل وذلك هو
 الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام
 المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة
 في الاستعمال * واعلم انه اذا سمي مذكرٌ ببعض هذه الأعلام انتقض البناء في الصحيح لان
 فعال لا يجي معدولاً عن مذكروه حيثئذ يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد نقل عن
 عن مؤنث كما مر في موضعه

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلَا وَقَبْ وَأَفٍ عَنِ سَمَاعٍ شَمَلًا
 وَوَبِهِ فِي مَزَجٍ قِيَّاسًا نُورًا وَدُونَهُ أَسْمَعُ فِي أَسْمِ فِعْلٍ وَهَنَا

اي ان الصوت يُسمى باسمه كما يُسمى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتعمل ضميراً ولا يقع في
 شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا
 يعقل زجراً كهلاً للفرس وعدس للبعل او دعاء كنج للبعير المتناخ وسأ للحرار الموردة ان
 لحكاية صوت من الاصوات المسموعة كقرب لوقع السيف وغاق لصوت الغراب وويو
 للصراخ على الميت * وإما ان يُدَلَّ به على احوال في نفس المتكلم كأفٍ للمتفجر وآه
 للمتوجع ووي للمتعبج * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يراد به مجرد حكاية
 اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب . وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في
 نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك * وكل
 هذا الباب سماعي لا يقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع ووي في
 تركيب مزجي كسيبويه ونفظويه يتون عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسيبويه
 وسيبويه آخر على ما سيجي * وأما تنوين غيره فهو سماعي في البابين . وهو في أسماء
 الافعال تنوين تنكير بالاتفاق . واما في أسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحاً بتنوين المقابلة
 اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يزد على كونه علامة لتمام الاسم . وهو
 الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَلِكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسَمَّى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشمل ما كان الصوت
 يصدر منه كما يُسَمَّى الغراب غاقاً . ومنه قول الراجز اذ لَمِنِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ اَي مِثْلُ
 جَنَاحِ الْغَرَابِ . وما كان يُصَوِّتُ لَهُ بِهِ كَمَا يُسَمَّى الْبُغْلُ عَدَسًا . ومنه قول الآخر
 اِذَا حَمَلْتُ بِدُنْيٍ عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّذِي بَيْنَ الْحَمَارِ وَالْفَرَسِ
 فَلَا اُبَالِي مَنْ عَدَا او مَنْ جَلَسَ

اي اذا حملته على البغل * وحينئذ يحكى على بناؤه وهو القياس فيقال رأيت غاقاً بالكسر
 وركبت عدساً بالسكون * وقد يُعْرَبُ لوقوعه موقعاً معرباً فيقال رأيت غاقاً وركبت
 عدساً بالنصب فيها . والاول هو المختار عند المحققين

فصل

في قسم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ اِنِّي جَاءَ فَخَبْرًا يَكُونُ اَوْ اِنْشَاءً
 وَخَبْرًا قَابِلٌ صِدْقٍ اَوْ كَذِبٍ لِذَاتِهِ وَالْغَيْرِ اِنْشَاءً حَسِبَ

اي ان الكلام كيفما جاء . مطلقاً لا بد ان يكون خبراً او انشأً . أما الخبر فهو ما يجتمه
 الصدق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو جاء زيد فيدخل فيه كلام الله
 والانبياء ونحو ذلك * وأما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو إما ان
 يدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سباني . او لا يدل كافعال المدح والذم
 والتعجب والقسم وصيغ العقود نحو بعثك هذا وما اشبه ذلك * واعلم ان احتمال
 الصدق والكذب لا يشكّل بنحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيدا لان المراد مدح زيد
 والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا اثبات ما يستحق به المدح والاستحسان .
 فيمكن ان يقال للمتكلم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال له كذبت فانك لم
 تمدح ولم تعجب * وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خبر وانشاء هو المشهور عند جمهور
 المحققين وهو الصحيح لان الكلام إما ان يكون لنسبة خارجية وهو الخبر او لا يكون كذلك
 وهو الانشاء . فنأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْاِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

اي ان الاصل في الإنشاء ما دل على الطلب كالامر لانه قد وُضع له بخلاف المنقول اليه
كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها أخبار في الاصل ثم نُقلت الى إنشاء ما يراد بها
من المعاني * واعلم ان ما يدل من الإنشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن وجود
لفظه نحو قم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلفظ بالامر - وأما ما لا يدل على
الطلب فيفتن وجود معناه بوجود لفظه نحو بعتك الدار فان وقوع البيع يكون عند
التلفظ بفعله المنشئ له . ويقال للاول الإنشاء الطلبي والثاني الإنشاء الإيقاعي

وَالْحُكْمُ يَسْتَأْتِرُ وَضَعًا بِأَخْبَرٍ وَالغَيْرُ فِيهِ بِخِلَافِهِ نَدْرٌ

اي ان الجملة التي يحكم بها تخصص بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح
لإقامة الحكم بها . وتخصر في الصلة والخبر والحال والنعته . وذلك فيها بحسب الوضع
فلا يشكك بوقوع الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ فانه نادر بخلاف الوضع * وإنما جاز ذلك
في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يوثق بها لبيان الموصول والحال لتفيد
صاحبها بصفة والنعته لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الإنشائية اذ ليس
لها نسبة خارجية . بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرقتين كما مر في
بابه فلا يضطر فيه الى هذا الاعتبار

فصل

في الطلب واحكامه

يُعَلَّقُ الطَّلَبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلِ
فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلِ تَعَلُّقًا فَلِاسْتِدَامَةِ لَهُ فَإِنْ نَطَبَقَا

اي ان الطلب يُعَلَّقُ بامرٍ مُسْتَقْبَلِ الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل .
وذلك لا يكون إلا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب لا
بد ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلق به حاصلًا نحو يا ايها النبي أتق الله كان
المراد تحصيل دوامه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل . وبهذا الاعتبار
ينطبق الطلب على حكمه . ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ فَدَسَ الْمَلُوكُ رَبًّا بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُفَقِدْ فِي الْأَرْضِ مَسَلَمًا

فان العيش حاصلٌ للمُخاطَب ولكن دوامه غير حاصلٍ فهو يطلب حصول دوامه . فتأمل
 وَقَدْ يُضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَبِيرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ الدُّعَا فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو يكون
 غالباً بلفظ الماضي نحو غَفَرَ اللهُ لَكَ . وقد يكون بلفظ المضارع نحو بِرَحْمَتِكَ اللهُ .
 وبالجملة الاسمية نحو دَارَكَ مَعْمُورَةٌ * وقد يكون لغير الدعاء نحو تَوَمَّنُونَ بالله ورسوله
 يَغْفِرُ لَكُمْ بِالْجَزْمِ اَي آمَنُوا . ومن ذلك قولهم اَنْتَى اللهُ آمُرُوْا وَقَعْلَ خَيْرًا يَتَّبِعْ عَلَيْهِ اَي
 لِيَتَّقِ وَيَنْفَعِلْ خَيْرًا بِدَلِيلِ جَزْمِ الْجَوَابِ فِي الْمَسْئَلَيْنِ كَمَا تَرَى

وَرَبِّهَا اسْتُخْدِمَ لَفْظُ الطَّلَبِ لِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَأَكْرَمِ بَابِي

اي ربها استعمل لفظ ما يدل على طلب لغير معنى الطلب كصيغة الامر في التعجب فانه
 يراد بها انشاء التعجب من عظمة المتعجب منه او الاخبار عنها مر في باب * ومن هذا
 القبيل التذبة والاختصاص في النداء واردة التهديد بالامر والابتكار بالاستنهام وغير
 ذلك مما سيأتي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ اقْضِ امْرَأُونَ حَيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلباً في اللفظ والمعنى جميعاً نحو اقض ما انت قاض
 ولا تمش في الارض مرحاً . بخلاف ما كان طلباً في المعنى فقط نحو حياك الله والويل
 لزيد فانه دخيل في هذا المقام لانه خبر قد استغنى للطلب

فصل

في ادوات الطلب ومتعلقاتها

امراً بِالَامِ فِعْلاً اَطْلُبْ اَوْ يَلَا لَامٌ وَنَهياً فَاَطْلُبِ التَّرْكَ يَلَا

اي انه يُطَلَّبُ اِحْدَاثُ الْفِعْلِ بِالْاَمْرِ اِمَّا بِوَسْطَةِ اللّامِ نَحْوِ لَيْتُمْ زَيْدٌ وَاِمَّا بِالصِّيغَةِ دُونَ
 اللّامِ نَحْوِ تَمَّ * وَيُطَلَّبُ تَرْكُهُ بِالْاَنْهَاءِ نَحْوِ لَا تَقُمْ * وَهَذِهِ اللّامُ مَكْسُورَةٌ فِي لُغَةِ جُمْهُورِ
 الْعَرَبِ مَا لَمْ تَنْقَعْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْاَكْثَرُ نَسْكِينَهَا نَحْوَ فَلَيْسَتْجِبُوا لِي وَلَيْتُمْنُوا لِي . وَقَدْ
 نَسَكَّنَ بَعْدَ تَمَّ نَحْوِ تَمَّ لَيْقُضُوا تَنْهَمُّ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ * وَقَدْ يُجْزَمُ بِهَا مُضَمَّةٌ فِي الشَّعْرِ

كقول الشاعر

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَاءِي وَمُدَّتِي ولكن يَكُنْ للخير منك نصيب

اي لِيَكُنْ * واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهي . وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعاء . فان كان بين المتساويين قبل له الناس
لِلْحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَأَعْمَمَ غَائِبًا هَمًّا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مَخَاطِبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشتمل المتكلم نحو ان احسنت فلأكرم . وان كنت ظالمًا فلا أرحم . والمخاطب نحو ان كنت مذنبًا فلنؤدب . وان اشتريت فلا تعين * وعلى فعل الغائب بأسره معلومًا ومجهولًا نحو ليتم زيد ولا يجلس عمرو ولينقطع اللص ولا يؤخذ البري * بالسقيم * وتفرد لا عن اللام بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضًا نحو لا تغفل وهو الأكثر في استعمالها * ويقبل دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فأصل لكم وكقولم لا آرتك ههنا . لان الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وتحميل خطابكم ونحو قول الشاعر

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضيم

كان دخولها عليه اسير لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب تبعًا لغيره * واقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا لان له صبغة امرٍ بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول

وَرَبِّهَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ معنَى سَوِيٍّ مَعْنَاهُمَا الْمَعْمُودُ

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب الممهود لها . فان الامر قد يراد به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير . والتسوية نحو وأسروا قولكم أو أجهروا به انه علمٌ بذات الصدور . والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله ان كنتم صادقين . والإباحة نحو وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود . والإهانة نحو كونوا حجارة أو حديدًا * وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني كالتهديد نحو لا تتق الله وانظر العاقبة . والتسوية نحو قل آمنوا به ولا تؤمنوا . وغير ذلك مما يجتملة المقام

وَالْهَمْزَةُ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُبْتَدِلًا

أي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة لطلب إدراك النسبة بين الأمرين إثباتاً او نفيًا نحو أقام زيد وألم يئم عمرو . وتارة لإدراك غير النسبة نحو أزيد قائم ام عمرو . فان المتكلم يستفهم في الأول عن ثبوت القيام للواحد منها ونفيه عن الآخر لانه مجهول كلا الأمرين . وفي الثاني عن تعيين القائم منها لان ثبوت القيام لاحدها معلوم عنده * والادراك الحاصل من الأول يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التصور وها من اصطلاحات المنطق * والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أزيد قائم هو المستند اليه . وفي نحو أقام زيد هو المستند . وفي نحو أعينك زيد هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب ان يرتب طلب التعيين عليه فيقال أزيد قائم ام عمرو ولا يقال أزيد قائم ام جالس . وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو والفاء أو ثم قدمت على العاطف نحو أولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وأفانت تكبر الناس حتى يكونوا مؤمنين وأثم اذا ما وقع آثم به . بخلاف أخواتها فان العاطف يتقدم عليهن نحو وكيف تكفرون وفهل بملك إلا القوم الفاسقون * وهي أم أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره مما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلْ نِسْبَةً إِجْبَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبْطًا

أي ان هل تختص بالاستفهام عن النسبة الإيجابية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم يئم . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة * وأما بقية أدوات الاستفهام فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سيأتي * واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل لشدة طلبها للنعل كما مر في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب والنفي . ولا على إن التأكيدية لانها لتقرر الواقع فتتأني الاستفهام عن وقوعه . فلا يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها لانها أم الباب * واذا دخلت هل على المضارع تخصصت بالاستقبال فلا يقال هل تذهب الآن * وقد تستعمل لطلب التعيين كالمهزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث هل تزوجت بكرًا ام ثيبًا .

ولا يلزمها ان يلها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف المهزة * فان لم يقصد التعيين عطف

بعدها بأو نحو هل تحس منهم من أحدٍ او تسمع لهم ركزا . وقس عليه

وَمَنْ بِهَا يُسْأَلُ عَنْهُمْ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيُّ تَشْمَلُ

وَكَيْفَ لِلْحَالِ وَاللِّمَّكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمَانِ

وَمِثْلُ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَنَّى وَقَدْ قَاتِي كَيْنَ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

اي ان مَنْ تُسْتَعْمَلُ لمن يعقل نحو مَنْ فعل هذا بالهتنا . وما لغير العاقل نحو ما تلك بيمينك يا موسى . وأي لها جميعاً نحو أيكم زادته هذه ايماناً وبأي حديث بعدة تؤمنون .

وكيف للحال نحو كيف اصبحت . وأين للمكان نحو أين ما كنتم تعبدون . ومتى وأيان للزمان نحو متى هذا الوعد وأيان يوم القيامة . غير ان متى تُسْتَعْمَلُ للماضي والمستقبل وأيان

تختص بالمستقبل كما رأيت . وأي تُسْتَعْمَلُ غالباً بمعنى كيف نحو أي يكون له الملك علينا . وقد تُسْتَعْمَلُ بمعنى من أين نحو يا مريم أنى لك هذا . وكم للعدد نحو كم ليثيم * وكل

هذه الأدوات موضوعة لطلب التصور فلا تُسْتَعْمَلُ لغيره لا خصوصاً باحد طرفي النسبة

كما ترے

وَالكُلُّ قَدْ يُصَابُ بِالتَّسْخِيرِ لِغَيْرِ الاسْتِفْهَامِ كَالْتَقْرِيرِ

اي ان كل ما ذكر من الأدوات قد يُسْتَعْمَلُ لغير الاستفهام كالنقرير نحو أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين . والتعجب نحو ما لنا لا نؤمن بالله . والاستبعاد نحو أي يكون لي غلام ولم يمسسني بشر . والتحويل نحو ألم تر كيف فعل ربك باصحاب النيل .

والتوبيخ نحو سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية . وما اشبه ذلك من الأغراض * واعلم ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جري يجب حذف ألفها سواء كان العامل حرفاً

نحو لم تؤذوني ام اسماً نحو محي * م جمعت . وذلك للفرق بينها وبين غيرها وعليه قول

الشاعر

فَنَلِكْ وِلَاةَ السَّوَةِ قَدْ طَالَ مَكْتُهُمْ حَمَامَ حَمَامَ الْعَنَاءِ الْمَطْوَلِ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

عَلَى مَا قَامَ بِشَمْنِي النِّيمِ كَحِزْبِي تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

وقد تُسَكَّن ميم الجرورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر
يا ابا الأسود لِمَ خَلَفْتَنِي لِهَيُومٍ طَارَقَاتٍ وَفِكْرٍ
واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفاً فهو منصوباً ابتداءً. وغيره ان وقع معمولاً
لعاملٍ لفظيٍّ نحو أَيُّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ فهو بحسب مقتضى عامله. وإلا فان
وقع بعده جملةٌ نحو مَنْ قَامَ. او شبه جملةٍ نحو مَنْ عِنْدَكَ. او اسمٌ نكرةٌ نحو مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ
الله فهو مبتدأ وما بعده خبرٌ عنه. فان كان الاسم معرفةً نحو مَنْ ابوك جعل اسم الاستفهام
خبراً على الاصح لانه يُؤْتَى به لطلب الحكم على ما بعده فيكون ما بعده أليق بالابتداء
وهو أليق بالخبرية * واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً او غيره والصحح انه لا ظرفية
فيها. وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يُسْتَعْنَى به نحو كيف انت وكيف كنت فهي خبرية. والى
فهي حالٌ نحو كيف جاء زيد. او مفعولٌ مطلقٌ نحو كيف فعل ربك اي اي فعلٍ
فعل. وهو المختار عند المحققين

وَرَبِّهَا اسْتَفْهَمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النَّفْيِ فِيهِ طَارِي
فَيَلْبَسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيٌ بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإنكار فيتضمن معنى النفي نحو أعندة علم الغيب فهو برى. اي
ليس عنده ذلك * ومن ثم اذا وقع بعده نفيٌ تحوّل الى الإثبات نحو أليس الله بكافٍ
عبده اي هو كافٍ له. لان إنكار النفي نفيٌ له ونفي النفي إثبات * وأكثر ما يكون ذلك
مع الهنئة. وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب الا الله وهل جزاء الإحسان الا
الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤه. ولذلك أوجب بعده بالاً كما يوجب بها في النفي

الصرح

وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ وَالتَّحْقِ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلًا وَالتَّرَجِّي بِلَعَلْ

اي ان ليت موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو ليت الشباب يعود. او ما
كان عسر الحصول نحو ليت الجهال عالم * وقد تلحق بها لو نحو لو ان لنا كربة فنكون من
المؤمنين اي ليت لنا ولذلك نصب الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل لنا من شعاع
فيشنعوا لنا * ولعل موضوعة للترجي وهو طلب الممكن نحو لعل الله يجديت بعد ذلك
امراً. وقد تكون للإشفاق وهو توقع الامر المكروه نحو فلعلك باخع نفسك على آثامهم *

واعلم ان في عدّ الترجي من الطلب خلافاً. والصحيح انه منه بدليل نصب الجواب في قراءة
حنص لي علي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطالع الى إله موسى. وفي قول الراجز
علّ صروف الدهر اودّ ولائها يدلّنا اللّمة من لئامها

فتستريح النفس من زفرائها

وجزموا ايضاً عند تجرّده من الفاء في قول الشاعر

لعلّ التفاتاً منك نحوّي مرّة يُلّ منك بعد العسر عطفك لليسر

وكلاهما لا يقع الأ بعد الطلب. وهو المعول عليه عند الأكثرين

وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يُقَالُ هَلَا لَدَى مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَّا

وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْ مَا اسْتَعْمِلَا وَهُنَّ لِلتَّوْبِيحِ مَعَ مَاضٍ تَلَا

ايه ان هلاً تستعمل مع الفعل المضارع للتخصيص وهو الطلب العنيف نحو هلاً تستغفر

الله. وكذلك ألاً بالفتح والتشديد ولولا ولوما نحو ألاً تكريم اباك ولولا تقري الضيف

ولوما تجيب الداعي * فان تلاهنّ الماضي أريد بهنّ التويح او التندم نحو هلاً حنّظت

العهد وألاً استنقبت مالك وهلمّ جرّاً

وَقُلْ أَلَّا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْحَضِّ طَوْرًا وَبَعْضُهُ زَادَ لَوْلَا لِلْعَرَضِ

اي ان ألاً بالفتح والتخفيف تستعمل للعرض وهو الطلب اللين نحو ألاً تحبون ان يغفر الله

لكم * وزاد ابن مالك لو نحو لو تنزل عندنا * وقد تستعمل ألاً للتخصيص كالمشددة نحو

ألاً تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم. وهي عند الأكثرين مركبة من هنة الاستفهام ولا النافية *

واعلم ان أدوات التخصيص والعرض لا تدخل الأعلى الافعال ولو تقدّراً نحو هلاً زينا

تروره ولولا عمراً كرمته. فان ورد شي بخلاف ذلك وجب تاويله كما في قول الشاعر

الآن بعد لجاجتي تلحوني هلاً التقدّم والقلوب صحاح

وقول الآخر

تعدون عقر النيسر أفضل مجدكم بني صو طرّك لولا الكي المقتعا

فانها على تاويل هلاً كان التقدّم ولولا تعدون الكي. وقس عليه

فصل

في احرف النداء

وَأَحْرَفُ النَّدَاءِ يَا أَيُّهُ وَأَيَّا
وَوَا وَقَدْ تَنُوبُ يَا لِمَا نُدِبُ
وَهَمْزُهُ قَصْرًا وَمَدًّا وَهَيَّا

اي ان احرف النداء هي يا وهي أم الباب كما مر. وأي وأييا والهمزة وآ على وزن لا وهيا بالفخ والتخفيف في الجميع. ومن هذا القبيل وا وهي موضوعة للندبة كما علمت. وقد تنوب عنها يا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما مر من قوله وقتت فيه بامر الله يا عمرا. فان خيف الالتباس تعينت والتخلص منه * وأما بقية الاحرف فهي موضوعة لطلب الاقبال. غير انه قد يتصرف فيها باستخدامها لغيره كما علمت وستعلم

وَهَمْزُهُ الْقَصْرُ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا
شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المنصورة ينادى بها القريب. ويا ينادى بها القريب وغيره شائعة بين الجميع. وبقية الاحرف ينادى بها البعيد. وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة * واعلم ان كلاً من القريب والبعيد قد ينزل منزلة صاحبه فينادى بهما لة من أدوات النداء. وذلك عند الإعراض او الغفلة ونحوها في القريب وعكس ذلك في البعيد. وهو من نوادر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذْفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ
وَقِيلَ يَا ثُمَّ لِتَنْبِيهِ قُصِدَ

اي ان المنادى قد يحذف بعد يا لفظ لانها أم الباب كما علمت. فيقع الفعل بعدها نحو ألا يا أجدوا. واحرف نحو يا ليتني كنت نراباً. والجملة الاسمية كقول الشاعر يا دار مية بالعلباء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد. ويقدر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم او يا رجل ونحو ذلك * وجعلها بعضهم حينئذ لتنبية لا للنداء. وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول فهي للنداء لكثرة وقوعه قبله. وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبية. ولعله الاقرب الى الصواب

وَقَدْ ينادى لِسَوَى مَا عَلِمَا كَمَا ينادى فِي الْبَلِي تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يُستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الاقبال وغيره . فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والناسف نحو يا لضيعة الأدب . والتشكي نحو يا ويلاه . والتحسركا في نداء الاطلال والمنازل . وما اشبه ذلك

فصل

في القسم واحكامه

يُقَسِّمُ اِنْشَاءً لِتَأْكِيدِ خَبْرٍ اَوْ طَلَبٍ بِاَلْحَرْفِ وَالغَيْرِ نَدْرَ

اي ان القسم يُستعمل لانشاء التأكيد في الكلام . وهو يكون تارة لتأكيد الخبر وتارة لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إما صريح وهو ما كان بالالفاظ الموضوعه للقسم . وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم ما وضع لغيره * أما المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعه له كما مرّ في باب حروف الجر . وقد يكون بنحو اقسمت وأحلف وبين الله كما سببي . وغير الصريح بنحو علم الله وعلي عهد الله . ومنه كتب على نفسه الرحمة ليحببكم الي يوم القيامة * وأما المؤكّد للطلب فيكون الصريح منه بالباء فقط وغير الصريح بنحو تشدتك الله . ويقال له يجلبه القسم

الاستعطائي

”وَقُلْ يَبِينُ اللهُ وَأَيُّنُ كَذَا مَوْصُولٌ هَمِزٌ غَالِبًا وَأَيْمٌ أَحْذَى“

اي ان لفظ البين يُستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال بين الله لأفعلن

ومنه قول الشاعر

فقلت بين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وحينئذ يكون مبتدأ محذوف الخبر على الاصح والتقدير بين الله قسم لي * وكذلك أيمن بفتح الهيمزة وضم الميم وهي جمع البين في الاصح نحو أيمن الله لأفعلن . غير ان هزيمتها توصل في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال * وكثيراً ما تُحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال أيم الله وحينئذ تبقى الميم على ضمها ويُقدّر الاعراب على النون المحذوفة * وقد تصرفوا في هذه الكلمة حتى انهم المراد في لغاتهم فيها الى عشرين لغة ولم في هذه اللغات اقوال شتى

فاتصرونا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

”وَأَرْبَطُهُ بِاللَّامِ وَإِنَّ فِي الْخَبْرِ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرُهَا نَدْرٌ
وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ

أي ان القسم يربط بجوابه المخبري باللام نحو فِعْرَتِكَ لِأَعْوَيْنَهُمْ اجمعين . وَإِنَّ نَحْوُ
والكتاب المبين إنا انزلناه . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين * وهذه
اللام هي لام التأكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت لانها موضوعة
لتأكيد الاثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الأعلى الاسماء غير انهم اجازوا
دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لانه يشبه الاسم . ويدخلونها ايضا
على الماضي المقرون بقدر نحو تَأْتِي لَدُنَّا لَدُنَّا لَدُنَّا لَدُنَّا لان قد تقرب الماضي من الحال فيشبهه
المضارع . وذلك ما لم يتقدمه شرط نحو ولئن ارسلنا رجلاً فأرأوه مصفراً لظُلُومٍ من بعده
يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذ ساد مسد جواب الشرط كما مر في باب
وحكمة ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لانها تحقق مضية * فان كان الجواب منقياً
ربط بالآداة الداخلة عليه . واكثر ما تكون تلك الاداة ما نحو ولئن آتيت الذين أتوا
الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . اولا نحو وأقسموا بالله جهداً بما هم لا يبعث الله من
يموت . او إن نحو ولئن زالتنا إن امسكها من أحد من بعده * وندر ربطة بلم كقول

بعضهم نعم وخالفهم لم نعم عن مثلهم شجيرة . ولن كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

ويربط بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر

بعيشك يا سلى أرحمى ذا صباية أباي غير ما يرضيك في السر والجمهور

او حرف كقول الآخر

بربك هل للصب عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً

فان لم يكن شيء من ذلك ربط بالآ كقول الشاعر

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لفتك المشغوف من طمع

أي ما اسألك الأهدا . او بلبها الحرفية التي بمعناها كقول الآخر

قالت له بالله يا ذا البردين لهما غنيت نفساً أو آتئين

واعلم ان جميع الاحرف التي يربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيدا لا أُضرب * ويجوز حذف لا عن المضارع المجرد من نون التاكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال الناقصة كما مر في موضعه نحو تالله فننأ تذكر يوسف اي لا تنفأ تذكره . وهو كثير في الشعر

وَسَاءَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَايِبًا

اي انه قد شاع في الكلام حذف القسم اذا كان مدخوله مفتتحاً باللام الموطئة المقترنة بان نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فيستغنى بها عن ذكره وهو الغالب في جواز حذفه * وقد يحذف مع حذف اللام فنقدّر قبل الشرط نحو وان اطعمسوم انكم لمشركون اي ولئن اطعمسوم لان الجواب غير مربوط بالفاء فلا يصلح جعله للشرط وحينئذ يتعين كونه جواباً للقسم المنقذر * وهذه اللام يقال لها اللام الموطئة لانها توطئ الجواب للقسم اي تمهده . والمؤذنة ايضاً لانها تؤذن بان الجواب الواقع بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط * واعلم ان حرف القسم لا بد ان يتعلق بفعل . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الباء فلا يقال حللت والله خلافاً لبعضهم . واما مع الباء فيجوز ذكره نحو اقسمت بالله في الخبر واستخلفك بالله في الطلب ويجوز اضراره فيقال بالله فيها . غير ان الاكثر ذكره في الخبر و اضراره في الطلب

فصل

في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صُورَةٌ غَيْبٌ مُفْرَدًا مُقَدَّمًا

اي انهم يستعملون ضميراً يكنى به عن الشأن وهو الامر الذي يراد الحديث عنه ولذلك يقال له ضمير الشأن * وقد يكنى به عن النصة فيقال له ضمير النصة ايضاً * وهذا الضمير يتحد مع مضمون الجملة التي بعده لانها هي ذلك الشأن ولذلك لا يحتاج الى رابط في الاخبار بها عنه . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يراد به الشأن او النصة . ولذلك ان قدر ان المراد به الشأن كان مذكراً او النصة كان مؤنثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العدة التي بعده طلباً للمشكلة فيقال هو الامير

قادمٌ وهي القبيلة راحلة . ولما كان ما بعد هذا الضمير موضحاً لإيهامه وجب ان يكون متأخراً عنه لان الإيضاح انما يكون بعد الإيهام * واعلم ان هذا الضمير يختص بانه لا يعود الا الى ما بعده . ولا يهل فيه الا ابتداءً او احد نواحيه . ولا يُقدم خبره عليه . ولا يُؤكّد ولا يُبدّل منه ولا يُعطف عليه . ولا يُفسّر الا بحمالة في المشهور . ولا تخلو الجملة بعده من محلّ من الاعراب وان كانت مفسرة . ولا يُشترط عود ضمير منها اليه . ولا يقوم الظاهر مقامه . ولا يكون الا غائباً مفرداً اكمراً . ولا يُستعمل الا حيث يراد التخييم فلا يقال هو

الغراب طائرٌ

وَهُوَ بِبَابِ الْمَبْتَدَأِ مَقِيدٌ "فَالنَّسْخُ كَالْتَجَرِّدِ فِيهِ يَرِدُ"
وَتَخْبِيرُ الْجُمْلَةُ عَنْهُ فَيَجِبُ مِنْ بَعْدِهِ الرَّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجرداً نحو قل هو الله احد . وتدخل عليه نواحي المبتدأ والتخبر فيكون معمولاً لما نحو كان زيد قائماً وانه عمرو ومنطلق وظنفته بكر شاعرٌ وهلم جرا . ومن ذلك قول الشاعر

اذا مت كان الناسُ صِنْفَانِ شَامَتِ وَآخِرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ اصْنَعُ

وقول الآخر

اما اِنَّه لولا الخَلِيطُ المودَعُ وربيعٌ خلا منه مَصِيفٌ ومربِعٌ

وقول الآخر

عَلَيْهِنَّ الحَقُّ لا يَجْنِي على احدٍ فَكُنْ مُحِقّاً تَنْلُ ما شئتَ من ظَفَرٍ

وهو في كل ذلك يُخبر عنه بالجملة المذكورة فنكون برمتها في محل الاعراب الذي يقتضيه المقام ولذلك يجب ان يُرفَع بعده كل ما يُنصب بدونه على التجرد * واعلم انه لما كان هذا الضمير معرفة وخبره يلزم ان يكون جملة لم يدخل عليه من النواحي ما يلزم اسمه التنكير كالا نافية للجنس او يلزم خبره الافراد كالات * ولا تدخل عليه كاد واخوانها في الصحح لان خبر هذه الافعال لا يكون الا رافعاً لضمير اسمها وهذا لا يتأتى مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تتضمن ضميراً يرجع اليه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذ او على

تاويل * فتنبه

وَمَا سَوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يُذَكَّرُ اِلَّا لَدَى اَنْ وَكَانَ فَيُضَمَّرُ

أي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك
 النعل . وأما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما المحجازية في نحو قول الشاعر
 وما هو من بأس الكلوم وتنتي به نائبات الدهر كالدائم النجل
 والمنصوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأ مع أن وكان الخفتين فيجب إضماره محذوفاً
 كما مر في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر
 وأعلم فإعلم المرء بِنَعْمَةٍ . أن سوف يأتي كل ما قيل

وقول الآخر

و صدر مشرق النحر كأن تدياه حنان
 وربما حذيف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون . وكقول

الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ بنوبة بعدته ينزل به وهو أعزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنوبل

وهو من نوادر الاستعمال

فصل

في ضمير النصل وكاف الخطاب

الخبر من تابع حشواً فصل بلفظ مضمير لرفع منفصل
 وهو كما شاع ضمير قيل لا بل حرف فصل عن ضمير نقلاً

أي انه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر من
 التابع نحو زيد هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل امكن ان يظنه السامع صفة لزيد
 فينتظر الخبر فلما جيء به بينها تعينت الخبرية كما ترس . ولذلك يسمونه فصلاً وهو
 اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمونه عماداً لانه يعتمد عليه في هذا التمييز اولاً لانه
 يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها * وهذا الاستعمال انما هو بحسب الاصل
 ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لاغراض أخرى كما ستري *
 وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك بحسب ما قبله . وذهب

قوم الى انه حرف لانه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقول عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور. والاول هو المختار عند الاكثرين

وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ
وَلَمْ يَغْيِرْ حُكْمَ مَا قَدْ نُصِبَا كَمَا كَانَ عُنْمَانُ هُوَ الْمُنْتَجَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال ليكن التباس الخبر بالتابع فيكون لا اعتراض بينهما فائدة. او كمعرفة نحو ما احد هو احسن من زيد فان كلا منهما كالمعرفة. اما الاول فلانه كالمعرف بلام الجنس لعمومه. واما الثاني فلانه لا يقبل ال لا قترانه بين التفضيلية * ولما كان هذا اللفظ يؤتى به مجرد النصل دون الاسناد لم يكن له مع اسمه ايضا موضع من الاعراب ولذلك لا يغير حكم الخبر المنصوب بالناخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال. ولا يتغير عن صبغة المرفوع التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع العليم وجعلنا ذريته هم الباقيين. وقس على كل ذلك

وَأَبْدَأَ الْبَعْضُ بِهِ أَسْمًا فَرَفَعَ تَأْلِيهِ طَرْدًا خَبْرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدا على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده خبرا عنه. وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون. وقول الشاعر
انبيكي على ليلى وانت تركتها وكنتم عليها بالملا انت أقدرو
وحيثئذ يكون له محل من الاعراب كسائر الضائر وتكون جملة في محل ذلك الاعراب الذي يقتضيه العامل

وَيَقْصِدُ التَّخْصِصَ وَالتَّأْكِدَ بِهِ كَمَا قُلْتُ هُوَ الْمُهَيِّدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤتى به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك انت علام الغيوب واخي هرون هو اوضح مني لسانا. وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه يحتمل ايراد التخصيص اي ان الافادة مقصورة على ما قلته. و ايراد التأكيد اي ان ما قلت نفسة هو المهيئ. ولا موقع فيه للفصل لعدم ايهام النعت * وقد تجتمع فيه الاغراض الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحتمل الفصل والتخصيص والتأكيد كما ترى * وهو

بجملته لا يقع الأبين المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كما رأيت . والخبر غالباً يكون
مصحوباً أل او أفعل تنضيلاً ويقال في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كَيْتَلِكْ أَوْ هُنَاكَ الْمَجَارَةُ
وَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ

اي ان الكاف تستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك .
والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إياك وإياك . وفي بعض
أسماء الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحو هاك ورويدك * وهي في كل ذلك حرف
لا محل له من الاعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فُرِعَتْ وَكَالْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع كما
تلحق كاف الضمير لندل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربك وذلكما مما علمني ربي
وأكتناركم خير من أولئكم . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في الإشارة وغيرها نحو
إياك وإياكما وهاك وهاكما وهلم جرا * غير انه قد يكتفى في الإشارة الغير المكانية
بالكاف مفتوحة مع الجمع كما في إشارة المكان تسيهاً على مطلق الخطاب لا على أحوال
المخاطب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
الله فلا تعتدوها * وأما في إشارة المكان فنلزم النسخ والإفراد مطلقاً . وندر كسرهما
كقول الشاعر

إِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانَ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ
وَأَمَّا ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بد معه من إلحاق علامات الفروع

فصل

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَكَلَّ مِيمٌ وَفِي الْمَوْنِثِ النُّونُ أَشْتَمَلُ
اي انهم جعلوا الواو ضميراً للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا . وجعلوا الميم

علامة تدل عليهم كضربهم واكرمتكم ولقيتهم * وأما العاقلات فتكون النون معهن ضميراً
كذهبن . وعلامة كآكرمتهن . وسياقي تمام الكلام على كل ذلك

وَالْمِيمِ سَكَنٌ وَأَخْلَسٌ أَوْ أَشْبَعٌ ضَمًّا وَبِالْأَوَّلَى كَذَا الْكَسْرُ اتَّبَعَ
وَخَفِيَ النُّونَ ضَمِيرًا وَأَشَدُّ عَلَامَةٌ وَأَلْفَحَّ فِيهَا أَعْنِيدٌ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسكين وهو الاشهر . ويجوز ضمها اخلاصاً او إشباعاً حتى
يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سألنا فأعطينم وعدنا فعدتم ومن أكثر التمسأل يوماً سيحرم

ويجوز اتباع الساكنة طرفاً للكسور قبلها استئفاً للخروج من الكسر الى الضم فنكسر

اخلاصاً او إشباعاً كما نُضَمُّ . وعلى ذلك قول الشاعر

بهم النجاة من الأذى وعليهم في كل فادحة نصيب معول

وأما النون فهي مخففة اذا كانت ضميراً ومشددة اذا كانت علامة . وهي مفتوحة في

الحالين على الاطلاق * واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقاً ان تكون مُلْحَقَةً بالواو للدلالة

على جمع الذكور . فاصل انتم مثلاً وضميرهم أنتمو وضميرهمو كما يقال في المثني انما وضميرها

وفي جمع الاناث انتن وضميرهن والاصل أنتمن وضميرهن ثم ادغم تخفيفاً * وانما حذفت

الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة الميم على الجمع . ولذلك

نُضِمَّ هذه الميم اذا تلاها ساكنٌ تحريكاً لها بحركتها الاصلية . وتكسر بعد الكسر على الإتيان

كما مرّ لا على اصل تحريك الساكن . والاشباع مبيني على رد الواو المحذوفة ثابتة ان

مقلوبة ياء * وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل فيجب ردها واو على الاطلاق نحو

ضربتموه وأعطيتموه لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها * فاعرف كل ذلك

وَجَمْعٌ غَيْرُ عَاقِلٍ كَالْوَاحِدِ وَدُونِ ذِي النُّونِ اسْتِبَاحُوا الْقَاعِدَةَ

اي ن جمع ما لا يعقل يجري في الإضمار له مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشمل الجمع السالم

مؤنثاً كالشجرات والمكسر مطلقاً كالحمال والنياق . فيقال الشجرات أثمرت والحمال

سارت والنياق ربضت * وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مثمرة والحمال سائرة والنياق

رابضة * وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم مما يدل على معنى

الجمع وهو كل ما تلحق فعلة علامة التانيث مما مرّ في باب الفاعل . فيندرج في ذلك

جمع ما يعقل من المذكر مكسراً كالرجال . ومن المؤنث مطلقاً كالفندات والجواري .
 والمخق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء . فيجوز ان يقال الرجال
 أقبلت أو مقبله وهلم جرا * وذلك لان المكسر من هذا المجموع قد فُتدت صورة المفرد
 منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والمخق بالجمعين قد انثلت صورة المفرد فيها
 لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها بالجمع المكسر . ومن ثم جاز ان يُنظر الى
 اللفظ في كل واحد من هذه المذكورات فيؤنث الضمير العائد اليه على تأويله بالجماعة
 وان يُنظر الى المعنى فيضمر له بحسب أفرادهِ . بخلاف جمع المذكر السالم فان الجمعية
 متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا يستعمل له الا ضمير الجمع * واذ
 اجتمع الظاهر والضمير فاختار المناسبة بينهما طلباً للمساكلة فيقال اقبلت الرجال كلها
 واقبل الرجال كلهم ولا يستحسن العكس في افصح اللغات * وقس على كل ذلك
 وَجَازَ نُوقِ بِئِنَّ فِي السَّحْلَةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقٌّ جَمَعَ الْقِلَّةَ

اي يجوز ان يستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت
 في المثال وعليه قول الشاعر

ألا باحمام اللوى عدن عودة فاني الى أصواتكن حزين

وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو أنا سخرنا الجبال معه يستخيم بالعشي والإشراق . وهو
 نادر * وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة . فالاحسن
 ان يقال المجدوع كسرتها فانكسرت فهي منكسرة . والأجداع كسرتهم فانكسرت فمن
 منكسرات . واستشكل النرق بينها * اقول ويمكن ان يكون الفرق ان اجمع القلة يناسب
 الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة كما نص على ذلك بعضهم

بقوله

بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعله يعرف الأدنى من العدي

وسالم الجمع ايضاً داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد

وهذا الاعتبار يكون أولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالصواب

وربما نزل ما لا يعقل منزلة العاقل حيث يحمل

اي ان ما لا يعقل قد ينزل منزلة من يعقل حيث يتجه ان يحمل عليه فيستعمل له ما

يُستعمل للعاقل مطلقاً نحو اني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي
ساجدين . فان القائل لما اراد وصف هذه المذكورات بالسجود لهُ نزلها منزلة العقلاء
الذين يتعمدون ذلك فاستعمل لها ما يستعمل لهم من الضمير وما يتعلق به كما ترى
وَعَلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا اشْتَرَكَا كَهْمُ وَهْنٌ يَنْصِبُونَ الشَّرْكََا
اي اذا وقع اشتراك بين فريقين في هذا المقام غلبَ الافضل منهما على غيره فيستعمل
ما له لهما جميعاً نحو يوم تَرى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . ونحو يُعَذِّبُ
الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ . ومن ذلك مثال
النظم كما رأيت * ومن هذا القبيل اشتراك ما لا يعقل مع العقلاء فانه يجري على هذا
الأسلوب نحو ما لي لا أرى الهدى أم كان من الغائبين . وأما مع العاقلات فيختار
التغليب نحو الجحاري والنياق سائرات . ولا يجب فيقال سائرة بدونه

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدْرًا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى
وَجَاءَ دُونَ مُضَهْرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَمَرَيْنِ قَصَدَ شَمْسٍ وَقَمَرٍ

اي ان التغليب يقع نادراً في غير ذلك كقول الشاعر
وَأَنَا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْمَوْتَ سَبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ
ونحو ولكني اراكم قوماً تجهلون . فقد كان القياس ان يقال برون ويجهلون بلفظ الغيبة
لانها صفة للقوم ولكن لما كان القوم عبارة عن المتكلمين في الاول وعن المخاطبين في
الثاني غلب جانب المعنى على جانب اللفظ فقبل نرى وتجهلون بلفظ التكلم والمخاطاب *
وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضية في اللفظ كالقمرين للشمس
والقمر تغليباً للمذكر على المؤنث . او باعتبار الخفة فيه دون الافضية كالقمرين لا بي بكر
وعمر . وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في أحكام آخر للضائر

وَرَبِّهَا اسْتَحْسِنَ وَضَعُ الْمُظْهِرِ لِغَرَضٍ فِيهِ مَكَانَ الْمُضَهْرِ

فَهُوَ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدِكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

اي انه قد يُسْتَمْسَن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاستعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك. فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع * اول زيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل. اي وبه نزل. وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواضع يُفِيد ما لا يُفِيدُهُ الضمير كالنذل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يُسْتَمْسَن الاثنيان به مكانة

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ قَدْ يُوضَعُ نَحْوُ قَوْلِ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يُوضَع مكان الظاهر لغرض نحو قول هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابيه. وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه منهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوُ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جهاته التي هي التكم والخطاب والغيبة الى الجهة الاخرى فيُعْبَرُونَ بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عُبِّرَ بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب. غير انه يُشْتَرَطُ في ذلك ان يكون على خلاف مُقْتَضَى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرينتم ولكم طاب السرى. فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا ايها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل * والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها. فيقع من التكم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي قَطَرَنِي واليه ترجعون. والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا * ومن الخطاب الى التكم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرونا من بأس الله. والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يُخَلِّفُ الميعاد. وعليه مثال النظم * ومن الغيبة الى التكم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماءً فاخرجنا به ثمراتٍ مختلفًا ألوانها. والى الخطاب نحو ما ليك يوم الدين اياك نعبد. فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع وكفى لي وكيلًا ومن ينصركم من بأس الله وهلم

جراً فعيل عنه الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتنان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليه * وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطرنا اليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصلات الحرفية

“صِلْ أَرْوَمَا وَأَنْ كَيْ تُوَصِّلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مُؤَوَّلَةٍ“

اي ان هذه الاحرف تُوصَلُ بالجملة التي تَأْوِلُ بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً او معناه ولو على سبيل التأويل كما سيجي * ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية * غير ان أن وكبي ولو تُوصَلُ بالجملة الفعلية لاخصاصها بالدخول على الافعال . وأن المتنوحة المشددة تُوصَلُ بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدا . وما تجتمع الامرين * وتُشْتَرَطُ في كي ان تكون مسبوقه بلام التعليل ولو تقديراً كما علمت في نهاصب المضارع * وما يُوصَلُ بالجملة الفعلية يُشْتَرَطُ في جملته ان يكون فعلها متصرفاً لان الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يُؤخَذَ بالمعنى كما سترى فلا يلزمها ان يكون مجزها فعلاً فضلاً عن كونه متصرفاً لان الحرف غير مباشر له * أما أن فتُوصَلُ غالباً بالمضارع نحو أريد أن ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَلُ بالماضي نحو سرتني أن حضرت . وكبي تُوصَلُ بالمضارع فقط نحو زرني لكي أكرمك * ولو تُوصَلُ بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالباً نحو ربما يؤذ الذين كفروا لو كانوا مسلمين . ونحو ودت طائفة من اهل الكتاب لو بضلونكم . وقد نفع بعد غيره كقول الشاعر

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغبط المحنق

وما تُوصَلُ غالباً بالماضي نحو عجبتم ما انطلق زيد . وقد تُوصَلُ بالمضارع نحو عجبتم ما بضرب زيد عمراً . وهو يتعين معها لزمان الحال * وقد تُوصَلُ بالجملة الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

وأما أن المشددة فلا بد من وصلها بالجملة الاسمية كما مر فتأول مع خبرها بمصدر نحو

ألم تر أنهم في كل واد يهيمون اي ألم تر هياهم . وقس على كل ذلك

“فإن يقع هناك نافية أولاً معناه بالهصدر مع ما قد تلا“

اي انه اذا وقع في الصلة المذكورة أداة نفي حرفاً كانت نحو عجبْتُ من أن لم يَقم زيدٌ .
 أو اسماً نحو عجبْتُ من أن زيدا غير قائم . أو فعلاً نحو عجبْتُ من أن زيدا ليس بقائم
 يَأول معنى تلك الأداة بالمصدر مع المصدر المأول مما بعدها مضافاً اول المصدرين
 الى الثاني . فيكون التأويل في الامثلة عجبْتُ من عدم قيام زيدٍ * وقس على ذلك كل
 ما جاء من هذا القبيل بالاستفراء

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنَّ أَطْرَدَ تَأْوِيلُهُ وَالْكَوْنُ قَدِيرٌ إِنْ جَمَدَ

اي ان كل ما أخبر به عن اسم أن يطرد تأويله بالمصدر فعلاً كان او غيره . فان كان
 متصرفاً أول المصدر منه نحو علمت أن زيدا صادق اي علمت صدق زيدٍ * وان كان
 جامداً قدير الكون مضافاً اليه نحو علمت أن هذا حجر اي علمت كون هذا حجراً *
 ويمكن ان يقدر علمت حجريّة هذا لان المنسوب اذا لحنته تاء التانيث افادت معنى
 المصدر واندلك تلّقب معه بالمصدرية

وَأَخْلَفَ بِهَا ظَرْفَ زَمَانٍ حَذِفاً عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفَ لَزِيدٍ مَا صَفَا

اي ان ما المذكورة آنفاً تخلف ظرف الزمان المحذوف عن مصدر كما في المثال . فان
 اصله أصف لزيدٍ مدة صفوه تحذف الظرف وخلفته ما موصولة بالفعل . وهي توصل
 غالباً بالماضي المثبت كما رأيت . والمضارع المنفي بلم كقول الشاعر
 ولا يلبث الجُهال أن ينهضوا | اخا العلم ما لم يستعين بجهول
 وقد توصل بالمضارع المثبت نحو لا أكلمك ما بنوح الحمام . وكل ذلك يتصرف معها الى
 الاستقبال * ويجوز وصلها بالجملة الاسمية كالمصدرية المحضة وعليه قول الشاعر
 واصل خليلك ما التوصل ممكن فلأنت أو هو عن قريب ترحل
 غير ان الوصل بها قابل في الموضوعين غير ما ألوف في الاستعمال

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَلَامُ تَرِدُ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُهُدٌ

اي ان أَل برئتها او اللام فقط على اختلاف سندكرة حرف تعريف للجنس ويقال لها

الجنسية . او لِحِصَةٍ مَعهُودَةٍ مِنْهُ وَيُقَالُ لَهَا الْعَهْدِيَّةُ * أَمَّا الْجِنْسِيَّةُ فَتَكُونُ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِ
الجنس نحو خُلُقِي الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا . او لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ نَحْوَ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ .
وَالضَّابِطُ فِي الْأَوَّلِي أَنْ يَبْصَحَ حُلُولَ كُلِّ مَحَلِّهَا حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ . او مَجَازًا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ
نَحْوَانِ الرَّجُلِ . بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَبْصَحُ فِيهَا مُطْلَقًا * وَأَمَّا الْعَهْدِيَّةُ فَتَكُونُ
العهد معها بمحضور مصحوبها نحو جئت اليوم . او باستقراره في الذهن نحو ركب الخليفة .
او بتقدمه في الذكر نحو بنيت دارًا ثم بعث الدار . ويُقال للاول العهد الحضورى وللثاني
العهد الذهني وللثالث العهد الذكرى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة حرف التعريف
بين ان يكون مجموع الالف واللام او اللام وحدها والهمزة زيدت للتوصل الى الابتداء
بالساكن . والاكثر على الاول لانه قد وُضِعَ لِيَكُونَ صَدْرَ الْكَلِمَةِ فَلَا تَصِلُ لَهُ الْلَامُ
السَّاكِنَةُ * وَعَلَيْهِ اِخْتَلَفُوا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ هَمْزَةٌ هَمْزَةٌ وَصَلَّ زِيدَتْ مِنْ أَوَّلِ الْوَضْعِ فَصَارَتْ
جِزَاءً مِنَ الْكَلِمَةِ او هَمْزَةٌ قَطْعٌ اَصْلِيَّةٌ وَصَلَّتْ لِكثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ * وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى الْآخِرِ
لِأَنَّ الْحُرُوفَ تَزِيدُ وَلَا تَبْرُدُ عَلَيْهَا لِأَنَّ الزِّيَادَةَ نَوْعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي تَأْبَاهُ الْحُرُوفُ *
ثُمَّ أَنَّ مِنْ جَعَلَهُ مَجْمُوعَ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ أَنْ جَعَلَ الْهَمْزَةَ اَصْلِيَّةً عِبْرَ عَنْهُ بِأَلٍ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ
يُعْبَرَ عَنْهُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا لَا يُعْبَرُ عَنْ هَلٍ بِالْهَاءِ وَاللَّامِ . وَإِنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً فَلَهُ أَنْ
يُعْبَرَ عَنْهُ بِأَلٍ او بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ * وَأَمَّا مِنْ جَعَلَهُ اللَّامَ وَحْدَهَا فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِاللَّامِ فَقَطْ
وهو اصطلاح المتأخرين

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامَ عِنْدَ الثَّنِيَّةِ وَالْمَجْمَعِ لِأَشْتِرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ
وَرَبِّهَا زِيدَتْ لِلْفِعْلِ أَصْلُهَا مَسْمُوعَةٌ كَالْفَضْلِ عِنْدَ تَقْلِيلِهَا

اي ان أَلٍ تدخل على الأعلام اذا ثبتت او جُمِعَت كقول الشاعر
يُكذِّبُنِي الْعَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جُنْدَبٍ وَعَمْرُو بْنُ سَعْدِ بْنِ الْمَكْدِيبِ أَكْذَبُ

وقول الآخر

ابن الأَكْأَسِرَةِ الْمَجَابِرَةُ الْأَلَى كَنَزُوا الْكَنْوَرَ فَمَا بَقِيْنَ وَلَا بَقُوا
وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك التسميات المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت
تكرات كاسماء الأجناس . وعلى ذلك قول الشاعر
رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ

وإذ كان قد فاتها تعريف العَلَمِيَّة تُجَبَّرُ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ لِيَكُونَ كَالْعَوْضِ عَنْهُ * وقد
تزايد آل على بعض الأعلام المنقولة عن أصل للسخ معنى ذلك الأصل فيها لا التعريف.
وأكثر ما يكون ذلك في العلم المنقول عن الصفة كالعباس . أو عن المصدر كالفضل .
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشمان واليامة . غير أن كل ذلك سماعي
لا يقاس عليه

” وَدُونَ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لِرُومًا وَهِيَ بِالنَّقْلِ وَرَدَّ ”
” وَرَبِّهَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجِبَا تَنْكِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نُصِبَا ”

أي أن آل قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الأسماء الموصولة
واللات اسم صنم ما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر * وهي مخنونة عنهم
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمصحوبها الأنادر أو في الضرورة * وقد تزايد على
مالا يتعرف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الأسماء كالحال في نحو
أرسلها العراك . وهو في غاية الدور

” وَقَدْ تَنَوَّبُ نَحْوَ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمِرِ لَهْ أَعْنَمَدَتْ حَدَقَا ”

أي أن آل قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف إليه نحو
غُضِّ الطَّرْفِ أَي طَرْفِكَ وَهُوَ مَا أَخُوذُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ
فَغُضِّ الطَّرْفِ أَنْكَ مِنْ نُهَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغَتَ وَلَا كَلَابَا
وشرط هنا الضمير أن لا يكون في جملة قد اشترط تضمنها له كالواقعة صلة أو صفة
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مررت برجل انطلق الغلام أي أبوه وغلامة . وهو
مذهب البصريين

فصل

في التنوين

” وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ أَسْمٍ نَوْنٍ وَاجْتِمَاعٍ إِذْ كُسِرَ لِتَسْمِكِنِ
” وَكَجَوَارِ لِي وَكُلِّ فِي فَلَكَ ”
” يَوْمَئِذٍ عَوْضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ ”

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبه مصحوبة بالحرف فينبى ولا الفعل فيبتع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورأيت فتى ومررت بقاضي وهؤلاء رجال وصفت حلى واستقيت بأذل وما اشبه ذلك * ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرف وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوارٍ ومررت بأئمتهم فانه عوض عن يائهما المحذوفة * وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل في فلک يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض وادعوا الله وادعوا الرحمن أي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلمهم وبعضهم وأبهما * وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فبي يومئذٍ واهية اي يوم اذ انشقت * واعلم ان إذا أكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً اليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها الأعم تقدم ما يدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسَلِّمَاتٍ قَابِلًا نُونًا لِمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا
وَكَصِّهِ وَسَيَّبُوهُ نَكْرًا وَفِي أَضْطِرَارٍ نَحْوِ يَازِيدٍ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كمسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كمسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحد منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمنع في نحو عرفات كما لم يمنع تنوين العوض في نحو جوارٍ * ويكون ايضاً للدلالة على التنكير في العلم المنحوم باسم الصوت نحو سيبويه وفي اسم الفعل نحو ايه اذا أريد تنكيرها . فنقول رأيت سيبويه اذا اردت بوجلاً غير معين يسي بهذا الاسم وبارجل ايه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعيين امتنع تنوينها * وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المنادى المبني على الضم كقول الشاعر

سلام الله يا مَطْرَ عليها وليس عليك يا مَطْرَ السلام

وسمائه بعضهم تنوين الزيادة * وهو مفيد ببقاء الضم كما في البيت واما اذا نصب المنادى كما في قول الآخر يا عدباً لقد وقتك الا واني فهو تنوين تمكين لانه لاحق للمعرب * وبهذا الاعتبار يعد تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه حينئذٍ مجرّبه عليه جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيها مرتب على الصرف والاعراب . فتأمل

وَرَبَّمَا يُحْكِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَا لَّا وَلَا مَا لَالَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما ليس اهلا للتنوين كما في المثال فان الثاني من المألين لا يستحق التنوين لانه مبني وإنما حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَذَفُ التَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبِ أَلْ وَحَيْثُ لَاقَى مُضْمَرًا قَدِ اتَّصَلَ
وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفَ بِأَبْنٍ لِعَلَمٍ أَضْيَفَ جَرِّ ذَا دَعُوعِ زَيْدِ بْنِ جُشَمٍ

اي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأل لئلا يجمع حرف التعريف مع حرف يأتي علامة للتوكيد . وذلك يشمل ما دخلت عليه أل للتعريف كالرجل وما كانت فيه اسما موصولا كالضارب لاستوائهما في الصورة * ويُحذف ايضا عند ملاقاته الضمير المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينها نحو زيد ضاربك الآن على ان الضمير منصوب بالصفة اي ضارب إياك * وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلا به مضافا الى علم آخر يُجرّد من التنوين كما رأيت تخفيفا له لكثرة الاستعمال * وأما بقية المواضع التي يستقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدم الكلام على كل واحد منها في باب

وَكَصَوَّارِبِ ابْنَةٍ وَأَثْنِي عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في صوارب وأثني عشر يُقدّر موجودا فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناء على ذلك يُنصب ما بعد الاول مفعولا به وما بعد الثاني تمييزا كما يُنصبان في نحو زيد ضارب عمرا وعندي صاع تمرًا . غير ان هذا الاستعمال نافر في ما لا ينصرف لحناء التنوين المقدر ولذلك يُجنار الجر بعده بالاضافة * ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظا وهو المبني ببناء عارضا كما رأيت . وما لا يقبله لفظا وهو المبني ببناء لازما مثل كم الاستهامية في نحو كم رجلا عندك لانه يستحقه في اصل الوضع باعتبار الاسمية . وهو مذهب الجمهور

وَأَلْحَذَفُ كَالْإِثْبَاتِ يُنَوَى كَأَنِّي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسِ عَشْرَةَ الْفَتَى

اي انه كما ينوَى إثبات التنوين مقدرًا حيث يُعتبر وجوده ينوَى حذفه حيث يُعتبر

سقوطه نحو اسجدكم وخمس عشرة الفتي . فان كل واحدٍ منهما يُنَوَّى فيه حذف التنوين
المقدَّر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذوالبناء اللزوم مثل كم الخبرية في
نحو كم عبيد لي فانه يُنَوَّى فيها حذف التنوين المقدَّر كما نُوي وجوده في كم الاستثنائية *
وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

فصل

في نون التثنية والجمع

لَا تُنَبِّئُ أَوْ جَمَعَ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَنَوَيْنِ قَلْبِي كَأَحْرَكَةٍ
”وَكَسِرَتْ لِلْسَّاكِنِينَ مَعَهُمَا وَالْفَتْحُ لِلْخَفَةِ مَعَهُمْ لَزِمًا“

اي ان هذه النون تأتي للشئ والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على
الاصح وما تليو من الألف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه
الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التثنية والجمع
اضطروا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثني على اصل التقاء الساكنين
نحو جاء الرجلان ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو
والياء المسبوقين بحركة تجانسها نحو جاء المؤمنون ومررت بالمؤمنين * وهذا هو
المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَعَفِي كَجَزَاءٍ تَبَتَّتْ وَقَفًا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تُعدُّ كالجزم من مصحوبها لانها داخلة في بنائهم بخلاف التنوين . ولذلك
تثبت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تُحذف ائلاً تفصل
بينها كالضارباك والضاربه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان الضمير المتصل
لا يستقل بدون عامله كما عرفت * واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما
يعني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَا لِي لِذَاكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نُوِي

اي ان هذه النون تُقدَّر في نحو لَيْكَ وَذَوِي مَا لِي لانه لم يُنطق بها فيها لعدم استعمالها

مقطوعين عن الاضافة . ولذلك يُنَوَّى حذفها فيها للاضافة كما يُنَوَّى حذف التنوين المقدر في ما مرَّ * وأما نحو كلا الرجلين وأبي العلم فالأظهر انها تنذر فيها باعتبار المعنى مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع . وهو مذهب أكثر المحققين

فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونِ يَاءِ نَفْسٍ تَنْصِبُ بغيرِ وَصْفٍ مَعَ سِوَى حَرْفٍ تَحِبُّ
أَوْ نُونِ رَفَعٍ وَهِيَ حَالٌ أَخْبِرَ مَعَ مِنْ عَن لَدُنْ قَدْ قَطْبَجَلٍ أَيْضًا تَقَعُ

أي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصيغة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينها لئني الفعل من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يقال لها نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العماد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً نحو افادني ويكرمني وزرني . او جاملاً نحو قام النوم ليسني وما أفقرني الى عفوا لله . واسم الفعل نحوها كني ودرا كني . وباب إن نحو انني ولكنني * وهي تحب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال اني ولكنني وها بضر باني وهم يكرمونني وهلم جرا فيها . غير انها غالبية مع ليت من الاحرف المذكورة فلا تستعمل

بدونها الا نادراً كقول الشاعر

كمنية جابر اذ قال ليني اصادفته وأفقدت جلي مالي

وقليلة مع لعل فلا تقترن بها الا نادراً كقول الآخر

أريني جواداً مات هزلاً لعلني أرى ما ترين او بخيلاً مخلداً

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أخواتها . ومنه قول الشاعر

واني على ليلى لزار وانني على ذلك في ما بيننا مستلماً

ولا بد منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق * واعلم انه يجوز في المخدوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مر لانها منشأ النقل ولا دلالة لها . وان يكون نون الاعراب كما مر في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت بحذفها عند اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الاكثرون * ويفصل هذه النون بين الياء

المجروزة ومن وعن ولدت . وبينها وبين قد وقط وبجل . غير انها واجبة مع من وعن
فيقال متي وعني بالشديد . وغالبة مع لئن نحو قد بلغت من لذي عذرا * واما مع
البواقي فان عددهن مثل حسب غلبت النون مع قد وقط كقول الشاعر
واني قد لبست العيش احيى مَلَّتُ من الحياة فقلتُ قدني

وقول الراجز

إمتلاً المحوض وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني

وغلب تركها مع بجل وعليه قول الشاعر

فمنى أهلك فلا أحفله بجلي الآن من العيش بجل

وان جعلهن أسماء فعل كما مر في باب وجب إلحاقها كما في بقية أسماء الافعال

فصل

في نون التوكيد

يَا نُونِ فِعْلاً غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبٍ أَكَدُّ وَبَعْدَ نَفِيٍّ لَأَقْدُ مُجْتَلِبٌ
وَالزَّمُّ جَوَابٌ قَسَمٌ يَسْتَقْبَلُ مِنْ مُثَبَّتٍ عَنِ لَامِهِ لَا يُفْصَلُ

اي انه يؤكد بالنون الفعل الغير الماضي متلبساً بمعنى الطلب . إما بنفسه وهو الامر
بالصيغة نحو اضربن . وإما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ليذهبن . او
بعد أداة النهي او الاستنهام او التمني او الترجي او العرض او التحضيض نحو لا تظلمن
وهل تحضرن وهلم جراً * وقد يؤكد المضارع المنفي بلا لتشبهها بلا الناهية في الصورة .

وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحنها ولا الضيف فيها ما اقام محمول

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

بحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه معبها

اي ما لم يعلمن فقليت النون ألتا كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة لانه
ماض في المعنى * وكذلك يؤكد المضارع جواباً للقسم بشرط كونه مستقبلاً مثبتاً
متصلاً باللام الجوابية نحو تالله لا أكيدن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه جواباً فلا
يستعمل بدونه الأندرا كقول الشاعر

فلا وأبي لئانيتها جميعاً ولو كانت بها عرّب وروم
 بخلاف الافعال الطلية فانها توكّد جوازاً * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال
 او منبياً او منفصلاً عن اللام لم يوكّد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر
 لئن نك قد ضاقت عليكم ميونكم ليعلم ربي أنّ بيتي اوسع
 وقول الآخر

تالله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير ما لكأ وكاهلا

وقول الآخر

فوربي لسوف مجزى الذي أسأله المرء سينا او جيلا

واعلم ان هذه النون اختصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو مختص
 بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والنعل الموكّد بها
 لا يتقدّم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه

وَعَلَبُوا تَأْكِيدَ شَرْطٍ إِمَّا إِذْ إِنَّ بِهَا قَدْ أَكِدَتْ فَعَمَّا

اي انهم يوكّدون فعل الشرط الواقع بعد ان المحققة بما الزائدة نحو واما يترغّك من
 الشيطان ترغ فاستعد بالله . وذلك لان ما تراد بعد ان للتأكيد فينارون تأكيد الفعل
 بعدها لتلا يخطّ المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك غالب فيولا

لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فإما نسألي عنى لبيبا وعن نسي بختبرك اليقينا

وهو المعول عليه عند الجمهور

وَهِيَ ثَقِيلَةٌ وَقَدْ تَخَفُّفُ سَاكِنَةٌ عَنْ فَتْحِهَا فَتَضَعُفُ

فَحَذِفَتْ كَلَّا تُهَيِّنَ الْفَقْرَا مَعَ سَاكِنٍ وَالْفَتْحُ أَبَقَتْ أَثْرَا

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتُسعمل احيانا مخففة فتسكن بعد ما
 كانت مفتوحة حال التشديد فتضعف لنقص بنائها . ولذلك تحذف عند ملاقاتها ساكن

كما في المثال وهو ماخوذ من قول الشاعر

ولا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَّحَ يَوْمًا وَالدهرُ قد رَفَعَهُ

اي ولا تُهَيِّنَنَّ فَحَذِفَتْ النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت * وعلى هذا

تكون الخفيفة فرماً عن الثقيلة لانها مخصصة منها وهو مذهب الكوفيين * ولا خلاف في ان التأكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثَّقِيلَ وَالْكَسْرَ التَّرِيمَ بَعْدَ الْأَلْفِ وَتُونَهَا الْمُهْضِرُ تُو الْهَدِّ حُذِفَ

أي ان هذه النون اذا وقعت بعد الألف يجب ان تكون ثقيلة وهناك تكسر تشبيهاً لها بنون المثني * وذلك بشمل الواقعة بعد ألف الثنية نحو لا تضربان . والالف الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التأكيد نحو لا تضربان * وأما غير الألف من الضائر المعنلة وهو الواو والجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مدي أي مسبوقة بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدلولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا تضربين يا قوم بضم الباء ولا تذهبين يا فلانة بكسرها * وأما ان كان حرف لين أي مسبوقة بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه وبجرك كل واحد منه بالحركة التي تجانسه دفعا لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخشين يا هند بكسر الباء * وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فنجريان معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر

وَنُونُ رَفَعٍ مُطْلَقًا مَعَهَا تَرِدُ تُحَذَفُ فِي اللَّفْظِ لِتُخَفِّفَ قُصِدَ

أي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل تضربين وهل تضربين . وكذلك هل تضربين وهل تضربين وقس على ذلك * غير ان هذا المحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوي مقدرة هناك كما مر في باب الإعراب . فتذكر

فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ أَسْمٍ جَرِدَتْ مُوجِبَةٍ فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكَدَتْ

أي ان اللام تؤكد مضمون الجملة الاسمية المجردة عن النواحي الواقعة في صدرها نحو

لزيد قائم. ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ او في ابتداء الكلام كما رأيت *
وهي موضوعة لتأكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتأكيد الافعال . وكل ذلك فيها
بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما سترى

فَإِنْ طَرَّتْ إِنَّ اسْتَعَارَتْ خَبْرًا لَهَا أَوْ اسْمًا تَلْتَقِي مَا أُخْرَا

اي فان عرض دخول إن المكسورة المهزلة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر ان
الاسم نحو إن ربي لسميع الدعاء وإن من الشعر لحكمة . وذلك لانها للتأكيد مثل إن
وهم بكرهون اجتماع المثلين فيزحلقونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً بينها
ولذلك يقال لها حينئذ اللام المرحلقة . وقد يقال المرحلقة بالفاء . ويعمل ما بعدها
في ما قبلها نحو انه على رجعه لقادر لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاء في ما
قبل جواب أما على ما سيجيء * وتخص هذه اللام بمصاحبة إن المكسورة لانها لا تغير
معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالحجزة . وبهذا
الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة فتغير
حكمها وإن كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك * واما دخولها على خبر باقي
اخوانها فمتنع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها
وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبْرَ أَطْلِقَ دُونَ مَا الشَّرْطَ عَقَدَ وَالنَّفْيَ أَوْ صَرَفَ مَاضٍ دُونَ قَدَ

اي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مالم يقترن بأداة شرط او نفي ولم يكن ماضياً
متصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والنعلية المضارعية
والماضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال إن زيدا قائم أو علامة منطلق أو يقوم
غلامه أو لقد قام أو عندك أو أني الدار . لان اللام مع المفرد والجملة الاسمية قد دخلت
على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن بقد يقرب من الحال
فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم . والظرف وشبهه بتعلقان هنا بالاسم على
الاصح لان المقام يقتضي الثبوت * ولا يقال إن زيدا لئن تكرمته بكرمك لتلا تلتبس
باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها لتأكيد الايجاب . ولا إن زيدا لقيام
لانها تقتضي الحال كما سياتي فيتعارضان * واما النعل الجماد فلا اكثر من على جواز

دخولها علمو نحو إن زيدا ليعم الرجل لانه قد فقد الدلالة على الحدت والزمان فاشبه
 الاسماء الجمادة * واجازوا دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان
 عاملة مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر
 إن امرأ خصني عبداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور
 وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا عندك قد قام ويمتنع انه عندك قام لان دخولها
 على معمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيِّئِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يخلص معها الى الحال كما يخلص مع السين الى
 الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين * واما نحو ان ربك ليحكم
 بينهم يوم القيامة فان الحكم لهما كان متحقق الوقوع نزل منزلة الواقع في الحال فاجري
 مجراه . وهو المختار عند الجمهور .

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يُقَرَّرُ بِهِ الْحُكْمِ أَمَّا يُؤْتَى بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِيَتَقَوَّى بِهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ .
 فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللُّغْوِ أَلَى وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لَفَتٌّ

اي ان كل تأكيد يقرر به الحكم انما يؤتى به عند الحاجة اليه ليتقوى به ذلك الحكم .
 وذلك يكون عند تردد المخاطب بين اثبات الحكم ونفيه او انكاره له . وهو يشمل
 التأكيد المذكور في باب التواضع والتأكيد بـان واللام والقسم وغير ذلك * فان لم تدع
 الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما لان التخاصم
 لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد * واذا دعت الحاجة اليه جيء به على مقدارها .
 فيقال للمتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمنكر ان زيدا قائم . فان اشتد انكاره
 قيل والله ان زيدا قائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد بقائم . والله ما زيد بقائم . وقس
 عليه * فان كان المخاطب خالي الذهن لا مترددا ولا منكرا قيل له زيد قائم وما زيد
 قائما فقط . وهو من المباحث البيانية

فصل

في ادوات النفي

لِلنَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَمَا كَذَلِكَ لَيْسَ مَعْنَى نَضَمَ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والباقي احرف *
 واما آلات التحقيق انما لا والتاء مزينة عليها للتأكيد كما تزداد في رَبِّ ونحوها * وكل
 من هذه المذكورات حكم سيأتي الكلام عليه بالتفصيل

وَأَمْ وَلَهَا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمَ لَنْ غَدٌ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمَ أَحْضَنَ

وَأَمْسَ لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلٌّ وَمَا لَهَا سِوَى مَا حَقَّ صَدْرٍ سَلِمًا

اي ان لم ولها مختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن
 تنفيان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُستعمل تارة لجرد النفي فشمل الأزمنة
 الثلاثة * وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي يقتضيه . غير
 ان ذلك لم يسلم الا لها باتفاق لانها أم الباب وإن على خلاف * واما غيرها فلم يحكم له
 بالتصدر . وذلك اما في لم ولها فلانها تصيران كالجزم من النعل لشدة امتزاجها به
 فكأنها قد خرجنا عن قبيلها . واما في ليس فلانها فعل قد تضمن معنى النفي . واما في
 لن فلانها لها كانت تخصص النعل بالاستقبال حملت على سوف فسقط عنها التصدر .
 واما في لا فلانها لها كثيرا ابتدأها في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومعموله
 نحو سرت بلا زادي واري ان لا تذهب اعتزلت عن منصب الصدارة * واعلم ان لا يجب
 تكرارها اذا كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لها ان تدرك
 القمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة لم نعل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها يزفون .
 او مفردا من خبر نحو زيد لا شاعر ولا كاتب . او صفة نحو عدي رجل لا قيسي ولا
 تمبي . او حال نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا . او فعلا ماضيا نحو فلا صدق ولا
 صلى . فان كان النعل مضارعا نحو لا أسألكم عليه اجرا . او ماضيا في اللفظ نحو لا فض

الله فالك لم يجب التكرار * وندر أفرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر

ان تغفر اللهم فأغفر جبا وأي عبد لك لا ألبا

ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدى لا مستعينا بعصية ولكن بانواع الخديعة والمكر
 قيل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولتين نحو اتاني ما لا توقع
 وزارني من لا احببت لانها حينئذ تكون خلفاً من ما تحسين اللفظ. ويخار في الثاني ان
 يذبل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار. والله اعلم
 وَكُنْ وَلَمْ لَهَا لَهَا الْمُضَارِعُ وَلَيْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم ولما تختص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .
 غير ان لن تخلص الى الاستقبال ولم ولما نقلبانه الى الماضي كما مر . وليس تختص بالاسماء .
 وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة نحو ما هذا بشراً
 وما خلفناها الا بالحق وما يستوي البحران . وقس البواقي

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَطْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتِي بِالْوَاوِ وَالنَّاءِ وَتَمْ حَتَّى
 وَهُوَ لِإِفْرَادٍ بِلَكْنٍ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا قَدْ تَقَلَّ

اي ان العطف بالحروف يكون تارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو العطف
 بالواو والناء وتم وحتى * وتارة لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين وهو العطف
 بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإبهام وهو العطف بأم وأو وإما ايضاً عند بعض النحاة
 كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصُّحْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف
 الشيء على سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فاجميناها واصحاب السفينة .
 او لاحقاً نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة ارجح من
 الترتيب وهو ارجح من عكسه * وهي أم الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْيِيبِ وَتَمَّ لِلْمُهَلَّةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يعتبر في كل مقام بحسب مقتضاه من غير نظير الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينها الا مدة الحمل * ويكثر نسب المعطوف به عن المعطوف عليه اذا كان المعطوف جملة نحو شتمني زيد فضرته . او صفة نحو زيد ضارب عمرا ففائلة * وتنفرد الفاء بتسويغ الاكفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو التي تمني فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد يقوم فجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتهم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإفادتها السببية المتضمنة الربط بين الطرفين * وأما تمّ فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا * وقد تأتي لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إن من سادتم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه

فان المقصود فيه ترتيب الإخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو مذهب الجمهور

وَأَعْطِفَ بِحَتَّى ظَاهِرَ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةٌ لَهُ مُلْتَزِمًا

اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسما ظاهرا لانها منقولة من حتى الجارة فيكون معطوفا كجوررها . وان يكون بعضا ما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها . او تاويلا كقول الشاعر

ألقى الصحيفة كي يخنف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

اي ألقى عنه ما يثقله فتكون نعله بعضا منه . او شيئا بالبعض نحو اعجبني الجارية حتى كلامها * وان يكون غاية لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او النقصان نحو قدّم الحج حتى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

قهرناكم حتى الكفاة فانتم بما بونا حتى بنينا الاصاغرا

واعلم انه اذا عطف بحتى على مجرور تخنار اعادة الجار بعدها نحو مررت بالقوم حتى بزيت لئلا تلتبس بحتى الجارة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفِ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكُسَ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمُ بِيْلَ وَالْكَسْلُ مُفْرَدٌ تَلَا

اي ان لكن يُعْطَفُ بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيداً لكن عمراً ولا تضرب عمراً لكن خالداً * ولا بعكس ذلك اي يُعْطَفُ بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت زيداً لا عمراً واضرب عمراً لا خالداً * وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيقال ما ضربت زيداً بل عمراً ولا تضرب عمراً بل خالداً . وضربت زيداً بل عمراً واضرب عمراً بل خالداً * وُيَشْتَرَطُ في كلهن أفراد المعطوفات كما رأيت . فان تَلْتَمِهُنَّ الْجُمْلُ نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ وقام بكرّاً لا قعد وما جاء بشرّاً بل ذهب خرجن عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفي وبل حرف إضراب * وإعلم انه يُشْتَرَطُ في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل على مثله بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فاصدق ولا صلى ولكن كذّب وتولى .

ويقل استعمالها بدرتها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

ويشترط في لان لا تقترن بعاطف مطلقاً . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيجي * واذا تقدم بل امر او ايجاب تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي تقرر ما قبلها على حكمه وتعمل نقيضه لما بعدها

وَأَمَّ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْتَفِيَةً هَمْزٌ لِإِسْتِفْهَامٍ أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ

وَهِيَ لِإِضْرَابٍ أَتَتْ مُنْقَطِعَةً إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَةً

اي ان أم يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أأتم اشد خلتاً ام الساء . وبعد همزة التسوية نحو سواهم عليهم أأنذرتهم ام لم تُنذِرهم . ويقال لها حينئذ المنصلة لارتباط ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يستغنى باحدها عن الآخر * والاولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجمل نحو أأنتم تخالفونه ام نحن المخالفون . وأما الثانية فلا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال فانه في تأويل سواهم عليهم الانذار وعدمه * فان

لم تكن مسبوقة بأحدى المهمتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعى والبصيرام هل
تستوي الظلمات والنور. اي بل هل تستوي. ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها. فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَيْحَ شُكَّ أَيْبِهِمْ قَسِمَ وَأَضْرِبَ سَوَّ وَأَجْمَعَ أَضْمَ

اي ان او يُعطفُ بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة. والإباحة نحو احمِل الرمح او
السيف. والشك نحو كَيْتَنَا بَوْمًا او بعض يوم. والإبهام نحو إِنَّا أَوْ آبَاكُمْ لَعَلَى هُدًى او
في ضلالٍ مبين. والتقسيم نحو الاسم ظاهرًا او مضمًرًا. والإضراب نحو وارسلناه الى مئة
الف او يزيدون. والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا. وقد تأتي للجمع مثل الواو

كقول الشاعر

فَظَلَّ طَهَاءَ النُّومِ مَا بَيْنَ مَنْفُوحِ صَنِيفِ شَوَاءٍ او قَدِيرِ مَعْجَلِ

واعلم ان التخيير والإباحة لا يكونان الا بعد الطلب. والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه
الجمع بين المتعاطفين والإباحة يجوز فيها كما رأيت في مثالها

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى نَتَتْ إِذْ كُرِرَتْ

وَتَلَزَمُ الْوَاوُ سَوَّ مَا نَدَّرَا لِذَاكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَنَكِرًا

اي ان الثانية من إِمَّا المكررة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها. وهي التخيير
نحو اذهب إِمَّا رَاكِبًا وِإِمَّا مَاشِيًا. والإباحة نحو قُلْ إِمَّا نَظًّا وِإِمَّا نَثْرًا. والشك نحو
قَبِضْتُ إِمَّا دَرَهْمًا وِإِمَّا دِينَارًا. والإبهام نحو إِمَّا اَنَا ظَالِمٌ وِإِمَّا اَنْتَ. والتقسيم نحو الانسان
إِمَّا رَجُلٌ وِإِمَّا امْرَأَةٌ * وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الأ نادراً ولذلك يُستنكر
العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله * والظاهر من مذهب اكثر المحققين
انها ليست عاطفة وإنما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمة معها وقدّر عند

فقدما محذوفة كما في قول الشاعر

بِالْيَمَّا أَمَّا نَاشَلَتْ نَعَانِيهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ تَقْسِيمٍ لَا عَاطِفَةً لِاعْتِرَاضِهَا بَيْنَ الْعَامِلِ
وَالْمَعْمُولِ وَوُقُوعِهَا ابْتَدَاءً كَمَا رَأَيْتَ * واعلم ان إِمَّا لَا تُسْمَعُ إِلَّا مَكْرَرَةً لِأَنَّ الْكَلَامَ
يَبْنَى مَعَهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَحَدِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ أَوْ فَانَ الْكَلَامَ يُفْتَحُ مَعَهَا عَلَى

الاستقلال ثم يطرأ عليه بعض هذه المعاني * وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية كقولهم
 نائمٌ بدارٍ قد نفاذمَ عهدُها وإما بأمواتٍ آءَ خيالها
 أي أما بدارٍ * ويُستغنى عن الثانية بأو كقول الآخر
 وقد شغني أن لا يزال يروعي خيالك إما طارقاً أو مغادياً
 وبالإضافة كقولهم إما أن تنكلم بخيرٍ وإلا فأسكت. وهو قليل

فصل

في قد والسين وسوف

تَخَصُّصٌ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ مُصْرَفٍ وَقِيلَ مِمَّا يَنْتَظَرُ
 وَهِيَ لِتَحْقِيقِ لِمَا ضِجْلِبُ لَكِنَّ إِلَى الْحَالِ لَهُ تَقَرُّبُ
 وَمَعَ مُضَارِعٍ لِتَقْلِيلِ تَعَعُ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

أي ان قد تخصص با لدخول على الفعل الخبري المنصرف وهو يشمل الماضي والمضارع .
 فلا تدخل على الأفعال الإنشائية ولا الجمادة فلا يقال قد بعثك هذا على سبيل
 الإنشاء ولا قد ليس زيد قائماً * وقيل ان الفعل معها يكون منتظر الوقوع فيقال قد
 ركب الأمير وقد يقدم المسافر لمن يتوقع الركوب والتدوم منها . وأقره كثير من
 المحققين * وهي اذا دخلت على الماضي تفيد تحقيق معناه ولكنها تقرب زمانه من الحال
 ولذلك تجب مع الواقع منه حالاً كما مر في موضعه * واذا دخلت على المضارع تفيد
 تقييل وقوعه نحو قد يصدق الكذوب . وقيل انها قد تفيد التكثر ايضاً نحو قد نرس

نقلب وجهك في السماء . ومنه قول الشاعر

قد أشهد الغارة الشعراء تحياني جرد آء معروقة اللجين سرحوب

وهو من نوادر الاستعمال

وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنَّ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

أي ان السين تخصص بالدخول على المضارع وهي تخلصه للاستقبال . ويقال لما حرف
 تنفيس أي حرف توسيع لانها تنقله من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع

وهو الاستقبال * وكذلك سَوَّفَ غير انها اطول زماناً من السين فيقال سَيَسِيبُ الغلام
وسَوَّفَ يَشِيبُ الفتى * واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنوتهم اجرا
عظيماً . وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا ايُّ مُتَقَلِّبٍ يَنْقَلِبُونَ . وسَوَّفَ
بالعكس نحو كلاً سَوَّفَ تعلمون وأسوف يعطيك ربك فترضى

وَكَلِّهَا لَأَصِقَّةٌ لَا تُفْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مرَّ في
باب المحروف والوصف يتحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار
استنعى النصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه * ولما كانت كالوصف له لم تستحق
الفعل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مرَّ في الباب المذكور *
غير ان قد اقلَّ التصاقاً بالفعل لدلالتها على امرٍ خارجيٍّ فاجازوا النصل بينها وبين
الماضي بالتقسيم لمناسبتها لها في التقرير . وعليه قول الشاعر

أَخَا لَدَدٌ قَدِ وَاللَّهِ أُوطِئْتَ عَشْوَةٌ وَمَا قَاتِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ

وحكى بعضهم قد لعربي بث ساهراً وقد والله أحسنت . وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدي ومع وقط واذا الفجائية

بِإِلَّا خِلَافٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدي فان الاولى مبنية في بعض
اللغات على السكون باعتبار تضمينها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر

فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتِكُمْ يَلَامَا

فان تلاها ساكنٌ نحو والله مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لالتقاء الساكنين *
واما في لغة الجمهور فهي معربة للملازمتها الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبة عند قطعها

عن الاضافة كما في قول الشاعر

وَأَفْتَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعَا فَاصْبِحْ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْرَا

وحينئذ تكون بمعنى جيباً وتُعرَّب حالاً في المشهور * وهي ثلاثية الوضع على الصحيح

ولامها محذوفة كما في يد ودم وإشباها * وأما لدى فهي مبنية في مذهب الجمهور وإن كانت ملازمة للاضافة الى المفرد وإنما بُنيت حملاً لها على لَدُنْ لأنها من لغاتها . ويظهر بناؤها مع الضائر نحو لَدَيْكَ وَلَدَيْهِ في لغة جمهور العرب اذ لا مانع من تحريك ياءها وحينئذٍ نُقِلَبَ النَّا لَانْتِجَاجَ مَا قَبْلَهَا كما في نحو فتاك وفتاه . وإنما جعلوها مع غير الضائر النَّا لتخفيف اللفظ ورذوها مع الضائر ياء لان الضائر ترد الاشياء الى اصولها كما عرفت فُجِرَتْ في ذلك مجرى الى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنِّي مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شِبْهِهِ ظَرْقًا عَلَى الضَّمِّ بِنِي

اي ان قَطُّ ظرف زمان يخصص بالماضي المنفي نحو ما فعلته قَطُّ . او شبهه وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيت قَطُّ * وهي موضوعة لاستغراق جميع ما مضى من الزمان ومن ثم بُنِيَتْ لانها قد تضمنت معنى آل او من الاستغراقيين . وكان بناؤها على الضم تشبيهاً لها بالغايات . وقبل غير ذلك ما لا فائدة في ذكره

”وَلِفَجَاءَةٍ إِذَا تَسْتَعْمِدُ حَرْفًا وَالْإِسْمَ بَعْدَهَا يُلْتَزِمُ“

اي ان اذا استعملت للفجاءة وحينئذٍ تكون حرفاً في الاصح . ولا يقع بعدها الا الجملة المصدرية بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب او مسوخة يان نحو خرجت فاذا إن زيدا واقف . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه * ولا تكون الجملة بعدها الا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد بضربه عمرو . واذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يقرن بقدر ليتقرب من زمان الحال نحو دخلت فاذا زيد قد خرج . وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

فصل

في أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية

أَمَّا لِتَفْصِيلِ لَهَا حَسْبًا يَلِي مَا لَيْسَ فِعْلًا وَبِذِي فَأَنَّ تَلِي
فَكَرَّرَتْ وَدُونَ تَفْصِيلِ تَرِدُ مُفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

أي ان أما بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل. وحكما ان يليها اسم او حرف جر نحو
 فأما اليتيم فلا تنهز وأما السائل فلا تنهز وأما بنعمه ربك فحديث. او أداة شرطية نحو
 فأما ان كان من المفترين فروح وربجان وجنة نعيم وأما ان كان من أصحاب
 اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين * وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رأيت *
 واذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة. وقد تأتي
 لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو أما زيد فمنطلق. وقيل انه يراد بها حيثئذ التأكيد
 فيكون المراد انه منطلق لا محالة * وهي على كل حال في تأويل أداة شرطية وفعلها
 فيكون التقدير مهما يكن من شيء او ان سألت عن فلان فهو كذا. وبهذا الاعتبار
 تلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جوابا لها. وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر
 الجواب كما رأيت في تقدير العبارة لكنه لما كان معها كعطف بلا معطوف عليه استنجدوا
 هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطا فيه ولذلك جعل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما
 رأيت * ولما كانت أما نائبة عن أداة شرطية منعول وقوع النعل بعدها لئلا يتوهم انه
 فعل الشرط * واعلم انه لا يقع بين أما والفاء اكثر من اسم واحد فلا يقال أما زيد
 غلامه فمنطلق * ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بجملة تامة ما لم تكن دعائية نحو أما
 زيد غفر له الله فظالم * وقد تحذف أما قبل الامر نحو وربك فكبير. وقيل قبل النهي
 ايضا نحو زيدا فلا تضرب. وحذفها دون ذلك سماحي لا يقاس عليه

وَلَا مِتْنَاعٍ لَوْجُودٍ قَدْ بَدَأَ لَوْلَا وَلَوْ مَا تَلَزَمَانَ الْمُبْتَدَأَ
 وَخَبْرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتِزِلَ وَذِكْرٌ مَا قِيدَ حَتْمٌ إِنْ جُهِلَ

أي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره. وهما تلزمان الدخول
 على المبتدأ نحو لولا انتم لكننا مؤمنين. أما قول الشاعر
 أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبَّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنْزِعُنِي شُغْلِي
 فهو محمول على إضمار أن المصدرية قبل النعل فيعود الى الاسم أي لولا منازعة شغلي لي.
 وهو الاشهر * وأما خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام اية
 على مطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مقدرا بوجوده ونحوه. او على كون خاص
 أي وجود مقيد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديث عهد بكفرا لاسست

البيت على قواعد ابرهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا أنصار
زيد يجره بمهونه كقول جاز فيه الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستفراء * واعلم
ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مضمرة فحتمه ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه
قد سمع وقوعه بعد لولا بصيغة الجرور المتصل فيقال لولائي ولولاك ومنه قول الشاعر
أومت بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أخرج

وهو حينئذ نائب عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا
عطف عليه اسم ظاهر يتبعين رفعه فيقال لولاك وزيد هلكت . وهو مذهب جمهور
المحققين

وَلَا مِتْنَاعٍ لِامِتْنَاعٍ لَوْ وَمَعَ مَاضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَفَعُّ
وَهُوَ جَوَابٌ لَوْ وَأَخْتِيهَا وَقَدْ عَمَّ بِدُونِ النَّفْيِ مَا أَلَّامُ عَقْدٌ

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الأشهر في الكلام عليها . وهي
حرف شرطية في الزمان الماضي ولذلك تخصص بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء
الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارع صرف الى الماضي نحو لو بطيعكم في كثير من
الامراتعتم اي لو اطاعكم * ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعة للماضي وهو لا يستحق
الإعراب * ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شأن أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسم
فهو معمول للفعل مضمرة كقول بعضهم لو ذات سوارٍ لطمتني اي لو لطمتني ذات سوارٍ
على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو ولو انهم صبروا ولو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لوئت صبركم كما هو المختار عند المحققين .
والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلاله * ولما
كانت لو موضوعة للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لنظراً كما رأيت . ان
معنى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه * ونسار كما في هذا الجواب لولا ولوما
لانها مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر في جوابها يعتبر في جوابها * ويربط
جواب كل واحدة منهن باللام كما رأيت ما لم يكن مننياً فلا يجوز ان يربط منه بها إلا

المنفي بما كقولو

ولو تعلى الخبار لهما افرقنا ولكن لا خيار مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لفاء الظاعنين لهما أبقت نواهم لنا روحاً ولا جسداً
غير أنه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام على
الاطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِيَمَّا يُسْتَقْبَلُ كَأَنَّ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يَا أُولَ

أي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية وعلى
ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظلال صدع صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى بهش وبطرب
فان وقع بعدها ماضٍ أول بالمستقبل نحو ويخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً
خافوا عليهم . غير انها مع ذلك لا تعمل ايضاً في السعة لانها موضوعة للماضى المحض
وغالبه الدخول عليه * واعلم ان لو تستعمل للوصل مثل إن نحو زيد ولو قل ما له كرم
ويقال لها حيثئذ لو الوصلية

وَلَوْجُودٍ لَوْجُودٍ قَدْ خَلَا كَمَا أَنتَ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا
وَتَاخِذُ الْجَوَابِ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةٍ إِسْمِيَّةٍ بَعْدَ إِذَا

أي ان لهما موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا
تدخل إلا على الأفعال الماضية * وهي ظرف على الاصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير من
المحققين وعليه الجمهور * وأما جوابها فيكون فعلاً ماضياً ايضاً نحو فلما تجامك الى البر
اعرضم . او جملة اسمية مفرونة بإذا الفجائية نحو فلما تجامك الى البر اذا هم يشركون *
واعلم ان جميع هذه المذكورات اذا كانت لتعليق شيء على آخر كما هو مقتضى الشرط
سواء كل ما علمت جواباً وان لم يكن ما قبله شرطاً في الحقيقة * واذا كانت لهما قد جرت
بحرفي إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف لتعليق كقول الشاعر
ولما كان حكم الموت ديناً وفيت بو وشيمتك الوفاء
وحيثئذ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبية والاستفناج

”نعم بلى على الجواب دلاً إي وأجل جبر ولا وكلاً“
 وبلى أثبت ما أنتفي والتفي في كلاً ولا والرذع زد كلاً تفي
 وما بقي صدق به وأعلم وعد وبعدي إي وجوباً أقسم

أي ان هذه الأحرف يوتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسدها . غير ان بلى منها تختص بوقوعها بعد التني فجملة إنباتاً . وذلك يكون تارة في الخبر نحو زعم الذين كفروا أن لن بيعثوا قل بلى . وتارة في الاستفهام نحو ألسنت بر بكم قالوا بلى . أي بلى بيعثون وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب بها يتبع ما قبله في تنبيهه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال بلى يلزمه الدين وان قال نعم او إحدى أخواتها لا يلزمه * وكلاً ولا تختصان بالني مطلقاً كيفما كان ما قبلها . غير ان كلاً يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها * وأمّا ما بقي من هذه الأحرف فيكون لتصديق الخبر في نحو قام زيد . وإعلام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعد الطالب في نحو اضرب زيداً . فيقال في الجميع نعم او إحدى أخواتها * غير ان إي لا تستعمل الآي القسم المحذوف فعلة نحو قل إي وربني انه الحق . فلا يقال إي أقسم بربي * واعلم ان من هذه الأحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى وإي ولا وكلاً . وما هو قليل وهو أجل . وما هو نادر وهو جبر * وأمّ الباب نعم في الايجاب ولا في التني

وأي لتفسير وأن حيث تلب معني فقط للقول بين الجمل

أي ان أي موضوعة لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليماً أي أسداً . وما بعدها يكون عطف بيان او بدلاً * وتفسر بها المفردات كما رأيت . والجمل كقول الشاعر
 وترمينني بالطرف أي انت مذنب وتلقيني لكن إياك لا اقل
 وأمّا أن فتختص بتفسير الجمل . وحكمها ان تكون واقعة بين جملتين في الأولى منها

معنى القول فقط دون لفظه نحو فإوحينا إليه أن أصنع الفلك . وذلك لان القول الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً لثمة . ولا فرق في الجملة بين ان تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا أن تلکم الجنة * وإعلم ان بعضهم جعل اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان التاء في المفسر الواقع بعدها تكون مفتوحة للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للمتكلم . وقد نظر

بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت بأي فعلاً تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن بإذا بوناً تفسره فنفتحك التاء فيه غير مختلف

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وإنما التفسير مأخوذ بالمعنى كما ترى

وَهَا لِتَنْبِيهِ كَهَذَا تَقَعُ كَذَاكَ يَا حَيْثُ الْإِنْدَاءُ يَهْتَجُ

اي ان ها موضوعة لتثنيه المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو هذا وهما . ويفصل بينهما تارة بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قبل أهكنا عرشك . وتارة بضمير الرفع نحوها أنتم أولاء * وقد يفصل بغيرها كقول الشاعر
ها إن تا عذرة ان لم تكن تفتت فان صاحبها قد ناه في البلد

وقد تنصرف على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا نائب عن حب ليلى فما لك كلما ذكرت تذوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقد كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت سفرجلا

وتلزم أي في النداء كما مر نحو يا أيها النبي * وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فتذكر

وَبِأَلَا يَسْتَفْحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْبِيهِ يُعْزَى لَهُمَا

اي ان ألا وأما يستعملونها لاستفناج الكلام بها . واكثر وقوع ألا قبل إن نحو ألا إن وعد الله حق . وقبل النداء كقول الشاعر

ألا يا غراب البين ان كنت صاحبي قطعنا بلاد الله بالذوران

وأكثر وقوع أما قبل القسم كقول الآخر
 أما والذي أبكى واضحك والذي امانت واحبا والذي امره الامر
 وقد يراد بهما التنبيه ايضاً . وقيل ان التنبيه معناها والاستنتاج محلها فيستفتح الكلام بهما
 لتنبيه المخاطب عليه . وهو غير بعيد عن الصواب

فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلُ سَاكِنِينَ لَا مَدَّ وَلَا إِدْغَامَ فِيهِ أَكْسَرُ كَأَكْرَمِ الْهَلَاءِ

اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدّ وهو حرف العلة المسبوق
 بحركة تجانسه كما مرّ ولا مدغماً في الثاني بكسر كما نحو أكْرَمِ الْهَلَاءِ . وهو يشمل الحرف
 الصحيح كما رأيت . وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه نحو وَلَوْ اتَّبَعَ
 أَحَقُّ وَأَمَّا تَرَبُّبٌ بِكسر الواو والياء * وقس على ذلك ما جرى مجراه نحو لم يكن الذين
 كفروا ولين الملك اليوم . وبلى الله برزقي من يشاء وما اشبه ذلك إلا ما ندر كما سيأتي

وَمَا أَلْتَقَى هَمْزَةٌ قَطَعٍ وَصِلَتْ حَرَكَةُ الْقَطَعِ إِلَيْهِ نُقِلَتْ

اي ان الساكن الذي تليه همزة قطع قد وصّلت فنقل اليه حركتها التي كانت لها في حال
 قطعها كقراءة بعضهم ألم تعلم أنّ الله على كل شيء قدير . بوصل همزة أنّ ونقل فتحها
 الى الميم الساكنة قبلها . وأكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن كقول الشاعر

لَوْ أَنَّ اللَّوْمَ يَنْسَبُ كَانَ عَبْدًا قَبِجَ الْوَجْهِ أَعْوَرَ مِنْ تَقِيْفِ

وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستهجن في النثر لانه خروج عن الاصل لا وجه له

وَحَرَكَةُ الثَّانِي كَمَدِّ مَتَبَعًا " وَأَكْسَرُ وَالتَّخْفِيفِ فَتَحَ وَقَعًا "

اي اذا كان اول الساكنين مدغماً كما في نحو مَدِّ بِحَرْكِ الثَّانِي مِنْهَا عَلَى عَكْسِ مَا مَرَّ .
 ويجوز في حركته الاتباع لما قبل الساكن الاول فيضمّ اذا كان مضموماً كما في المثال
 ويُفْتَحُ اذا كان مفتوحاً نحو عَضَّ وَيُكْسَرُ اذا كان مكسوراً نحو فَرِي . وهو الأكثر في
 استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكل على اصل تحريك الساكن والتخفيف .
 وعلى ذلك يجوز في المضموم الناء الاوجه الثلاثة وفي غيره الفتح والكسر ويمتنع الضمّ اذا

لا وجه له * فان تلا النعل ساكن نحو لم يمدّ الحبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن
التالي ويجوز النخ باعتبار الادغام ويمتنع الضم عند الجمهور لثلاثا يابس بالأسند الى ضمير
الذكور * وان اتصل به هاء الضمير ضم مع غير المننوخة منها مطلقا إتباعا لضمّة الهاء
نحو لم يردّه ولم يمسها ولم يستجيبهم . وفتح مع المننوخة نحو لم يردّها ولم يستجيبها . وهي لغة
جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ خَصَّ فَأَتَّحَصَرَ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى وَعَدَّ مِنَ السَّفَرِ
اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومة مختصرا فيها بضم واو الجمع
المتنوخ ما قبلها وفتح نون من مع أل كما رأيت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين
العلم الموصوف بابن كما مر * وهمزة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تعد فاصلا لسقوطها
في اللفظ فلا يعتد باعتراضها بينهما لانها كلاشيء

وَكُلُّهُ يُقَدَّرُ السُّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقدَّرُ له السكون كما ان المتحرك
الذي يعرض عليه السكون يُقدَّرُ له الحركة . فيكون هذا ساكنا في التقدير متحركا في
اللفظ لعروض النقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركا في التقدير ساكنا في
اللفظ لعروض الوقف عليه

فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قَطْعًا مُضْمَرًا مُبْتَدَأً عَنْهُ بِتَالٍ أُخْبِرًا
وَذَاكَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَطْرَدُ فِي جَهْلِ تَشْرِيكَهُنَّ كَمَا يَرُدُّ

اي ان الكلام يُسْتَأْنَفُ مقطوعا عما قبله منويا فيه مبتدأ مخبر عنه بما يليه كما سترى .
وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجمل التي لا يراد تشريكها مع ما قبلها
في حكمه كقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وقوله ألم نسأل الرب القواء فينطق
برفع ما بعد الواو والفاء فيها . فان التقدير في الاول وانت تشرب اللبن لان المراد فيه

النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن لا النهي عنها جميعاً . وفي الثاني فهو ينطق
لان المراد اثبات النطق له لا الاستنهام عنه . وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

وَسَاءَ بَعْدَ الْفَاءِ اِلِسْتِنَافُ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستناف قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب
نحو مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهْفًا . اي فهو لا يخاف * ومن ثم يلزمه الرفع
لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً لذلك المبتدأ المقدر كما علمت في موضعه

وَدُونَ ذَلِكَ كَجَوَابِ يَرُدُّ نَحْوَ قَصْدَنَا نَجِدُ نَجْدًا نَقْصِدُ

اي ان الاستناف يستعمل بدون ما ذكر من مصاحبة الحرف وإضمار المبتدأ . فتكون
الجملة كأنها قد وقعت جواباً عن سؤالٍ مضميرٍ ولذلك تقطع عما قبلها كما يقطع الجواب
عن السؤال . وذلك كما في مثال النظم فان الجملة الثانية فيه مبنية على سؤالٍ مقدرٍ
كأنه قيل هل نجد اهل لنجد الناس اليها فقبل نجد نقصد * وذلك يكون في الجملة
الاسمية كما رأيت . وفي الفعلية نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام . فانه على
نقد برائه قبل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلام . وهذا من المباحث البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفًّا حَكَتْ مَنْ مَا لِنَكْرَةٍ سُلِّ عَنْهَا وَأَيُّ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلْ
وَنُونَ مَنْ لِلْفَرْدِ حَرَكٌ مُشْبِعًا ” وَدُونَهُ أَحَكَّ بِهِمَا مَا فُرِعَا ”

اي ان مَنْ وَأَيُّ الاستنهاميتين عند السؤال بهما عن تخيص النكرة المذكورة في كلام
الغير يجكّي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما ستري . غير ان مَنْ يجكّي بها في
الوقف فقط وَأَيُّ يجكّي بها في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية
المفرد المذكور بحركته مشبعةً فينولد منها حرفٌ يجانسها . أمّا التحريك فلاستجلاب
الحكاية لانها لا تأتي من الساكن . وأمّا الإشباع فللوقف على الساكن المتولد منه لانه
لا يوقف على المتحرك . فاذا قيل جاء رجلٌ يقال منو . اورأيت رجلاً يقال منا . او مررت
برجلٍ يقال مني * وأمّا أَيُّ فيجري مجرى بقية الأسماء العربية وصلاً ووقفًا . فيقال في

الوصل أيّ يفتى بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أيًا بالالف المبدلة من
 التنوين لمن قال رأيت رجلاً . وقس عليه * وإما ما سوى المفرد المذكر وهو الموثث
 والمثنى والمجموع فيحكي بهما ماله من علامات الفروع . فإذا قيل جاءت امرأة ورجلان
 وأمرأتان وبنون وبنات يقال منه ومنان ومثنان ومنون ومئات . وكذلك آية وآيان
 وآبئان وآبؤن وآيات * غير أن الغالب في نون منه أن تُسكن مع المثنى فيقال مثنان .
 وربما سُكّنت مع المفرد أيضاً فيقال مئنت باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها *
 وإعلم أنهم اختلفوا في اعراب من وأي في الحكاية والخنار انهما خبران عن محذوف أو
 مبتدآن محذوف والخبر والتقدير من الذي ذكرته وأي جاء ونحو ذلك * والمثنى منها يعني
 اعرابه في المحل والمعرّب تقدّره علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مرّ في

باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالأجمال

”وعكس أيّ لفظ من في الوصل لم يحل ويحكي بعدها لفظ العلم“
 ”وذلك إذ لا عطف تملوه فإن يعطف فيما بعد بأعراب قهين“

أية إن من إذا سُئل بها في الوصل كانت عكس أيّ فإن لفظها يكون ساكناً مع الجميع
 ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيقال من يا هذا لمن قال جاء رجل أو امرأة أو
 رجلمان وهلمّ جرّاً * وإذا كرّر بعدها لفظ المسؤول عنه فإن كان علماً يحكي في السؤال
 على لفظه فيقال من زيدا لمن قال رأيت زيدا وقس عليه . وهي لغة أهل الحجاز وعليها
 الاستعمال * غير أنه يشترط لصحّة الحكاية بعدها أن لا تكون واقعة بعد عاطف نحو
 ومن زيد لأن الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو الأول والعاطف يربطها
 فلا يحتاج معه إلى الحكاية . وحيثئذ يتعين الرفع بعدها على الإطلاق * وإما إذا لم
 يكن ما بعدها علماً فلا يحكي منه شيء على الصحيح فإذا قيل رأيت غلام زيدا نقول من
 غلام زيدا بالرفع لا غير * ويشترط في العلم أن لا يكون ملحّقاً بتابع غير اللمت باين مضافاً
 إلى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فإذا قيل رأيت زيدا الكريم أو نفسه
 أو أخاك نقول من زيدا الكريم وهلمّ جرّاً بالرفع في الجميع . وإذا قيل رأيت زيدا بن عمرو
 أو بكرًا وخالداً نقول من زيدا بن عمرو ومن بكرًا وخالداً بالنصب فيها * فإن كان
 المعطوف غير علم نحو رأيت زيدا وغلامه يحكي العلم وحده في اختيار الأكثرين فيقال
 من زيدا وغلامه بنصب الأول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أيّ في ذلك كلو الآ الرفع

لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كانت ما بعدها منصوباً او مجروراً أدى الى منافرة في اللفظ . ولذلك يرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمُفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُهْلُ وَمَا بِهَا سَمِيحٌ تَحْكِي وَالْمَثَلُ

اي ان هذه المذكورات تحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال * أما الاسم المفرد فيحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من نمرتان جوباً لمن قال له هانان نمرتان * وما أريد به اللفظ كقولك قام فعل ماضٍ وبين حرف جرٍ وقد مر استيناء ذلك في بحث العلم . وقد يحكى المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت علياً وعلياً أسد * وأما الجمل فيحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او بعد الفراءة نحو قرأت نصر من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو كتبت سلام على ابراهيم * وقد يحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سمعت الناس يتجمعون غيماً فقلت لصيدح أنتجعي بالالا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني نعيم أحق الخيل بالركض الممار

وكذلك الجملة المسمى بها كناية بظراً وبرق نحره * والمثل السائر نحو في الصيف ضبعت اللبن بكسر الناء . فانه يضرب للرجل ايضاً بكسرهما لانه قبل لامراً في الاصل * واعلم ان الواقع بعد القول ونحوه اذا كان مفتقراً بهزة الوصل يجوز قطع هزته على الحكاية لانها قد وردت مقطوعة في لفظ القائل . وعليه قول الشاعر
قتلوا كليباً ثم قالوا إرتعوا كذبوا لقد منعوا الجياد رتوعا
ويجوز وصلها كما رأيت في الأمثلة باعتبار انها قد وقعت في الدرج . وهو الأكثر في الاستعمال لانه اسهل في اللفظ .

فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادَ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادَ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف الهمجائية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سألتمونها كما

نفرّ في علم الصرف * وهذه الأحرف تُزاد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تُزاد تلك الأحرف . وسيأتي بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدْ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلْيَسِّ مَا لَا أَتَّخِذَا
وَفِي تَعْجِبُ بِأَمْرِ فَاعِلًا وَالْحَالِ نَزْرًا إِذْ نَفَيْتَ الْعَامِلَا

اي ان الباء تُزاد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا بزيت في الدار * وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عليها نحو ألسنتُ بربكم وما ربك بغافل عما تعملون .

وقول الشاعر

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة يُغْنِي فتيلاً عن سواد بن قاربر

وقد تزداد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعمهم إذ أجشع النور أعجلُ

وتُزاد في فاعل أفعل بلفظ الامر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر * وفي الحال المنفية

العامل كقول الشاعر

فما رجعتُ بخائبةٍ ركباً حكيمٌ بنُ المسببِ منهاها

وهو قليل في الاستعمال

وَسُمِعَتْ نَحْوَ بَجْسِي دِرْهَمٌ وَنَحْوَ أَلْتِي بِيَدِيهِ أَدْهَمٌ
وَجَاءَ عِشْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بَعَيْنِهِ زَارَ الْحَيَّ

اي ان زيادة الباء قد سُمِعَتْ في المبتدأ بدون اذا نحو بجسي درهم وهو نادر . وفي المفعول به نحو ألتى بيديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال . وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير انه لا يقاس غيره عليه

وَاللَّامُ مَفْعُولًا " لِفِعْلِ لِحَقًا تَقْوِيَةً أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ مُطْلَقًا "

اي ان اللام تُزاد في المفعول به لتقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان عاملة فعلاً متأخراً نحو لزيت ضربت لانه قد ضعف بتأخيره عن المفعول . او شبه فعل وهو

المصدر والوصف سواء تأخرا عن المفعول نحو لزيد ضربا وزيد لعمرو ضارب أم تقدما عليه نحو عجبت من ضربك لزيد وزيد ضارب لعمرو. وذلك لان شبه الفعل فرغ عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما يتقوى به. ويقال لهه اللام لام التقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي امْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ اِنْ قَدْ وَطَّاتْ مِثْلَ الْعَلَمِ

اي ان اللام تُزاد ايضا في جواب ما دل على امتناع شيء لامتناع غيره او لوجوده. وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم. وجواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض. وجواب لوما كما في قول الشاعر

لوما الاِصاخةُ للوشاةِ لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

وتُزاد في جواب القسم نحو تالله لا يكيدن اصنامكم. وهي مع زيادتها تقييد الربط في هذه الاجوبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم وهي الداخلة على ان الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن قوتلوا لا ينصروهم.

وقدمر الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبِهِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تُزاد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به. وذلك في ما سوى الموجب من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من اله غيرة وهل من خالق غير الله. وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تسقط من ورقه الا يعلمها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقيم من احدٍ وهم جرا * غير ان الاستفهام يختص بهل لانها مختصة بطلب التصديق المطلوب هنا. وهو المشهور بين النخاة * واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها من اذا كانت مخصص بالنفي وشبهه نحو ما جاء في من احدٍ فهي لتأكيد العموم. والا فهي للتخصيص على العموم نحو ما جاء في من رجل. فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلما دخلت ارتفع هذا الاحتمال. ولذلك تُعد في مثل هذا التركيب شبيهة بالرائدة لا زائدة في الحقيقة لافادتها معنى لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط. وهو الخنار

وَالْكَافِ فِي كَيْثَلِهِ وَالتَّاءِ فِي رَبِّ وَتَمَّ لَا وَتَمَّ تَقْتَفِي

اي ان الكاف تُزاد على لفظة مثل نحو ليس كمثل شيء لان المراد في المثل لا في مثل

المثل والآخر ثبوت المثل وهو عكس المقصود * والثاء تزداد بعد رُبَّ ورمَّ العاطفة ولا
النافية ورمَّ التي يشار بها الى المكان. فيقال رُبَّتْ رجل كرم لقيته وجاء زيد ثممت عمرو
وهلم جراً * وهي تفتح وتُسكَّن في الجميع إلا في لات فلا يجوز تسكينها لانه يلزم منه التقاء
الساكنين * وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ وقيل للمبالغة في المعنى وهو قول الأكثرين
وَأَنَّ "تُزَادُ قَبْلَ كَوْ إِذَا أُقْسِمَا وَبَعْدَ كَمَا وَكَذَا إِنْ بَعْدَ مَا"
أي وتُزَادُ أَنْ الخفيفة المفتوحة الهزرة قبل لو الواقعة بعد فعل التَّسْمِ مذكورا كقول

الشاعر

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّفِينَا وَأَنْتُمْ لَكُنَّ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

او محذوقا كقول الآخر

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

وبعد لما نحو فلما أن جاء البشير لأنه على وجهه * وتُزَادُ إِنْ الخفيفة المكسورة الهزرة

بعد ما النافية سواء كان منفيها فعلا كقول

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نَظِيرًا بِنِ جُدْعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

ام جملة اسمية كقول الآخر

وَمَا إِنْ طِينًا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَسَابِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِنَا

وقد تُزَادُ بعد ما الموصولة والمصدرية وكلاهما نادرا في الاستعمال

وَمَا "تُزَادُ بَعْدَ عَن رُبِّ وَكَيْ إِنْ أَيْنَ أَيْانَ مَتَى إِذَا وَآيٌ"

"غَيْرَ وَبَعْدَ سَيِّئَاتٍ وَالْعَمَلُ فِي مُفْرَدَاتِ أَسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ"

أي ان ما تُزَادُ بعد عن نحو عما قليل يُضْمَنُ نادمين * وبعد رُبِّ كقول الشاعر

رُبَّمَا ضَرْبِي بِسَيْفٍ صَفِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاهُ

وبعد كَيْ كقول الآخر

بِهَدْدُونِي كَيْمَا أَخَانَهُمْ هَيْهَاتَ أَيْ بِهِدُّوا لِي

وبعد إِنْ الشرطية وما يليها من الأدوات المذكورة في البيت نحو إماما بنزغتك من الشيطان

نزغ فاستعد بالله وإنما تكونوا بدركم الموت وهلم جراً * وبعد غير كقول الشاعر

من غير ما سقم ولكن شفني هم أراه قد أصاب فؤادي

و بعد بعد كقولوه

ولها طيب نكته حين همت بعد ما تجمة كسك فتيق
 و بعد سي بمعنى مثل من قولم لا سيما في احد وجوهها كما مر في باب الاستثناء . وهي لازمة
 لها * و بعد لست من اخوات ان في من ابقي عملها وهو الراجح على ما مر هناك * وهي
 في ذلك كله لا تكف عن العمل في الاسماء المفردة والافعال كما رأيت * واعلم ان ما
 الداخلة على كي يجوز ان تحسب زائدة فينصب النعل بعدها بكي او بان مضرة وهو
 الاكثر . وان تكون مصدرية وكي حرف جر فيرفع النعل على انه صلة ما * والداخلة
 على اي تشبه الداخلة بينها وبين مجزومها نحو آيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی . وبينها
 وبين مجزومها نحو آيا الأجلين قضيت فلا عدوان علي فان ما بعدها يبقى على حكمه في
 الوجهين * فتدبر

”كَذَلِكَ لَا تَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوقًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ“

اي ان لا تزداد بعد الواو في ما عطيف على منفي لفظا نحو لا نستوي الحسنه ولا السيئة .
 او معني نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين * وهي تزداد هناك لتأكيد النفي تقريرا كما
 رأيت . اورفعاً للاحتمال كما في نحو ما جاء زيد ولا عمرو . فانه يحتمل عند سقوطها ان
 يكون المراد نفي اجتماعها معا في وقت الهجاء فلما جيء بها ارتفع هذا الاحتمال . فتأمل

وَمَا تَزِدُ صَحْحَ بِهِ أَوْ أَكْثِدُ بِالْبَلْغِ وَكُفَّ أَحْصُرُ وَقَوَّ مَهْدٍ
 وَدُونَ ذَلِكَ التَّرْكَ أَوْلَى وَقُضِيَ حَيْثُ بِهَا أَقْتَضَى مِنْهُمُ الْفَرَضِ

اي ان ما يزداد من هذه الأحرف يزداد به تصحيح اللفظ كما في نحو أكرم بزيدي . فان فاعل
 الأمر لا يكون الأضمر بل للخطاب فلما عدل الى غيره زيدت عليه الباء ليصير على
 صورة يصح التلظظ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيد بقائم . او المبالغة كما في نحوولات
 حين مناص . او الكسف كما في نحو حيثما تذهب أذهب . او المحصر كما في نحو إنما أنت
 منذر . او التنوية كما في نحو للثرويا تعبرون . او التمهيد اي التوطئة كما في نحو ولين قوتلوا
 لا ينصرونهم * ودون ذلك ترك الزيادة أولى لانها تكون من قبيل العبث في الكلام .
 على ان ما زيد لغرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امرهم كالباء الداخلة على فاعل
 التعجب لتصح اللفظ وما اللاحقة إن التأكيدية لإفادة المحصر ونحو ذلك . فتدبر

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ لِلظَّرْفِ بِأَلْفِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ لَهُ كَأَنَّ حَرْفَ

اي ان الظرف لا بد ان يتعلّق بفعل او شبهه ليربط بعامله كما يتعلّق حرف المجرور. وذلك بشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيد و زيد واقفت لدى الامير. وظرف الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحل غدا * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد يتعلّقان بما يؤول بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء اية اي معبود. او بما يشير الى معناه كقول الشاعر
 أسد عليّ وفي الحروب نعمة ربّنا * تجلّ من صفيّر الصافر
 اي شجاع عليّ وفي الحروب حبان. وقس عليه الظرف * وكل ذلك يعمل فيها ولذلك قيل انها يكتنيان براءة الفعل

وَمَا تَعَلَّقَا بِهِ أَحْذِفْ حِينَ عَمَرَ
 وَمَا بَخِصْ أَذْكَرْ وَكُلُّ يَلْتَزِمُ
 وَذَلِكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ
 وَصِلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ أَقْتَصَرَ

اي ان متعلّق الظرف وحرف المجرور اذا كان بدل على كونه عام كالحصول والوجود ونحوها يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستمرار. وان كان بدل على كونه خاص كالتعمير والتعود ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه * وكل ذلك يكون في ما وقع نعتا او حالا او خبرا او صلة. فيقال مع ارادة الوجود المطلق العجبي غلام عند الخليفة ومررت بزید امام داره وزيد تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي فوق المنبر. اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصل تحت الشجرة واستقر فوق المنبر * ومع ارادة الوجود المقيد بصفة العجبي غلام واقفت عند الخليفة ومررت بزید جالسا امام داره وزيد ناغم تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر * وكذلك مع الجار والمجرور نحو العجبي غلام للخليفة ومررت بزید في داره وهلم جرا *

غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديره في الصلة بالفعل كما رأيت لان الصلة
موطن المجلة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يمتثلها جميعاً . غير ان الصفة
أولى لان الاصل فيه الأفراد وهو اختيار الجمهور * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها
حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعاً للاسم الظاهر نحو **أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ وَأَنَّى اللَّهُ**
شَكٌّ . او يكون حرف قسم غير الباء نحو **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى** . او يكون المتعلق قد استعمل
محذوفاً في مثل وشبهه كقولهم للمسافر على الطائر الميمون . او قد حُذِفَ على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

وَضَرْفُ ذِي الْعَمُومِ يَدْعَى الْمُسْتَقْرَ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ
وَهَكَذَا ذُو الْأَجْرِ فَأَعْلَمَ وَأَعْمَلِ وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يُقَلْ

اي ان الظرف الذي متعلقه عامٌ يُقال له الْمُسْتَقْرُ . وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما
مرّ اولاً عند حذف ما يتعلّق به ينتقل ضميره اليه فيستقرّ فيه * وأمّا الذي متعلقه
خاصٌ فليس في شيء من ذلك ويُقال له لَغْوٌ لانه مُلغى لا اعتبار له * وهكذا الجار
والمجرور لانه عدل الظرف في جميع احكامه كما علمت

فصل

في المجلة واحكامها

يُضَمُّ الْجُمْلَةُ بِأَبِ الْمَبْتَدَأِ وَبَابُ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْنِدًا
وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تَنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَلغَوٍ بِحَسَبِ

اي ان المجلة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أسند اليه الفعل منحصرةً فيها . فيندرج في
الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يغني عن الخبر . وفي الثاني
الفعل والفاعل ونائبه * وهي تنسب الى ما صدرت به فهي اسمية في نحو زيد قائم وفعلية
في نحو قام زيد * وذلك يعتبر فيها بحسب الاصل فلا يشكل بنحو قام ابوه زيد وزيدنا
ضربت لان الاصل زيد قام ابوه وضربت زيداً وبهذا الاعتبار تعدّ الاولى اسمية
والثانية فعلية * ولا عبرة بما تقدم على المجلة من الحروف نحو إن زيداً قائمٌ وهل قام

زيد فانها لا تتغير عن نسبتها وذلك الحرف كاللغوا يُعندُ يو * واعلم ان المجلة اعم
من الكلام لانه لا يشترط فيها ما يشترط فيه من الافادة كما في جملة الشرط والصلة
ونحوها فكل كلام جملة ولا يعكس * ويندرج تحت الاسمية نحو هيات العقيق لان
صدرها اسم فعل لافعل بالحقيقة * واما الصفة فانها مع اشتغالها على المسند والمسند اليه لا
تُحسب جملة لانها لا تستعمل بالافادة على حكم المجرول . ولا يُعتبر ما فيها من المسند اليه
لانها تستوي معه في التكلم والمخاطب والغيبة كالمفردات الجمادة فيقال انا قائم وانت
قائم وهو قائم كما يقال انا رجل وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كأنها خالية من
الضمير المسند اليه فلا تستحق حكم المجلة وبهذا الاعتبار كانت معرفة لا مبنية كالمجرول

وَهِيَ كَزَيْدٍ زَارَ هِنْدُ كَبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى
وَكَأَنَّ عَبْدِي ابْنَهُ لِي سَهْلًا كَلًّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى
وهي الجملة الواقعة خبرا كجملة زار هند الخبر بها عن زيد في المثال * ومنها كبرى
وصغرى معا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ابنه لي . فان ما بعد الضمير
الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره قد وقع
خبراً عن الضمير المذكور * ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها ليست كبرى
لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتٌ وَجْهِ نَحْوُ زَيْدٍ مَقْبِلٌ وَذَاتٌ وَجْهَيْنِ كَعَمْرُو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة واحدة
نحو زيد مقبل ووطنته بزورني . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها وعجزها
مختلفين في الاسمية والعلية نحو عمرو يفعل ووطنته صادقاً . ونسب الأولى ذات الوجه

والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلٌّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لِاعْتِرَاضِ فَصَلَتْ
أَوْ كَانَتْ الْمَجْزُوبِ فِي الْيَسِينِ أَوْ فِي بَابِ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابِ لَوْ

اي لا يكون محل من الأعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو الله

نور السموات والارض . او في انماها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات والارض بالحق
 تعالى عما يشركون * وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو والله الذي ارسل
 الرياح . او حرفي نحو نخشى ان نصيبنا دائمة * والمفسرة لما قبلها مجردة عن حرف
 التفسير نحو هل ادلكم على تجارة نبيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله . او مقترنة
 به نحو ما قلت لهم الا ما امرني ان اعبدوا الله ربي وربكم * والجملة المعترضة وهي
 الناصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه لقسّم لو تعلمون عظيم * والواقعة جواباً
 للقسّم نحو والنعيم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن
 بالفاء او اذا نحو ان نشأ نزل عليهم من السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا
 هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله * ومن هذا القبيل جواب
 اذا نحو اذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه . وجواب لولا نحو لولا كلمة الفصل لفضي
 بينهم . وجواب لهما نحو فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله . وقس على كل ذلك * واعلم
 ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو
 راكب زيد لم تكن من هذا القبيل * وقد ذكرت لها النحاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه

آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر في الحال كقول الشاعر

وفيهن والأيام يعترن بالفتى نوادب لا يملأنه ونواضح

او في الاصل كقول الآخر

لعلك والموعود حتى لفاؤه بدالك في تلك القلوص بداه

والنعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جهة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

او منصوبة كقوله

وبدأت والدهر ذو تبدل هينا دبوراً بالصبا والشمال

والقسّم وجوابه كقوله

لعمرى وما عمري على بهين لقد نطقت بطلاعلي الافارغ

ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفي وغير ذلك مما لا فائنه في استينافته

وتأخذ المحل وهي تخير أو وهي مفعول به إذ تذكر

أو وهي حال أولها المضاف ضم أو قد أجابت بعد ربطاً ما جزم

أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةَ لِحِمْلَةٍ فِي الطَّرْفَيْنِ سَابِعَةٌ

اي ان الجملة يكون لها محل من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن علم القرآن .
 وكانوا أنفسهم يظلمون * او منعولاً به نحو قال إني عبد الله . ورأيت المنافقين
 يصدون عنك * او حالاً نحو وجاء أهل المدينة يستنشرون . ولا تقربوا الصلوة وانتم
 سكارى * او مضافاً اليها نحو يوم هم بارزون . والسلام على يوم ولدت ويوم اموت *
 او جواباً للشرط جازم مقترنة بالنفاء او اذا نحو وان تحجزوا بالقول فانه يعلم السر واخفى .
 وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون * او تابعة للمفرد نحو من قبل ان يأتي
 يوم لا بيع فيه . وخذ من اموالهم صدقة تطهرهم * واما التابعة لجملة فقد يكون لها
 محل نحو والله يقبض ويبسط واليه المصير . وقد لا يكون نحو اقتربت الساعة وانشق
 القمر . وبها يتم كل فريق سبعا من الجهل * واعلم ان الاصل في الجملة ان لا يكون
 لها محل من الإعراب لان جتها ان تكون مجردة مستقلة بنفسها فان اصاب محلاً منه فقد
 تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات * وهي انما تعطى المحل المذكور اذا وقعت موقع
 المفرد كالخبر والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة محل الواقعة جواب شرط بانها
 لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط * واجيب بان المفرد أعم من ان يكون اسماً
 او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم
 مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي
 له ويذرهم في طغيانهم يعمهون . فان جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها .

فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفُضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَمَنْ صِفَةٌ
 وَشِبْهَهَا كَذَاكَ مَعَهَا جَرٌّ فَاحْفَظْ فَكُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مرج البحرين يلتقيان . وبعد
 نكرة تكون صفة لها نحو كتاب فصلت آياته * وقد تكون كل واحدة منها غير محضة
 فتحتمل الجملة الوجهين نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك انزلناه . فان
 المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرف الجنسي يقرب من

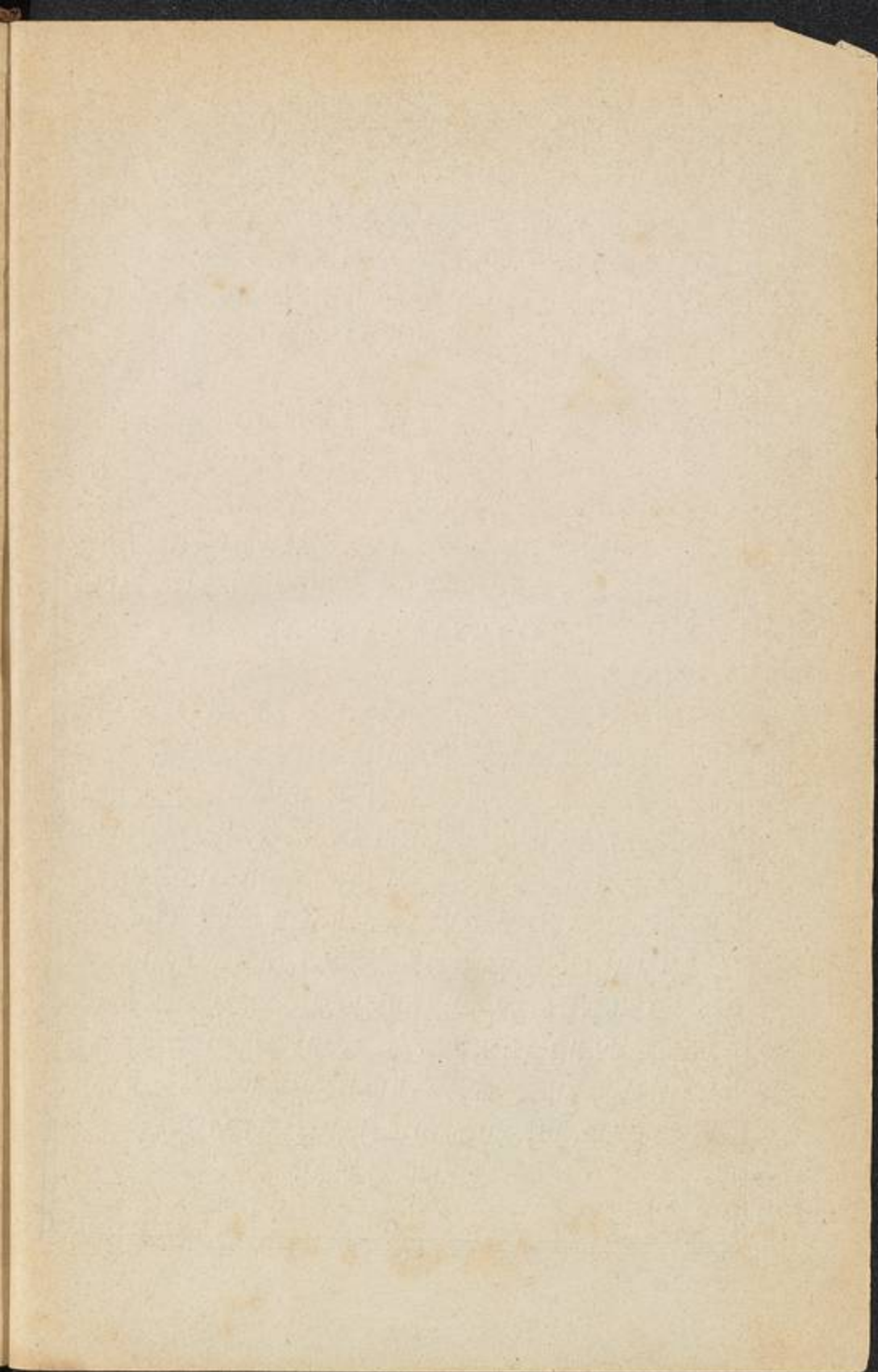
التكرار في المعنى والتكرار الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار تحتمل المجلة الواقعة بعد كلٍ منهما ان تكون حالاً او صفة * وعلى ذلك يجري معها شبه المجلة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منها حالاً في نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مررت برجل بين قومه او في داره . ومتملاً في نحو تعجبي الخيل عند العرب او في البادية وتعجبي رجل تميمي عند الامير او عن يمينه * وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني اني قد جمعت ما في هذا الكتاب متناً وشرحاً من فضلات اولئك الثوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت . ولم أقصد سوى جمع ما تفرق في كتب شتى تسهلاً على الطالب فكنت أعدت نامتاً لا مصنفاً . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبت الحاجة والا فقد يغلط الناسخ ويصلح الفارسي والله لا يضيع اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبييضه في شهر اذار سنة احدى وستين وثمان مئة والف للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين ومئتين والف للهجرة والحمد لله اولاً وآخرًا *

انتهى

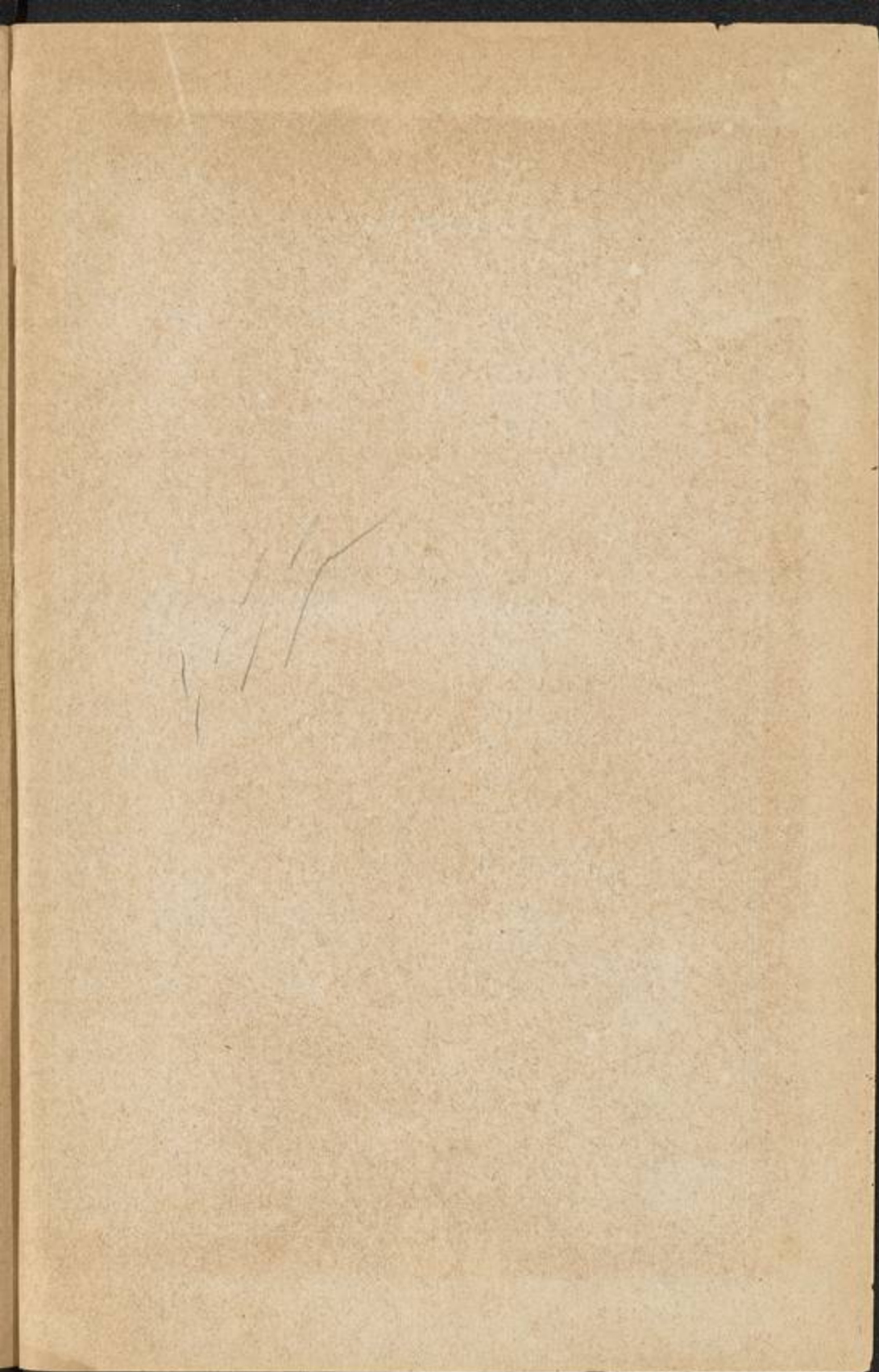
يقول مختصرة الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللبناني هذا ما وقع عليه الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويجزل ثواب مؤلفه من واسع احسانه ويفرغ عليه سجال رحمتي ورضوانه ويرحم الله عبداً قال آمينا * واعلم اني اسقطت منه باب الجبر بالمجاورة لهجره في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع انها له من اكثر كتب المصنفين وانحمت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينها من الملاسة * وكل موضع في المتن اكتفت بهاتين العلامتين " — " فهو من مواضع التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك ما يتعسر ضبطه ولا تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه * وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول سنة اثنتين وثمانين وثمان مئة والف

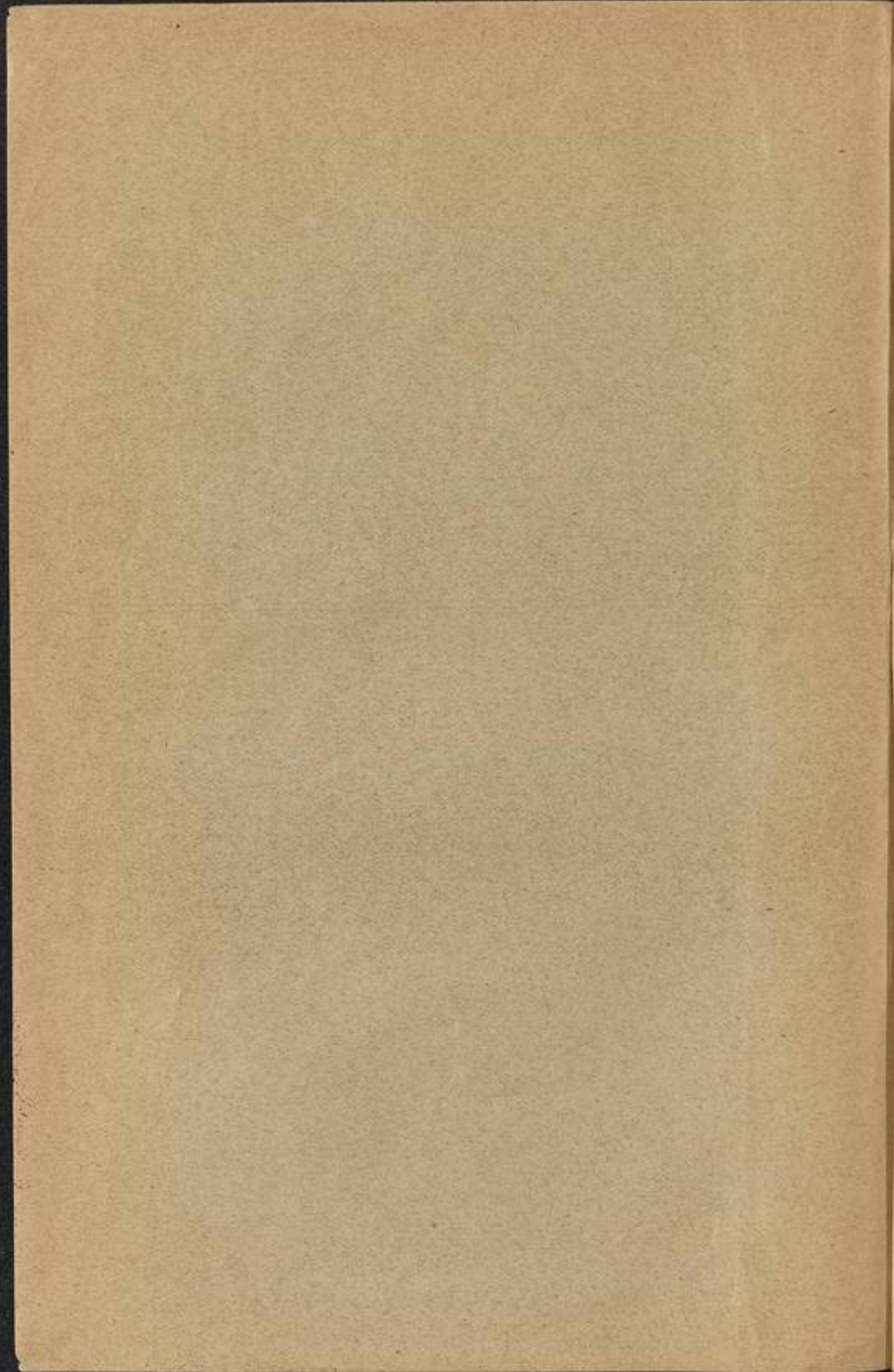
والحمد لله رب العالمين

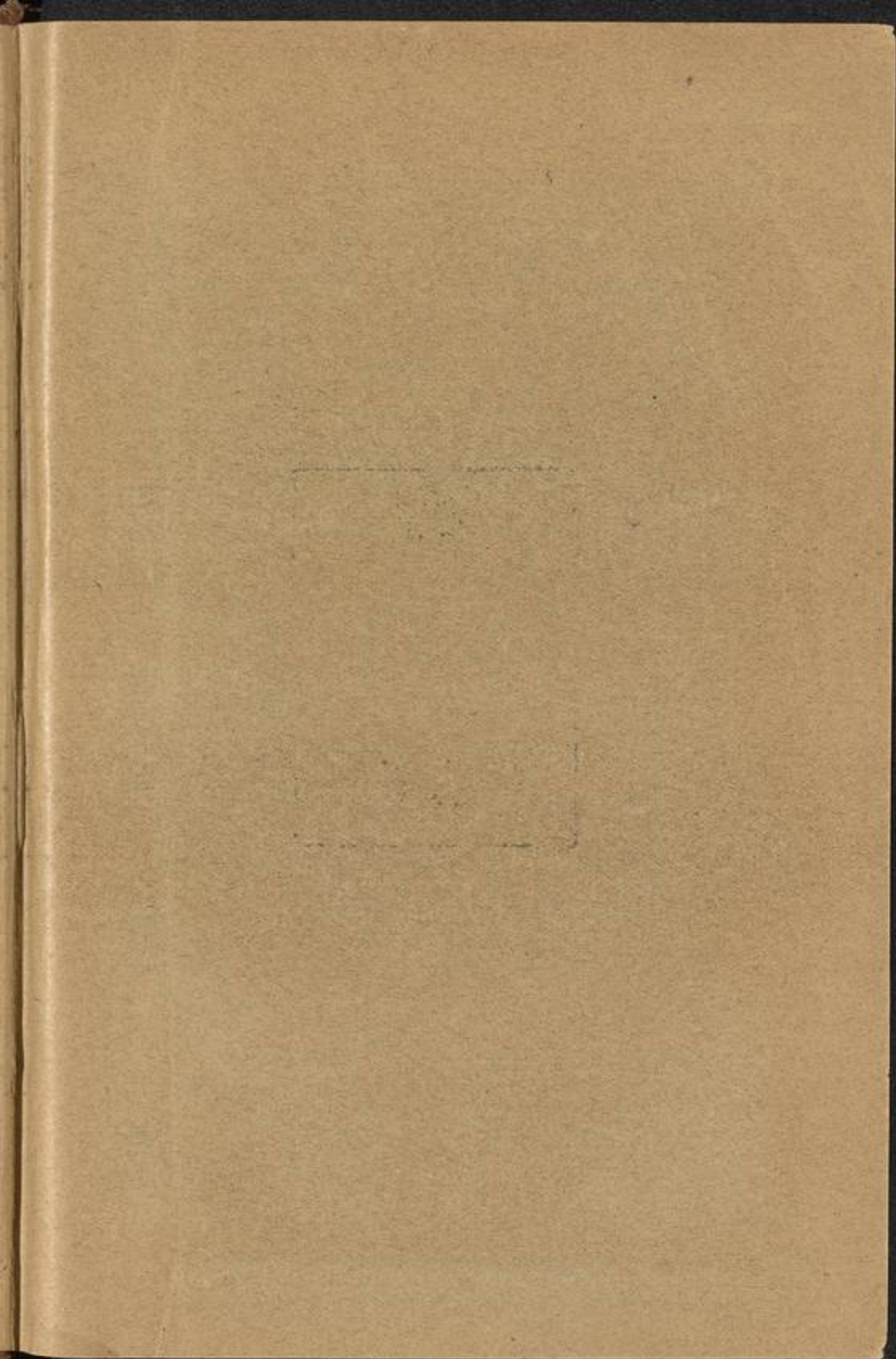


اصلاح غلط

صوابه	خطأ	سطر	صفحة
رَفَعُ	رَفَعِ	٨	١٢
مرفوعاً	موفوعاً	١٧	٢٨
نَوِي	نوي	١٩	٨١
معه	فيو	١٨ و ١٩	١٠٢
المضاف اليه	المضاف	٢٤	١٠٧
ان المضارع	المضارع	٦	١١٧
صَدِرَ	صَدِرِ	١١	١٤٠
وَكَا لَمِنَادَى	وَكَا لَمِنَادَى	١٨	٢٢٩
بَلَه	بِه	١٢	٢٥٤
كَا مَرَّ	مَرَّ	١٠	٢٥٩
لُرُومًا - بِأَنْتَقِلِ	لُرُومًا - بِأَنْتَقِلِ	٠٦	٢٨٠
لِلتَّمَكُّنِ	لِتَّمَكُّنِ	٢٢	٢٨٠
لَاقَى	لَاقَى	٠٥	٢٨٢









**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

NYU - BOBST



31142 02882 8880

PJ6106 .Y3 1889

Kitab Nar